









اُخترنا لك

# نارنج الاشتر الكريمة البريطانية

بقلم : م . م . بير

ترجمة : نبيل موسى علام

مراجعة : حسين الحوف



الجزء الأول  
حركة الميثاق الشعبي  
١٨٥٤ - ١٨٣٦



## الفصل الأول مؤامرة الميثاق الشعبى

### ١ - مراكز الحركة وزعمائها :

فى عام ١٨٣٦ تجدد نشاط الطبقة العاملة واصبح واضحا مميّزا وكان ذلك النشاط يرتبط فى كل مكان بالسياسات البرلمانية ، وفى ذلك الوقت كانت هناك أربعة مراكز تمد جميع العمال الصناعيين بالفكر والحماسة ، وهذه المراكز هى لندن فى الجنوب وبرمنجهام فى الوسط ونيوكاسل وليدز فى الشمال وجلاسجو فى اسكتلندة .

وكان المتطرفون والمثاليون والثوريون من ابناء الطبقة المتوسطة يديرون جميع المراكز فى بداية الأمر باستثناء لندن التى كان العمال المهرة الاذكىاء فيها يقفون فى مقدمة الداعين لحركة الميثاق الشعبى .

وفى عام ١٩٣٩ اصبحت منشستر مركز التفكير والعمل بالنسبة للحركة فى شمالى انجلترا ، وقدمت برادفورد للحركة بعضا من اخلص انصارها .

وعلى الرغم من أن لندن كانت مركز القوة المعنوية لحركة الميثاق الشعبى فان تمثيل القوة المادية لم يكن ناقصا فيها ، وعلى اية حال كانت اليد العليا للدعاة القوة المعنوية لانه كان من بينهم اذكى الاعضاء واقدر الكتاب والخطباء وكان ألمهم جميعا وليم لوفيت وهنرى هيثرينجتون وجيمس واتسون وهنرى فينستنت .

اما فى وسط انجلترا فقد سيطر توماس أتوود على مسرح الاحداث حتى عام ١٨٤٠ يحيط به مساعدون من أمثال سكولفيلد ومونتز وبسولت ودوجلاس . وقد ظل أتوود يعمل فى عزم واصرار للدعوة لمشروعه الخاص باجراء اصلاحات نقدية الى أن خرجت الحركة عن سيطرته وتجاوزت نطاق اهدافه .

وفى الشمال كان فيرجوس أوكونور وتابلور وستيفنس ولووارى يتزعمون جماعة الدعوة لاستخدام القوة المادية التى تمثل الجزء الأكبر والأشد صلابة من أنصار حركة الميثاق الشعبى ولم يقتصر تأثيرهم على شمالى انجلترا وحده بل كان واضحا فى ويلز أيضا .

وقد تميزت الحركة في اسكتلندة بصفات ذهنية تشابه تلك التى تميزت بها لندن اذ كان لرجال القوة المعنوية فيها الغلبة على اشياع اوكونور وعلى الرغم من ان حركة الميثاق الشعبى في اسكتلندة كان لديها عدد كبير نسبيا من الكتاب النابهين والدعاة الجادين ، لم يظهر هناك اى زعيم عظيم يشابه لوفيت او اوكونور او اتود .

اما في ايرلندا فلم يكن هناك اى تنظيم للحركة لأن العمال فيها كانوا على درجة من الفقر ونقص التعليم لم تمكنهم من تفهم الحركة العمالية او تأييدها فضلا عن أن كل الكتاب والخطباء الراديكاليين الايرلنديين ممن كانوا يستطيعون تنظيم الحركة هناك كانوا يعيشون في انجلترا . وعلى كل فقد امتدت ايرلندا حركة الميثاق بأعظم خطبائها وهو اوكونور واكبر الكتاب الذين دافعوا عنها وهو برونتر اوبرين .

وقد كان انصار الحركة ينتمون عادة الى قطاعات الطبقة العاملة التى تتمتع بدخل أكبر ونشاط فكرى أوفر أو كان هذا هو الحال فى الفترة ما بين عامى ١٨٣٦ و ١٨٤٢ على الأقل .

وتشير الدلائل المعاصرة للحركة الى أنه لامجال للشك فى أنها لم تكن تنبعث من الطبقة الدنيا من المجتمع ، بل كانت تنبع من احسن عناصر السكان المشتغلين فى الصناعة .

## ٢ - زعماء الحركة فى لندن

### وليم لوفيت ( ١٨٠٠ - ١٨٧٧ )

كان وليم لوفيت ، وهو أبرز زعماء الحركة وواضع صيغة الميثاق عاملا من كورنول قدم الى لندن فى عام ١٨٢١ . وكان لوفيت فى الاصل يصنع الحبال ثم تحول الى صناعة الخرائن واصبح صانعا فنيا قديرا .

وقد قرأ لوفيت وتعلم الكثير والتحق بمعهد العلوم الميكانيكية وانضم الى جمعيات المناظرات كما انضم فى عام ١٨٢٦ الى اتحادالعاصمة السياسى ثم اخذ يتجه تدريجيا الى اتباع مبادئ اوين الاشتراكية .

وكان لوفيت من أول المشيدين للمحال التعاونية وعمل على نشر مبادئ اوين الاشتراكية بين العمال الا انها كانت مرتبطة دائما بالاتجاهات الراديكالية . وتوثقت العلاقات بينه وبين اوين وهنت وكوبيت وغيرهم من الزعماء الاشتراكيين بحكم نشاطه كسكرتير لجمعية نشر الوعى التعاونى وباعتباره واحدا من المهتمين بالسياسة وجعله ذلك من أبرز زعماء العمال فى لندن واكثرهم احتراما .

وتؤكد البيانات الكثيرة التي أصدرها لوفيت وكتاباته الأخرى ، ونضاله من أجل الطبقات العاملة ، ذلك النضال الذي استمر قرابة ثلاثين عاما ، يؤكد هذا كله مدى ماكان عليه من قوة ذهنية ومعنوية .

والواقع أن شخصية لوفيت كانت تخلو تماما من كل أثر للتزهيع السياسي . وقد لخص لوفيت جوهر معتقداته التي اكتسبها من لهيب المعركة الاشتراكية في النصيحة التالية التي قدمها للطبقات العاملة :

« يجب أن تصلحوا أموركم السياسية والاجتماعية بأنفسكم والافل تستمتعوا بالحرية أبدا لان الحرية الحقيقية لايمكن أن تنتقل اليكم بالقوانين التي يصدرها البرلمان أو المراسيم التي يصدرها الحكام ، ولكنها ينبغي أن تنبع من المعرفة والاخلاص والفضائل الخاصة بشعبنا » .

ولم يسلم لوفيت باعتباره زعيما لحركات ثورية من هجومات الاصدقاء والاعداء على السواء . وفي يوليو عام ١٨٣٩ حكم عليه بالسجن مدة عام لاتهامه بالدعوة الى التمرد وعومل معاملة المجرمين العاديين ، ومع ذلك فقد كان كل مالاقيه في السجن اقل تأثرا في نفسه من الهجوم الذي شنه عليه أوكونور وأنصاره لابقائه دعوته داخل نطاق الحدود القانونية والسلمية ولدعوته الحارة الى تعليم الجماهير وللخطة التي ابتكرها في اثناء وجوده في السجن التي تستهدف اتمام نظام للتعليم الشعبي .

وقد ظل لوفيت الذي احيا حركة الميثاق الشعبي ديمقراطيا طوال عقدين ، كما أنه كان في الفترة ما بين عامي ١٨٢٦ و ١٨٤٢ من أنصار أوين . ثم أخذ بعد ذلك يتخلص تدريجيا من مبادئ أوين ومن الحرب الطباقية وبدأ يفكر في الإصلاحات الديمقراطية والتعليمية باعتبارها أفضل الوسائل لتحسين أحوال الطبقات العاملة .

### هنري هيثرينجتون ( ١٧٩٢ - ١٨٤٩ ) .

كان هنري هيثرينجتون من أوائل الطلبة في معهد العلوم الميكانيكية واتباع التيار الفكري للعمال الاذكاء في العاصمة وشائع مبادئ أوين الاشتراكية وأصبح مفكرا ديمقراطيا حرا .

وفي عام ١٨٢٨ نشر هيثرينجتون كتيباً دافع فيه عن حرية الفكر ، وفي الأول من أكتوبر من عام ١٨٣٠ تعهد بنشر صحيفة « بنى بيبير » التي صارت فيما بعد « بورمانز جارديان » . وقد حذا هيثرينجتون حذو وليام كاربنتر الذي نشر جريدة « بوليتيكال ليترز » دون أن يدفع الرسوم التي كانت تفرض على الصحف في ذلك الوقت وبدأ المعركة ضد الضرائب

المفروضة على مصادر المعرفة . وأظهر هيثرينجتون فى هذه الحملة أنه زعيم قدير صلب لايلين .

وفى عام ١٨٣١ وجهت اليه ثلاث تهم وحكم عليه بالسجن ستة شهور ، ولكن هيثرينجتون واصل حملته دون توقف بعد قضاء فترة العقوبة ووجد من بروتير أوبرين سنداً قوياً له .

وفى عام ١٨٣٢ نشر هيثرينجتون صحيفة اسبوعية أسماها « ريبابليكان » وفى نهاية عام ١٨٣٢ قضى فى السجن ستة شهور أخرى ولكنه استطاع عن طريق الخطابات والمقالات أن يثير الرأى العام ضد الرسوم المفروضة على الصحف ، وفى عام ١٨٣٣ تولى هيثرينجتون نشر صحيفة « ديستراكتيف » أو « بيبولز كونسيرفاتيف » ، وبعد ذلك أصدر صحيفة « بنى ديسباتش » ثم صحيفة « لندن ديسباتش » وقد عبرت الأخيرة عن الدعوة الى الآراء الاساسية للميثاق والى اتباع سياسة سلمية لا يستخدم فيها الا الاسلحة التى تتفق مع الاخلاق .

وكانت آراء هيثرينجتون فيما يتعلق بالميثاق تشابه آراء لوفيت . وقد صدرت كل الصحف التى ذكرناها دون دفع الرسوم مما اضطر الحكومة الى تخفيض الرسم المفروض على الصحف .

ومن ناحية مبادئه الخلقية كان هيثرينجتون من اتباع مذهب الاطهار وكان يمتنع امتناعاً تاماً عن المشروبات الروحية كما كان انسانى النزعة الى حد انكار الذات . وبموته فقدت حركة الميثاق الشعبى واحداً من أكثر أنصارها بسالة وتصميماً وانكاراً لذاته وقد ترك هيثرينجتون وصية جاء فيها .

« تلكم هى آرائى وأنا أغادر وجوداً مزقته الآثام والرغبات الجامحة لنظام قائم على الانانية والصراع والمنافسة ، نظام يبطل فيه الطموح المعنوى والاجتماعى لأكثر البشر نبلاً بالحرمان المادى والعمل المضنى المتواصل . والواقع أن الناس جميعاً يتدربون فى ظل هذا النظام على أن يكونوا اما عبيداً واما منافقين واما مجرمين ، ومن هنا كان ارتباطى الوثيق بمبادئ ذلك الرجل العظيم روبرت أوين ، وانى لأغادر هذا العالم وأنا أومن ايماناً لايتزعزع بأن النظام الذى وضعه أوين هو الطريق الصحيح الوحيد لتحرير البشرية ، وانه فى الحقيقة النظام العادل الوحيد لتنظيم شؤون البشر الشرفاء الأذكياء فضلاً عن أنه النظام الوحيد الذى عرفته البشرية حتى الآن ويقوم على الحق والعدل والمساواة .

وطالما أن الأرض والآلات وادوات الانتاج وجهود الكادحين من البشر تقتصر ملكيتها جميعاً على حفنة ممن لا يؤدون أى عمل ، وطالما أن العمل

هو كل ما يمتلكه منتجو الثروة ، والعمل سلعة تباع في الاسواق يشتريها ويتحكم فيها العاطلون الاغنياء ، فلا بد أن يكون الشقاء الابدي هو النصيب الحتمي لغالبية البشر . أما اذا فهم نظام روبرت أوين فهما صحيحا وطبق باخلاص فانه سوف يقوم كل هذا الانحراف ، فهو يجعل الانسان مالكا لعمله ولعناصر الانتاج ، ويضعه في ظروف تهيب له الاستمتاع بثمرات كده كاملة وتوفر له المقومات التي تجعل منه انسانا ذكيا مفكرا سعيدا .

انى اتقدم بالشكر وعرفان الجميل للسيد أوين على السعادة التي مارسستها وأنا انامل في تفوق النظام الذي وضعه ، ولا أستطيع ان اموت وأنا سعيد دون ان اوصي اخواني المواطنين بأن يدرسوا مبادئ هذا النظام ويكافحوا في حماسة من أجل وضعها موضع التنفيذ .

انى اسامح بمحض ارادتي كل اولئك الذين اساءوا الى في نضالي واموت وعزائي اننا تقترب من ذلك الوقت الذي تتخلي فيه الانانية عن مكانها للعواطف الاخوية والتعاون العالمى من أجل تدعيم سعادة الانسان»

لندن في ٢١ من أغسطس عام ١٨٤٩

جيمس واتسون : ( ١٧٩٩ - ١٨٧٤ ) .

كان جيمس واتسون يشبه هيثرينجتون في شخصيته وفي تديبره للامور . وقد ولد واتسون في يوركشير لأبوين ينتميان الى الطبقة العاملة وعلمته امه القراءة والكتابة ، وفي عام ١٨١٩ أصبح جيمس واتسون مفكرا حرا نتيجة لقراءته للصحف التي كان كوبيت وكارليل يصدرانها . وفي عام ١٨٢٣ حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات بتهمة العمل على نشر الاعمال الادبية التي تحت على التمرد وتمتاز بالتفكير الحر .

وفي عام ١٨٢٦ أصبح واتسون من أنصار مبادئ أوين الاشتراكية، وبعد ذلك بعامين أصبح أمين مخزن لأول اتحاد تعاوني في لندن ، وتوطدت الصداقة بينه وبين لوفيت . وكان واتسون أول مبشر جال في البلاد داعيا للحركة التعاونية وساهم مساهمة فعالة في قيامها في ذلك الوقت .

وفي عام ١٨٣١ أسس واتسون مكتبا ومكتبة لنشر وبيع الكتب التي تتعلق بالتفكير الحر ومبادئ أوين وانضم الى الاتحاد القومي ، كما ساهم في زيادة توزيع جريدة « بورمانز جارديان » ولكن واتسون عاد في عام ١٨٣٢ فعارض في إحدى المناقشات العامة عداء أوين للحركة البرلمانية كما عارض أنصار أوين الذين يتبعون مبادئه أتباعا حرفيا ، وفي عام ١٨٣٣ حكم على واتسون مرة ثانية بالسجن ستة شهور كما حكم عليه مرة

ثالثة فى عام ١٨٣٤ . وكان واتسون عضوا فى لجنة الميثاق الشعبى وقد عمل من أجل حركة الميثاق على الاسس التى سار عليها لوفيت وهيثرينجتون .

**هنرى فينسنت : ( ١٨١٢ - ١٨٧٩ )**

أما الرابع بين جماعة العمال فى لندن فهو هنرى فينسنت وهو أحد الأعضاء المؤسسين لحركة الميثاق اذ أنه انضم إليها منذ بدايتها .

وقد كان فينسنت أكثر المتحدثين شعبية بين العمال فى لندن ، كما كان أبرز الخطباء الداعمين لحركة الميثاق .

وفى فبراير من عام ١٨٣٩ أسس فينسنت جريدة أسبوعية هى « دى ويسترن فينديكاتور » وحول مجال نشاطه فى الدعوة لحركة الميثاق الى ويلز .

وبتزايد فترة غيابه عن لندن تزايدت السرعة التى نسى بها الخطط السلمية والمعنوية التى حبّذا لوفيت وهيثرينجتون ، واحتذى حذو أوكونور وستيفنس ، واتجه الى استعمال العبارات العنيفة والى التكهن بعظمة النصر الذى سيحرزونه .

وفى مايو عام ١٨٣٩ اعتقل فينسنت لاشتراكه فى اجتماعات مخلة بالأمن ، وفى ٣١ من يوليو حكم عليه بالسجن مدة عام ، وفى ٢٦ من مارس عام ١٨٤٠ وقف فينسنت مرة أخرى أمام هيئة المحلفين بتهمة الاشتراك فى اجتماعات تخل بالأمن وحكم عليه بالسجن ثمانية شهور .

وبدا فينسنت يمارس نشاطه اعتبارا من عام ١٨٤٢ على أنه محاضر معتدل وسياسى راديكالى .

### **٣ - زعماء الشمال**

**فيرجوس أوكونور :**

تلقت الحركة الاشتراكية والثورية للجماهير فى أكثر بلاد العالم تصنيعا خطيبها وزعيمها أوكونور من أيرلندا التى كانت فى ذلك الوقت أكثر أنحاء المملكة المتحدة تخلفا من الناحية الاقتصادية وأكثرها اضطرابا من الناحية الوطنية ، ومع ذلك فقد كان أوكونور غريبا عن الحركة سواء من ناحية الجنس أو اللغة ، وقد أبلغ العمال فى يوركشير أنه أجنبى بالدم واللغة . ولم تكن هناك أية علاقة بين أسباب ثورته وأسباب ثورتهم ، فقد كانت أحلام أوكونور فى الليل وأفكاره بالنهار

تتركز حول قيام ايرلندا المستقلة على حين كان العمال يتطلعون الى ثورة اشتراكية .

والواقع أن وضع أوكونور بالنسبة لحركة الميثاق الشعبى يعتبر مشكلة من أعقد المشاكل فى تاريخ الحركة انعمالية البريطانية . وقد تساعدنا النظرة الخاطفة الى تاريخ حياة فيرجوس أوكونور بالإضافة الى تاريخ ايرلندا فى الفترة ما بين حوالى عام ١٧٥٠ وعام ١٨٤٠ على حل تلك المشكلة .

فى النصف الاول من القرن الثامن عشر عندما أصبحت تربية الماشية تدر أرباحا أكثر من الزراعة أقام ملاك الارض الاسوار حول كثير من المزارع الصغيرة لتكوين مزارع كبيرة للرعى بل أن الاماكن التى كان بها العامة سورت أيضا لكى تصبح جزءا من تلك المراعى ، وفقد الكثيرون من صغار ملاك الاراضى الايرلنديين وسيلة معيشتهم كلية ، ونتيجة لذلك كون هؤلاء جمعيات سرية مثل جمعية « الوايت بويز » التى كانت تقوم بهدم تلك الاسوار ، ولكنها لم تقم بأى عمل من أعمال العنف .

وفى الثلاثين عاما الاولى من القرن التاسع عشر كانت منظمة الوايت بويز ما تزال قائمة وانضم اليها فيرجوس أوكونور ، وقد خلفت هذه المنظمة السرية فى تفكيره أنرا لا يمضى ، وفى الفترة نفسها كان هناك تحول فى الراى شمل جزءا من البروتستانت الايرلنديين مما أحدث تأثيرا عميقا على الفكر الايرلندى .

ونتيجة لفساد الحكم وسوء الادارة المالية ازدادت الكراهية للاستعمارين البريطانيين فى ايرلندا ، ووجد البروتستانت والكاثوليك أن لهما مصالح مشتركة ضد بريطانيا وتأثر الكل فى هذه الحالة من التمرد بأراء الحركة الراديكالية فى انجلترا وبحرب الاستقلال الامريكية ، وأخيرا بالثورة الفرنسية وتشبع الايرلنديون البروتستانت بالأراء الثورية وقدموا للشعب الايرلندى المفكرين والزعماء للقيام بالتمرد على بريطانيا كما ساهم الايرلنديون الكاثوليك بعدد من الزعماء كان من بينهم آرثر أوكونور وهو عم فيرجوس أوكونور هذا ، وكونوا منظمة الايرلنديين المتحدين وقرعوا لروسو وبين ولوك واتصلوا بالجمعية البريطانية المماثلة .

وبعد ذلك بخمس سنوات تأمروا مع الحكومة الفرنسية لتحرير الشعب الايرلندى من نير الانجليز بمساعدة فرنسا ، ولكن التمرد فشل وحكم على عدد من الزعماء بالإعدام على حين هرب آرثر أوكونور الى فرنسا ، والتحق بالجيش الفرنسى ووصل فيه فى النهاية الى رتبة الجنرال وكان آرثر أوكونور كاتباً سياسياً أيضاً ، وقد نشر فى عام

١٧٩٨ مقالا تحت عنوان « الحالة فى ايرلندا » أوضح فيه أن منح حق الانتخاب لجميع الرجال البالغين ضرورة محتومة حتى يستطيع الشعب تغيير حقوق الملكية طبقا لرغبات الغالبية العظمى .

وكان فيرجوس أوكونور يتخذ من عمه هذا مثلا أعلى : ففي السنة الأولى لصدر جريدة « نورثرن ستار » ظهر تاريخ حياة آرثر أوكونور فى سلسلة من الأعداد المتتابعة ، كما أخرج فيرجوس أوكونور فى يونيو عام ١٨٤٣ طبعة جديدة من مقال عمه الذى أشرنا اليه وتركيزا لأنصار حركة الميثاق باعتباره خلاصة لكل الحكمة السياسية والاقتصادية .

وقد أعطت هذه التقاليد الوطنية العائلية الثورية فيرجوس أوكونور وجهة نظر تاريخية ترتبط ارتباطا وثيقا بالاشتراكية البريطانية وحركة الميثاق الشعبى مثل الإصلاح الزراعى على أسس اجتماعية وسيادة الشعب وقانون الطبيعة والكراهية لحكم الأقلية والضرورة المحتومة لمنح حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين .

وقد صاحبت هذا التطابق الذهنى للحركة الثورية للطبقات العاملة فى بريطانيا قوة خطابية هائلة لم تضعف قط فى التأثير على الجماهير فى المدن الصناعية ، فقد عبر فيرجوس أوكونور بالخطب العنيفة عن رغبات الجماهير التى حاولت التعبير عنها بالانفجارات العاطفية المفاجئة والاضرابات المثيرة والمؤامرات الخرقاء . وكانت ثقافته الذهنية محدودة لدرجة تدعو إلى الدهشة ، ولم تكن معلوماته القانونية عميقة بدرجة ترفعه فوق مستوى الجماهير ، وبذلك لم يكن هناك ما يدعو للهبوط من أية آفاق علمية مرتفعة ليصل إلى مستوى الجماهير ، كما لم يكن من الضروري لهذه الجماهير أن تبذل أى جهد لكى تفهمه ..

وبعد حياة سياسية قصيرة فى برلمان الإصلاح الاول ( ١٨٣٣ - ١٨٣٤ ) كان فيرجوس أوكونور يتحدث خلالها فى الغالب عن الشئون الأيرلندية كما كان يصوت عادة إلى جانب الراديكاليين ، بدأ يحضر اجتماعات الطبقة العاملة ويدافع عن قضية الإصلاح الاجتماعى ، ولكنه لم يفلح قط فى اكتساب ثقة الصناع المهرة فى العاصمة إذ كان عمال لندن المفكرون ينظرون إليه على أنه مهرج سياسى يحمل فى جعبته عددا هائلا من الجمل يضعها تحت تصرفه .

وعندما قام الصراع العلنى بينهم وبينه وصارحوه برأيهم فيه أجاب فيرجوس أوكونور قائلا : لا بد أن تخوضوا المعركة لاثبات ذلك فاما أن تسحقونى واما أن أفنى اتحادكم » .

وكان الصانع المهرة في المدن الكبيرة لا يثيرون الا سخرية أوكونور واستهزاء ولم يكن ينظر اليهم على أنهم عمال على الإطلاق !

وبمرور الوقت كانت حدة ذلك الصراع تخف من حين لآخر ولم يستطع اللندنيون انكار نشاط أوكونور الذي لا يفتقر وفي الوقت نفسه تعلم أوكونور بدوره الكثير وخصوصا في الفترة ما بين عامي ١٨٤٢ و ١٨٤٤ ، وتوصل نوعا الى تفهم المشكلات الصناعية الحديثة .

ومع ذلك فان القطيعة بين أوكونور والصانع المهرة في لندن لم تختف تماما في أي وقت ، ولم يستطع أوكونور أن يثبت اقدامه في لندن ، ولذلك نقل مجال نشاطه الى يوركشير حيث كان العمال يعدون العدة في خريف عام ١٨٣٧ لاصدار صحيفة ، خاصة بهم ، وساهموا بثمانمائة جنيه لهذا الغرض ، وصار فيرجوس أوكونور محررا لهذه الجريدة التي سميت « نورثرن ستار » ، وقد ظهر اول عدد من اعداد هذه الصحيفة الى حيل الوجود في ١٨ من نوفمبر عام ١٨٣٧ .

وفي عام ١٨٤٤ انتقلت صحيفة نورثرن ستار من ليدز الى لندن حيث استمر ظهورها الى عام ١٨٥٢ ، وقد بلغ أقصى توزيع لصحيفة نورثرن ستار حوالي ٤٥ ألف نسخة الا أن كل عدد كان يقرؤه عشرة أشخاص على الأقل .

وكان تأسيس « الاتحاد الشمالي العظيم » واحدا من مغامرات أوكونور الكثيرة ، وقد كان هناك من قبل اتحاد لعمال ليدز على غرار اتحاد العمال في لندن ، واجهد أوكونور نفسه لجعل منه اتحادا مركزيا لكل الجمعيات العمالية الراديكالية التي في شمالي إنجلترا .

وفي ٢٦ من أبريل عام ١٨٣٨ انعقد اجتماع عام لاتحاد عمال ليدز وشكلت لجنة تتولى وضع برنامج للاتحاد الشمالي العظيم ، وتم انتخاب أوكونور سكرتيرا لهذه اللجنة ، فوضع أوكونور برنامجا يؤكد أهمية اجراء اصلاحات برلمانية ديمقراطية واقامة اتحاد للعمال ، وكان من بين اهداف الاتحاد الشمالي العظيم ما يلي :

« ان آخر الاهداف وليس اقلها أهمية والتي تثق لجنبتكم في أن الاتحاد الشمالي سوف يضعها دائما موضع التنفيذ هو أن يوحد كل اولئك الذين يرغبون في السلام ، ولكنهم مصممون على المخاطرة بأرواحهم للحصول على حقوقهم . وعلى ذلك ترى اللجنة أنه من المناسب أن يفهم كل عضو بوضوح قبل الانضمام الى الاتحاد أنه في حالة فشل القوة المعنوية في الحصول على الحقوق التي يضمنها الدستور سيكون من المحتمل اللجوء الى القوة المادية اذا اقتضت الضرورة ذلك من أجل

الدفاع عن مبدأ المساواة في ظل القانون وللمحافظة على المزايا التي توفرها القوانين التي هي حق للرجال الأحرار منذ ولادتهم . ولما كان الهدف من الولاء هو الحصول على الحماية فإن منع الحماية يعتبر انتهاكا للرابطة التي ينبغي أن تربط الرعية بالملك ، ولذلك يجب ألا يعترف الاتحاد بأية سلطة أخرى غير السلطة التي تنبثق من المنبع الشرعي لكسل ألوان الشرف وهو الشعب » .

وقد تمت الموافقة على الخطوط الرئيسية للبرنامج في اجتماع كبير عقد في ليدز في الثالث من مايو عام ١٨٣٨ وحضرته وفود عدة من هاليفاكس وأيلاند وديوزبوري وعدد آخر من المدن الصغيرة . وتمهد المجتمعون بأن يعترفوا بفيرجوس أوكونور زعيما لهم أو بأنه رسول الشمال كما قال فرانسيس بلاس .

وقد أدخلت سياسة جديدة على الحركة نتيجة لتوصية أوكونور باستخدام القوة المادية ضد الحكومة ونداءاته إلى العمال بأن يصدوا أنفسهم لمثل تلك الأحداث .

وليس ثمة شك في أن أوكونور لم يكن يعنى أكثر مما قاله وهو أن تكون معارضة السلطات القائمة الملاذ الأخير ، ولكن طريقته في الخطابة التي تتم عن العصيان وإشارته للأعمال البطولية لجمعية الوايت بويز وتمجيده لعمه آرثر أوكونور ترتب عليها أن فهمت اتجاهاته فهما خاطئا .

### جون تايلور ( ١٨٠٤ - ١٨٤١ ) :

ينتمي جون تايلور لأسرة أسكتلندية غنية ، وقد درس الطب وصار جراحا في الأسطول ، وورث جون تايلور ثلاثين ألف جنيه أنفقها كلها تقريبا في إعداد سفينة حربية لمساعدة اليونانيين في حربهم التحررية ضد الاتراك ، كما عاش جون تايلور عدة سنوات في باريس بعد قيام ثورة يوليو واتصل بالزعماء الثائرين والمتآمرين ، وكان جون تايلور محاربا بغيرته لا يميل إلى الأحاديث والخطب السياسية المطبوعة ، وعندما صارت الحركة الراديكالية ملموسة في بريطانيا العظمى عاد إلى اسكتلندا وأقام في جلاسجو وأسس صحيفة « جلاسجيو ليبيراتور » ولكن وجودها لم يستمر إلا فترة قصيرة . وقد خاض جون تايلور الدعوة بجسده وروحه ، وكان يعمل تحت تأثير أوكونور ، وكان رأيه في عمال لندن هو رأى رئيسه أوكونور . ولم يغير جون تايلور من رأيه هذا إلا في عام ١٨٤١ بعد أن شاهد إصرار وليم لوفيت ومضى قدرته على التضحية بالنفس .

وقد اختتم جون تايلور خطابا القاه في نيوكاسل في نهاية ديسمبر ١٨٣٨. بقوله :

« لن أتخلي عن سيفي الا وأنا اللفظ آخر أنفاسي ، وستكتب يدي على جبين الطاغية العبارة التي تكتب على ضريحي بقلم من صلب وجبر من دماء ! » .

وكان تايلور في عامي ١٨٣٨ و ١٨٣٩ في مقدمة « الجماعة » السرية للمتطرفين من انصار حركة الميثاق الشعبي .

### أوجست هاردنج بومونت ( ١٨٠٠ - ١٨٣٨ ) :

كان محاميا انجليزيا ينتمي لأسرة تميل الى الراديكالية ، وقد اتصل منذ الشباب بالحركة الراديكالية في ايرلندا وأسس صحيفة راديكالية في لندن الا أنها لم تدم طويلا . وبعد ذلك انتقل الى نيوكاسل حيث ساعد في تأسيس صحيفة نورثون ليبراتور وتولى تحريرها .

وكان بومونت من أشد الداعين الى سياسة استخدام القوة المادية حتى انه طالب في اجتماع عام عقد في الأول من يناير سنة ١٨٣٨ في نيوكاسل باعدام لورد جون روسل ولورد ميلبورن وسير روبرت بيل .

### ستيفنس :

كان ستيفنس يتفوق على فينسنت وأوكونور في قدرته على التعبير وانثيال أفكاره في ترتيب منطقي دقيق وسيطرته على المشاعر الوطنية ، كما كان يتفوق على بومونت وتايلور من حيث تطرفه العنيف في الدعوة الى المعارضة بقوة السلاح .

وقد عبر ستيفنس في عنف شديد عن كل مجالات الصواب والخطأ والعدل والظلم وحب الفقراء وكراهية الاغنياء ، وكانت مصادره في هذا كله الانجيل وقانون الطبيعة . وكان ستيفنس المبشر بالشار من قبل اله السخط ورسولا بعثت به الكتب الاسرائيلية القديمة التي تلهب المشاعر وتبحث على العنف ، ولكن مغامرته البطولية هذه لم تدم طويلا ، فقد أعاده أول احتكاك له بالقوة المادية الى الحقائق الأليمة للحياة ، وتحول ستيفنس الى مبشر متحفظ معتدل .

وعند ماوضع قانون الفقراء الجديد موضع التنفيذ حدا ستيفنس حذو أوستلر ، وعارض هذا القانون معارضة شديدة ، ولما تزايدت قوة حركة الميثاق الشعبي في عام ١٨٣٧ أيد ستيفنس دعوتها وأعلن انه يتعصب عن ايمان لحق الجميع في الانتخاب .

وفي سبتمبر عام ١٨٣٧ ساعد ستيفنس في تمويل صحيفة نورثرن ستار اذ اشترى عشرين سهما قيمة كل منها جنيه واحد . وعلى أية حال فليس من الممكن اعتبار ستيفنس من المشايخين حرقيا لحركة الميثاق اذ كان هدفه الرئيسى هو إلغاء قانون الفقراء الجديد وتحسين الأحوال المادية للفئات الكادحة من الشعب : وكان الميثاق في نظره وسيلة مناسبة لتحقيق هذه الغاية ، ولكنه كان دائما ينظر الى النواحي السياسية على انها ثانوية بالنسبة للإصلاح الاجتماعى .

وفي أواخر عام ١٨٣٨ وصلت دعواته الى درجة الغليان اذ كانت الاجتماعات تعقد في الخلاء ويشهدها آلاف العمال ، وقد حمل الكثيرون منهم المشاعل المتوهجة على حين حمل البعض الآخر البنادق وكلهم يصفون بشغف الى خطبه العنيفة . وبدأت طبقات الملاك تشعر بالذعر ، وصدر مرسوم ملكى فى ١٢ من ديسمبر عام ١٨٣٨ بتحريم الاجتماعات التى تحمل فيها المشاعل .

### رتشارد أوستلر ( ١٧٨٩ - ١٨٦١ ) :

كان رتشارد أوستلر يرى فى قانون الفقراء الجديد هدمًا للدستور فعرض الجماهير على معارضته بقوة السلاح وكان مما قاله :

« الى السلاح اذن يا اخوانى المواطنين ضد هذا القانون اللعين الذى يفرضه الطفافة ! الى السلاح يا أبناء بريطانيا يا من تتحصن أدواهم بالدستور ، احملاوا السلاح لتخرسوا الخونة وتجعلوهم يرتعدون ، لا تجعلوا إبة زينة أخرى موضع اهتمام فى بيوتكم الا السلاح اللامع الجيد ، السلاح اذن من اجل السلام والعدل لان الطفافة لو علموا انكم تمتلكون السلاح فلن تكونوا فى حاجة الى استعماله ، كونوا واعين ، كونوا متيقظين ، كونوا رجالا » .

ولم يعلن أوستلر قط فى صراحة أنه يؤيد الميثاق اذ أن ضميره كان مع حزب المحافظين ولم يكن يقبل الديمقراطية الراديكالية ، وكان أوستلر يكره على وجه الخصوص الفلسفة التحررية والفكر المتحرر الذى يعارض المعتقدات الثابتة .

وعلى أية حال كان أوستلر يرتبط ارتباطا وثيقا بأوكونور وبرونتر أوبرين كما كان أوستلر هو وستيفنس على صداقة مع روبرت أوين . وقد تحدث أوستلر وستيفنس فى اجتماع عقد فى هديرزفيلد فى ١٧ من مايو عام ١٨٣٧ فأيدا قرارا يدعو الحكومة الى أن تقدم الدولة مساعدتها فى تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية من أجل المتعطلين كما طالب أوستلر بأن تزرع الأرض بطريقة جماعية وأن تبقى ملكا مشتركا للعاملين فيها .

#### ٤ - أستاذ حركة الميثاق الشعبي :

ليس هناك بين جميع زعماء حركة الميثاق الشعبي من أعطاها بمفرده شكلها الكامل كما فعل جيمس برونتر أوبرين ( ١٨٠٥ - ١٨٦٤ ) ، وقد كان له أشياع ومعجبون في كل مكان . وكان أنصار حركة الميثاق ينظرون إلى برونتر أوبرين على أنه أستاذهم ، وكان وضعه بالنسبة للمفكرين من أنصار الحركة يماثل وضع أوكونور بالنسبة للجماهير .

وكان لروبرت أوين وأوجيلفي وجرى الفضل الأكبر في تكوين آراء أوبرين ، ولكنه بعد ذلك استمد الكثير من الإلهام من صحيفة «لابوردفيند» التي أصدرها هودجسكين . ولم يصف أوبرين أي شيء إلى أفكار هؤلاء الأربعة فقد كانوا يكونون الجبهة التي يستمد منها أسلحته في الحملات السياسية وحملات الإصلاح الاجتماعي .

كذلك فإن تأثير سينس وجودوين وبراي على أوبرين واضح أيضا . وكانت الأفكار الأساسية في أعمال أوبرين الصحفية تتركز في الإصلاح الزراعي والاصلاحات النقدية والصراع بين رأسى للال والعمال .

وقد أمضى أوبرين أيام الدراسة في وطنه أيرلندا ودرس القانون في كلية ترينتي ، ثم انتقل إلى لندن في عام ١٨٣٠ ليكمل دواسته وهناك انغمس بسرعة في الحركة الراديكالية وانضم إلى جوييت وهنت وترك العمل بالمحاماة .

وفي يناير وفبراير من عام ١٨٣١ نشر أوبرين ثلاث مقالات في صحيفة «بوليتيكال ليرتز» التي يصورها كاربنتر تحدث فيها عن الحالة في إنجلترا وكانت تشيع فيها روح الراديكالية ومبادئ روبرت أوين . وكان أوبرين يرى أن مبادئ أوين الشيوعية لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق برلمان يشترك الجميع في انتخابه ، على أن تحصل الدولة في الوقت نفسه على الاراضى والآلات اللازمة لتحويل العمال إلى منتجين مستقلين بذاتهم .

وجذبت هذه المقالات انتباه هيثرينجتون الذي كان يبحث في ذلك الوقت عن محرر ذي كفاية للجريدة الأسبوعية التي كان يصورها فعينه هيثرينجتون في تلك الوظيفة .

ومن الممكن أن نتبع التطور الذهني لأوبرين بقراءة صحيفتي «ميدلاند ربرزنز تاتيف» و «بورمانز جارديان» : ففي عام ١٨٣١ كان أوبرين ما يزال يشايح مبادئ أوين كما كان راديكاليا يدافع عن التعاون ضد الرأسمالية ، والنقابات العمالية على السواء ، إذ كان يرى أن النقابات العمالية سخرت ومضيعة للمال ولا تؤدي إلا إلى الخلاف والشغب ، وكان أوبرين ما يزال

يرفض رفضا قاطعا آراء هودجسكين عن الصراع الطبقي التي كان يعرضها في صحيفة «لابوردفندد» ، ولكنه عندما استقر في لندن ودرس مبادئ الاتحاد القومى للطبقات العاملة صار من أبطال نظرية الصراع الطبقي ، وأصبح يقتبس من هودجسكين وعلى الاخص من مقالته عن «الحق الطبيعى والحق المصطنع للملكية» ، التي كانت تتجاذب أكثر من كل ما عداها مع طريقته الخاصة فى التفكير ، كذلك أشار أوبرين الى جودوين وسبنس وغيرهما من النقاد الاجتماعيين الفرنسيين .

ثم أعطى أوبرين الأدب الفرنسى المتعلق بالاصلاح الاجتماعى المزيد من الاهتمام اعتبارا من عام ١٨٣٣ ، وبعد ذلك بثلاث سنوات ظهرت ترجمة انجليزية بفلم أوبرين لكتاب بوناروتى «التآمر من أجل تحقيق المساواة» الذى وجد أوبرين أنه يتضمن آراءه نفسها وبعد عامين نشر أوبرين المجلد الأول من أحد الأعمال الأدبية عن حياة روبسبير الا أنه لم تظهر أى مجلدات أخرى . وفى الوقت نفسه كان أوبرين يقوم بنشاط صحفى كبير : ففي عام ١٨٣٧ أصدر صحيفة «برونتيوزناشونال ريفورمر» التي استمرت شهورا قليلة ، وفى عام ١٨٣٨ ساهم فى جريدة نورثرن ستار ، وفى نهاية عام ١٨٣٨ صار محررا لصحيفة «أويراتيف» وهى صحيفة أسبوعية كان يمتلكها جماعة من العمال الذين اختلفوا مع لوفيت وهيثرينجتون . وعندما توقفت هذه الصحيفة قرب نهاية عام ١٨٣٩ انضم أوبرين الى كارينتر وأصدرا معا صحيفة «سوثرن ستار» فى الشهور الاولى من عام ١٨٤٠ ثم قضى أوبرين الفترة من أبريل عام ١٨٤٠ الى منتصف عام ١٨٤١ فى السجن ، وفى النصف الاخير من عام ١٨٤٢ قام أوبرين بتحرير صحيفة «برتش ستيتسمان» ثم أصدر صحيفتى «ناشونال ريفورمر» و«مانكس ويكلي ريفو» ( فى أعوام ١٨٤٥ و ١٨٤٦ و ١٨٤٧ ) ، وأخيرا كتب أوبرين فى صحيفة «رينولدز» بعد عام ١٨٥٠ . وفى الوقت نفسه كان أوبرين منهكاً فى لقاء المحاضرات لمن تبقى من أنصار حركة الميثاق .

وعلى النقيض من أوكونور الذى استبعد الاصلاح الزراعى فى عام ١٨٤٥ ظل أوبرين اشتراكيا حتى النهاية ، وكان الفرق الوحيد بينه وبين أنصار أوين الذين يتبعون مبادئه حرفيا هو أن أوبرين كان يرى الوصول الى الهدف النهائى على مراحل ، كما كان يرى أن القفز من حالة الفساد وعدم المساواة القائمة فى المجتمع الى الجنة الاشتراكية التي رسمها أوين دون أن يسبق ذلك اعتراف بحقوق الانسان أو سن قانون واحد ينفذ الشعب من الجهل المطبق الذى يتردى فيه ما هو الا مجرد أوهام .

وقد مات أوبرين فى ٣ من ديسمبر عام ١٨٦٤ أى بعد شهرين من تأسيس الاتحاد الدولى للعمال فى لندن .

## جورج جوليان هارنى ( ١٨١٧ - ١٨٩٧ ) :

شارك هارنى مثل أستاذه أوبرين فى حركة الميثاق الشعبى من البداية حتى النهاية .

وقد تعلم هارنى فى مدرسة الاسطول الملكية فى جرينتش من سن الحادية عشرة الى الرابعة عشرة ، ولكن عمله كباحر سرعان ما انتهى .

وفى عام ١٨٣٣ بدأ هارنى يقرأ صحيفة بورمانز جارديان وانضم الى هيرينجتون فى حربه ضد الضريبة المفروضة على الصحف ، واعتقل عدة مرات بتهمة العمل كوكيل للصحف التى لا تدفع الرسوم ، وحكم عليه بالسجن ستة شهور فى عام ١٨٣٦ .

وكان هارنى يقف أوبرين كمرشد وفيلسوف وصديق ، واستمد منه حبه للادب الثورى فى فرنسا ، كما كان هارنى مغرما بأن يطلق على نفسه لقب « صديق الشعب » واتخذ هارنى فى الفترة ما بين عامى ١٨٣٨ و ١٨٤٠ اتجاه الثورة والتمرد ، ولكنه أصبح أكثر اعتدالا فى آرائه بعد عام ١٨٤٠ عندما تبين الآثار الرهيبة لمثل تلك السياسة . وفى أواخر عام ١٨٤٢ أو أوائل ١٨٤٣ انضم هارنى الى هيئة تحرير صحيفة نورثرن ستار .

وفى نهاية نوفمبر عام ١٨٤٧ تعرف هارنى بكارل ماركس الذى كان قد جاء الى لندن فى ذلك الوقت قادما من بروكسل لحضور المؤتمر الذى أدى الى وضع البيان الشيوعى . وكان هارنى يكون حلقة الاتصال بين حركة الميثاق الشعبى فى بريطانيا وبين الثوريين وزعماء البروليتاريا فى أوروبا ، ولكنه رغم ذلك كان أقرب لسياسة أوبرين ولوى بلان منه للسياسة الماركسية .

## الفصل الثاني النظيم السياسي للبحاهير

### ١ - اتحاد عمال لندن :

في الشهور الأخيرة من عام ١٨٣٥ وأوائل عام ١٨٣٦ بذل أوكونور من ناحية وأصدقاء فرانسيس بلاس من الناحية الأخرى جهوداً منفصلة لتنظيم العمال سياسياً إلا أن تلك المحاولات كانت عقيمة لأن العمال لم يكونوا مستعدين لتقبل زعامة أناس لا ينتمون إلى الطبقات العاملة . وقد استنكر بلاس أن يكون العمال غرباء تماماً عن الطبقة المتوسطة على حين اتهم أوكونور زعماء الصناع في لندن بأنهم يخشون منافسته وأنهم يعملون على إبعاد العمال عنه لكي يبيعوهم للراдикаليين . وترتب على ذلك أن خفف أصدقاء بلاس من جهودهم ، وحول أوكونور نشاطه إلى شمالي إنجلترا وأسكتلندا ، وبعد أن أخلى المدعوون المسرح السياسي لعمال لندن اجتمع لوفيت وأصدقاؤه في ٦ من يونيو عام ١٨٣٦ لتشكيل اتحاد لعمال لندن يكون نواة لحزب عمال قائم بذاته . وقام لوفيت بوضع جدول الاتحاد والقواعد الخاصة به . وبعد ذلك بعشرة أيام عقد اجتماع عام تم فيه تأسيس الاتحاد والمواقفة على قواعده . وقد نما الاتحاد بسرعة وقامت الاقاليم بمحاكاته . وكان يشترط في أعضاء الاتحاد أن يكونوا ممن ينتمون إلى الطبقات السكادحة ، وأن يكونوا على أخلاق حميدة وتواقين إلى التعليم والاستنارة ، وأن يعلنوا تأييدهم لإجراء إصلاحات ديمقراطية في النظام البرلماني ، وكانت بطاقات عضوية الاتحاد تحمل الشعار التالي :

« ان الذي لا يؤدي نصيبه من العمل إنما يفل من الثروة العامة ويلقى بواجباته على عاتق جاره »

وقد اتخذت اللجنة التنفيذية على الفور الخطوات التي من شأنها أن تجعل هذه المنظمة موضع اهتمام من العمال ، فنشرت بياناً موجهاً إلى عمال المملكة المتحدة جاء فيه :

« ان الصراع يدور الآن داخل البرلمان وخارجه بين الحزبين الكبيرين فيه ، وبمعنى آخر بين أصحاب الأراضي الزراعية والحقوق المتوارثة من ناحية وبين رجال المال والتجارة من الناحية الأخرى . ونحن لا ننتظر من كلا الفريقين إلا القليل ، فهناك أناس من بين طبقة رجال المال تظاهروا بالإصلاح

ليخدعوا اخوانهم المواطنين ، والكثيرون منهم يتشدقون بالحرية فى الوقت الذى يعملون فيه على استعبادنا ، ويدعون للعدالة وهم أنفسهم يساعدون على ظلمنا ، والكثيرون منهم يطالبون باجراء اصلاحات تدريجية لانهم يخشون أن نرى بأسرع مما يريدون مدى حرماننا من حقوقنا السياسية ، فنتقدم الى الامام لنحرهم حقوقهم . وطالما أنه يقرر بنا بهذه الطريقة وطالما أننا نواصل البحث عن خلاصنا السياسى على أيدى الآخرين فان التشريعات الفاسدة ستظل سائدة ، وستظل أذلاء مستعبدين للقلة المتفطرة الطاغية .

ان الرجال الذين فى البرلمان الآن لهم مصالح تتعارض مع مصالحكم ، ونحن بسنداجتنا نتوقع أن يضخوا بمصالحهم ويبدوا العمل الكبير الخاص بالاصلاح السياسى والاجتماعى .

أيها العمال ، ابحثوا هذا الموضوع فإذا ما شعرتم بمساعرتنا أنفسنا فابتعدوا عن كل المشروعات وارفضوا أن تكونوا أداة لأى حزب لا يعطى العمال أولا وبصفة أساسية حقوقا سياسية واجتماعية متساوية .

وانه ليوحد فى المملكة المتحدة حاليا ٧٥٢٣٧٠٢٣ من الذكور الذين تزيد أعمارهم على واحد وعشرين عاما ولا يتمتع من بينهم بحق التصويت الا ٨٤٠٠٠ فقط ونتيجة للتمثيل غير المتساوى فان أقل من خمس هذا العدد يملك القدرة على توافر أغلبية الاعضاء فى البرلمان .

وبعد ذلك بدأ اتحاد العمال يعقد الاجتماعات العامة وكان يهتم دائما بأن تكون للعمال السيطرة على تلك الاجتماعات . وكان كل موظفى الاتحاد من بين العمال العاديين ، وذلك لاقناع الرأى العام بالكفاية البرلمانية للطبقات العاملة . وكانت العادة المتبعة حتى ذلك الوقت هى دعوة أحد السياسيين المعروفين أو أحد أعضاء البرلمان البارزين ليكون رئيسا لأية مظاهرة عامة كبيرة ، ولكن اتحاد عمال لندن خرج على تلك القاعدة واعتبر الرأى العام ذلك الخروج بمنابة اعلان الاستقلال من جانب الطبقات العاملة .

وقد حذا عمال منشيستر حذو عمال لندن ، وأسست الاتحادات العمالية فى مدن عدة من شمالى انجلترا ووسطها وجنوبها .

ومع بداية عام ١٨٣٧ كان لوفيت وهيثرينجتون واتسون وهارتويل وفينسنت وأصدقائهم قد أحرزوا من التقدم ما جعلهم يعدون الخطط لعقد اجتماع كبير يتم فيه وضع الميثاق وإعلانه . وقد عقد ذلك الاجتماع فى ٢٨ من فبراير عام ١٨٣٧ ، وحضره ثلاثة آلاف عامل . كما حضره السياسيون الراديكاليون البارزون كذلك سافر فيرجوس أوكونور من اكستر الى لندن لحضور هذا الاجتماع .

وقد حظي هارتويل برياسة ذلك الاجتماع الذى لا ينسى فى يوم ميلاد الميثاق الشعبى ، وألقى هارتويل كلمة قال فيها :

« انتنى أعبر عن امتنانى لكم لأنكم وضعتم أحد العمال رئيسا لهذا الاجتماع بدلا من الجرى وراء رجل له لقب رنان ممن لهم مقدرة كبيرة وأمانة قليلة ، وهذا دليل على التقدم الكبير للتعليم الديمقراطى بين العمال . اننا نريد الديمقراطية والحقوق السياسية للملايين المنتجة ، وانه لمن المتناقضات ألا يتمتع بحق التصويت الانتخابى الا واحد من بين كل سبعة ذكور بالغين فى بلد ارتفعت فيه العلوم والفنون الى آفاق عالية عن طريق الصناعة بصفة أساسية وبمهارة الصناع وجهودهم ، وانه فى مثل هذا البلد الذى يعترف فيه الجميع بأن العمل هو مصدر كل الثروات تستبعد الطبقات العاملة من نطاق الحياة السياسية . »

كيف نحرر أنفسنا اذن فى هذه الحالة من العبودية السياسية ؟  
ان هذا لا يمكن أن يتحقق بالاعتماد على طبقة السياسيين الوجلين المترددين التى ظهرت مؤخرا بين الراديكاليين ، ولا بالاعتماد على أعضاء حزب الاحرار الجبناء ، ولا بوضع الثقة فى أعضاء حزب المحافظين الطغاة ، ولكنه يتحقق بالاعتماد الكامل على قوتنا نحن وعلى عدالة مطالبنا . »

ثم تحدث لوفيت فقال :

« ان القوة المطلقة للاغنياء وذوى الحقوق المتوارثة كانت فى كل العصور العقبة الكئود التى تقف فى وجه التقدم البشرى ، ولما فشل نفوذهم الضار فى أن يقيد بصورة فعالة من قوة الفكر المتزايدة وعندما فجرت الصناعة والفنون أبناءهما المستعبدين وصار من غير الممكن لحكم الاقلية أن يسود تحول هؤلاء الى حماة عطوفين وزعماء مصلحين ، وبالمران الدقيق والعناية الفائقة تمكنوا سريعا من أن يسخروا المعرفة لخدمة أغراضهم وضموا الى صفوفهم الشجعان وذوى العزيمة وأهل الطموح وذلك بأن خلعوا عليهم ألقاب الشرف والتعظيم الزائفة ، واستطاعوا عن طريق بذل الوعود بالترفضيل والألقاب والثروات والمتع أن يقيموا حولهم سياجا منيعا . وبقسوة القانون أزاحوا بقية الجنس البشرى الى الوراء . وعلى ذلك ينبغي عليكم أيها العمال ألا تعتمدوا الا على أنفسكم » .

وبعد ذلك اقترح لوفيت القرار التالى :

« يرى الحاضرون فى هذا الاجتماع أنه ما دامت القوة السياسية تتركز بصورة مطلقة فى أيدي القلة فان هذه الاقلية ستواصل تدعيم قوتها وتسخر الأغلبية لتحقيق أغراضها وتجعل منهم آلات وأدوات للانتاج تكذب من الشباب الى الشيخوخة للحصول على جزء زهيد من الطعام والكساء ولا يجدون الوقت لتنمية مواهبهم الفنيه ولا وسائل الاستمتاع بالمباهج الفكرية » .

وبعد لوفيت تحدث فينسنت فقدم القرار الثانى وهو :

« اننا نعتقد أن الضمان الوحيد ضد فساد الاقلية واذلال الاغلبية هو اعطاء جمهرة الشعب حقوقا سياسية واجتماعية متساوية يستطيعون بممارستها أن يحسنوا أحوالهم ويكتسبوا المعرفة تدريجيا ثم يتعلموا عن طريق التجارب » .

وللحصول على تلك الحقوق فانه من الضروري أن يكون لكل رجل تجاوز الواحد والعشرين عاما من عمره الحق فى اختيار ممثله فى البرلمان دون أن يلحقه أى أو قصبيه خسارة، الامر الذى لا يتحقق الا بسبيل واحد هو الاقتراع السرى . ولكى تكون جميع الطبقات ممثلة فى البرلمان أصبح التمثيل المتساوى أمرا ضروريا ، كما أنه لكى يتطهر النظام البرلمانى من بقايا الفساد لا بد أن تحدد مدة البرلمان بعدد من السنين » .

ثم تلاه عدد آخر من العمال ، وأخيرا تحدث أوكونور ولكنه لم يلق الا كلمات قليلة لأن المجتمعين استقبلوه ببرود ، وتقرر فى هذا الاجتماع تقديم الملتمس الوطنى الى البرلمان وهو الملتمس الذى كانت اللجنة التنفيذية قد نشرته فى ٢٥ من فبراير والذى يتضمن الاصلاحات الآتية :

- ١ - أن يكون حق التصويت لجميع الذكور البالغين .
- ٢ - أن تحدد فترة بقاء البرلمان بعدد من السنين .
- ٣ - أن يكون الاقتراع سريا .
- ٤ - أن تكون الدوائر الانتخابية متساوية .
- ٥ - أن تستبعد شروط وجود ممتلكات معينة لدى المرشحين للبرلمان .
- ٦ - أن تدفع مرتبات لأعضاء البرلمان .

وكانت الخطوة التالية هى تقديم الملتمس الوطنى الى البرلمان فى صورة مشروع بقانون .

وقد طلب أعضاء اتحاد العمال عقد اجتماع لهذا الغرض تمت فيه الموافقة على اقتراح تقدم به هارتويل ، ويقضى بتشكيل لجنة للاتصال بالأعضاء الراديكاليين فى مجلس العموم ودعوتهم الى التعاون مع اللجنة التنفيذية لاتحاد عمال لندن فى صياغة مشروع بقانون يتضمن النقاط الست السالفة الذكر .

وقد نفذت اللجنة ذلك الطلب ودارت المشاورات فى ٣١ من مايو و ٧ من يونيو بين الراديكاليين فى البرلمان وقد يمثل اتحاد عمال لندن لوضع ميثاق الشعب وتقديمه للبرلمان .

ولما كان قانون المراسلات يجعل من المستحيل نقل نتائج تلك الاجتماعات الى اتحادات العمال فى الأقاليم عن طريق المراسلات الخاصة المباشرة فقد نشر لوفيت خطابا فى الصحافة الراديكالية أبلغهم فيه النتائج ثم قال :

« وفى خلال الأسابيع القليلة القادمة سيتم اعداد وطبع هذا المشروع بقانون لتوزيعه باسم « الميثاق الشعبى » الذى سيكون نقطة التجمع بالنسبة للمصلحين الراديكاليين كما أنه سيكون المقياس الذى يتم به اختبار كل أولئك الذين يطلقون على أنفسهم اسم « أصدقاء الشعب » .

ويجب أن يتم تأسيس اتحادات عمالية فى كل مدينة وكل قرية فى جميع أنحاء البلاد وينبغى أن ينضم اليها كل العقلاء والأخيار من جميع الطبقات . واننا نحذركم أن تجعلوا لاتحاداتكم فروعا لأن قانون المراسلات ما يزال سارى المفعول . كذلك نحذركم أن تتراسلوا على نطاق خاص ، وانما ينبغى أن يتم ذلك عن طريق الصحافة » .

وقد امتدت الحركة فى كل مكان بسرعة جعلت اتحادات العمال فى الاقاليم تطلب من اتحاد عمال لندن ارسال مبعوثين الى شمالى انجلترا لتنظيم جماهير العمال الذين انضموا الى الحركة ، وقد تولى هيثرينجتون وفينسنت وكليفت هذه المهمة واستقبلوا بحماسة فى كل مكان، وتم تنظيم عمال يوركشير ودور هام ونورثمبرلاند .

وكان اتحاد عمال لندن مقتنعا اقتناعا تاما بضرورة قيام تضامن دولى للعمال ولكل الشعوب المغلوبة على أمرها، فقد أيد هذا الاتحاد قضية المستعمرات البريطانية المهورة كما دعا الى منح كندا الاستقلال الذاتى .

## ٢ - الميثاق الشعبى :

مر أربعة عشر شهرا بين اجتماع ٢٨ من فبراير عام ١٨٣٧ وبين تاريخ نشر الميثاق لأن أعضاء البرلمان الستة الذين تعهدوا فى اجتماعات ٣١ من مايو و ٧ من يونيو عام ١٨٣٧ بأن يعاونوا على صياغة مشروع بقانون يتضمن النقاط الست اضطروا للعودة الى دوائرهم الانتخابية نتيجة لحل البرلمان واجراء انتخابات جديدة فى صيف عام ١٨٣٧، ولم يعودوا الى لندن الا فى نوفمبر ، وكان لوفيت وأصدقائه مشغولين تماما بصراهم من أجل البقاء واصدار البيانات واتجاز الاعمال المتعلقة بالاتحادات العمالية بدرجة لم تسمح لهم بصياغة مثل هذا المشروع بقانون فى فترة قصيرة ، وهو أمر ليس باليسير بالنسبة لأناس تنقصهم الدراية القانونية .

وكان لوفيت الوحيد من بين الاثنى عشر شخصا الذين عينوا لهذا الغرض الذى تعهد بهذا العمل وكرس له أوقات فراغه -

وفى ٨ من مايو عام ١٨٣٨ نشر الميثاق الشعبى وكان يشتمل على .  
النقاط الرئيسية التالية :

« ميثاق الشعب : مشروع بقانون يوفر التمثيل العادل لشعب .  
بريطانيا العظمى وايرلندا فى مجلس العموم » .

« انه لمن الضرورى لضمان قيام حكومة عادلة قدر المستطاع أن يخضع .  
اولئك الذين يملكون سلطة اصدار القوانين لمسئولية سليمة ودقيقة أمام  
الذين تجب عليهم طاعة تلك القوانين عند صدورهما . ولما كانت أفضل  
وسيلة لتحقيق تلك المسئولية أن يتم ذلك عن طريق هيئة تنبثق من الشعب  
بأكمله وتخضع له وتمثل مشاعره ومصالحه تمثيلا كاملا ، ولما كان المفروض .  
أن مجلس العموم يمارس حاليا سلطة اصدار القوانين باسم الشعب  
ولمصلحته فانه ينبغي أن يصبح هذا المجلس ممثلا لرغبات الشعب ومشاعره  
ومصالحه تمثيلا صادقا صحيحا » .

وبعد هذه المقدمة تأتى النقاط الست التى تقرر منح حق التصويت  
لكل رجل تجاوز الواحد والعشرين عاما من العمر بشرط أن يكون سليم  
العقل ولم تسبق ادانته فى أية جريمة على أن يسمح بمنح الجنسية للاجانب  
بعد الاقامة سنتين فى المملكة المتحدة وأن تقسم البلاد ثلثمائة دائرة انتخابية  
وأن تشتمل كل دائرة قدر المستطاع على عدد متساو من السكان وألا يطلب  
من المرشحين أى مؤهلات سوى أن يتم انتخابهم بمعرفة الناخبين ، وأن  
تحدد مدة بقاء البرلمان بعدد من السنين ، وأن يكون الاقتراع سرا ، وأن  
يتلقى كل عضو من أعضاء البرلمان خمسمائة جنيه سنويا مقابل جهوده فى  
الخدمة العامة .

وقد تحمل لوفيت تكاليف طبع الميثاق وكتب البيان التالى ايدانا  
بنشره :

« من اتحاد عمال لندن الى المصلحين الراديكاليين فى بريطانيا العظمى .  
وايرلندا » .

« أيها الاخوة المواطنين :

اننا نرى أنه من المتعارف عليه فى السياسة أن حكم الشعب لنفسه .  
عن طريق التمثيل البرلمانى هو الأساس الوحيد العادل للقوة السياسية  
والأساس الصحيح الوحيد للحقوق الدستورية والمصدر الشرعى الوحيد  
للقوانين السليمة . ونرى أن الحقيقة التى لا تقبل الجدل هى أن كل  
الحكومات التى تقوم على أى أساس آخر تتجه دائما الى الفوضى والاستبداد .  
أو تخلق عبادة الطبقات والثروات من ناحية والفقير والبؤس من الناحية  
الأخرى . ومع هذا فاننا فى الوقت الذى نناضل فيه من أجل مبدأ حكم .

الشعب لنفسه بقرر أن القوانين لن تكون عادلة الا بمقدار استنارة الشعب،  
تلك الاستنارة التي تتوقف عليها سعادة الجميع سياسيا واجتماعيا .

ولما كانت المصلحة الذاتية التي لا تقتزن بالفضيلة تبحث دائما  
مصلحتها البحتة لذلك فان الطبقات التي تمناز بحقوق خاصة ستعمل دائما  
وابدا على تدعيم قوتها وحرمان الشعب من الاستنارة .

ولقد حفزنا اعتقادنا القوى بهذه الحقائق الى الايمان بأن معظم مساوينا  
الاجتماعية والسياسية انما ترجع الى التشريعات الفاسدة المتحيزة وبأن  
علاجها هو توسيع ممارسة الحقوق التي نحتكرها الاقلية بحيث تشمل  
الشعب بأسره ، حفزنا ذلك كله الى أن نضمن مبادئنا هذا الميثاق .

أيها الاخوة المواطنون :

اننا نأمل أن يصر الناخبون وغير الناخبين على أن يتعهد المرشحون  
بتنفيذ ذلك الميثاق ، ونأمل أن يعمل الجميع على تداوله ومناقشة مبادئه  
وأن يصمموا على أن هذا المشروع بقانون سوف يصبح فى النهاية قانونا  
للبلاد .

**لندن : ٨ من مايو سنة ١٨٣٨**

وكان التأثير الذى أحدثه الميثاق فى الاتحادات العمالية فى جميع  
أنحاء البلاد مناسبا للغاية اذ جاء نشر الميثاق فى وقت كانت فيه البلاد  
تغلي بالهياج السياسى ، بل لقد كان واضحا فى أواخر عام ١٨٣٧ أن  
العاصفة السياسية بدأت تهب بين صفوف الشعب : فقد اجتمع مجلس  
العموم الجديد فى حوالى منتصف نوفمبر من ذلك العام ، وفى العشرين  
من نوفمبر قرأت الملكة الشابة خطاب العرش الذى أثار خيبة أمل مرة فى  
دوائر المصلحين المتفائلين .

وفى خلال المناقشات التى دارت حول خطاب العرش عقب انتهاء  
الملكة من لقائه مباشرة قدم النائب توماس واكلى نائب فنزورى ، وهو  
راديكالى من الأصدقاء القدامى للاتحاد القومى ، تعديلا أعرب فيه عن أسفه  
لان خطاب الملكة لم يشر اطلاقا الى توسيع نطاق التمتع بحق الانتخاب  
والاصلاحات البرلمانية الأخرى التى يريدها الشعب وأيده فى ذلك زملاؤه  
الراديكاليون .

وقد رد لورد جون رسل باسم الحكومة فقال : ان الحكومة لا يمكن  
أن تؤيد الاضطرابات الداعية الى اجراء المزيد من الاصلاحات البرلمانية .

وأضاف أن الذين وضعوا مشروع قانون الاصلاح عام ١٨٣٢ قد  
ذهبوا الى أبعد مدى ممكن وأنهم كانوا يعتبرون ذلك المشروع بقانون نهائيا

وهم لم يغيروا وجهة نظرهم هذه ، وعلى ذلك فمن الصعب عليهم أن يغيروا الحدود التي وضعوها لتكون نهائية وأن يعملوا في اتجاه يناقض أهداف المشرعين .

وأدى إعلان لورد رسل أن الحكومة تعتبر قانون الإصلاح الصادر عام ١٨٣٢ الكلمة الأخيرة في الإصلاحات البرلمانية ، أدى إلى اليأس المطلق في دوائر المصلحين وأثار نشاطا محمومًا بين الراديكاليين واتحادات العمال .

ومن الطبيعي أن القادة التقدميين للعمال كانوا مهتين لتلقي مثل ذلك الإعلان ، ولذلك فقد نظروا إليه على أنه مجرد تبرير لموقفهم ومجرد حافز لهم على بذل جهود أكبر . ففي ليدز كانت جريدة نورثرن ستار قد بدأت تظهر تحت إشراف فيرجوس أوكونور اعتبارًا من ١٨ من نوفمبر ، وفي نيوكاسل كانت جريدة نورثرن ليبراتور قد بدأت في الظهور بشكل كامل قبل ذلك بشهر .

وفي ديسمبر عام ١٨٣٧ أعلن اتحاد برمنجهام السياسي مطالبته بأن يكون حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين واتخذ الخطوات لتعبئة الجماهير في وسط إنجلترا وشماليها .

### ٣ - اتحاد برمنجهام السياسي :

شهد عامي ١٨٣٦ و ١٨٣٧ أزمة مالية عنيفة وإن كانت متقطعة . وقد أدى التماذي في المضاربة بأسهم السكك الحديدية والحصص الأجنبية بالإضافة إلى رد الفعل الذي أحدثته الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حالة من الذعر أثرت بوجه خاص في المدن والأقاليم التي كانت تعتمد على التجارة المصدرة إلى أمريكا والهند والصين .

ونتيجة لتلك الأزمة قصرت مدد القروض ورفع بنك إنجلترا سعر الفائدة لكي يمنع نفاد الذهب .

وفي خريف عام ١٨٣٦ أفلس عدد كبير من الشركات وكانت أكثر المدن التي عانت من الأزمة هي برمنجهام وشيفيلد بالصناعة المعدنية ولينغبول وجلاسجو اللتين تمتازان بصناعة السفن .

وكان أتوود وأنصاره يرون أن مشروع القانون الذي قدمه سير روبرت بيل عام ١٨١٩ هو المسئول عن كل تلك المساوي ، كما كانوا يرون أن العلاج الشامل لذلك إنما هو إصدار عملة ورقية ، وأرسلوا ممثلين إلى الحكومة في عام ١٨٣٧ لتوجيه نظرها إلى تلك الأسباب وكيفية علاجها .

وكان أتوود وصديقه سكولفيلد عضوين في البرلمان عن برمنجهام

وفعلا كل ما فى وسعهما لبحث الحكومة على الاصغاء لنظرياتهما ومقترحاتهما،  
ولكن جهودهما كلها ذهبت أدراج الرياح •

وفى الوقت نفسه بدأ العمال يدخلون مرة أخرى الى المسرح السياسى.  
ويطالبون بالاصلاحات • وقد أسس عمال برمنجهام « اتحاد الاصلاح »  
ليحل محل الاتحاد القومى الذى انتهى بنهاية عام ١٨٣٤ والذى فعل الكثير  
لضمان نجاح مشروع قانون الاصلاح عام ١٨٣٢ •

وكان البؤس يشيع فى مدينة برمنجهام وفقد كثير من العمال أعمالهم  
نتيجة للأزمة المالية وما ترتب عليها من توقف الأعمال ، وعانى العمال  
وصغار أصحاب الأعمال الكثير ، ولذلك بدؤوا يوجهون اهتمامهم الى  
الاصلاحات السياسية •

وفى ١٥ من يناير عام ١٨٣٧ أقيمت مأدبة غداء تكريما لاتوود  
وسكولفيلد لاغرائهما بالانضمام مرة أخرى الى حركة الاصلاح • وقد أعلن  
كل منهما فى الخطاب الذى ألقاه بعد الغداء أنه ليس ثمة ما ينتظر من  
البرلمان الذى جاء نتيجة لقانون الاصلاح الصادر عام ١٨٣٢ ووضع البرنامج  
التالى للاصلاح :

أن يكون حق التصويت الانتخابى لجميع أرباب الأسر ، وأن يكون  
الاقتراع سريا ، وأن تكون مدة البرلمان ثلاث سنوات ، وأن تلغى شروط  
وجود ممتلكات معينة لدى المرشحين للبرلمان ، وأن تدفع مرتبات للنواب •

وفى ٢٣ من مايو أعيد تنظيم الاتحاد السياسى القديم وعرض عليه  
هذا البرنامج الا أنه نتيجة للهياج الذى ساد العمال الذين ينتمون الى الاتحاد  
استبدل بحق التصويت لجميع أرباب الأسر حق التصويت لجميع الذكور  
البالغين •

ويشتمل برنامج اتحاد برمنجهام كما نرى على خمس نقاط فقط لأن  
أتوود لم يوافق على أن تكون الدوائر الانتخابية متساوية، ويرجع ذلك الى أنه  
كان يخشى أن يؤدى ذلك يوما ما الى سيطرة الايرلنديين على البرلمان  
وخصوصا فى حالة تزايد عدد سكان ايرلندا بمعدل أكبر من معدل تزايد  
سكان انجلترا •

وبعد وضع البرنامج مباشرة قررت اللجنة التنفيذية للاتحاد ارسال  
مبعوثين للدعوة له فى جميع مراكز الصناعة والتجارة فى وسط انجلترا  
وشمالها وفى اسكتلندا •

#### ٤ - المتنفس الوطنى :

كانت اجتماعات اللجنة التنفيذية للاتحاد السياسى تعقد أسبوعيا :

بانتظام وتبين النشاط المحموم الذى لا يفتر فى مركز الحركة وكانت النتيجة الرئيسية للمشاورات هى التصميم على عدم الاكتفاء بالملتزمات المحلية التى تقدمها اتحادات متفرقة للحصول على بيان وطنى معقول تشترك فيه جميع أنحاء البلاد ، وكان لابد من وضع ملتصق وطنى يوقع عليه الملايين من العمال والمصلحين من الذكور والاناث لتقديمه الى البرلمان .

وفى مارس وأبريل عام ١٨٣٨ وضع ر . ك . دوجلاس محرر جريدة برمنجهام صيغة الملتصق الذى نشر فى ١٤ من مايو وقد جاء فيه :

« الى أعضاء مجلس العموم المحترمين لبريطانيا العظمى وايرلندا »

« ان مقدمى هذا الملتصق اليكم يعيشون فى بلاد اشتهر تجارتها بمشروعاتهم ، واستهتر صناعاتهم بمهارتهم والأرض نفسها طيبة ، والتربة غنية ، ودرجة الحرارة مناسبة وعناصر التجارة متوافرة والموانئ مريحة ومتعددة ، وهى تتفوق فى مواصلاتها الداخلية على كل البلاد الأخرى ، ولقد تمتعنا بالسلام ثلاثا وعشرين سنة الا انه برغم كل عناصر الرخاء الطبيعية التى ذكرناها ومع كل محاولتنا وجهودنا للافادة منها فاننا نجد أنفسنا مثقلين بشتى أنواع الشقاء الخاص والعام ، فنحن نئن من عبء الضرائب الملقاة على عاتقنا وتجارنا يرتعدون على حافة الافلاس وعمالنا يموتون جوعا ورعوس الأموال الصغيرة لا تعطى أى ربح ، والعمل لا يعطى أى جزاء ، والملاجئ مزدحمة والمصانع مهجورة .

ولقد نظرنا حولنا وفى كل اتجاه ودققنا البحث لكى نتعرف اسباب هذا البؤس الفاشى والذى طال مداه فلم نجد سببا واحدا يرجع الى الطبيعة أو الى الخالق ، فلقد ترفقت السماء بشعبنا ولكن حماقة حكامنا أفسدت علينا نعم الله . ولقد استنفدت طاقة أمة قوية لتوافر القوة لعدد من الرجال الجهلة الأنانيين وبعثت مصادر ثروتها فى سبيل تعظيمهم وفضلت مصالح فئة قليلة على مصالح أمة بأكملها ، وتولت الأقلية الحكم لمصلحة الأقلية على حين أهملت مصالح الأغلبية أو دأستها بالاقدام بكل وقاحة وطفيان .

ولقد انتظر الشعب بشغف أن يكون فى قانون الإصلاح الصادر عام ١٨٣٢ علاج للجزء الأكبر من أسباب شكواه ان لم يكن لها كلها ، ولقد طلب من الشعب أن ينظر الى هذا القانون على أنه وسيلة رشيدة لغايات عظيمة وأنه نواة لتشريعات أفضل تكون ارادة الجماهير فى ظلها أمرا ممكنا فى النهاية . ولكن الشعب خدع بطريقة وضعية تبعث على الاحساس بالمرارة ، ولم تلبث النمار التى بدت جميلة للناظرين أن تحولت عند جنبها الى رماد ، اذ أن قانون الإصلاح نقل مركز القوة من حزب متحكم الى حزب آخر ، وترك الشعب كما كان من قبل لا حول له ولا قوة . وقد استبدل

بعبوديتنا عبودية من نوع جديد الأمر الذى أضاف الى شعورنا الاليم .  
بالهوان الاجتماعى احساسا بالمرارة على أمل قد خاب .

لقد جئنا الى مجلسكم الموقر لنبلغكم أن هذا الوضع ينبغى ألا يستمر  
وهو لا يمكن أن يستمر طويلا دون أن يعرض استقرار العرش وأمن المملكة  
للخطر . وانه اذا ما أمكن بعون الله وبكل الوسائل القانونية والدستورية  
وضع حد لذلك فاننا عازمون تماما على أن ينتهى الأمر عند هذا الحد .

ونحن نقول لمجلسكم الموقر : ان رموس الأموال الخاصة بصغار  
المستثمرين ينبغى ألا تحرم بعد الآن الربح اللائق وان جهود العمال ينبغى .  
ألا تحرم بعد الآن الجزء المناسب ، وان القانون الذى يجعل الطعام عزيزا  
والمال قليلا والعمل رخيصا ينبغى أن يلغى ، وان الضرائب ينبغى أن تفرض  
على الملكية لا على الصناعة وان مصلحة الأغلبية ينبغى أن تكون الغاية  
الوحيدة للحكومة حيث انها الغاية المشروعة لها .

ونحن نطالب بمنح هذه الحقوق للشعب كخطوة أساسية أولى نحو  
تحقيق هذه التغيرات الضرورية وغيرها لأن ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق  
مصالح الشعب وتأمينها بطريقة فعالة . وان الدولة عندما تطلب جنودا  
يدافعون عنها أو تطلب أموالا فان الفقر أو الجهل لا يقوم مبررا للرفض أو  
التأجيل . وكما أننا مطالبون باطاعة القوانين فان الطبيعة والعقل يدعواننا  
لأن نطالب بأن يكون صوت الجميع مسموعا عند وضع القوانين ، وما دمنا  
نمارس واجبات الأحرار فيجب أن تكون لنا حقوق الأحرار .

اننا نطالب بأن يكون حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين ، وأن  
يكون الاقتراع سريا ، وأن تكون مدة البرلمان محدودة بعدد من السنين، وأن  
تدفع مرتبات لأعضاء البرلمان ، وأن تلغى شروط الملكية للمرشحين .

وأصبح الهدف بعد ذلك أن يكون الملتمس الوطنى مسألة قومية وأن  
تؤيده الجماهير فى المملكة المتحدة وهى الفكرة التى كان يراها اتحاد عمال  
لندن فيما يتعلق بميثاق الشعب ، ولكن عمال برمنجهام عارضوه  
وأصبحت المنافسة واضحة بين الفريقين .

وقد حظى ملتس برمنجهام بالأسبقية فى بادىء الأمر نظرا لمقام  
أتوود فى الاتحاد السياسى لعام ١٨٣٢ الا أنه فى خلال ستة شهور أصبح  
ميثاق الشعب هو مقياس الحركة الذى تستمد منه اسمها وأهدافها على  
حين اعتبر ملتس برمنجهام مجرد أداة فى المعركة . ويعزى النصر الذى  
أحرزه لوفيت على أتوود برغم أنه كان غير معروف تقريبا فى وسط انجلترا  
وشمالها الى الاطار الواقعى الذى أحاط به لوفيت المبادئ الديمقراطية -

## الفصل الثالث تعبئة أنصار الميثاق

### ١ - خطة العمل :

استطاعت أحداث عام ١٨٣٧ أن تجعل نفسها ملموسة في سرعة مذهلة ، وفي عام ١٨٣٨ ترتب على اعداد الميثاق والمتمسك الوطني وتأسيس الصحافة الموالية لحركة الميثاق الشعبي أن أصبحت الطبقات العاملة معبأة بسرعة ، وقد تولى أتوود وأوكونور تدبير الامور يساندهما في ذلك عدد من الخطباء النابهيين مثل ستيفنس وفينسنت وتايلور ولووراي ودوجلاس وكولننز وغيرهم ، وأصبحت المظاهرات في وسط إنجلترا وشمالها أشبه ما تكون بالاستعراضات العسكرية .

وفي كل مكان كانت جماهير العمال تسير في طوابير متتالية ترافقهم الجماعات المسلحة وحملة الاعلام وكلهم متجهون الى أماكن الاجتماعات .

وبدأت قرب نهاية ذلك العام الاجتماعات الليلية المثيرة التي تحمل فيها المشاعل الوضاعة ، وكان ستيفنس وأوكونور يلهبان الجماهير بخطبهما في تلك الاجتماعات . وفي الوقت نفسه بدأت جريدة نورثون ستار تطالب بتنفيذ مبادئ أوين الشيوعية ومبادئ توماس سبنس . وكان برونتر وأوبرين ينظر الى عام ١و٣٨ على أنه علامة البدء الحقيقي لتحرير الشعب كما عبر فرانسيس بلاس عن دهشته البالغة للغليان السريع لمشاعر الجماهير .

وكانت برمنجهام هي نقطة الانطلاقة الفعلية ، ولاقت جولة الاثارة التي قام بها جون كولنز مبعوث برمنجهام الى اسكتلندة نجاحا سريعا ، اذ كانت الجموع الغفيرة تؤم الاجتماعات التي عقدها هناك ، وقد بعث كولنز بتقرير الى برمنجهام قال فيه :

« ان في اسكتلندة وحدها من البؤس والذكاء والحمية ما يكفي تحقيق اهدافنا » .

وقد قامت الاتحادات العمالية في كل مكان بدور فعال في اثارة الجماهير وتكاثفت مع قطاع المفكرين من أبناء الطبقات العاملة .

وبعد ذلك أعرب المصلحون الاسكتلنديون عن رغبتهم في تنظيم مظاهرة ضخمة في جلاسجو ودعوة المصلحين البارزين في لندن وبرمنجهام لحضور هذه المظاهرة . وفي الأسبوع الأخير من أبريل عام ١٨٣٨ أرسلت الدعوات . وتم قبولها وحدد يوم ٢١ من مايو موعدا لمظاهرة جلاسجو التي كان الغرض منها هو الحصول على تأييد الشعب الاسكتلندي للملتمس الوطني وتوقيعاته عليه .

وبدأت لجنة اتحاد برمنجهام السياسي تعالج الكيفية التي تنظم بها القوة المعنوية للشعب على أحسن وجه حتى تجذب انتباه البرلمان الى النقاط الخمس التي يشتمل عليها الملتمس الوطني .

وكانت اللجنة مدركة للحقيقة تمام الادراك وهي أن البرلمان لا يعبر الملتمسات الا القليل جدا من الاهتمام . وفي الوقت نفسه كانت الحكومة قد أنقصت الى حد كبير الوقت المخصص لقراءة الملتمس ومناقشته . وفوق هذا كله كانت الملتمسات الى ذلك الوقت ما تزال محلية في طبيعتها وكان من الضروري أن يكتسب ملتمس برمنجهام شكلا قوميا وأن يتضمن مختلف الآراء الشعبية وأن يكون بيانا معبرا عن الجماهير . ومع ذلك كان لابد من التخوف من أن الحكومة ربما لا تعيره أى اهتمام .

ونتيجة لذلك وضعت الخطوط العريضة لخطة تستهدف عقد مؤتمر وطني يكون بمثابة برلمان للشعب يجمع كل قواه المعنوية لتأييد الملتمس على أن يكون السلاح الأخير في جملة المؤتمرات هو الدعوة الى الاضراب العام لمدة أسبوع .

تلکم كانت خطة الحملة التي وضعها أتوود وأصدقؤه في الجزء الأخير من أبريل والنصف الاول من مايو عام ١٨٣٨ ، والتي أعلنوها في مظاهرة جلاسجو يوم ٢١ من مايو . وكانت هذه المظاهرة اشارة البدء بعقد اجتماعات للجماهير في جميع أنحاء بريطانيا العظمى ، وتم انتخاب وفود من كل أنحاء البلاد للاشتراك في المؤتمر الوطني .

وقد عقد اجتماع لندن في ١٧ من سبتمبر عام ١٨٣٨ في فناء قصر وستمنستر على مسافة غير بعيدة من البرلمان ، ولم يكن هذا الاجتماع صاخبا كالحال بالنسبة للمظاهرات التي قامت في وسط إنجلترا وشمالها ولهذا السبب وحده كان لهذا الاجتماع تأثير قوى على الأمة .

وفي اجتماع برمنجهام الذي عقد في ٦ من أغسطس عام ١٨٣٨ تقرر جمع مساهمات مالية من المناطق التي ترسل وفودا عنها الى المؤتمر فالوطني بواقع خمسين شلنًا عن كل ألف من سكانها ، وعلى الرغم من

أن هذه المساهمات المالية قد ظلت في الواقع من اتحادات العمال والاتحادات السياسية فانه بالنظر إلى أن قانون المراسلات لم يكن يسمح بقيام أى تحالف بين المنظمات فقد عقدت كل الاجتماعات على أنها تمثل المدن ، ولذلك طلب إلى المدن أن تدفع هذه الاموال ، كما أن الوفود المشتركة في المؤتمر الوطني كان ينظر إليها على أنها تمثل المدن . وطبقا لقانون المراسلات لم يكن من الممكن أن يشارك في المؤتمر أكثر من تسعة وأربعين عضواً .

ولكن الطبقات العاملة لم تكن تستيقظ وتحقق لنفسها وجوداً سياسياً قوياً حتى نشب الصراع فيما يتعلق بالسياسة الحزبية .

## ٢ - المشاكل السياسية والشقاق الداخلي :

أثارت الخطب التي ألقاها أوكونور وستيفنس وتياور وأصدقائهم في شمالي إنجلترا وفي اسكتلندة الربية واثبك لدى اتحاد برمنجهام واتحاد عمال لندن والغالية العظمى من المنظمات الاسكتلندية لأنها جميعاً كانت تنظر إلى النداءات المستمرة بالمعارضة المسلحة على أنها نوع من التعصب . وقد كان اتحاد برمنجهام يركز اهتمامه على تنظيم الجماهير ووضعها تحت قيادة الزعماء ، وكانت لندن تنتظر أن يتحقق كل شيء عن طريق تنظيم وتعليم الطبقات العاملة والاستقلال بها بالإضافة إلى إجراء الإصلاحات الديمقراطية كما كانت لندن ترى تركيز الجهود من أجل الحصول على حكم ديمقراطي .

كذلك كان الاسكتلنديون انصافاً مخلصين للسياسة السلمية وكانوا يرون أن أية دعوة إلى استخدام القوة المادية تضعف من فاعلية القوة المعنوية .

ولم يكن ستيفنس يولي تلك الاعتراضات الا القليل جداً من الاهتمام .

أما بالنسبة لوكونور وأوبرين فقد كانت تلك المبادئ السياسية تختفى وتطفو طبقاً للأحداث والاحوال التي يعالجونها . وفي خلال الشهرين الآخرين من عام ١٨٣٨ كان ستيفنس هو داعية الاضطراب حتى أنه صاح في اجتماع عام ضم ستة آلاف عامل في نورويش قائلاً :

« اني أقول للاغنياء أن يكتبوا وصاياهم فالشعب معنا والجيش ليس ضدنا . ان العمال ينتجون كل الثروات ، ولكنهم بائسون وهم لايطالبون بأكثر من أجر مناسب مقابل عملهم . ان حق الملكية معلق بخيط واحد رفيع هو حق العمال الذي لايمكن أن يتغير في عيش مريح . ان العامل هو مالك كل الثروات في المملكة ، فاذا لم يحصل عليها فان له الحق في أن ينقض على الاغنياء حتى يحصل عليها » .

وقد أوردت صحيفة نورثرن ستار هذه الخطبة كل أسبوع تقريباً وإن كان من المحتم أن تكون الكلمات انعيفة والجمل التي تدعو الى التخريب قد استبعدت لان جون كولنز الذي كثيراً ما كان يتكلم من المنصة التي يتكلم منها ستيفنس قرر أمام لجنة اتحاد برمنجهام السياسى أن ستيفنس حرض ببلغة صريحة على حرق المصانع وقتل رجال البوليس ، كذلك فان خطب ستيفنس تبدو على قدر كاف من الارهاب حتى وهى بالصورة التي كانت نشرت بها فى جريدة نورثرن ستار .

وقد طالب اتحاد برمنجهام باستبعاد ستيفنس من الحركة كذلك أطلقت صحف الطبقة المتوسطة صرخة هائلة ضد دعوة الارهاب ومن ناحية أخرى فان أوكونور وقف الى جانب ستيفنس بثبات أكثر ودعا العمال الى أن يشكلوا من أنفسهم فرقة حراسة لستيفنس وأن يدفعوا عنه أعداءه بكل ما أوتوا من قوة بدنية .

وفى نهاية عام ١٨٣٨ كان أوكونور عصبياً منهكاً مضطرب الدهن نتيجة لدعوته المتصلة المتسارعة ، وليس ثمة شك فى أنه تجاوز الحدود التي يعلوها عليه العقل فى مساندته لستيفنس .

ولما بدأ أوكونور يشعر بأن طاقاته بدأت تتلاشى أخذ يتجه الى القيام بنوع من أعمال العنف لتنفيذ الميثاق فى اقصر وقت ممكن ، بل انه حدد يوم ٢٩ من سبتمبر عام ١٨٣٩ كحد أقصى لوصول الشعب البريطانى الى تحقيق أهدافه .

ولم يكذ أوكونور يسمع بالتدمير الذى حدث فى برمنجهام حتى ذهب الى هناك ليدافع عن ستيفنس وعن نفسه وشرح وجهة نظره فى اجتماعين . وعلى أية حال فقد اتخذ اتحاد برمنجهام السياسى القرار التالى :

« يندد هذا الاجتماع بكل قوة بجميع انواع التحريض على استخدام القوة المادية للحصول على حق الانتخاب والاهداف الاخرى للملتمس الوطنى »

وتحدث أوكونور فى لندن فى نهاية ديسمبر ودافع عن خط العمل الذى يسير فيه ولكن لوفيت عارضه قائلاً :

« ان الدعوة الى استخدام القوة المادية تضر بالحركة وتصيبها فى الضميم . ان المطلوب هو تعليم العمال وليست البنادق وأن ستيفنس وأوكونور بوضعهما المطالب الثانوية فى المقدمة انما يمزقان الحركة . ان الكلمات العتيقة لا تقتل أعداء حركتنا بل تقتل أصدقائها . ان أوكونور

يريد الحصول على كل شيء باثارة العاصفة ويريد تحويل الميثاق الى قانون خلال سنة واحدة .

غير أن كل هذه العجلة والتسرع وكل هذا التعاضم والتهديد بالمعارضة المسلحة لا يمكن أن يؤدي الا الى انفجارات سابقة لاوانها والى تحطيم حركة الميثاق فاذا لم يدرك ستيفنس واوكونور وانصارهما ذلك فان الكثيرين سوف يتخلون عن الحركة . ما الذى حدث للاتحاد الوطنى بلندن ؟ لقد سلبته التعبيرات العنيفة حياته وحطمتها ، ان الدعوة بالاسلحة المعنوية لن تنجح أبدا طالما أنه ينظر اليها على أنها غير فعالة بالقياس الى الاسلحة المادية » .

وفي ديسمبر أيضا عقد في أدنبره مؤتمر حضرته وفود عن المنظمات العمالية الاسكتلندية لمعالجة موضوع الشقاق واتخذ المؤتمر القرار التالى :

« يرى هذا الاجتماع انه لا محل للتعبير عن أى رأى فيما يتعلق بمدى دستورية امتلاك الشعب للسلاح واستخدامه في الدفاع عن نفسه لأننا مقتنعون تماما بأن استخدام الاسلحة المعنوية أمر مناسب تماما في النضال الحالى من أجل الوصول الى الحرية مهما كانت المعارضات .

واننا اذ نعتمد في ثقة لا تتزعزع على فاعلية الوسائل المعنوية الكثيرة التى يمتلكها الشعب في تحقيق أهدافه ننتكر في صراحة وبكل قوة أى نداءات الى استخدام القوة المادية وأى تحريض على شراء الأسلحة لأن مثل تلك النداءات تميل الى تبديد التأثير الهائل للقوة المعنوية .

ان الشعب اذا استخدم في النضال الحالى الاسلحة الدستورية والسلمية وحدها بحكمة وقوة ومثابرة فان أية حكومة مهما كانت لايمكن أن تقاوم طويلا مطالبه انعادلة بالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية .

اننا نرفض أن يكون لنا أى ارتباط بأولئك الذين يستخدمون لفة عنيفة غير مشروعة وضارة في الوقت نفسه .

وعلى الرغم من كل القرارات والبيانات التى اتخذت لم يمكن الوصول الى قرار نهائى ، الامر الذى كان في مصلحة الحركة كلها وظلت سياستها تتذبذب الى الراء والى الامام لانه طبقا لقانون المراسلات في ذلك الوقت لم يكن في استطاعة أية حركة أن يكون لها وحدة العمل وكان الشعاع الوحيد الذى يتفق الجميع عليه هو استخدام الوسائل السلمية ما أمكن واستخدام القوة اذا لزم الامر .

### ٣ - الأهداف الاشتراكية :

كان كل أنصار حركة الميثاق يؤمنون بأهداف محدودة أو دوافع أخيرة، كما كانوا يطلقون عليها في ذلك الوقت وخاضوا النضال من أجل الميثاق باعتباره وسيلة لتحقيقها .

وقد تلقت مبادئ أوين الاشتراكية قوة دافعة جديدة في عامي ١٨٣٧ و ١٨٣٨ بعد أن كانت أهميتها قد تضاعفت كثيرا منذ عام ١٨٣٥ .

وكان العمال كثيرا ما يوجهون الخطابات الى محرري الصحف الموالية لحركة ميثاق الشعب ويطلبون كتابة بعض المقالات عن رأس المال وأجور العمال . وقد كتب برونيتير وأوبرين في هذا الشأن فقال :

« لقد حثني أصدقائي ومن يرأسلونني مرارا على أن أكتب بعض المقالات عن الأجور وما شابه ذلك وعن المطالب المتصارعة للعمال ورأس المال . وقد كان يسعدني أن أستجيب لهذه الرغبة ولكن ما الفائدة من مناقشة أمور ليس لنا سلطة التدخل فيها ؟ وما جدوى البدء في مناقشة نظريات لا يمكن تطبيقها عمليا تحت ظل الظروف الاجتماعية الراهنة . ؟ وإلى جانب هذا فأنني لو نشرت الآن ما أعتقد أنه الصواب فيما يتعلق برأس المال فأنني سوف أزعج وأسيء الى طوائف كثيرة تتعاون معنا الآن وفي بسالة من أجل أن يكون حق الانتخاب للجميع . »

وانني أعتقد أن الخوض في النواحي المتعلقة بالعمال ورأس المال أمر لاجدوى منه الى أن تنتهي مسألة الحصول على حق الانتخاب للجميع . »

وعندما ارتضى أوبرين بناء على رغبة أوكونور أن يكتب مقالا عن المسائل المتعلقة بالملكية سجل العدد الذي نشر فيه هذا المقال رقما قياسيا في التوزيع .

ولا مجال للشك في أنه حتى عام ١٨٤٥ كان لحركة ميثاق الشعب أهداف اجتماعية ثورية الى جانب الأهداف السياسية .

وقد كتب أحد السياسيين الراديكاليين من أبناء الطبقة المتوسطة ممن كانوا لا يستسيغون هذه الأوضاع فقال :

« ان من يتتبع تقدم الفكر يدرك أن مبادئ أوين الاشتراكية قد أصبحت بشكل ما عقيدة انقطاع الاكبر من أبناء الطبقات العاملة . »

كذلك كتب أحد السياسيين المحافظين قائلا : « انه بصرف النظر عن المطالب السياسية لحركة ميثاق الشعب فان هذه الحركة تمتاز بمبادئ أخرى مهمة . وان عداء أنصار حركة ميثاق الشعب ليس موجها الى

الامتيازات السياسية التي كانت الى الآن هدفا لسخط الديمقراطية بقدر ماهو موجه ضد الرأسماليين بصفة عامة . وان أنصار حركة الميثاق لا يطالبون بأجراء تغييرات شاملة فى نظام الحكم للحصول على المزيد من السلطة والحقوق بل لخلق نوع من المجتمع لا يكون للأجور أو العمال أو رأس المال أى وجود فيه .

كذلك فان الصحيفة الرئيسية لحركة الميثاق أعلنت صراحة أن الاشتراكية وحركة الميثاق يسعيان لتحقيق الأهداف نفسها وإنهما يختلفان فى الوسائل فقط .

وعلى الرغم من كل ذلك ظل فريق من الأصار الذين يتبعون مبادئ أوين حرفيا وبالأخص روبرت أوين نفسه لايعطف على حركة الميثاق الشعبى بل ويناصبها العداء . كيف نفسر إذن هذه الظاهرة الغريبة ؟ وما مصدر هذا التوافق والتنافر فى وقت واحد ؟ .

انه لمن العيب أن نبحث عن اجابة مرضية لذلك فى الصحف التي كانت تنتمى الى كلتا الحركتين لأننا على أحسن الفروض قد نصل الى أن الحركة البرلمانية هي التي فرقت بينهما ، وهي اجابة خاطئة لأنها تأخذ مظهر الاختلاف بين الحركتين على أنه سبب الاختلاف . والواقع أن كلا العسكريين كان يفتقر الى المفكرين فى الفلسفة الاجتماعية ممن كانوا يستطيعون اقتفاء أنار المشكلة حتى نهايتها المنطقية .

وعلى أية حال فان المشكلة وحلها يرجعان الى الخلاف الذى نشب بين نوع من اليوتوبيا أو الدولة المثالية من ناحية وبين حركة طبقية من الناحية الأخرى أو بين مذهب وحزب سياسى .

وقد أزاحت المرحلة النقابية بين عامى ١٨٣٢ و ١٨٣٤ الستار عن الهوة القائمة بين الدولة المثالية والحركة الطبقية على حين كشف بدء حركة ميثاق الشعب والمرحلة البرلمانية عن التعارض بين المنهية والحزبية . وقد كانت جماهير الطبقات العاملة التي كانت تنتمى الى حركة الميثاق توافق على النقد الاجتماعى الذى يشتمل عليه نظام أوين ولكنهم عارضوا مبادئه فيما يتعلق بالخلاص وهي التي كان أوين يرى أنها على وجه التحديد أهم ما فى النظام الذى وضعه كله وعلى ذلك كان يرى أن حركة ميثاق الشعب خطوة الى الوراء .

وقد شهدت الفترة ما بين عامى ١٨٣٩ و ١٨٤٥ تحطم مذهب أوين الى أجزاء متناثرة .

وليس ثمة شك فى أن الصمت الذى التزمته حركة الميثاق فيما يتعلق

بأهدافها النهائية بالإضافة الى التساق والى الجدل الذى قام بين أتباع اوين الاشتراكيين وبين أنصار حركة الميثاق هو الذى ادى الى بعض الاحيان الى الخطأ فى فهم الطبيعة الاجتماعية الثورية لحركة ميثاق اسعبد ، وساهم فى ذلك عامل آخر هو مطابقة النقابات العمالية بأن يلقى العمال اجرا مناسباً عن أعمالهم ، فبصرف النظر عن أن النتائج المنطقية لهذا الطلب طبيعى لفهم أنصار الميثاق لانت تتضمن إلغاء الرأسمالية ونفيذ مبدأ القانون الطبيعى العاقل بأن العامل ينبغي أن يتلقى بل نتاج عمله كاجر مقابل قيامه بهذا العمل فان أستاذ حركة الميثاق لم يسمح بتمام أدنى شك بالنسبة للرأى القائل بأن هذا المطلب لا يمكن أن يتحقق الا عن صريق برلمان تسيطر عليه جمهرة العمال ، وبمعنى آخر فانه ينبغي عليهم الافادة من القوة السياسية فى تحقيق ثورة اجتماعية لمصلحة البروليتاريا (الطبقات العاملة) وكان مما قاله لقرائه فى هذا الشأن :

«ان الأجر المناسب جملة خلاية ولكنها يمكن أن تحور الى معان كثيرة ، وليس هناك احتمال فى تحقيق هذا المطلب فى ظل الظروف الراهنة لأن القوة المتحدة لرأس المال والنظام الآلى والمنافسة ستظل تعمل باستمرار على تخفيض الأجور وتقلل من احتمال تحقيق العمال لمصلحتهم عن طريق النقابات العمالية وحدها فأقصى ما تستطيع هذه النقابات هو أن تمنع أصحاب الأعمال من تخفيض أجور الصناعات المهرة والميكانيكيين الى مستوى العمال الزراعيين نفسه ، والنقابة العمالية لا تكون فعالة الى حد ما الا فى نواحي العمل التى تقوم المهارة الشخصية للميكانيكيين فيها بدور كبير . والآن هل هناك بارقة أمل فى أن يستطيع العمال تحقيق مطالبهم بأن يكون لهم أجر مناسب دون أن يتغير النظام القائم تغييرا شاملا ؟ فى رأبى أن ذلك مستحيل » .

وقد حدد ستيفنس بوضوح المفهوم الكامل للميثاق بالنسبة للجماهير التى تنتمى الى الحركة فى شمالى انجلترا فى اجتماع كبير عقده فى كيرسال مور بالقرب من منشستر اذ قال :

« ان القرار الذى سأحدث عنه يتضمن مبدأ يرغب الجميع على الاعتراف به لأنه المبدأ الذى يعترف بحق كل انسان يستنشقه هواء الله ويسير على أرضه الواسعة فى أن يكفل له مسكنا ومدفأة وزوجة وإبناء . ان مسألة اعطاء حق الانتخاب للجميع هى مسألة لقمة العيش برغم كل ما يقال ضدها . واذا سألتنى أى انسان عما أعتنيه بمنح حق الانتخاب للجميع فأننى أجيبه قائلا : ان معناه أن يكون لكل عامل فى هذه البلاد الحق فى معطف جيد يرتديه ومسكن مريح يؤويه وأسرته وطعام طيب على مائدته ولا يعمل الا بالقدر الذى يبقية فى صحة جيدة ، وأن يلقى اجرا على عمله

يضمن له الرخاء ويوفر له التمتع بجميع نعم الحياة التي قد يرغبها أى رجل عاقل .

اننى أهدف من وراء منح حق الانتخاب للجميع الى أن أرى معرفة فى العقل ومبدأ فى القلب وقوة فى الضمير وصلابة فى الساعد تكفل للعامل مواجهة صاحب العمل بجرأة وهو مرفوع الرأس دون أن تعلق جبينه وصمة العبودية أو تكسو وجنتيه حمرة العار والنذل .

اننى أريد أن أرى العامل يتمتع فى المصنع بنفس الحرية التي يتمتع بها خارجه ، وأن يتكلم عندما يطالب بأجره بنفس الحرية التي ينفق بها جزءا من هذا الأجر مع رفاقه .

اننى أريد أن أرى كل انسان حرا بدرجة يستطيع معها أن يعبر عن آرائه بحرية ، وأن يعمل طبقا لضميره وألا يصيب أحدا بأذى .

اننى أؤيد هذا القرار وسنسانده بقلوبنا وأرواحنا بما استطعنا الى ذلك سبيلا وبقدر استطاعتكم أنتم اذا ما عملتم معى فى الاتجاه نفسه ولسوف نحقق الميثاق فى النهاية .

ولسنا فى حاجة الى شرح مسهب لكى نستنتج أن المثل الأعلى الذي ينبغي ستيفنس لا يمكن أن يتحقق فى ظل الرأسمالية وأنه يستلزم فترة انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

كانت هذه هي الآراء التي أليها العمال عندما خاضوا النضال من أجل ميثاق الشعب وعندما انتخبوا وفودا لتمثيلهم فى المؤتمر الوطنى .

## الفصل الرابع المؤتمر العام

### ١ - افتتاح المؤتمر :

كان المؤتمر الوطني هو النتيجة العاجلة للجهود التي بذلت خلال عام ١٨٣٨ وقد انعقد هذا المؤتمر في لندن في الرابع من فبراير عام ١٨٣٩ لحث البرلمان على اقرار الملتمس الوطني والميثاق الشعبى .

وكان هذا المؤتمر بمثابة أول برلمان عمالى فى بريطانيا العظمى وكان يعرف فى بادئ الامر باسم المؤتمر الوطنى ، ولكنه بالنظر الى أن هذا الاسم كان يعيد الى الازهان ذكريات الثورة الفرنسية ومن ثم يزيد من عداوة الطبقات الحاكمة لحركة الميثاق فقد وافق زعماء حركة الميثاق على تغييره وأصبح يعرف منذ ذلك الوقت باسم المؤتمر العام للطبقات العاملة فى بريطانيا العظمى .

وقد بلغ عدد الميعونين المنتخبين من مختلف المدن ٥٦ مبعوثا لم يقبل المهمة منهم سوى ٥٣ . ولم يكن المبعوثون متحدين فى آرائهم وخططهم بآية حال وقد كونوا تدريجيا ثلاثة أحزاب هى حزب اليمين وحزب اليسار وحزب الوسط . وكان حزب اليمين الذى ينتمى اليه كوبيت وهسادل وسولت يرفض رفضا قاطعا قيام أى نوع من النضال أو القاء الخطب العنيفة وكان يؤيد أن يعمل المؤتمر بدقة فى نطاق حرفية القانون . وكانت الغالبية العظمى فى المؤتمر ومن بينها أوكرتور ولوفيت وأوبرين تؤيد استخدام الوسائل القانونية والدستورية وكان مفهوم الوسائل الدستورية فى نظرهم هو ألا تتضمن النضال والمقاومة ضد السلطات القائمة ، وقد فسر أوكونور النضال ضد السلطات القائمة بأنه حرب الشوارع على حين فسر لوفيت من ناحية أخرى بأنه يشتمل أيضا على الاضرابات والاحتجاجات التى يحتمل أن تؤدى الى محاكمة أعضاء المؤتمر وسجنهم .

وكان حزب اليسار يتكون من تايلور وكاردو وريدر وهسارنى وفروسست وبورنزو بوسى ومارسدين ولووارى الذين توصلوا تدريجيا الى الاعتقاد الراسخ بأن العضيات المسلح ينبغي أن يفضل على أى عدد من الخطب أو الملتحسات .

والواقع أن القليل من المبعوثين هم الذين جاءوا الى المؤتمر ولديهم آراء محدودة بوضوح تجاه السياسة التي تتبع .

واذا ما تكلمنا بصورة عامة فقد كانت هناك جهود واضحة تبذل من اجل تدعيم أهداف المؤتمر وتشجيع الجماهير على توقيع الملتمس الوطنى واتارة اهتمام أعضاء البرلمان بالملتمس والميثاق وتنوير الراى العام عن طريق مناقشة الملتمس الوطنى وميثاق الشعب .

وعلى الرغم من ان كل المبعوثين الى المؤتمر كانوا يدرون تماما حقيقة وجود شعوب كبير بينهم حتى الراى بالنسبة للسياسة التي تتبع فانهم أجهدوا أنفسهم فى التزام الصمت تجاه نقاط الخلاف بينهم والتركيز على المبادئ المشتركة والعمل معا فى مناسق . وكان ذلك واضحا على وجه الخصوص فى انتخاب لوفيت سكرتيرا للمؤتمر اذ رشحه جون كولنز لهذا المنصب وبدا أن المؤتمر يوافق بالاجماع على هذا الاقتراح عندما وقف أوبرين وعارضه فى ذلك وأوضح أن وفود الشمال ربما لا تقبل سياسة لوفيت ، وأكد الخلاف فى وجهات النظر بين اتحاد عمال لندن ومنظمات العمال فى شمالى انجلترا ، واقترح ترشيح أسماء أخرى . وبعد ذلك تجدد المبعوثون من كل أنحاء البلاد فعارضوا أوبرين وأوصوا بانتخاب لوفيت سكرتيرا فسحب أوبرين اقتراحه ، وبذلك انتخب لوفيت بالاجماع سكرتيرا دائما لأول برلمان عمالى فى بريطانيا العظمى .

وقد أشار جون نايلور الى هذه الواقعة فقال :

« فى الوقت الذى أجدنى فيه مضطرا للاعتراف بأننى جئت الى لندن وأنا متعصب الى حد كبير ضد لوفيت وكل أولئك الذين ينتمون الى اتحاد عمال لندن اذ لم أكن أنظر اليهم على أنهم أكثر من مجرد أدوات فى يد حزب الأحرار فأننى أؤكد الآن دون تردد أن تعيين أى شخص آخر فى هذا المنصب ماكان ليفيد المؤتمر أو البلاد أكثر من تعيين لوفيت ، وما كان لأى رجل آخر أن يتفوق على لوفيت فى موهبته وطاقته وأمانته » .

وخلال الأسبوع الأول لانعقاد المؤتمر تم جمع سبعمائة جنيه وكسور ، وعين المؤتمر خطباء البارزين ليكونوا مبشرين وليتولوا تنوير جماهير الطبقات العاملة وتبصيرهم بطبيعة الميثاق ويقوموا باستكمال المنظمات العمالية ، كذلك كون المؤتمر لجنة تتولى الاتصال بأعضاء البرلمان وضمهم الى جانب الملتمس الوطنى وميثاق الشعب وجمع المعلومات منهم عن موقف البرلمان تجاه الميثاق اذ كانت وجهة نظر الكثيرين من أعضاء البرلمان غير معروفة لزعماء العمال .

وفى الوقت نفسه كانت الحكومة لا تضعيع أية فرصة لاعلان موقفها من الميثاق .

ففي الخامس من فبراير عام ١٨٣٩ أى بعد افتتاح المؤتمر بيوم واحد افتتح البرلمان بخطاب للملكة جاء فيه :

« لقد آلمنى أن ألاحظ الجهود المتواصلة التى تبدل فى بعض أنحاء البلاد لتحريض رعاياى على العصيان ومناوأة القانون والتوصية بأمر -خطيرة غير مشروعة » .

وكانت هذه اشارة واضحة لانصهار الميثاق بأن الحكومة تتحين الفرصة لتحريك قوات الدولة ضد الداعين الى الاصلاح .

وقد أجاب المؤتمر على ذلك بخطاب موجه الى الشعب استرعى فيه نظر الحكومة والملكة الى أن هذا الانذار أمر غير لائق كما اشتمل الخطاب أيضا على التهديد بالمقاومة المسلحة وجاء في هذا الخطاب :

« اننا اذا ما أجبرنا على الالتجاء الى حق الدفاع عن النفس فاننا نفضل الالتجاء الى هذا الملاد الأخير على الاستمرار فى العبودية ، واننا لنفضل أن نضع رؤوسنا على المقصلة ونحن أحرار على أن نريحها على الوسائد ونحن مستمليون » .

وعلى أية حال فإن استخدام القوة أمر لا يتوقف علينا نحن ، واذا كان ولع أولئك الذين يمارسون السلطة باستخدام القوة سيدفعهم للالتجاء اليها بالطريقة التى يمارسون بها القسوة فى تضيق الخناق على حرية البريطانيين بكل وقاحة فمن المؤكد أنهم سيواجهون ذلك التصميم الأكيد الذى يدفع الرجال اما الى النصر أو الى الموت » .

وقد جرد المؤتمر من نصف أعضائه تقريبا نتيجة للوفود التى أرسلت للجولان فى البلاد كمبشرين للدعوة للميثاق والمتمس الوطنى ، ونتيجة لانسحاب بعض الأعضاء للعمل فى اللجان المختلفة التى شكلها المؤتمر .

وكان هناك موضوعان ظلا يشغلان وقت المؤتمر حتى ١٤ من سبتمبر عام ١٨٣٩ وهما موقفه تجاه الدعوة الى حرية التجارة ومسألة الاجراءات الأخيرة التى يجب اتخاذها اذا ما رفض البرلمان المتمس الوطنى وميثاق الشعب ، وقد استطاع المؤتمر أن يضع الأسس الخاصة بموقفه تجاه الدعوة الى مقاومة قانون القمح وذلك بدون معارضة ولكن الحال كانت تختلف تماما بالنسبة « للاجراءات الأخيرة » فقد انقسمت وجهات النظر بصورة حادة خلال المناقشات التى دارت حول هذه المسألة الدقيقة التى تتضمن التسليح والقيام باضراب عام . وأدى ذلك بأعضاء المؤتمر فى نهاية الأمر الى الانفصال والانقسام والسجن .

## ٢ - الشقاق في المؤتمر :

على الرغم من تجنب كل المناقشات النظرية واجتماع الآراء على أن الميثاق أهم من أي موضوع آخر فقد نشب النزاع في جلسات المؤتمر حتى في أثناء الأسابيع القليلة الأولى . ويمكن البحث عن سبب الشقاق في اختلاف وجهات النظر تجاه الإجراءات الأخيرة التي تتبع في حالة رفض البرلمان للمتمس الوطني أو الميثاق . وقد حال التعارض القديم بين أنصار استخدام القوة المعنوية وأنصار القوة المادية دون الوصول إلى أية تسوية في هذا الشأن .

وقد كانت مسألة الإجراءات الأخيرة تستحوذ على اهتمام الغالبية العظمى من المندوبين الذين كانوا يشعرون أو ربما كانوا مقتنعين بأنه ليست هناك أدنى فرصة في أن يوافق البرلمان على الميثاق .

وكانت الأسئلة التي تشغل الأذهان هي : ماذا يكون العمل ؟ وما الإجراءات التي ينبغي اتخاذها إذا لم يؤد التأثير المعنوي لمناقشات المؤتمر وملتمسات الشعب واجتماعات الجماهير والمنشورات المختلفة إلى أية نتيجة ؟

ومن الممكن حتى في وقتنا هذا أن نتبين من قراءة تقارير المؤتمر مدى العذاب الفكري الذي عاناه المندوبون في محاولتهم الإجابة عن تلك الأسئلة .

فقد كانوا من ناحية يكرهون تبادل الآراء بشكل صريح كامل ، وكانوا من الناحية الأخرى يبذلون الجهود في شنف من أجل الوصول إلى إجابة لهذه الاستفسارات . ولم يكن الخوف من النتائج القانونية أو الخوف من سطوة الحكومة هو الذي يزعجهم في هذه الناحية ، بل قلقهم على استقرار المؤتمر وحرصهم على أن تتمتع حركة الميثاق بوحدة العمل .

وقد بدأت المناقشات حول هذا الموضوع في الأسبوع الثاني لانعقاد المؤتمر وكانت هذه المناقشات تؤجل ثم تستأنف ثم تؤجل مرة أخرى ، وهكذا إلى أن جعل اتجاه الأحداث تأجيل اتخاذ قرار في هذا الشأن أمراً مستحيلاً .

وفي الثامن من فبراير قدم أحد المندوبين الاسكتلنديين في المؤتمر الاقتراح التالي :

« انه في تاريخ سابق بحث المؤتمر في الوسائل الأخيرة التي قد يستخدمونها أو الإجراءات التي قد يلجئون إليها أو يوصون الطبقات الصناعية باتباعها للوصول بسرعة إلى حقوقهم السياسية وتأمينها بصورة

فعالة وذلك اذا فشل المبعوثون لسوء الحظ فى محاولتهم اقناع أعضاء مجلس العموم بعدالة المبادئ التى يتضمنها الميثاق » .

وفى ١١ من فبراير قدم كراج اقتراحه هذا للمناقشة وقال : ان اصدار بيان واضح حول هذا الموضوع قد يساعد على أن نكسب الى جانبنا أولئك الذين مازالت تساورهم الشكوك تجاه جدية اصدار حركة الميثاق .

وقد عارض تايلور هذا الاقتراح لأنه لا ينبغي الافتراض مقدما بأن البرلمان قد يعارض رغبات الشعب ولأن اصدار مثل هذا البيان قد يضع العقبات التى لا مبرر لها فى طريق الوفود التى عينها المؤتمر للتأثير على أعضاء البرلمان وكسبهم الى جانب الملتمس الوطنى وميثاق الشعب .

وأيد أكونور الاقتراح قائلا ان أفضل الطرق هى أن نذهب بالملتمس الوطنى فى يد والاجراءات النهائية فى اليد الأخرى ونواجه البرلمان بكلتا اليدين .

أما أوبرين فقد أيد رأى تايلور وقال : ان المؤتمر يجب ان يتصرف على أساس أنه يتوقع للميثاق نهاية موفقة . وانه لمن الحماقة أن نتكلم عن الاجراءات النهائية دون أن نحصل على توقعات مليونين أو ثلاثة ملايين على الميثاق فاذا مارفضه البرلمان بعد ذلك فان غضبة الشعب فى هذه الحالة ستوفر السبيل للاجراءات النهائية .

كذلك كان سولت يرى تنظيم الشعب هو المسألة الرئيسية فاذا ما أصبح الشعب على درجة كافية من القوة فسيضطر الطغاة الى اتخاذ اتجاه أكثر توافقا مع الحرية .

وقدم فنسنت تعديلا على الاقتراح يوصى بتعيين لجنة تبحث وتحدد الاجراءات التى يلزم اتخاذها فى حالة انقش فى المجلس التشريعى وتقدم تقريرا الى الجمعية . وكان التعديل الذى قدمه فنسنت مخرجا مناسباً من هذا الموقف الدقيق وعلى ذلك تمت الموافقة عليه .

وقد أعرب كوبيت عن استيائه لهذا القرار واعتبر ذلك دليلا على أن أغلبية أعضاء المؤتمر مصممون على عدم التسليم اذا ما رفض الملتمس الوطنى ، ولذلك قدم استقالته من عضوية المؤتمر ، وكان كوبيت بذلك أول من ضرب على وتر الخلاف فى المؤتمر وتلاه هارنى الثائر المتقد الذى لم يكن فى ذلك الوقت قد بلغ الثانية والعشرين من عمره والذى كانت تسيطر عليه فكرة أن يصبح مثل « مارات » ، وقارن هارنى بين المؤتمرات الفرنسية والمؤتمرات الانجليزية ، الأمر الذى لم يكن فى مصلحة الأخيرة . واطلق العنان لعقله للتفكير فى الأعمال البطولية فى الوقت الذى كانت فيه الوفود مشغولة من الناحية الأخرى بالملتس الوطنى ، وكانت تتجنب .

الكلمات الجارحة كما كانت تحرص على ألا تلتحق بالملكة أية أساءة . وقد سارع ريدر ومارسدين وهما مبعوثان الى المؤتمر بالانضمام الى جانب هارنى ونوصلوا جميعا الى قرار بأنه ليس فى المؤتمر سوى ثمانية من الرجال الشرفاء ، ولكنهم لم يكشفوا عن أسماء الخمسة الآخرين . وقد صاح هارنى قائلا : « ان الحقيقة هى أنه ليس هناك سوى سبيل واحدة لتحقيق الميثاق وهذه السبيل هى الثورة » وبعد مارس أصبح من العسير السيطرة على لسانه . وفى شهر أبريل أسس أحد أصدقاء هارنى صحيفة « لندن الديمقراطية » وهى صحيفة أسبوعية تعتبر منجما حافلا بالجمال الفوضوية وهذه عينة من تلك الجمل :

« ان التنظيم لن يفيد فليست الجماهير المنظمة هى التى ستحرز النصر . ان هذا يتوقف على المخلوقات المنبوذة التى لا صديق لها ممن لا يجدون منزلا يأوون اليه ولا طعاما يدفع عنهم غائلة الجوع ولا غطاء يوفر لهم الدفء ولا يملكون أى شئ يجعل حياتهم جديرة بان يحافظوا عليها . ان المعركة سيخوضها وينتصر فيها أولئك الذين يخفون أنفسهم عن أنظار الناس ليتفادوا من قسوة القوانين الظالمة . ان من يسمونهم بقطاع الطرق هم الذين سيخوضون هذه المعركة .

كما أن هارنى نفسه نصح الشعب بان ينتخب أنصار الميثاق لعصوية البرلمان ثم يكون فرق حراسة تحيط بكل عضو وتتكون كل فرقة من عدة آلاف من الرجال الأشداء ، وعندما يصل جميع الأعضاء الى العاصمة يكون معهم ما لا يقل عن مليون شخص واقترح ربط أعضاء البرلمان من أعناقهم وأرجلهم بالحبال والقائهم فى نهر التيمز اذا ما رفضوا اخلاء أماكنهم للأعضاء الجدد .

وكان يساعد هارنى فى ذلك ميجور بينيوسكى وهو لاجئ بولندى جاء الى انجلترا هاربا بعد فشل الثورة البولندية فى عام ١٨٣١ . وكان بينيوسكى يكتب المقالات بانتظام فى صحيفة « لندن الديمقراطية » وكان يتحدث فى تلك المقالات عن الثورة البولندية والاستراتيجية والتكتيكات العسكرية وامكانية القيام بغزو لانجلترا . وقد اختاره المتطرفون اليساريون من أعضاء المؤتمر فيما بعد ليكون قائدا للتمرد الذى حدث فى جنوبى ويلز .

وبدا هارنى وريدر ومارسدين يعتقدون الاجتماعات فى لندن اعتبارا من شهر مارس عام ١٨٣٩ ، وكانوا يحثون الشعب فى هذه الاجتماعات على أن يسلم نفسه ويتخذ جميع الترتيبات الأخرى لمواجهة القوة بالقوة . كما أرسلوا قرارا الى المؤتمر يقولون فيه : انه لوكان أعضاء المؤتمر يتسمون بالشجاعة حقا لأصبح الميثاق قانونا خلال أربعة أسابيع .

وقد قدم اقتراح الى المؤتمر يقضى بطرد هارنى ورفاقه من عضويته ،  
ولكن هذا الاقتراح رفض على أساس أن المؤتمر لم يخلو السلطة لالغاء  
وابطال عضوية أناس مفوضين من قبل الشعب .

ومن ناحية أخرى وافق المؤتمر بأغلبية الأصوات على قرار يقضى بلوم  
هارنى ورفاقه الا أن ذلك لم يصلح من الأمر شيئا .

وفي ١١ من مارس عقد اجتماع كبير في لندن تحدث فيه من أعضاء  
المؤتمر كل من فروست وأوكونور وهارنى وغيرهم فاستخدموا لهجة تنم  
عن التهديد ودعوا الجماهير الى الاستعداد للمعركة المقبلة . وقد هيات  
هذه الدعوة الى التسليح الفرصة أمام الصحف التي تعادى حركة الميثاق  
لتستوعب الانظار الى الطبيعة الحقيقية للحركة وتبصر الأمة بالأخطار  
المحدقة بها . وأدت هذه التقارير الصحفية الى انتكاسة في المؤتمر كما  
تسببت في استقالة ثلاثة من ممثلي برمنجهام وهم هادلى وسولت  
ودوجلاس .

وأدى ذلك الى الانتقاص من قوة المؤتمر ومكانته على الرغم من أن  
الاماكن التي خلت شغلت ثانية بأناس آخرين كما أدى انسحاب أنصار  
التكتيكات الدستورية الى ترك الباب مفتوحا على مصراعيه لدعاة المقاومة  
المسلحة ، وتعددت المناقشات في المؤتمر وطالت حول الحق الدستوري  
للشعب في حمل السلاح .

وأخيرا وافق المؤتمر على اقتراح تقدم به دكتور فليتشر يعلن فيه أن  
حق الشعب في التسليح أمر لا يتطرق اليه الشك ولا يحتاج الى أية  
مناقشة .

ويرجع السبب الحقيقي في ذلك الى أن المؤتمر اقتنع بأنه ليست  
تمة من فرصة في أن يوافق البرلمان على الملتمس الأمر الذى اتضح  
من مضمون التقرير الذى قدمته الى المؤتمر اللجنة المكلفة بالاتصال بأعضاء  
البرلمان .

وفي الأسبوع الرابع من أبريل أصدر المؤتمر بيانا مقتضبا الى  
الشعب أبلغه فيه أنه من العيب أن ينتظر أى تخفيف لآلامه على أيدي  
القائمين على السلطة وقال : انه لم يعد يأمل أى شيء آخر سوى تصميم  
الشعب وقوته ودعا المؤتمر الشعب الى عقد الاجتماعات في كل مكان  
لتحديد الاجراءات الأخيرة التي تتبع .

وفي الوقت نفسه قدم باتريك ماثيو ودكتور ويد استقالتهما الى  
المؤتمر لأنهما كانا يريان أن خط العمل للصحیح الوحيد هو اتباع  
السياسة السلمية .

وقد بدأ عدد كبير من أنصار الميثاق فى لانكشير وويلز يسلمون أنفسهم بالحرب والبنادق كما بدأ العمال تدريباتهم العسكرية فى مختلف الأقاليم .

وفى التاسع والعشرين من أبريل انتفض الشعب ثائرا فى ويلز الا أن الثورة فشلت وانتهت باعتقال سبعة عشر من أنصار حركة الميثاق .

ونتيجة لعدم وجود أى تنظيم قوى للجماهير لم يكن الحصول على معلومات دقيقة فيما يتعلق بمدى تسليح الشعب أمرا ممكنا بالنسبة للزعماء وجمع بهم الحيال فى هذه الناحية . وفى الوقت نفسه فإن عملاء الحكومة أمدوها بالتقارير عن مدى قوة الاستعدادات العسكرية للشعب واتخذ مجلس الوزراء احتياطات خاصة فى الجيش والبوليس ليكونا على استعداد للطوارئ ودعمت الحكومة حامياتها فى وسط انجلترا وشمالها ووضعتها تحت قيادة موحدة .

وفى الثالث من مايو خول لورد جون رسل القضية باعتباره وزيرا للداخلية السلطة فى أن يصادر الأسلحة التى مع المدنيين فى جميع الحالات التى يشوبها الشك وأن يعلنوا أن الاجتماعات التى يؤمها الشعب حاملا السلاح تعتبر غير مشروعة ، وأخيرا شجع لورد رسل كل المواطنين من ذوى النيات الطيبة على أن يشكلوا فرقا من المتطوعين تقوم بحماية الحريات والأرواح والممتلكات .

وفى الأسبوع الثانى من مايو وصل اضطراب الجماهير فى وسط انجلترا وشمالها الى حافة الخطر وساعد على ذلك ما قامت به الحكومة من ارسال البوليس الى الأرياف . لأن البوليس فى ذلك الوقت لم يكن معروفا لا فى المناطق الريفية فحسب بل فى كثير من المدن حتى ان برمنجهام نفسها لم تكن تعرف نظام البوليس . وقد اعتبر أنصار الميثاق أن هذا العمل صفقة موجهة اليهم ودعوا الشعب الى السلاح ، وأصبح قيام صراع رهيب بين الشعب والقوات المسلحة للدولة يبدو أمرا لا يمكن تجنبه .

ولما كان المؤتمر يرى البدء باتخاذ اجراءات احتياطية للمحافظة على سلامته من ناحية ويرغب فى أن يكون قريبا من ميدان المعركة من الناحية الأخرى فقد قدم أوكونور فى العاشر من مايو اقتراحا بعقد اجتماعات المؤتمر فى برمنجهام بدلا من لندن . وأعلن براون مندوب برمنجهام فى المؤتمر « أن الشعب فى برمنجهام مستعد لجميع الاحتمالات وأنه سيقف كسنياب من حديد لحماية المؤتمر » . وعلى ذلك قرر المؤتمر اتخاذ هذه الخطوة .

وفى ذلك الوقت كان قد وقع على الميثاق ، الذى بلغ طوله ميلين .

أكثر من مليون ومائتين وخمسين ألف شخص . وقد وضع الميثاق  
فى عربة ضخمة مزدانة بالأعلام .

### ٣ - دورة برمنجهام والاجراءات الأخيرة :

وفى الثالث عشر من مايو عام ١٨٣٩ وصل أعضاء المؤتمر الى  
برمنجهام واستقبلهم خمسون ألفا من العمال استقبالا حماسيا عند  
وصولهم وكون العمال من أنفسهم مربعا وضعوا أعضاء المؤتمر فى وسطه  
ثم زحفوا الى مكان الاجتماع .

أوضح العمال بهذا العمل أنهم مستعدون لحماية ممثليهم من سطوة  
البوليس والجيش . وكانت السلطات بدورها قد اتخذت الاستعدادات منذ  
الصباح الباكر إذ تحركت قوات المشاة والمدفعية ووقفت على أهبة  
الاستعداد للعمل .

وفى اليوم التالى نشر المؤتمر تقرير اللجنة التى كان قد شكلها  
ليبحث الاجراءات الأخيرة ، وقد صدر هذا التقرير فى صورة بيان شرس  
فيه المؤتمر هجوما عنيفا على حزب الاحرار وتصرفاته الغامضة ثم قال :

« اننا بالنظر الى المراسلات الكثيرة التى تلقيناها فاننا نعتقد انكم  
تنتظرون منا أن نجمع ارادة الشعب حول أفضل الوسائل التى تجعل  
من ميثاق الشعب قانونا للبلاد .

ولما كنا تواقين الى أن نتعرف بوضوح وفى اقصر وقت ممكن رأى  
الشعب وقراراته . ولما كنا تواقين أكثر باطراد الى أن نحافظ على أهداف  
الشعب العادلة خالية من كل أثر للدماء ولا تشوبها أية شائبة فاننا  
بكل احترام نضع أمامكم المسائل التالية لتكون موضع بحثكم الجدى :

اننا نطلب منكم أن تقدموا الى الشعب فى الاجتماعات العامة التى  
تعقد تلقائيا لتقديم الملتزمات الى الملكة ان تتخذ لنفسها مستشارين  
صالحين وفى كل الاجتماعات الأخرى التى تعقدتها اتحاداتكم حتى الأول من  
يوليو القادم الأسئلة التالية :

١ - هل هم مستعدون لأن يسحبوا بناء على طلب من المؤتمر كل  
الأموال التى يودعونها بصورة فردية أو جماعية بنوك الادخار والبنوك  
الخاصة أو لأن يضعوها فى يد أى شخص يعادى حقوقنا العادلة ؟ وبناء  
على الطلب نفسه هل هم مستعدون لأن يستبدلوا بالعملة الورقية التى  
فى حوزتهم عملة ذهبية وفضية ؟

٢ - وهل سيمتنع الشعب فى اصرار عن الذهاب الى أعماله اذا

ما قرر المؤتمر أن الاصراب العام مدة شهر أمر ضرورى لاعداد الجماهير وضمان تحقيق ميثاق خلاصهم السياسى ؟

٣ - وهل الشعب مستعد لأن يرفض دفع الايجارات والعيواید والضرائب ؟

٤ - وهل الشعب طبقا لحقه الدستورى القديم قد أعد نفسه لحمل السلاح كما يحمله الأحرار للدفاع عن القوانين والحقوق الدستورى التى ورثها عن أسلافه ؟

٥ - وهل سينتخب الشعب لنفسه مرشحين من أنصار الميثاق ليكون مستعدا لفرضهم كممثلين له فى الانتخابات العامة القادمة ، فإذا ما فرص البرلمان قبولهم اعتبروا أنفسهم الممثلين الحقيقيين للشعب واجتمعوا فى لندن فى ميعاد يحدد فيما بعد ؟

٦ - وهل الشعب مصمم على أن يعمل مع أنصار الميثاق وحدهم ؟ وهل هو على استعداد فى حالات تعرضهم للاضطهاد لأن يتجمع لحماية أولئك الذين يقاسون فى سبيل هذا المطلب العادل ؟

٧ - وهل سسيناضل الشعب من أجل الأهداف العظيمة لميثاق الشعب بكل ما فى استطاعته من وسائل ويصر على أن أية دعوة مضادة بغية إعطائه حقوقا أقل لن تحوله عن أهدافه العادلة ؟

٨ - وهل سيتمتع الشعب عن شراء الصحف التى عارضت حقوقه ؟

٩ - وهل هو عازم على اطاعة جميع المطالب الدستورى العادلة التى يقرها أغلبية الأعضاء فى المؤتمر ؟

وكانت هذه الأسئلة تتضمن الاجراءات الأخيرة التى كان المؤتمر يريد التيقن من احتمال امكان تنفيذها .

وبالإضافة الى ذلك قرر المؤتمر وقف اجتماعاته طوال الفترة من ١٦ من مايو الى الاول من يوليو وذلك لاتاحة الفرصة أمام أعضائه لعقد الاجتماعات وللتعرف على مدى امكانية تنفيذ الاجراءات الأخيرة .

وقبل أن يوقف المؤتمر اجتماعاته أصدر التعليمات التالية ( وقد وضعها أوبرين ) لاتباعها فى الاجتماعات التى توشك الجماهير أن تعقدها :

١ - ان السلام والقانون والنظام ستظل شعارا لهذا المؤتمر طالما ان الذين يستبدون بنا سيعملون طبقا لروح السلام والقانون والنظام ولكن إذا ما استبدل أعداؤنا بالسلام الحرب وإذا ما حاولوا كتم دعوتنا التى تتفق مع القانون والنظام باتباع العنف غير المشروع فسوف نعتبر أن

الواجب المقدس للتسبب هو أن يواجه القوة بالقوة وأن يدفع القتل غير المشروع بالقتل المشروع .

٢ - وأنه طبقا للقرار السابق فإن المؤمر لا يستخدم الا الوسائل السلمية المشروعة لتحقيق الاهداف العظيمة العادلة لهذه الحركة . ولما كنا نرغب في ألا تتاح للعدو أية ذريعة للتقول على دوافعنا أو استخدام القوات المسلحة ضد الشعب فإننا نوصي أنصار الميثاق الذين قديحضرون الاجتماعات التلقائية التي أصبحت وشيكة الحدوث بأن يتجنبوا حمل الحراب أو المسدسات أو أية أسلحة أخرى ونوصيهم بأن يسيروا الى أماكن الاجتماعات في وقار ونظام دون أن يحملوا معهم أى سلاح ، كما نوصيهم بأن يعاملوا كل من يستعرض الأسلحة أو يقوم بأى عمل طائش أو اجرامى يخل بالسلم على أنه عدو لأهدافهم .

٣ - اننا نطلب من المشرفين على النظام فى هذه الاجتماعات التلقائية أن يبذلوا كل ما فى وسعهم لتنفيذ التوصيات التى تضمنتها القرارات السابقة . كما نوصيهم بأن يتشاوروا فى جميع الحالات مع السلطات المحلية قبل انعقاد الاجتماعات .

٤ - إذا قام الظالمون من الطبقات المتوسطة والعليا بتحريض السلطات على مهاجمة الشعب بالقوة المسلحة الأمر الذى يناقض القوانين القائمة فى المملكة فإن هؤلاء الظالمين من أبناء الطبقات المتوسطة والعليا سيكونون مسئولين فى أشخاصهم وممتلكاتهم عن أية خسائر قد تحدث للشعب نتيجة لمثل هذا التحريض الشنيع .

وقد كان اصداؤ هذه التعليمات أمرا ضروريا لأن كل يوم كان يشهد حصول الشعب على المزيد من أسلحة الدفاع على نطاق واسع .

وقد سجلت المبيعات من كتيب بنبو عن الاضراب القومى وكتاب ماسيرونى عن حرب الشوارع أرقاما خيالية . كما أن أنصار حركة الميثاق فى شمالي انجلترا الذين كانوا دائما يؤيدون استخدام القوة المادية أصبحوا منذ أوائل مايو عام ١٨٣٩ مقتنعين تماما بأن تأجيل نشوب الثورة لم يعد ممكنا أكثر من ذلك .

وقد كان من حسن حظ الطبقات العاملة أن لورد جون رسل عين الجنرال سير تشارلز ناير قائدا أعلى للقوات التى فى شمالي انجلترا . فقد كان ناير قائدا بفطرته وكان انسانى النزعة مبسّطاً محباً للحرية كارها لحكم الأثرياء وكان يعطف الى حد ما على المبادئ السياسية والاجتماعية لحركة ميثاق الشعب . وينحدر ناير من أسرة تمتاز بالمقدرة الذهنية وتبلى الاخلاق وقد أمدت هذه الأسرة الأمة

البريطانية بالجنرالات والادميرالات الموهوبين ، وعلى الرغم من أن نابير كان يعطف على الشعب فإنه كان مطيعا للنظام العسكري وقام بقمع حركة الميثاق . وقد كتب نابير في مذكرته في عام ١٨٣٩ ما يلي :

« اننى أؤيد وجود بوليس قوى ولكن الشعب ينبغي ان يحصل على حق الانتخاب للجميع والاقتراع السرى والبرلمانات المحدودة بعدد من السنين ومزارع للشعب وتعليم متناسق ، اننى أعارض الاقطاع والراسمالية . ان منشستر هى مدخنة العالم .

ان الشعب ينبغي أن ينال حقوقه حتى يصبح قادرا على أن يحمي نفسه . ان الحكومات الصالحة تقوم على القوانين السليمة المطاعة وان فى انجلترا لعددا وافرا من القوانين السيئة ولكن أينفى لاي شخص أن يحمل السلاح ضد القانون الذى يرى أنه سيئ ؟ كلا ! ان القوانين السيئة يجب أن تصلح عن طريق عقل الأمة المركز الذى يؤثر تدريجيا فى المجلس التشريعى لا عن طريق حراب الافراد التى تمزق جسد السلطة التنفيذية .

ولكن يؤس الشعب يحطم القلوب . ان قمع حركة الميثاق ينبغي الا يؤدي الى انتصار النزعة العسكرية . وعلى أية حال فان العالم لا يقف ساكنا :

فالحقيقة تضى فى زحفها برغم أنها مقيدة بصورة تبعث على الاسى ولكن الصحافة سوف تحررها من قيودها وسوف تحدث مائة العام القادمة من التغيرات فى أحوال البشر أكثر مما أحدثته ألف العام الماضية » .

تلكم كانت الآراء التى تسيطر على نابير عندما تولى القيادة العليا لشمالي انجلترا .

وفى السادس عشر من مايو تفرق أعضاء المؤتمر ، وفى الأسبوع الرابع من الشهر نفسه عقدت الاجتماعات فى نيوكاسل وشيفيلد ومونموث وباث وليغربول وهانلي وبرمنجهام وكيرسال مور وسندرلاند ونورثامبتون وبريستول وجلاسجو وعدد كبير من المدن الصناعية الصغيرة . وفى كل مكان كانت الجماهير الفقيرة تؤم هذه الاجتماعات كما حضر معظمها عدد من أعضاء المؤتمر . وكانت الخطب فى هذه الاجتماعات تتركز على توضيح الاجراءات الأخيرة ولكنها كانت تشتمل أيضا على الكثير من العنف الذى يعبر عن المشاعر الثورية للخطباء من ناحية وكوسيلة لالهاب الجماهير واكتساب موافقتهم على الاجراءات المقترحة من الناحية الأخرى .

وقد انتهت الاجتماعات في كل مكان دون حدوث ما يعكر صفو الأمن ، وقد شهد الجنرال نابير والكولونيل ويميس الاجتماع الذي عقد في كيرسال مور ولم يجدوا في الخطب التي استمعا إليها شيئا ينطوى على طبيعة خطيرة ، وكان كلا القائدين يؤيد حرية الخطابة الى أقصى درجة ولكنهما كانا ينظران الى سياسة استخدام القوة المادية على أنها هوس ، لأن القوة المادية في يد الدولة وليست في يد الشعب المسكين .

وتشير كل الظواهر الى أن انصار حركة الميثاق لم يدركوا السبب في عدم تدخل القوات العسكرية وقد كانوا لا يعرفون الجنرال نابير ولا يعلمون شيئا عن الصراع الذهني الذي يعاينه ، واعتبروا أن منع القوات من التدخل يرجع الى الخوف من قوة انصار الميثاق . وبمجرد عودة أعضاء المؤتمر الى برمنجهام في الاول من يوليو عام ١٨٣٩ واستئناف المؤتمر لمداواته . بلغت الحمية الثورية لأعضاء المؤتمر درجتها القصوى ولم يعد هناك أى تقدير للموقف على حقيقته ، وقدم الأعضاء تقاريراتهم عن الاجتماعات الكبيرة التي عقدت والتي تمت فيها الموافقة على الاجراءات النهائية باجماع الآراء وبكل حماسة .

وقد بالغ أعضاء المؤتمر دون أن يشعروا في تقدير عدد الحاضرين في تلك الاجتماعات وكان تقديرهم للرجال المتأهبين لحمل السلاح هو تقديرهم نفسه لعدد الحاضرين ، وكان تايلور وعصيبته الخاصة قد استطاعوا الحصول على خمسة مدافع نحاسية قديمة دفنوها في مكان ما لخراجها عند الحاجة إليها ، وكانوا يتخيلون أن فرقة المدفعية البريطانية ستكون غير فعالة لأنها توقفت عن العمل منذ انتهاء معركة ووترلو .

وبالإضافة الى هذا كله كانت هناك حقيقة أخرى وهى أن عددا من الجنود الذين يعملون تحت إمرة الجنرال نابير كانوا يحضرون اجتماعات انصار الميثاق ويؤيدون الحركة . وكما كان من السهل في ظل هذه الظروف أن يستسلم قادة حركة الميثاق لخيالاتهم وينظروا إليها على أنها حقائق ملموسة .

وقد بلغت هذه الأمور مسامع الجنرال نابير فدعا ممثلا عن حركة الميثاق للتفتيش على المدفعية البريطانية والتيقن من مدى استعدادها للعمل . كما قام الجنرال نابير بتنظيم جنوده في منشستر لاعادة العناصر الثائرة بين العمال في مقاطعة لانكشير الى الادراك السليم لحقيقة الموقف ، وبناء على نصيحة لورد جون رسل لم توقع العقوبات على الجنود الذين يؤيدون حركة الميثاق ، وإنما استخدمت معهم طريقة المناقشة لكي يدركوا مدى حماقة سياسة استخدام القوة المادية .

وفي الوقت نفسه كان المؤتمر يواصل مداولاته وأعلن تايلور :

« ان الشعب قد حصل على البنادق ولكنه ما يزال في حاجة الى السونكى حتى يستطيع مقاومة هجوم فرقة الفرسان ، واقتصرح ان يصدر المؤتمر على الفور رجاء الى الشعب بصفة عامة بأن يسحب أمواله من البنوك والأفراد الذين يعادون ميثاق الشعب . وأن يحول كل العملة الورقية الى ذهب وأن يبتعد عن كل المواد الكمالية التى تفرض عليها الضرائب وأن يختار الأشخاص الذين يتعامل معهم ويجهز الأسلحة ، وأن يجتمع أعضاء المؤتمر فى الخامس عشر من يوليو لتحديد اليوم الذى يبدأ فيه الاضراب العام مدة شهر ، وقد أيد أوكونور هذا الاقتراح كما أيد دكتور فليشر على حين أعرب مدول عن رغبته فى قياس تنظيم أدق على غرار جمعية الايرلنديين المتحدين وأيده بورنز فى ذلك قائلا :

« ان قيام مثل هذه المنظمة امر ضرورى فاذا ما جعلت الحكومة من الشعب » « ووترلو أخرى » فينبغى أن نجعل من البلاد « موسكو جديدة » !

وفي الوقت نفسه فان القضاة فى برمنجهام ومن بينهم مونز وسكولفيلد وهما من الانصار السابقين لحركة الميثاق اتخذوا احتياطات واسعة لقمع الحركة ، فقد اعتقلوا اثنين من زعماء حركة الميثاق هما براون وفوسل فى السادس عشر من مايو . كما أنهم أصدروا فى أوائل يوليو اعلانا يقضى بتحريم اجتماعات العمال فى ساحة « بول رنج » . ولما لم يكن فى برمنجهام أية قوة بوليسية فقد أرسل القضاة فى طلب مائة من رجال البوليس من لندن وأخذ هؤلاء يجوبون ساحة « بول رنج » ما بين الساعة الثامنة والساعة التاسعة مساءً ويستخدمون هراواتهم لتفريق الجماهير

وقد سارع العمال بالهرب فى بداية الامر ، ولكن لم تمض دقائق قليلة حتى عادوا ثانية ليهاجموا البوليس . وقد كان الهجوم المضاد الذى شنه العمال على درجة بالغة من العنف حتى ان البوليس تفرق فى كل اتجاه والتجأ الى المنازل وخلف البوليس وراءه فى ساحة « بول رنج » ثلاثة من رجاله أصيبوا بجراح بالغة واثنين آخرين أمسك بهما العمال وصمموا على الثأر لانفسهم منهما لولا ان تايلور بادر بالذهاب اليهما وانقذ حياتهما .

وقد استمرت المظاهرات فى برمنجهام عدة ساعات الى ان نجح أعضاء المؤتمر فى تهدئة الشعب . وفى ساعة مبكرة من صبيحة اليوم التالى وهو اليوم الخامس من يوليو اعتقل عدد من انصار الميثاق كان

من بينهم تايلور ، وفي الساعة التاسعة اجتمع المؤتمر لمناقشة هذه الأحداث ووقف لوفيت على الفور ليتكلم وقدم القرار التالي :

١ - يرى هذا المؤتمر أن انتهاكا صارخا فاضحا ظلما قد وقع على الشعب في برمنجهام قامت به قوة غير دستورية ومنعشة الى الدماء جاءت من لندن لتعمل تحت إمرة اناس كانوا يؤيدون اجتماعات الشعب ويشاركون فيها عندما كانوا خارج الوظيفة ، ولكنهم الآن وقد أصبحوا يشاركون في السلب العام فانهم يعملون على ابقاء الشعب مجردا من حقوقه الاجتماعية والسياسية .

٢ - ويرى المؤتمر أن الشعب في برمنجهام افضل قاض يستطيع الحكم على مدى حق الشعب في الاجتماع في ساحة « بول رنج » او في اى مكان آخر لتبادل المشاعر والتشاور بشأن هذا الاعتداء الذى وقع ، كما أن الشعب افضل قاض يستطيع الحكم على قوة الشعب ووسائله لتحقيق العدالة .

٣ - ويرى المؤتمر أن الاعتقال التعسفى لزميلنا المحترم تايلور يقدم برهانا مقنعا جديدا على اختفاء العدالة تماما من بريطانيا وبين بوضوح انه لن يكون هناك اى ضمان للأرواح والحريات والممتلكات الى أن يكون للشعب نوع من الاشراف على القوانين التى يطلب منه اطاعتها .

وتتمت الموافقة على هذا القرار بالاجماع ثم طبع بعد ذلك فى صورة اعلان يلصق فى كل مكان فى المدينة .

وقد كان كل أعضاء المؤتمر على استعداد لأن يضعوا اسماءهم على هذا الاعلان ولكن لوفيت حذرهم ذلك وقال : ان المؤتمر ينبغي أن يضع فى اعتباره انه يجب الا يحرم الشعب بضربة واحدة كل ممثليه ، وأضاف انه يكفى أن يكون هناك توقيع واحد على هذا الاعلان وانه يقدم هذه التوضيحية بكل سرور . ووقع لوفيت الاعلان وحده وذهب الى المطبعة يرافقه كولنز وبعد الظهر كان الاعلان قد طبع وعلق فى كل مكان ، وفى مساء السادس من يوليو اعتقل لوفيت وكولنز ثم وقفا أمام القاضى فى ساعة متأخرة من الليل .

ولم يكن ينتظر من رجل مثل لوفيت سوى أن تكون اقواله صريحة تتسم بالرجولة وقد أكسبه هذا احترام القاضى ، وقرر لوفيت انه يتحمل المسئولية الكاملة لهذا القرار ومسئولية نشره بطريق اللصق وأعلن انه يؤيد كل كلمة جاءت فيه .

وفى خلال أيام قليلة أفرج عن لوفيت وكولنز وتايلور بكفالة . وفى

الوقت نفسه اعتقل هارنى فى نورثمبرلاند ونقل الى برمنجهام وكان هارنى قدلقى خطابات مثيرة فى الرابع عشر من مايو دعا فيها الشعب الى حمل السلاح واطلاق الاضراب العام مدة شهر واتباع نصيحة بنو بأن يعيش طوال مدة الاضراب على حساب الاقطاعيين والراسماليين . وقد أسقط الاتهام عن هارنى فى نهاية الأمر كما أسقط عن تايلور أيضا ، ولم يقف امام هيئة المحلفين فيما بعد سوى لوفيت وكولنز .

وفى خلال ذلك كانت شوارع برمنجهام فى قبضة الجيش والبوليس وكانت جميع الاجتماعات تمنع او تفرق بالقوة وساد قانون الاحكام العرفية تلك المدينة التى كانت القلب النابض لدعوة الاصلاح البريطانية الاولى منذ سبع سنوات . واخذت غضبة الشعب تزداد حدة الى ان وجدت لها متنفسا فى اعمال العنف التى قامت فى الخامس عشر من يوليو والتى احرق فيها المنازل والمنشآت الخاصة الاعداء البارزون لحركة الميثاق ، وفى اثناء ذلك نثرت المصنوعات الذهبية والفضية فى الشوارع ، ولكن احدا من العمال لم يلم يمسها ، ولم يمسها اي منهم بأعمال السلب والنهب ، ولم يفكر اي واحد منهم فى مصالحه الخاصة . وقد لاذ الاغنياء بالفرار لانهم لم يستطيعوا الحصول على حماية اى من الجيش او البوليس ، وبدا العمال يفيدون من حقهم فى الاجتماع بصورة كاملة .

وبما أنه لم يكن هناك اى تدخل فى هذه الاجتماعات فقد عادت برمنجهام مرة اخرى الى حالة الأمن الطبيعية لم وقد عقد العمال اجتماعات فى جميع انحاء البلاد احتجاجا على الاعمال التعسفية التى قامت بها السلطات فى برمنجهام - وبينما وقف الجنرال سيز تشارلز ناير الى جانب الشعب والى باللائمة على القضاة فان الدوق الحيدى عند ما تحدث فى مجلس اللوردات ندد بتلك الاعمال الفظيعة الشريرة التى قام بها الفوغاء فى برمنجهام والتى احدثت من الخسائر ما لا يحده اشد الاعداء واقسامهم -

وقبل ذلك كان المؤتمر قد قرر فى الثامن من يوليو العودة الى لندن لانه كان من المقرر أن تتم فى الثانى عشر من يوليو القراءة الثانية للمتمس الوطنى فى مجلس العموم ولأن الاجراءات الاخيرة يمكن تنفيذها فى العاصمة بنجاح اكبر ، وقد وُجِّلَ إقصاء المؤتمر الى لندن فى العاشر من يوليو .

#### ٤ - المتمس الوطنى والبرلمان :

كان مصر المتمس الوطنى يلقى ظلاله على كل مناقشات المؤتمر

ومجادلاته وعلى كل اجتماعات وقرارات أنصار الميثاق . ومن وجهة النظر غير المتحيزة يمكن القول بأن هذا الملتمس قد حظى بمعاملة طيبة لا وجه للمقارنة بينها وبين المعاملة التي لقيتها كل الملتزمات الأخرى . في البرلمان إذ أن عدد التوقيعات التي كانت عليه وطبيعته الجامعة بالإضافة الى عنف الدعوة له في جميع أنحاء البلاد فرضت احترامه على الجميع بما في ذلك أكثر أعضاء البرلمان تحفظا .

وفي الرابع عشر من يونيو قدم أتوود الملتمس الذي جاء محمولا على عدد من العربات وقرىء الملتمس للمرة الأولى وطبع باعتباره مستندا برلمانيا .

وفي الثاني عشر من يوليو اقترح أتوود قراءة الملتمس للمرة الثانية وأيده في خطاب طويل أشار فيه الى أنواع البؤس التي تعانيها الطبقات العاملة ، وأرجع سبب هذا البؤس الى وجود العملة الذهبية وقال : ان النظر في هذا الملتمس بعين العطف سيكون له اثر مهديء على عقول العمال ويضع حدا لسياسة استخدام القوة المادية التي قال : انه كان يرفضها دائما .

وقد أيد جون فيلدن هذا الاقتراح في خطاب قصير دعا فيه بحرارة الى تضيق نطاق الضرائب غير المباشرة الى أقصى درجة ممكنة ودعا الى ادخال ضريبة الملكية على النظام الضريبي وقال : انه كان يبدو دائما أن المجلس يرمي الأغنياء ويهمل رغبات الفقراء . وأضاف أن الموافقة على الملتمس خطوة ضرورية كما انه من الضروري بالدرجة نفسها أن يتحمل الأغنياء نصيبا من اعباء الدولة ، واختتم خطابه قائلا : ان العدالة وحدها هي التي تستطيع أن تحول دون وقوع الكارثة الاجتماعية التي باتت وشيكة الوقوع .

وقد رد لورد جون رسل بالنيابة عن الحكومة فهنا أتوود على رفضه الارتباط بمن أوصوا باستخدام السلاح والقوة المادية واستخدموا ، تحت ستار تأييد ما يسمى بالملتمس الوطني ، لغة عنيفة ناثرة لا ثقل في عنفها وفظاعتها عن أسوأ الالفاظ التي استخدمت أيام الثورة الفرنسية وحرصوا الشعب على هدم القوانين بقوة السلاح .

وقال : ان الحكومة لا تعادى الآراء السياسية للملتمس والميثاق التي تبغى مصلحة الحرية ، ولكنها تعادى موقف التهديد الذي يتخذه زعماء حركة الميثاق .

وأضاف أن الوزراء لم يستطيعوا تخيل أى شكل للحكومة أو المجلس التشريعي يمكن عن طريقه تحقيق حالة دائمة من الرخاء للمجتمع

كله أو يمكن به منع انخفاض الاجور وما يترتب عليه من البؤس الذى كان فى كل الأزمان يؤثر على أولئك الذين يقفون فى أدنى السلم ، أو يمنع التقلب المتبادل بين الرخاء والبؤس وهو ما يحدث فى كل مجتمع يماثل المجتمع البريطانى فى الاعتماد الزائد على التجارة والمصنوعات .

ومضى لورد جون رسل قائلا : ان الولايات المتحدة تمتلك من قبل كل ما يطالب به الميثاق ولكن هل حال ذلك دون أن تمر الولايات المتحدة بتجربة الازمات التجارية والاجور المنخفضة والبطالة ؟ ان الاوضاع فى انجلترا كما يعرضها الميثاق مبالغ فيها بدرجة كبيرة جدا : انظروا الى بنوك الادخار : ليست هذه البنوك تقدم الدليل الكافى على تعدد المدعين فى هذا البلد الذين لم يستطيعوا الحصول على اجور مناسبة فحسب بل انهم يتطلعون أيضا الى رعاية أسرهم فى المستقبل ؟

ان نائب برمنجهام « أتود » كان يرى دائما أن اصدار عملة ورقية هو العلاج الوحيد لكل الشرور التى نعانى منها ، ولكن من أضرار البرلمان الذى يشترك الجميع فى انتخابه سوف يلجأ الى استخدام هذا العلاج ؟ ان زعماء المؤتمر العام السيد / فيرجوس أوكونور والسيد لوفيت والسيد / كولنز والسيد / فروست والكثيرين غيرهم أعلنوا أنهم يعارضون فى اصدار مثل هذه العملة .

وفى ختام خطابه حذر لورد جون رسل المؤتمر وانصار حركة الميثاق بصفة عامة استخدام الاجراءات الأخيرة التى لا يمكن أن تؤدى الا الى الاضطراب والارتباك والاضرار بمصالح العمال ، كما نصح العمال بأن يدبروا ظهورهم لحركة الميثاق .

تم تحدث النواب الراديكاليون وزعماء الدعوة الى حرية التجارة مثل فليزر وهيوم وواكلى فأبدوا احالة المشروع على احدى اللجان ولكن المحافظين ومن بينهم دوزرايلى عارضوا فى ذلك .

وفى ختام هذا الجدل أجاب أتود على لورد جون رسل ، فأشار الى ما أعلنه بخصوص الودائع التى فى بنوك الادخار وقال : ان الودائع التى فى بنوك الادخار الانجليزية تبلغ فى مجموعها اثنين وعشرين مليوناً من الجنيهات ولكن الودائع التى تقل عن عشرين جنيها يبلغ مجموعها مليونين فقط وهذه وحدها يمكن أن تنسب الى الصناعات والعمال .

وبعد ذلك انقسم المجلس على الوجه التالى :

الوافقون ٤٦

غير الموافقين ٢٣٥

وبذلك رفض الملتقى الوطنى .

وكانت هذه آخر خدمة قدمها أتود لحركة الميثاق لأن أحداث الشغب ومعارضة أنصار الميثاق لآرائه فيما يختص بالاصلاحيات النقدية وسيطرة حزب القوة المادية كل ذلك حفز أتود على الاستقالة من مقعده في البرلمان والانسحاب من الميدان السياسي .

#### ٥ - المؤتمر والاضراب العام :

استأنف المؤتمر مداولاته في الثالث عشر من يوليو ولم يكن يحضر اجتماعاته في العادة أكثر من نصف الأعضاء فقد كان سبعة من أعضائه معتقلين على حين انهك نحو العشرين منهم في إثارة الجماهير أو في التآمر ولم يولوا شئون المؤتمر الا القليل من الاهتمام . وكان الملتبس الوطني قد رفض بأغلبية حاسمة أصبح من الضروري معها استبعاد كل أمل للنجاح في البرلمان .

ومن ناحية أخرى فقد شاهد أعضاء المؤتمر الطريقة التي استعرض بها العمال في برمنجهام قوتهم وفي اليوم الذي استأنف فيه المؤتمر اجتماعاته في لندن وصلت أنباء من نيوكاسل تفيد أن خمسة وعشرين ألفا من عمال المناجم أعلنوا الاضراب احتجاجا على اعتقال تايلور ولوفيت وكولينز وهارني .

وكان أعضاء المؤتمر يدركون دلالة هذه الأحداث وهي أن قوة حركة الميثاق تتمثل في الشعب لافي البرلمان . وعلى ذلك بدأ المؤتمر يعمل على تعبئة الجماهير وجعل موضوع الاضراب العام مدة شهر موضع بحثه . واستمرت المناقشات حول هذه الموضوعات أسابيع عدة ثم أرسل سكرتير المؤتمر الى الأعضاء الذين كانوا منهمكين في إثارة الجماهير يطلب منهم العودة فورا الى لندن للاشتراك في المناقشات واتخاذ القرارات حول موضوع الاضراب العام .

ولكن هذا الطلب أغفل فترة من الوقت ، ثم ظهر بعض الأعضاء في ختام المناقشات فقط وذلك لوضع نهاية للموضوع . وكان هناك شعور عام بأن رفض الملتبس قد أنهى وظيفة المؤتمر وان كان ذلك لم يعلن صراحة . لماذا إذن لم يعمل المؤتمر نفسه ؟

والاجابة هي : اما أن أعضاء المؤتمر كانت تنقصهم الشجاعة للاعتراف بهزيمتهم ، واما أنهم اعتبروا أنه من الأفضل أن يطيل المؤتمر بقاءه ليكون موجها للشعب في حالة الثورة ، ولا بد أن الاعتبار الأخير كان هو السائد بين غالبية الأعضاء .

افتتح المؤتمر مناقشاته حول موضوع الاضراب العام في الثالث عشر

من يوليو ، وكان معظم المبعوثين يشاركون فى الاعتقاد بأن الاضراب العام ليس الا مجرد مقدمة للثورة العامة للشعب وأن حرب الشوارع نفسها لا التوقف عن العمل هى التى ستضع حدا للأمر . وكان معظم المبعوثين يتحدثون عن كتيب بنبو الذى قرر أن مئونة أسبوع تكفى بدء الثورة الاجتماعية ، وبعد ذلك يكون الشعب سيدا للموقف ، ويستطيع الافادة من الثروة المكسدة طبقا للقرارات التى تصدرها اللجان الثورية .

وكان الأعضاء الذين يتوقعون حل الموضوع عن طريق حرب الشوارع يرون أنه ليس من الضرورى مناقشة احتمالات الاضراب العام أو حتى مناقشة الاستعدادات لتنفيذه ، وكانت النقطة الأساسية بالنسبة لهم هى وضع مشكلة الالتجاء الى التخريب أو الى حرب الشوارع أمام الحركة للتصرف فيها ، وكان هؤلاء الاعضاء يؤمنون بعدالة قضية الشعب والانتصار الحتمى للعدالة .

ولما كان النصر يتضمن قيام حرب الشوارع فان تنظيم الحملة كان هو الشئ الوحيد الذى ينبغى عمله .

وعلى ذلك كانوا يرون أنه ليس ثمة فائدة تعود من الانغماس فى التكهينات فيما يتعلق بالاضراب العام مادام لايعدو مجرد كونه الخطوة الأولى فى النضال .

وكان أعضاء المؤتمر الذين يعتقدون هذه الآراء ينتمون الى ذلك القسم من المؤتمر الذى يتميز بالتصميم الأكيد ، وقد استطاعوا لفترة من الوقت أن يجروا المترددين الى جانبهم ، وكان اوكونور وفريقه ينتمون الى فئة المترددين هذه .

أما أوبرين فكان فى بداية الامر يقف الى جانب الداعين الى الاضراب العام وحرب الشوارع ولكنه عارضهم فيما بعد . ولم يشترك لوفيت فى دورة المؤتمر هذه لانه كان مشغولا بالاستعداد لمحاكمته ، وقد وقف أمام محكمة الجنايات فى أغسطس ، وكان هيرينجتون مستعدا للاضراب العام ، ولكنه كان يرغب فى اجراء بحث واضح محدود للموقف ، وكان معظم رجالات لندن يوافقون هيرينجتون فيما يختص بضرورة اجراء مناقشة تفصيلية حول طبيعة الاضراب العام واحتمالاته لأنهم كانوا لا يعتقدون بحرب الشوارع .

وفى حوالى ذلك الوقت ظهر وليام بنبو على المسرح مرة أخرى بصورة مفاجئة ، ولكنه لم يكن فى لندن التى لم يلق تطرفه العنيف أية استجابة فيها وإنما ظهر فى لانكشير ويوركشير ، وأخذ يجول فى البلاد لبيع كتيبه ويعقد الاجتماعات فى الخلاء .

وقد قرأنا أنه خطب في كولني وفي ستوكبورت وحرص جماهير العمال على انفاق كل أموالهم في الحصول على البنادق وفي الاستعداد للاضراب العام مدة شهر .

وفي الرابع من أغسطس عام ١٨٣٩ اعتقل بنبو ثم وقف أمام هيئة المحلفين في منشستر في الحادي عشر من الشهر نفسه ولكنه لم يقف أمام محكمة جنايات شستر الا في أبريل عام ١٨٤٠ .

ولا مجال للشك في أن كتيب بنبو كان المصدر الذي استمد منه أنصار الميثاق كل آرائهم فيما يتعلق بالاضراب العام وفيما يلي نورد مقتطفات من عدد صحيفة « الميثاق » الصادر في الحادي والعشرين من يوليو عام ١٨٣٩ ، وهذه المقتطفات تعطينا خلاصة المجادلات والقرار النهائي الذي اتخذه المؤتمر تجاه موضوع الاضراب العام :

في الثالث عشر من يوليو وهو اليوم التالي لرفض الملتبس في البرلمان قدم لوواري عضو المؤتمر القرار التالي :

« انه ما دام مجلس العموم قد رفض احالة الملتبس الوطني الى اللجنة فمن العيب أن نتوقع أي انصاف من هذا المجلس » .

وعلى ذلك يرى المؤتمر ألا يؤدي الشعب أعماله بعد الثاني عشر من أغسطس القادم ما لم يعط أو تضمن له سلطة التصويت لانتخاب أعضاء البرلمان حتى يستطيع حماية عمله وحقوقه .

وبعد ان قدم لوواري قراره أعلن موار ( مندوب اسكتلندة ) أنه لن يقترح على هذا الموضوع لانه لم يتلق أي تعليمات من أبناء دائرته على الرغم من أنه طلب منهم أن يخبروه بأرائهم وعلى ذلك ينبغي عليه أن يعتبر عمله في المؤتمر منتها ، ولكنه أضاف قائلا :

« ان رأيي الشخصي على أية حال هو أن المسألة المعروضة على المؤتمر ذات طبيعة بالغة الأهمية ، فالحقيقة هي أن الاضراب العام مدة شهر لا يعدو أن يكون بداية ثورة لا يستطيع أحد أن يتكهن بنهايتها . وعلى ذلك فان رأيي هو أن تنظيم الشعب ينبغي أن يتم بصورة أكمل مما هو عليها الآن قبل التوصية بشيء من هذا القبيل . وليس كافيا أن يكون قطاع صغير من الطبقات العاملة عازما على تنفيذ قرار الاضراب العام ، وانما ينبغي أن يلقي هذا القرار موافقة عامة ان لم تكن موافقة اجماعية والا كانت نتيجته وبالا لآخر . وانني أرى أنه ينبغي أن تتخذ الخطوات للحصول على موافقة كل مدينة كبيرة على الأقل بالعمل طبقا لمثل هذه التوصية قبل أن نوصي بها »

وقد أكد نيسوم وسكيفيتجتون ودكتور فليتشر وهم من أعضاء

المؤتمر أن مدن بوزي ولوفبورج وجلوسستر وورسستر وسومرست تؤيد الاضراب العام . ولكن مندوب روكديل عارض القرار قائلا :

« ان المسألة التي نبحثها بالغة الأهمية وينبغي أن أسأل أولا : ما معنى الاضراب العام ؟ هل نمتنع تماما عن أداء كل أنواع العمل ؟ وإذا كان الامر كذلك فهل تم اعداد الخبز الذي يكفى مدة شهر ؟ هل تم طحن القمح الذي يكفى مدة شهر ؟ اننى انفى ان ذلك قد حدث . ان الشعب فى روكديل يرى أنه ليس فى جنوبى لانكشير من الطعام ما يقيم أود الناس هناك مدة أسبوعين . انه لامر بالغ الأهمية ألا نفكر فى امكانية التنفيذ عمليا وحسب وانما ينبغي أن نفكر أيضا فى النتائج التي تترتب على مثل هذا الاجراء . لقد قيل : ان هذه محاولة غير دامية ، ولكن الذين قالوا ذلك هم خير من يعلمون أن هذا سوف يؤدى الى سفك الدماء والسلب معا . اننى لا أقول : اننى ضد هذا القرار . ولكننى أريد أن أرى مقصدا المكاسب التي قد نحصل عليها حتى لو نجحنا والحسائر التي تترتب عليه اذا ما فشلنا . ان ذهنى متفتح للاقتناع وعلى الرغم من أننى أرى أن الاضراب العام مدة شهر غير عملي وينطوى على الحماقة فان المجادلات التي تقدمونها قد تغير من رأيي هذا » .

وأعلن بورنز الذي كان مشتركا فى مؤامرة تايلور :

« انه لافائدة من البكاء . ومهما كان العمل الذي نقوم به الآن فاننا سوف نخاطر مخاطرة عظيمة . ان الهدف من الاضراب العام مدة شهر هو ان نبين أننا لو توقفنا عن العمل توقفت الحكومة عن الحكم وتوقف صائرو الربح عن الحصول على الأرباح » .

ورد عليه وليم كاربنتر قائلا :

« ليس هناك ما يعادل شعورى بالأهمية البالغة لهذه المسألة سوى الحيرة التي أحسها عندما أتكلم عنها وأحس بها أكثر باطراد لمعرفتى بأن كل من يحاول أن يقول أو يفعل شيئا يكبح من جماح النفوس المتحفزة يئسنا انما يضع نفسه موضع الاتهام بالجبن ان لم يكن بما هو اسوا من ذلك » .

ان الشجاعة الأدبية للرجل تتضح فى جراته على فعل الصواب عندما يكون معرضا لان يقدح ويلعن أكثر مما تتضح فى تركه التيار يجرقه معه كالاعمى دون مبالاة ، وعلى ذلك ينبغي أن نناقش هذه المسألة . ان معنا الآن ثلاثين مبعوثا فى المؤتمر من بين ثلاثة وخمسين . ولقد كتبت الى المبعوثين المتغيبين لحثهم وحثهم بقوة على العودة الى أماكنهم . أين أوكتور؟ أين أوبرين ؟ أين كريج ودكتور تايلور وفروحت ؟

ان الحقيقة هي أننا نتناول هذه المسألة دون الاعداد المناسب لها ،  
وان كل ما قيل انما يبين أننا متمائلون في جهلنا بمدى احتمال اطاعة الامر  
بالاضراب العام والطريقة التي يمكن أن يتحول بها الاضراب الى حدث هام .  
حتى في حال احتمال اطاعة الشعب الامر وترك أعماله . وانه لمن الجرم في  
ظل هذه الظروف أن نفعل أى شيء يتسبب في حدوث هذه الأزمة .

انه لصحيح أن الرجال في نيوكاسل والأماكن المجاورة لها على  
استعداد لأن يطيعوا المؤتمر ، ولو أن هؤلاء الرجال كانوا عينة للشعب  
بصفة عامة ماكنت لأتردد في التصويت الى جانب الاضراب العام ، ولكن  
الحال ليست كذلك ، واننى لأفضل أن أكون ممثلاً سيئاً لهم على أن أصدر  
الأمر باتخاذ اجراء سيؤدى حتما الى التضحية بهؤلاء الاخوة الشجعان .

أيها الاصدقاء ، اننا نخدع أنفسنا فجلاسجو ليست مستعدة وأشتون  
ليست مستعدة ، ولم تقدم أية من منشستر أو شيفيلد جواباً شافياً .  
والآن هل نطلق مئات الآلاف من الرجال البائسين الجائعين لينقضوا  
على المجتمع دون أن يكون لدينا هدف محدود ودون أن نضع أية خطة للعمل  
تاركين الامر لسلسلة من المصادفات لتحدد النتائج ؟

لقد حزمت أمرى ولسوف أعارض في تحديد ميعاد للاضراب العام الى  
أن تتوافر لدينا أدلة أفضل بالنسبة لمدى إمكانية الاضراب من الناحية العملية  
أو مدى احتمال تنفيذه بطريقة فعالة « أولا » ، وبالنسبة للطريقة التي  
يفاد بها من هذا الاضراب « ثانياً » ..

وعلى الرغم من الخطب التي عارضت في القيام بالاضراب العام فقد تمت  
الموافقة على اقتراح لوواردى فى السادس عشر من يوليو . وعلى أية حال  
فان هذه المعارضة لم تذهب هباء اذ ثرتب عليها عودة تايلور وأوكونور  
وأوبرين الى لندن ، وشكلت لجنة من سبعة أعضاء للبحث فى أكثر الوسائل  
فاعليه والتي يمكن بها تنفيذ الاضراب العام . وفى الوقت نفسه دارت  
مفاوضات سرية فى المؤتمر انتهت الى اتخاذ قرار باصدار بيان حول موضوع  
الاضراب العام .

وكان « مدول » يرغب أولاً وفوق كل شيء فى طلب معونة الاتحادات  
العمالية فى تنفيذ الاجراءات الاخيرة . ولم يعد المؤتمر مقتنعاً بأن القرار  
الذى اتخذ فى السادس عشر من يوليو ينطوى على الحكمة ، وبدأ يبحث عن  
وسيلة للتهرب من هذا الموقف العصيب .

وقد اكتشف أوبرين وسيلة التهرب اذ ألقى الخطاب التالى فى الثانى  
والعشرين من يوليو :

انه ليشفق لى فى التغييب عن المؤتمر أننى كنت أقوم بنشر الدعوة فى

شمالى انجلترا وفى لانكشير . وانه لتتنابنى المخاوف من أن الشعب هناك ليس مستعدا للاضراب العام ، وعلى ذلك فاننى أناسد المؤتمر ألا يتسرع فى مثل هذه الأمور ، اننى أريد أن أرى جماهير غفيرة من الشعب تستمر فى الاضراب ، ولكن هذا لن يكون اذا ماحدثنا الثانى عشر من أغسطس موعدا لذلك .

ومهما يكن من أمر فينبغى علينا أن نستقصى الحقائق ونضعها امام الشعب دون ماخوف .

### اننى أتقدم بالقرار التالى :

«ان المؤتمر مايزال يرى بالاجماع أنه ليس ثمة اجراء أقل من الاضراب العام أو التوقف عن الأعمال فى جميع أنحاء البلاد يمكن أن يكفى اقامة الحقوق والحريات . ولكننا على الرغم من ذلك لانستطيع أن نتحمل مسئولية فرض الوقت أو الظروف التى يقوم فيها مثل هذا الاضراب لأننا نعتقد أنه ليست لنا القدرة على ذلك للأسباب الآتية :

١ - لأن عددنا قد انخفض بدرجة كبيرة نتيجة لتخلي بعض الأعضاء أو الاعتقال التعسفى الذى شمل نسبة كبيرة منا .

٢ - لأن تشعبا كبيرا فى الراى يسود بين من تبقى من الأعضاء بالنسبة لامكانية تنفيذ الاضراب عمليا فى ظل الحالة التجارية الراهنة فى الاقاليم الصناعية .

٣ - لأنه يبدو ان تشعبا مماثلا فى الراى يسود خارج المؤتمر فيمن يمثلهم وفى الطبقات العاملة بصفة عامة .

٤ - لأنه فى ظل هذه الظروف يكون هناك أكثر من مجرد الشك فى احتمال أن الامر الذى يصدره المؤتمر بالاضراب العام مدة شهر سيلقى طاعة عامة ، وبمعنى آخر فى احتمال أن الاضراب لن يكون مصيره الفشل .

٥ - لأننا فى الوقت الذى تؤمن فيه ايماننا بأسخا بأن الاضراب الاجماعى سوف يحقق الخلاص للبلاد فاننا مقتنعون بالقدر نفسه بأن الاضراب الجزئى لن يترتب عليه سوى الآلام والحربان بالنسبة لكل من يشاركون فيه ، وأنه ليس من المستبعد فى هذه الحالة الراهنة من السخط التى تسود الراى العام أن يؤدى الاضراب الى العنف والفوضى .

٦ - ولأنه على الرغم من أن واجب المؤتمر هو أن يشارك فى كل الأخطار التى يتعرض لها الشعب فانه ليس من بين واجبات المؤتمر خلق أخطار لامبرور لها .

٧ - لأننا نعتقد أن العمال أنفسهم هم خير من يستطيع الحكم على مدى حقهم ومدى استعدادهم للاضراب عن العمل وقتما يشاءون ، كما أنهم خير من يستطيع الحكم على مواردهم وامكانياتهم في مواجهة المقترضات التي تترتب على مثل هذا الحدث .

وفي ظل هذه الظروف فاننا نقرر تعيين لجنة من عشرة أعضاء لاعادة النظر في القرار الصادر في السادس عشر من يوليو والاستعاضة عنه بخطاب يترك للشعب نفسه تحديد احتمال بدء الاضراب العام مدة شهر في الثاني عشر من أغسطس القادم أولا ، وتقوم في الوقت نفسه بشرح الأسباب التي أدت الى اتخاذ مثل هذا الاتجاه ، كما تقوم بأخذ تعهد على المؤتمر بأن يتعاون مع الشعب في أى اجراءات يرى أنها ضرورية لضمان سلامته وتحريره .

وبعد مناقشة طويلة تمت الموافقة على قرار أوبرين بأغلبية ستة أصوات وقد غادرت الغالبية العظمى من أعضاء المؤتمر العام لندن وعادوا الى دوائرهم . وتم اختيار مجلس من سبعة أعضاء يتولى ادارة شئون المؤتمر كما ظل الأعضاء العشرة للجنة الاضراب العام في لندن لتلقى التقارير من المقاطعات . وعلى أساس تلك التقارير صدر البيان التالي في السادس من أغسطس .

« اننا نرى بالاجماع أن الشعب غير مستعد لتنفيذ الاضراب العام لمدة شهر اعتبارا من الثاني عشر من أغسطس عام ١٨٣٩ ، وعلى أية حال فان الدلائل نفسها جعلتنا نقتنع بأن الغالبية العظمى من العمال بما في ذلك العاملون في معظم الحرف ممن يمكن اغراؤهم بالتوقف عن العمل في اثاني عشر من أغسطس يوما أو يومين أو ثلاثة أيام لتكريس هذا الوقت للاجتماعات والمواكب للتداول في الحالة الرهيبة الراهنة في البلاد ولابتكار أفضل السبل لمنع الاستبداد البشع الذي يتهدد الفئات الكادحة بوساطة غالبية أبناء الطبقات العليا والمتوسطة أولئك القتلة الذين يفترسون ثمار أعمال الكادحين . وفي الوقت نفسه فاننا نعلن للبلاد أن الرأي القاطع لهذا المجلس هو أنه مالم يتعاون أرباب الحرف في بريطانيا العظمى بصورة جماعية موحدة مع اخوانهم الذين يقاسون مزيدا من الكرب في القيام باضراب معنوى هائل في الثاني عشر من أغسطس فسيكون من المستحيل انقاذ البلاد من ثورة دائمة ستنتهي بعد توضحيات هائلة من الارواح والممتلكات الى خضوع العمال خضوعا مطلقا لقتلة المجتمع من أصحاب الاموال .

واننا في ظل هذه الظروف لنترجو من كل اخواننا من أنصار حركة الميثاق أن يستبعدوا فكرة القيام بالاضراب العام مدة شهر لأنه غير عملي

على الإطلاق فى الوقت الحاضر ، وأن يعدوا أنفسهم لتنفيذ الأهداف  
الدستورية التى ذكرناها .

كما أننا نتوسل الى أبناء الحرف المتحدة اذا ماكانوا راغبين فى انقاذ  
بلادهم من الاضطرابات العنيفة وانقاذ أنفسهم من الدمار أن يقدموا الى  
«خوانهم التعسفين كل مافى وسعهم من مساعدة فى الثانى عشر من  
أغسطس من أجل تحقيق الهدف من الاضراب .

يا أبناء الحرف ، ان خلاص البلاد فى أيديكم .

ويكشف هذا البيان عن شعور باليأس اذ كانت المناقشات حول  
الاجراءات الاخيرة قد أفزعتم أصحاب الحرف . كما أن تهديد العمال بأن  
يقتصروا على شراء حاجاتهم من أنصار الميثاق وبأن يقوموا بالاضراب العام  
هذة شهر حفز أصحاب المحال وأصحاب الاعمال الى طلب الحماية من لورد  
جون رسل الذى أصدر فى الحادى والثلاثين من يوليو عام ١٨٣٩ تعليمات  
الى القضاة بأن يتخذوا خطوات جبارة ضد أية محاولة لتنفيذ الاجراءات  
الاخيرة ، وأن يعتقلوا كل من يدعو لهذه الاجراءات ويسجنوه حيث انها  
غير مشروعة وتخل بالأمن . وكانت الاعتقالات قد بدأت منذ أبريل ثم  
صارت شائعة بعد ذلك ، وفى شهر أغسطس وحده تم اعتقال مائة  
وثلاثين من زعماء حركة الميثاق ، وقد سجن بعض أعضاء المؤتمر على حين  
تقرر تقديم البعض الآخر الى المحاكمة وأفرج عنهم بكفالة ، ومن بين هؤلاء  
خينسنت ولوفيت وكولينز وبراون وأوكسونور ومدول وتايلور  
وريتشاردسون وأوبرين وكارير وتيسوم وديجان .

وقد وضع هذا البيان منذ صدوره نهاية لحظة بنبو ، وقام العمال  
بالاضراب فى الثانى عشر من أغسطس واتبعوا نصيحة المؤتمر العام بعقد  
اجتماعات كبيرة والسير فى مواكب فى كل المدن الصناعية تقريبا ، وأدى  
ذلك الى بعض الاضطرابات فى عدد من الأماكن ، وقد قام مبعوثون عن  
المؤتمر العام بحضور كل الاجتماعات تقريبا وظلوا خارج لندن الى الخامس  
والعشرين من أغسطس . وقد توجه أوكونور بناء على طلب المؤتمر  
العام الى جلاسجو حيث عقد مؤتمرا شهده سبعة وخمسون وفدا من  
أسكتلندة وقد عارض الجزء الأكبر من تقارير الوفود اقيام باضراب عام مدة  
شهر . وكانت الأقلية هى التى تؤيد التسلمح على حين أبدت الاغلبية  
سياسة القوة المعنوية .

وفى السادس والعشرين من أغسطس استأنف المؤتمر العام  
اجتماعاته فى لندن ولكن وظيفته كانت قد انتهت اذ مات الملتبس وألغى  
الاضراب العام ، ولم يعد من الممكن بعد ذلك انكار الحاجة الى تنظيم

متناسق ، كما أن موجة الاعتقالات والادانة لم تتوقف • وبذر الفشل الذى لقيه المؤتمر بذور التفكك بين الوفود المشتركة فيه ، واقترح أوبرين حل المؤتمر العام وذلك فى السادس من سبتمبر وأيد تايلور هذا الاقتراح وتمت الموافقة عليه بأغلبية اثنى عشر صوتا مقابل أحد عشر صوتا •

وفى الرابع عشر من سبتمبر انحل المؤتمر انعام بصفة نهائية وعاد قليل من أعضائه الى العمل بالصحافة مثل كريينتر وأوبرين وعاد أوكونور الى مواصلة الدعوة على حين عاد تايلور وفروست وبورنز وكارود وبوسى الى تأمرهم ، ذلك التأمر الذى سنعالج نهايته المؤلة فى فصل آخر •

وكان من بين الأعمال الأخيرة التى قام بها المؤتمر العام صياغة اعلان الحقوق الدستورية البريطانية •

ففى خلال المناقشات التى دارت حول منح حق الانتخاب للجميع والبرلمانات المحدودة بعدد من السنين وحق التدريب على الأسلحة وحملها وعقد الاجتماعات وما الى ذلك أدرك المؤتمر العام أن الحقوق الدستورية للمواطنين البريطانيين غير محدودة ، ومن ثم فهى قابلة لتفسيرات قانونية غير ملائمة ، وعلى ذلك قرر المؤتمر استشارة محام مختص بالشئون الدستورية ، واستشار المؤتمر أحد المحلفين الألمان يدعى شرودر وكان قد هاجر من وطنه للإقامة فى لندن ، وكتب شرودر رأيه على شكل «اعلان للحقوق» قسمه تسما وثلاثين مادة، وربما كان ذلك على غرار المواد التسع والثلاثين للمعقيدة الكنسية البريطانية ، وقسم مطالب أنصار الميثاق الى فقرات ، وذيل كل مادة بالاستشهادات القانونية التى تبين معرفة خارقة بالأدب الدستورى فى بريطانيا • وأفاد شرودر فى ذلك بأهم ما فى السنن والموانيق والداستائر القديمة والاسفار ، كما وضع تحت تصرف أنصار الميثاق كل ما يتعلق بهذه الموضوعات من سوابق واحكام قانونية وآراء مشاهير المحامين البريطانيين ورجال الدولة فى القرون الوسطى والعصور الحديثة •

وبلغ سرور أعضاء المؤتمر بهذا الاعلان حدا جعلهم يعتبرون أنه أهم ما تمخض عنه المؤتمر العام •

## الفصل الخامس ثورة أنصار الميثاق والضمير الوطني

### ١ - التمرد فى جنوبى ويلز :

اتخذت حكومة الأحرار موقفا سلبيا من الدعوة التى قام بها أنصار الميثاق فى أعوام ١٨٣٦ و ١٨٣٧ و ١٨٣٨ . ولم تشعر الحكومة بأى قلق تجاه الخطب العنيفة التى ألقاها ستيفنس وتابلور وبومونت وأوكونور وتجاه تزايد عدد أنصار الميثاق الذين يدعون الى استخدام القوة المادية ، ولم يشعر بالقلق تجاه هذه الأمور سوى السلطات المحلية وصحف حزب المحافظين ، ويرجع ذلك بالنسبة للأولى الى الخوف من أن تؤدى الخطب العنيفة الى الاخلال بالأمن أما الأخرى فكانت السياسة الحزبية هى التى تدفعها الى ذلك لكى تززع الثقة فى حكومة الأحرار فى كل أنحاء البلاد . وأخيرا اضطرت الحكومة فى خريف عام ١٨٣٨ الى اتخاذ موقف جديد تجاه هذه الدعوة .

وفى الثامن من أكتوبر عام ١٨٣٨ ألقى لورد جون رسل خطابا فى مأدبة أقيمت فى ليفربول تكريما له وتحدث فيه عن الحالة العامة فى البلاد والخدمات التى قدمها برلمان الإصلاح وانتهاز الفرصة للتعبير عن رأيه فى الدعوة التى يقوم بها أنصار حركة الميثاق فقال :

« ان الحياة العامة تنبض بقوة فى الوقت الحاضر وتعبّر عنها الاجتماعات العامة الكثيرة التى يجرى عقدها فى مختلف أنحاء البلاد . وقد يقلل البعض من قيمة الآراء التى يعبر عنها فى هذه الاجتماعات ، ولكن هذا ليس رأى ولا رأى الحكومة التى أعمل معها فانا أعتقد أن الشعب له الحق فى أن يعقد الاجتماعات . واذا لم يكن لديهم مايؤلمهم فان الإدراك السليم سيسارع الى انقاذهم ويضع حدا لهذه الاجتماعات ، وليس هناك ماتخشاه الحكومات من المناقشات الحرة أو اعلان الرأى العام فى صراحة . وقد كان هناك خوف عندما كان الناس يدفعون بالقوة للانضمام الى الاتحادات السرية فقد كان الخوف والخطر يكمنان فى ذلك لا فى المناقشة الحرة » .

كانت هذه هى سياسة الحكومة ، وكان موقف لورد جون رسل من أنصار الميثاق يتسم بنزعة انسانية زائدة ، وقد أهمل هذا الموقف رغبته

الصادقة في تجنب اراقة الدماء ، وقد عبر سيرتشارلز نايبير الذي كان على اتصال وثيق به عن هذا الرأي نفسه ، ولكن الفزع المتزايد للسلطات المحلية والعنف المتزايد لزعماء حركة الميثاق في شمالي انجلترا والمعارضة المرة لصحف المحافظين التي كانت ترى أن مشروع الاصلاح كان المقدمة لحركة الميثاق ، هذا بالإضافة الى تناقص الاغلبية التي يتمتع بها حزب الاحرار في البرلمان ، كل ذلك أجبر الحكومة على اتخاذ الاجراءات لقمع حركة الميثاق .

وفي السابع والعشرين من ديسمبر عام ١٨٢٨ اعتقل ستيفنس في هنشستر واتهم بالتحريض على الشغب ، وعلى الرغم من الافراج عنه بكفالة فان اضطراب مشاعر الشعب في لانكشير ويوركشير وفي شمالي انجلترا كله أخذ يتزايد باستمرار . وكان وضع فينسنت في ويلز وغربي انجلترا يماثل وضع ستيفنس في شمالي البلاد ، فقد اعتقل فينسنت في الثامن من مايو عام ١٨٣٩ بعد قيام بعض أحداث الشغب . وفي يوليو وأغسطس وسبتمبر من عام ١٨٣٩ كانت حالات الاعتقالات قد تعددت بدرجة أصبح معها كل زعماء حركة الميثاق ممن لهم أية أهمية اما معتقلين واما في انتظار المحاكمة . ولكن هذه المحاكمات لم تثر شعورا بالمرارة في أي مكان آخر بقدر ما أثارت في ويلز .

فلقد كان العمال في ويلز بطبيعتهم البسيطة العاطفية المتحمسة يتوقعون من أية حركة شعبية أن تقوم بأعمال مثيرة . وكان مزاجهم يشابه مزاج البروليتاريا في فرنسا الا انه كان يتغذى ويتأثر بالمشاعر المسيحية القبطية أكثر مما يتغذى ويتأثر بالاستدلالات المنطقية .

وقد تلقى أهالي ويلز رسالة حركة الميثاق من هنري فينسنت المتحمس البليغ .

وكانوا ينظرون الى الحركة على أنها تجسيم للعدالة والحرية والأخوة التي كانت قلوبهم تتوق اليها . وكانت أحوالهم المادية أفضل كثيرا من أحوال معظم العمال البريطانيين ، وكانت الثورة الصناعية تكاد تكون غير معروفة في ويلز ، وكانت البروليتاريا تتكون في الحقيقة من عمال المناجم الذين كانوا يتلقون أجورا طيبة فضلا عن أن مسائل العمل والاجور كانت تنظمها علاقات المحبة والروابط الدينية اذ أن الفقراء والأغنياء في ذلك الوقت كانوا يلتقون معا في الكنائس توحيدهم المصالح المشتركة .

ولهذا كله كانت حركة ميثاق الشعب في ويلز حركة معنوية أكثر منها حركة اقتصادية ، وكان أهم قادة الحركة في ويلز جون فروست الذي كان يمارس تأثيرا قويا على رفاقه بسبب وضعه وشخصيته اذ أنه كرس جهوده منذ

عام ١٨١٧ لتدعيم العقائد الراديكالية وتسبب لنفسه فى عفوية السجن ستة شهور عام ١٨٢٢ ، وبعد انتصار مشروع قانون الاصلاح وادخال نظام الحكومات المحلية فى المدن انتخبه المواطنون لعضوية مجلس المدينة ، ثم عين فروست بعد ذلك عمدة ثم قاضيا ثم قاضيا للصلح على التوالي . وعندما جاء فينسنت بحركة الميثاق الى نيوبورت كان فروست قاضيا للصلح ، ولكنه مع ذلك أعرب فى الحال عن عطفه على الحركة الجديدة وسمح لنفسه بأن ينتخبه انتصار الميثاق ممثلهم فى المؤتمر العام .

وعندما اجتمع المؤتمر فى لندن قامت صحف المحافظين بلوم فروست ، ونتيجة لذلك اقترح عليه لورد جون رسل أن يستقيل من منصبه كقاض للصلح . وقدم فروست استقالته مصحوبة بالاحتجاج لأنه اعتبر أن طلب لورد جون رسل فيه انتهاك لحرية الفكر . ونشر احتجاج فروست فى الصحف الموالية لحركة الميثاق ، وجعله ذلك واحدا من الرجال المحبوبين فى الحركة . وقد انضم فروست الى تايلور بدافع من الالتم الناجم عن معاملة الحكومة له وبسبب طبيعته المتحمسه ، وفى نهاية الامر اشترك فروست فى مؤامرة تايلور التى استخدمت فيها القوة المادية .

وهنا نصل الى فصل من تاريخ حركة الميثاق مايزال الى الآن يحيط به الغموض الى حد ما ، ويمكن أن نستخلص من كل القصص التى قيلت بعض الحقائق نوردتها فيما يلى :

عندما رفض الملتمس الوطنى وأخطأت الدعوة السلمية الهدف عقد اجتماع سرى بين تايلور وكاردو وبوسى وبورنز وربما لوواى أيضا ، واعتزم هؤلاء تحرير الطبقة العاملة عن طريق العصيان المسلح . وقد أرسل الميجور البولندى بنبوسكى الى ويلز ليكون قائدا عسكريا كما تم تعيين بعض من صف الضباط القدامى المتقاعدين فى بعض المدن فى شمالى إنجلترا ووسطها بغية تدريب العمال .

ويبدو من مفكرات السير تشارلز ناير أن معظم هؤلاء كانوا على علاقة بالسلطات العسكرية وأمدوها بالمعلومات الخاصة بالاستعدادات الجارية .

وقد نظمت المؤامرة السرية على نمط جمعية الايرلنديين المتحدين وقسمت البلاد الى أقاليم ، ثم قسم انتصار الميثاق فى تلك الاقاليم الى جماعات تتكون من عشرة أشخاص ومائة شخص وألف شخص .

وعندما اعتقل كاردو فى نوفمبر عام ١٨٣٩ أمكن اكتشاف بعض الخطط الخاصة بهذه المنظمة . وقد أثارت عقوبات السجن القاسية وتحريم الاجتماعات ومصادرة الاسلحة وأخيرا المعاملة التى لقيها فينسنت على يد

سلطات السجن ، كل ذلك أثار شعور المارة في ويلز بدرجة هائلة . وكان العمال مصممين أولا وفوق كل شيء على إطلاق سراح فينسنت بالقوة . ولم يعد فروست قادرا على كبح جماح انشعب مما اضطره الى أن يقف في مقدمتهم . وفي اليوم السابق لحل المؤتمر العام شرح فروست الموقف في ويلز لأصدقائه الحميمين وأعلن أن حركة الميناق في هذا الجزء من البلاد ستكون عرضة للخطر ما لم يتخذ اجراء ما دون تأخير . ولما كانت ويلز لا تستطيع أن تقوم بعمل منفرد فقد كان اشتراك شمالي إنجلترا ووسطها في التمرد وفي وقت واحد أمرا ضروريا .

وقد رد بوسى ميعوث برادفورد الى المؤتمر العام على ذلك قائلا : انه سوف يقف الى جانب أهالي ويلز ، وانه سوف يثير يوركشير كلها الى التمرد المسلح . وعاد فروست الى ويلز ليلبدأ العمل على حين لم يفعل بوسى أى شيء ولم يكن ينوى أن يفعل .

وقد علم أشتون وهو أحد الزعماء المحليين للعمال في يوركشير بمشروع المؤامرة ، وكان أشتون يعلم أيضا أن بوسى كاذب مدع وتكهن بالكارثة التي توشك أن تقع فاتصل بهيل محرر صحيفة نورثن ستار . وأخبره أن أهالي ويلز يعدون العدة للتمرد المسلح اعتمادا على مساعدة بوسى الذى سوف يتخلل عنهم ، ورجاه أن يبلغ أوكونور الامر دون تأخير لأنه الرجل الوحيد الذى كان في مركز يسمح له بأن يكبح جماح أهالي ويلز . وقد أكد هيل انه تقل رجاء أشتون الى أوكونور وافضى اليه بالسر كذلك علم أوبرين بمجرى الاحداث في ويلز ، وكان يشارك في الراى نفسه وهو أن أوكونور ينبغي أن يتدخل في الحال ليعمد الحظ العاثر عن أهالي ويلز .

وطبقا للقصص التي رواها هيل وأوبرين عام ١٨٤٥ فان أوكونور لم يتخذ أية خطوة لانقاذ أهالي ويلز من مصيرهم المحتوم ، وانما ابتعد في هدوء الى أيرلندا ولم يرد عنه أى خبر الى ان أسىء تنفيذ التمرد في ويلز وسجن قاده .

ومن ناحية أخرى أكد أوكونور أن ايا من هيل أو أوبرين لم يخبره بالمؤامرة السرية في ويلز ، وأنه ذهب الى أيرلندا لقضاء بعض أعماله وهو يجهل حقيقة الأوضاع في ويلز . ورواية أوكونور هذه تستحق من التصديق قدرا أكبر مما تستحقه رواية هيل وأوبرين لأنه مهما أسىء الظن بأوكونور فمما لا شك فيه أنه لم يكن جبانا ولا كان خائنا .

وقد سارت أحداث هذا التمرد على النحو التالى :

في حوالى نهاية أكتوبر اتفق فروست ووليم جونز وزيفانيا وليامز

على أن يفوموا في ليلة الثالث من نوفمبر بزحف على مدينة نيويورك  
ومعهم نحو ألف رجل ويطلقوا سراح فينست من السجن .

وتم تعبئة أنصار الميثاق وقسموا ثلاثة طوابير ، وكان بعضهم  
مسلحا بالقدارات القديمة والبعض مسلحا بالمهايمز على حين تسليح  
عدد آخر بالهراوات الفليضة وبدعوا سيرهم وهم يشدون الاناشيد  
الحماسية الى أن دخلوا مدينة نيويورك في الصباح الباكر من اليوم  
الرابع من نوفمبر . وكانت السلطات على علم كامل بهذه الحركة فوضعت  
قوة من رجال البوليس وفرقة خاصة من الكونستبلات وخمسة وثلاثين  
رجلا من جنود فرقة المشاة في حالة استعداد للعمل .

وعند ظهور أنصار الميثاق في نيويورك أبدى رجال البوليس  
والكونستبلات بعض المقاومة ثم ولوا الأدبار ، وسارعوا الى فندق وستجيت  
حيث كان الجنود بقيادة ملازم يتخذون مواقعهم في نوافذ الفندق وهم  
شاهروا السلاح .

وتشير كل هذه الظواهر الى أن فروست وزملاءه كانوا لا يعلمون  
بوجود الجنود في هذا الفندق وانما كانوا يعلمون فقط بأن القاضي فيه ،  
وزحف قادة التمرد ورجالهم الى الفندق ، وطلبوا اطلاق سراح المسجونين .  
وفجأة سمع صوت اطلاق البنادق ولم تمض عشرون دقيقة حتى كان عشرة  
من انصار الميثاق قد قتلوا في ميدان فندق وستجيت وأصيب خمسون  
آخرون بجراح على حين لاذ الباقون بالفرار ، وهكذا أنتهى هذا التمرد .

وقد كان بين القتلى من أنصار الميثاق شاب في الثامنة عشرة من  
عمره يدعى جورج شل . وكان هذا الشاب قد أرسل الى والديه في  
الليلة السابقة للمعركة الخطاب التالي :

بنتيبول في ليلة الاحد ٣ من نوفمبر عام ١٨٣٩

والدى العزيزين :

أرجو أن يصلكم خطابي هذا وأنتما في خير حال تماما كحال  
الآن .

اننى سوف أخوض الليلة نضالا مجيدا من أجل الحرية ، فاذا شأبت  
إرادة الله أن تبقى على حياتي فسألقاكما سريعا ، وإن أبت مشيئته فلا  
تحزننا من أجلى لأننى سأكون قد سقطت في سبيل أنبل قضية .

المخلص

جورج شل

وأعقب قمع الحركة اعتقال الكثيرين ووجهت تهمة الخيانة العظمى الى فروست ووليام جونز وزيفانيا وليامز واربعة آخرين ، وأرسلت الحكومة هيئة خاصة من القضاة الى مونموث حيث بدأت المحاكمات فى الحادى والثلاثين من ديسمبر عام ١٨٣٩ ، وانتهت فى الثالث عشر من يناير عام ١٨٤٠ . وقد حكم على فروست وجونز ووليامز بالإعدام ، كما حكم على الاربعة الآخرين بالإعدام أيضا ، ولكن النية كانت مبيتة على أن يستبدل بعقوبة الإعدام بالنسبة لهؤلاء الأربعة النفى مدى الحياة ، ولكنه نتيجة لخطأ فنى أو ربما بسبب الاضطراب الهائل الذى شمل الشعب فى بريطانيا بسبب الحكم على زعماء ويلز الثلاثة بالإعدام فقد خففت العقوبة على هؤلاء الثلاثة أيضا واستبدل بالإعدام النفى مدى الحياة . ثم نالوا جميعا العفو الشامل فى عام ١٨٥٦ .

### اعتقالات بالجملة :

اعتقل فى الفترة ما بين ابريل عام ١٨٣٩ ويونيو عام ١٨٤٠ ثلثمائة وثمانون من أنصار حركة الميثاق فى انجلترا بالإضافة الى اثنين وستين من زعمائها فى إيرلندا . وقد برى بعضهم وحكم على البعض الآخر بعقوبات تتردد ما بين السجن ثلاثة شهور والنفى مدى الحياة .

وفى الثالث من أغسطس عام ١٨٣٩ قدم أربعة أشخاص الى المحاكمة لاستنراكمهم فى اضطرابات برمنجهام التى كانت قد قامت فى الخامس عشر من يوليو ، وقد وقفوا أمام محكمة جنابات واروبك وحكم على ثلاثة منهم بالإعدام ، ولكن هذه العقوبة استبدل بها بعد ذلك النفى مدى الحياة .

وفى السادس والسابع من أغسطس وقف كولنز ولوفيت أمام المحلفين أنفسهم . وقد تولى أحد المحامين الدفاع عن كولنز ولكن لوفيت تولى الدفاع عن نفسه ذلك الدفاع الذى أثار إعجاب المدعى العام والقاضى . وكانت النقاط الأساسية فى الاتهام الموجه اليه تتضمن قيامه بتأليف ونشر قرارات الخامس من يوليو التى لام فيها بوليس لندن وسلطات برمنجهام مستخدما فى ذلك أعنف الالفاظ . ولم يسحب لوفيت كلمة واحدة مما جاء فى هذه القرارات ، وأوضح أن الشعب له الحق فى الاجتماع وحرية المناقشة . وقد حكم على كل من كولنز ولوفيت بالسجن مدة عام وعملا معاملة المجرمين العاديين .

وفى العاشر من أغسطس قدم عدد من أنصار حركة الميثاق والمتصلين بها الى محكمة الجنابات فى شستر ، وكان من بينهم ستيفنس ومدول .

وقد دافع ستيفنسن عن نفسه بخطاب استغرق خمس ساعات ، ولكنه كان خاليا تماما من أى دفاع عن الميثاق اذ أن ستيفنسن تنصل من كل علاقة له بالحركة ، وانكر أن يكون قد دافع فى يوم من الايام عن حق الانتخاب للجميع ، وتحدث عن برنامج اجتماعى متحفظ على طريقة دزرائيل وأوستلر وقال : انه مستعد لان يكرس حياته لمثل هذا البرنامج .

وعلى أية حال فان هذا التراجع لم يجده نفعا اذ حكم عليه بالسجن ثمانية عشر شهرا ، ولكنه على النقيض تماما من لوفيت وكولنز تلقى معاملة طيبة من سلطات السجن . وقد اثار ارتداد ستيفنسن حنقا شديدا فى دوائر أنصار حركة الميثاق واتهم بالخيانة .

وكانت التهمة الموجهة الى مدول هى التحريض على جمع السلاح والتشجيع على حرب الشوارع . وقد استغرق الخطاب الذى ألقاه مدول دفاعا عن نفسه خمس ساعات أيضا ولكنه كان فى الواقع شرحا لمبادئ حركة الميثاق .

وقد تمت معظم المحاكمات الكبيرة بتهمة الخيانة العظمى فى مارس . وأبريل من عام ١٨٤٠ ، فحكم على أوكونور بالسجن ثمانية عشر شهرا بتهمة التآمر ضد الدولة ، وحكم على أوبرين بالعقوبة نفسها كذلك حكم على بنبو بالسجن ستة عشر شهرا وقد استغرق الخطاب الذى ألقاه دفاعا عن نفسه أكثر من عشر ساعات وشبه بنبو نفسه بالمسيح وشبه حزب الاحرار الحاكم باليهود كما شبه القاضى ببيلاطس النبطى .

وقد حكم على هولبرى الذى لم يكن يتجاوز الخامسة والعشرين من عمره بالسجن أربعة أعوام لانه فى حماسته الرومانتيكية الثورية قام بقيادة أنصار الميثاق ضد الجنرال ناير واستولى على مدينة نوتنجهام ، وقد مات هولبرى فى زنزانه بعد ذلك بعامين ودفن فى شيفيلد بعد جنازة مؤثرة اشترك فيها عشرون ألف عامل ، وألقى هارنى خطاب التأبين فى تلك الجنازة .

وكانت خطب الدفاع تعتمد فى الجزء الاكبر منها على قانون الطبيعة . الا أن بعض هذه الخطب كان يلقيها عمال عاديون فكانت خالية تماما من أى اطلاق قانونى أو تاريخى ، ولكنها كانت تقدم وصفا مؤثرا للبؤس السائد بين الطبقة العاملة ، وقد وقف أحد المتهمين وهو نجار يدعى جورج لويد أمام هيئة المحلفين فى ليفربول فرسم فى خطابه صورة محزنة لما يعانيه العمال أنصار الميثاق من ألم واضطهاد حتى انه أسال دموع الحاضرين .

وفرضت هذه الاعتقالات الجماعية التزامات كثيرة على روح التضحية.

لدى أنصار الميثاق والحركة العمالية ، فجمعت الاموال لمصلحة أسرى المسجونين  
وانشئ صندوق خاص لمساعدتهم . ومع ذلك فقد كانت الاموال التي  
جمعت لا تكاد تكفى التخفيف من البؤس الذى تعانيه تلك الاسر .

وقد خصص أوكونور جزءا من أرباح صحيفة نورثرن ستار لمساعدة  
المعتقلين ، كما أن المنظمات المحلية قامت بعمل الكثير من أجل زعمائها  
المعتقلين وساعدتهم فى الحصول على طعام أفضل فى السجن ، وكانت اسر  
الزعماء البارزين تتلقى جنيها كل أسبوع .

وعقب النهاية المحزنة للتمرد الذى حدث فى جنوبى ويلز انسحب  
تايلور من الدعوة على الفور ومات بعد ذلك بفترة قصيرة .

أما بوسى فكان قد جله العار وهاجر الى أمريكا . وبالإضافة الى كل  
هذا عانت الصحف الموالية لحركة الميثاق من الاضطهاد حتى أنه فى عامى  
١٨٣٩ و ١٨٤٠ توقفت الصحف التالية عن الصدور :

تروسكوتسمان وأويريتيف وشارتر وشامبيون وساوترن ستار  
ووسترن فينديكتور ونورثرن ليبيريتور .

## الفصل السادس إعادة التنظيم والسياسة الانتخابية

### ١ - اتحاد الميثاق الوطني :

كان للتجربة التي مرت بها حركة الميثاق في سنواتها الأولى أثرها في اقتناع الزعماء بأن المنظمات المحلية غير المتماسكة لا تلائم وحدة العمل، وصار التنظيم مسألة ملحة تشغل اهتمام كل المفكرين من أنصار الميثاق. وفي حوالى منتصف عام ١٨٤٠ نشطت الاتصالات بين زعماء حركة الميثاق حول هذا الموضوع . وفي العشرين من يوليو عام ١٨٤٠ اجتمع ثلاثة وعشرون مبعوثاً من وسط إنجلترا وشمالها على هيئة مؤتمر في منشستر لابتكار خطة للتنظيم . ونظر هذا المؤتمر في خطط للتنظيم رسمها فيرجوس أوكونور وأوبرين وبورنز ومدول وبنبو .

وقد كان أوكونور يؤيد بصفة أساسية تدعيم صحافة حركة الميثاق وذلك بتحويل صحيفة نورثرن ستار الى صحيفة صباحية يومية تخصص لاحداث تغيير شامل في احوال الطبقة العاملة باغرائها على العودة الى الزراعة .

وكانت الخطة التي وضعها أوبرين تركز على اقامة اتحاد انتخابي . واقترح مدول تدعيم حركة ميثاق الشعب عن طريق تنظيم الحرف المختلفة .

اما خطة بنبو التي كانت تقع في ثمان وعشرين صفحة فلم تعلن محتوياتها ، وانما أعلن أنها غير ملائمة .

ووضع لوفيت وكولنز خطة تنبئ تماماً على اقامة اتحادات تعليمية . وقد استمر اجتماع المؤتمر من العشرين الى الرابع والعشرين من يوليو وأقر المؤتمر الاقتراح التالي للتنظيم :

انضمام أنصار الميثاق في بريطانيا العظمى الى اتحاد الميثاق الوطني، والهدف من هذا الاتحاد هو الحصول على اصلاحات راديكالية في مجلس العموم ، وبمعنى آخر الحصول على تمثيل صحيح كامل لشعب المملكة المتحدة بأسره . والاسس اللازمة لضمان مثل هذا التمثيل هي : أن يكون

لكل رجل بلغ الحادية والعشرين من عمره الحق في انتخاب أعضاء البرلمان بشرط أن يكون سليم العقل والا تكون هناك اشتراطات بوجود ممتلكات معينة لدى أعضاء البرلمان ، وأن تدفع مرتبات للأعضاء ، وأن يكون الاقتراع سريا ، وأن تقسم الأقاليم الانتخابية بحيث ينال كل اقليم عددا من الممثلين يناسب عدد الناخبين فيه ، وأن تكون الانتخابات سنوية .

ويجب ألا يستخدم في تحقيق تلك الأهداف الا الوسائل السلمية والدستورية مثل عقد الاجتماعات العامة لمناقشة الآلام الناجمة عن النظام الموجود الآن ولتوضيح فائدة التغييرات المقترحة ولتقديم الملتمسات الى البرلمان .

ويمكن كل شخص أن يكون عضوا في هذا الاتحاد بشرط أن يوقع على اعلان يبين موافقته على أهداف الاتحاد ومبادئه ودستوره عند منحه بطاقة العضوية التي سيتم تجديدها كل ثلاثة أشهر ، ويقوم العضو بدفع بنسبين مقابل هذه البطاقة . وسوف يتم تشكيل الأعضاء حيثما كان ذلك ممكنا في جماعات من عشرة أشخاص تجتمع أسبوعيا ، وتختار كل جماعة واحدا منها يتولى رئاستها ، ويتم تعيينه بمعرفة الهيئة التنفيذية ، ويقوم رئيس كل جماعة بجمع بنس واحد في الاسبوع من كل عضو من أعضاء جماعته ، وسوف تقسم كل مدينة الى عدد من الاقسام طبقا للخطة الواردة في قانون اصلاح المجالس البلدية . ويعقد أعضاء هذه الاقسام اجتماعا شهريا يشهده رؤساء الجماعات ويقدمون تقارير عن حالة الجماعات التي يراسونها مع استخدام لغة مشروعة في تلك التقارير .

وينبغي لهذه الاقسام أن تقترح في أول اجتماع لها اسم شخص ليعين محصلا بمعرفة الهيئة التنفيذية ويدفع له رؤساء الجماعات الأموال التي يقومون بجمعها ويقوم المحصل بتسليم تلك الاموال الى أمين صندوق المدينة في الاجتماع الاسبوعي للمجلس المحلي وسيكون لكل مدينة رئيسية وضواحيها من القرى المجاورة مجلس يتكون من تسعة أشخاص بما في ذلك من أمين الصندوق والسكرتير .

ويعقد المجلس المحلي اجتماعاته مرة في الاسبوع ويكون له سلطة تخصيص نصف الاموال التي يتم جمعها للاتفاق منها على اغراض المحلية . كما يتولى هذا المجلس مسئولية التحقق من تنفيذ التوصيات التي تصدرها الهيئة التنفيذية للاتحاد .

وسوف يكون على رأس اتحاد الميثاق الوطني هيئة تنفيذية من سبعة أعضاء بما فيهم من أمين الصندوق والسكرتير ، وسيقوم الحزب كله بانتخاب أعضاء الهيئة التنفيذية ، وستدفع لهم مرتبات مقابل عملهم ، وسيقوم

الامين العام للصندوق بنشر بيان أسبوعي من الحسابات في صحف حركة الميثاق .

وقد تمت الموافقة على هذه الخطة التنظيمية في الرابع والعشرين من يوليو عام ١٨٤٠ .

وكما سنرى فان خطة التنظيم كما وضعها المؤتمر كانت ذات طبيعة مركزية ولم تكن قانونية بأية حال ، ومع ذلك فقد تمت الموافقة عليها ونفذت وظلت حركة الميثاق تحتفظ الى النهاية باسم « اتحاد الميثاق الوطنى » .

وقد أصدرت الوفود فى ختام المؤتمر خطابا الى أنصار الميثاق دعتهم فيه الى أن ينضموا الى هذه المنظمة ، ويعملوا من أجل تحقيق أهدافها فى نطاق الحدود الدستورية وأن يتجنبوا أولا وقبل كل شئ تكوين منظمات سرية وأن يؤيدوا قضية الاعتدال ونشر المعرفة وأن يعاونوا بصفة خاصة فى الاكتتاب من أجل صحف حركة الميثاق ويعملوا على اكتساب المكتتبين لهذا الغرض .

ومع أن أنصار الحركة فى الاقاليم وافقوا على هذه الخطة فان الذين انضموا الى اتحاد الميثاق الوطنى لم يتجاوز عددهم عشرين ألف شخص .

وقد ساهم الافراج عن لوفيت وكولنز ومدول وغيرهم من زعماء حركة الميثاق الذين كانوا قد سجنوا فى عام ١٨٣٩ فى احياء قضية الميثاق فى صيف عام ١٨٤١ لانهم زاروا كثيرا من المدن فى بريطانيا العظمى وعقدوا الاجتماعات واشتركوا فى المظاهرات . وألفت هذه الاجتماعات من جديد بين أنصار حركة الميثاق ، كان أن هؤلاء القادة حثوا أنصارهم على الصبر والاتحاد ومواصلة النضال دون هوادة فأيقظت كلماتهم الملهمة الآمال القديمة .

### ٣ - خطط أخرى للتنظيم :

فى الاسابيع الاخيرة لانعقاد مؤتمر لندن فى عام ١٨٣٩ توصل أوبرين الى نتيجة قاطعة وهى أن منظمات أنصار الميثاق لا يمكن أن تسلم من أخطار الجمميات السرية والأوامرات الا بتركيز كل نشاطها على الانتخابات البرلمانية ونشر المعرفة السياسية ، وعلى ذلك فقد اقترح أوبرين أن يتقدم أنصار الميثاق بأسماء مرشحين فى كل الانتخابات البرلمانية حيثما كان ذلك ممكنا حتى تناح الفرصة لهؤلاء المرشحين لشرح مبادئ الحزب ، كما ينبغى أيضا أن يشهد أنصار الميثاق الاجتماعات الانتخابية التى تعقدها الاحزاب الأخرى ويشتركوا فى المناقشات ويدخلوا التعديلات على القرارات التى تعرض على تلك الاجتماعات .

وكانت خطة مدول تختلف تماما في طبيعتها ، فقد حاول أن يجمع العمال من أنصار الميثاق في اتحادات تقوم على أساس الحرف التي يعملون بها وذلك لكي تنفذ روح الميثاق الى النقابات العمالية . وقد نفذ التنظيم على هذه الأسس الى حد كبير في لندن ومنشستر .

وكان المشروع التنظيمي الذي اقترحه لوفيت وكولنز ينبني على الاتحادات التعليمية لانها لا تدخل في نطاق قانون المراسلات ، وعلى ذلك يمكن تشكيل منظمة قومية لها فروع . وقد كان كلاهما مقتنعا بأن العمال في حاجة الى التعليم اولا وقبل كل شيء لان عدم التعليم هو الذي يوقع العمال في أيدي وكونور أو أتوود أو أي سياسي اخر من ابناء الطبقة المتوسطة ممن تحالفوا مع العمال من أجل مصانحهم الخاصة ، وصاروا أصناما يعبدوها العمال وقد أعانا الخطة التالية في منشور موجه الى أنصار الميثاق .

ان خطتنا تشكيل اتحاد قومي يدعم الاصلاحات الاجتماعية والسياسية للشعب وخطتنا في ذلك هي :

١ - أن يتم تجميع كل من يرغب في تدعيم الاصلاحات السياسية والاجتماعية للشعب ممن ينتمون الى مختلف العقائد والطبقات والآراء في هيئة واحدة .

٢ - خلق رأي عام مستنير يؤيد ميثاق الشعب ويعمل على تحقيقه بكل الوسائل السلمية حتى تمتك الطبقات الكادحة حق التصويت الانتخابي الذي يعتبر أهم خطوة نحو الاصلاح السياسي والاجتماعي .

٣ - ارسال العدد اللازم من الدعاة لزيارة مختلف الاقاليم لتنوير الشعب وتنظيمه .

٤ - تشييد المكتبات المتنقلة التي تشتمل كل منها على عدد يتردد ما بين مائة ومائتين من الكتب المفيدة في السياسة والاخلاق والعلوم والتاريخ .

٥ - طبع المقالات والكتيبات لتوزيعها .

٦ - اقامة قاعات عامة أو مدارس للشعب في كل أنحاء البلاد على أن تستخدم هذه القاعات في أثناء النهار كمدارس ابتدائية واعدادية وعالية . وينبغي أن تشتمل كل قاعة على ملعين وحمامات باردة وساخنة ومعمل وورش يتعلم فيها المدرسون والطلبة العلوم والعناصر الأساسية لمختلف الحرف عن طريق التجارب .

٧ - اقامة مدارس المعلمين لتخريج المدرسين .

٨ - اقامة المدارس الزراعية والصناعية بالقدر اللازم لتعليم الأطفال.  
اليانمي وعوليم .

واذا ما انضم كل من وقعوا على الملتمس الوطنى الى هذا الاتحاد ودفع  
كل منهم حوالى بنس واحد فى الاسبوع فسيكون من الممكن تنفيذ  
الاهداف الهامة التالية كل سنة .

( أ ) اقامة ثمانين قاعة أو مدرسة للمعلمين أو مدرسة صناعية  
تتكلف كل منها ثلاثة آلاف جنيه بمبلغ اجمالى قدره ٢٤٠ ألف  
جنيه .

(ب) اقامة ٧١٠ مكتبات متنقلة بتكلف الواحدة عشرين جنيها أى  
بمبلغ اجمالى قدره ١٤٢٠٠ جنيه .

(ج) ارسال أربع بعثات للدعاية بتكلف الواحدة مائتى جنيه أى  
بمبلغ اجمالى قدره ثمانمائة جنيه .

(د) توزيع ٢٠ ألف كتيب كل اسبوع بمبلغ اجمالى ٧٨٠ جنيها .

( هـ ) نفقات الطبع والبريد والمرتبات وتبلغ سبعمائة جنيه فيكون  
المجموع ٢٥٦٨٤٠ جنيها ، ولما كان الدخل يبلغ حوالى  
٢٥٧١٨٠ جنيها فسيكون هناك فائض بسيط قدره سبعمائة  
جنيه يخصص للنفقات غير المنظورة .

وعلى ذلك فقد كانت خطة لوفيت ترمى الى تأسيس منظمة تابعة  
لاتحاد الميثاق الوطنى هدفها نشر المعرفة وتعليم الطبقات العاملة .

وفى الوقت الذى نشرت فيه هذه الخطة كانت حركة الامتناع عن  
المشروبات الروحية تنطلق بسرعة بين صفوف العمال وكان هنرى  
فينسنت اكثر المتحمسين فى الدعوة لها .

وأخيرا ظهرت حركة « العهد المسيحى » فى أسكتلندة وبرمنجهام  
فحملت دعوة الميثاق الى الكنائس لتلقين آراء الحركة فى القداس الدينى  
فى أيام الاحاد .

وقد عارض أوكونور كل هذه الجهود وقام بنشاط صحفى كبير من  
داخل زنزانته فى سجن يورك ، وكتب مقالا عارض فيه تشرب حركة الميثاق  
بالدين والامتناع عن الخمر والمعرفة وكان الجزء الاكبر من هذه المقالة موجها  
ضد هذه الحركة على وجه الخصوص ، ولكنه سرعان ما شدد حملته على لوفيت  
أيضا لأنه تجرأ على أن يكتب ضد عبادة الأبطال ، وبمعنى آخر ضد عبادة  
أوكونور وشعر أوكونور وعصبته أن الهجوم موجه ضدهم واعتبروا ذلك ،

محاولة لاتارة الشعب عليهم ، فوصموا لوفيت وهينر ينتجتون وجيمس واتسون بالحيانة والردة وبأنهم أدوات في يد حزب الأحرار .

ولما كانت صحيفة نورترن ستار قد عودت أنصار الميثاق على أن أوكونور زعيم منزه عن الخطأ فقد أصدر أنصار الحركة في مناطق كثيرة قرارات تعادى زعيم العمال في لندن ولم يرد لوفيت على ذلك وكان هيثرينجتون الوحيد الذى ألقى بالقفاز ، ولكن ذلك أدى إلى مهاترات غير مستساغة، وصار من المستحيل أن تلتئم شقة الخلاف القديم بين أوكونور والصناع المهرة فى لندن فى يوم من الايام ، وبدلا من أن يقدم أوكونور الأدلة على خيانة لوفيت الأمر الذى كان الجميع يطالبونه به اكتفى أوكونور بتكويم الشكوك حول معارضيه . وعاد التعارض القديم بين الحركة الثورية الزراعية الايرلندية وبين القسم المفكر من الطبقات العاملة فى العاصمة . ولم يتعلم أوكونور أى شئ من الأحداث المحزنة التى وقعت فى النصف الأخير من عام ١٨٣٩ وامتلا مرة أخرى بالتعاطف والتهديد بالجبروت الذى لا يقهر والقوة الثورية لانصار الميثاق .

وبعد شهر واحد من مناصبة أوكونور وهيثرينجتون العداء أحدهما الآخر وجه أوكونور الخطاب التالى الى الاقطاعيين فى ايرلندا :

« اننا على تنظيم متقن ومع ذلك فان كل أمل نتوق اليه نحو احداث تغيير اجتماعى سريع يبوء بالفشل ، وان رفضكم هذا لا يترك أمامنا أى كل شئ فى أقل من ستة أسابيع برغم أن القضاء وأعضاء مجلس اللوردات وأعضاء مجلس العموم يقفون الى جانبكم . واذا ما فعلنا ذلك فسوف يقذف بكم فى أتون الثورة مع أصحاب الأموال والقساوسة والمستغلين » .

وقد حاول أوكونور بهذه الطريقة أن يقنع الاقطاعيين الايرلنديين بأنه عن مصلحتهم ومما يتفق مع الادراك السليم أن يؤمموا أراضيهم أو يؤجروها لصغار الملاك .

وبما أن أوكونور كان يعتنق مثل هذه الآراء فلم يكن أمامه الا أن ينظر الى خطة لوفيت على أنها عمل ينطوى على الحيانة والجبن .

### ٣ - السياسة الانتخابية :

فى عام ١٨٤١ صارت السياسة الانتخابية موضوع الساعة بالنسبة لأنصار حركة الميثاق، وكان هناك اتجاه واضح متزايد بين الطبقات المتوسطة نحو ايجاد ثغرات لينفذ منها أنصار الميثاق ، ومن ناحية أخرى كان هناك تيار خفى بين أنصار الميثاق يؤيد قيام تحالف مع العناصر الراديكالية من اختيار سوى أن نجرب الانقضاض على ممتلكاتكم، اننا نستطيع أن نسلبكم

أبناء الطبقة المتوسطة للعمل معا من أجل قضية منح حق الانتخاب للجميع .  
وقد قويت رغبة الأحرار فى الاتصال بالحركة العمالية بسبب التضحيات  
الباسلة لانصار الميثاق والخطب التى ألقاها العمال المضطهدون دفاعا عن  
أنفسهم ، وبسبب المدى البعيد الذى بلغته الدعوة المؤيدة للمبادئ القديمة  
للحركة الراديكالية ، هذا بالإضافة الى الاتجاه الذى اتخذته الحكومة والذى  
يمنع فى قيام أى اصلاحات انتخابية أخرى ومعارضتها الحاسمة المتعمدة  
لجماعة مقاومة قانون القمع .

ولقد أظهر الشعب منذ عام ١٨٣٦ أنه تواق الى القيام بنشاط سياسى  
وأنه يهتم اهتماما بالغا بالعمل البرلمانى ، وقد قام الشعب بخلق المنظمات  
بغية تحقيق الميثاق فلماذا اذن يقف الأحرار بعيدا عن حركة من هذا النوع  
وهى التى تتوق الى ضمان الحقوق المدنية والحريات الدستورية ؟  
ومن المؤكد أن الحركة كانت ما تزال غير ناضجة الى حد كبير ولكن  
الأحرار عزوا ذلك الى المغامرين من أمثال أوكونور وتايلور وغيرهما .

ولقد أظهر بعض زعماء حركة الميثاق مثل لوفيت وأوبرين أنهم يعملون  
الى الالتقاء مع هذه الرغبة فى منتصف الطريق، اذ أن فشل الملتبس الوطنى  
وما حدث فى عامى ١٨٣٩ و ١٨٤٠ من أنواع الاضطهاد والتطرف كان حافزا  
لانصار الميثاق على السير فى العمل بمزيد من الحذر وعلى حث المفكرين  
من أبناء الطبقة المتوسطة على تأييد الميثاق .

ولقد كانت هذه المسألة موضع أخذ ورد حتى فى أثناء انعقاد المؤتمر  
العام ( ١٨٣٩ ) ونتيجة لذلك صدر نداء الى المفكرين والراديكاليين بأن  
يعانوا تأييدهم للميثاق . ثم بعثت هذه الفكرة الى الحياة مرة أخرى فى  
عام ١٨٤١ الا أن القليلين كانت لديهم الشجاعة لمناقشة الموضوع بصورة  
علنية ويرجع ذلك الى الخوف من الشعب ومن أوكونور لان الشعب ظل  
سنوات يتلقى تحذيرات ضد أبناء الطبقة المتوسطة ، كما أن النفمة التى  
ترددت فى اذن الشعب عدة سنوات كانت تقول : ان الطبقات المتوسطة  
هى عدوه الحقيقى . كيف اذن يستطيع أى شخص أن ينصح الشعب الآن  
بالدخول فى حلف مع الطبقات المتوسطة ؟ او ليس من المحتمل أن ينظر  
الشعب الى مثل هذه النصيحة على أنها خيانة ؟ لقد كان الشعب يكره  
حزب الأحرار الذى كانت صحيفة تورثرن ستار تسميه «بالحزب الدنىء  
الذى لطخته الدماء» . وكان رأى الجماهير أن العدو السافر خير من  
الصديق الزائف الخائن وأن حزب المحافظين أفضل من حزب الأحرار .

وفى غمار كل هذه الأسئلة دعا الأحرار الى عقد اجتماع فى ليدز  
للولصول الى تفاهم مع أنصار الميثاق . وقد تحدث فى هذا الاجتماع كل  
الاعضاء الراديكاليين فى البرلمان ممن عاونوا فى وضع ميثاق الشعب .

وقد عقد هذا الاجتماع في الحادي والعشرين من يناير عام ١٨٤١ وقدم هيوم القرار التالي :

« لما كانت تجربة تحسين احوال البلاد عن طريق مشروع قانون اصلاح قد فشلت في تحقيق الغايات التي يريدها الشعب وأصبح اجراء مزيد من الاصلاح أمرا ضروريا فان هذا الاجتماع يرى أن الجهود الموحدة لكل المصلحين ينبغي توجيهها للحصول على توسيع نطاق التصويت الانتخابي بالدرجة التي تجعل مصالح الممثلين مسايرة لمصالح البلاد كلها . وبهذه الطريقة يمكن ضمان قيام حكومة عادلة من أجل جميع طبقات الشعب » .

وقد أعرب جميع الراديكاليين الذين تكلموا في الاجتماع عن تأييدهم دون تحفظ لان يكون حق الانتخاب للجميع ، وتمت الموافقة على هذا القرار بالاجماع ، ثم وجد طريقه بعد ذلك الى سلة المهملات التي تعتبر القرار الاخير لغالبية القرارات التي تتخذ في الاجتماعات .

وبعد ذلك بثلاثة شهور أجريت انتخابات برلمانية فرعية في نوتنجهام وكان مستر والتر محرر صحيفة التايمز هو مرشح حزب المحافظين ، أما مرشح الحكومة فكان شخصا يدعى لارنت . وكان لدى أنصار حركة الميثاق عدد من الأصوات تحت تصرفهم في هذه الدائرة ، فالتقوا بأنفسهم قلبا وروحا في الحملة الانتخابية وعملوا لمصلحة والتر الذي نجح في السابع والعشرين من أبريل بأغلبية ٢٧٨ صوتا . وعلى الرغم من أنه لم يعرف قط احتمال أن أصوات أنصار الميثاق هي التي رجحت كفة والتر فان نجاحه حرك العواطف بدرجة كبيرة : « أنصار الميثاق حلفاء للمحافظين !! أنصار الميثاق عامل مؤثر في الانتخابات ! »

وقد ترتب على هذه الحادثة اهتمام حقيقي من جانب أنصار الميثاق تجاه مناقشة السياسة الانتخابية التي ازدادت أهميتها لأن حل البرلمان أصبح أمرا لا يمكن تأجيله أكثر من ذلك ، وعلى الرغم من أن حزب الاحرار كان يدير دفة البلاد منذ عام ١٨٣٠ فانه بعد عام ١٨٣٧ لم يكن يتمتع بأغلبية حقيقية ولما كان كل السخط السائد في البلاد يمزى في الغالب الى وشجود حكومة الاحرار فان اجراء انتخابات جديدة وتغيير الحكومة بات أمرا وشيك الوقوع .

وقد استغل السير روبرت بيل زعيم المحافظين هذا الشعور فاقترح في الخامس من يوليو عام ١٨٤١ التصويت على قرار بلوم الحكومة لارغامها على الاستقالة ، وقد نجحت سياسته وتخلي حزب الاحرار عن مقاليد الحكم .

وقبل أن تستقيل الحكومة كان قد عقد مؤتمر في لندن حضره اثناعشر وفدا وذلك لتقديم ملتمس الى البرلمان يدعو الى اطلاق سراح المسجونين من أنصار الميثاق .

وقد ظل المؤتمر منعقدا من الثالث من مايو الى الثامن والعشرين منه  
ووقع على الملتمس ١٣٤٨ و ٨٤٨ شخصا .

وتشير كل الظواهر الى ان المؤتمر تولى مناقشة السياسة  
الانتخابية واتخاذ قرار بشأنها لانه نشر في الخامس عشر من مايو خطابا  
موجها الى انصار الميثاق شنت فيه الوفود هجوما عنيفا على حزب  
الاحرار واوصت انصار الميثاق بالعمل على مضايقة مرشحي الحكومة  
في كل مناسبة كما نصحتهم بانتخاب انصار الميثاق أو العمل على اسقاط  
مرشحي الحكومة .

وفي السابع والعشرين من مايو قدم توماس سليجبي وتكومبزهو  
نائب راديكالي الملتمس الى مجلس العموم وأيده في خطاب طويل طالب فيه  
المجلس بأن يولى الملتمس اهتماما مناسباً ثم دارت مناقشة تحدث فيها  
انصار الحكومة مؤيدين الملتمس ، وأخيرا جرى اقتراع في نهاية المناقشة  
فصوت ٥٨ من انصار الحكومة الى جانب الملتمس وصوت ٥٨ من المحافظين  
ضد الملتمس .

وبما أن صوت رئيس الجلسة الذي يعتبر فاصلا في حالة التساوي  
كان مع المعارضين فقد رفض هذا الملتمس .

وبعد ذلك عادت وفود المؤتمر الى دوائرها الانتخابية للاشتراك في  
الحملة الانتخابية التي دارت في شهرى يوليو وأغسطس عام ١٨٤١ .

وعلى الرغم من أن المؤتمر اتخذ قرارا لارشاد الناخبين فان انصار  
الميثاق لم يكن لديهم سياسة انتخابية موحدة . وعلى الرغم من أن صحيفة  
نورثرن ستاروصحيفة أوكونور كانتا في الواقع توافقان تماما على قرار  
المؤتمر فانهما لم تجدا الشجاعة الكافية لتطلباً من انصار الميثاق بصريح  
العبارة أن يصوتوا الى جانب حزب المحافظين .

وقد نشرت صحيفة نورثرن ستار مقالتي افتتاحيتين تحت عنوان  
« حل البرلمان » وذلك في الثاني عشر من يونيو عام ١٨٤١ فطالبت في  
المقالة الاولى بممارسة حق الانتخاب للجميع عمليا وذلك بأن يختار الشعب  
اناسا منه يصلحون لتمثيله في البرلمان على أن يكون المقياس في ذلك هو  
موافقة المرشح على الميثاق واطلاق سراح المسجونين من انصار الميثاق واعادة  
المنفيين منهم الى وطنهم والغاء قانون الفقراء وتحديد ساعات العمل بعشر  
ساعات مع اجراء اصلاحات شاملة في نظام العمل في المصانع الذي يتسبب  
في قتل الاطفال والغاء بوليس الأرياف ووضع بوليس المدن تحت اشراف  
السكان والغاء القوانين التي تقيد من حرية الصحافة .

واوصت الصحيفة انصار الميثاق بأنه اذا كانت مصلحة مرشحيهم

فى بعض الاماكن تتطلب مقاومة حزب الاحرار فعليهم أن يفعلوا ذلك ، واذا كانت المصلحة فى بعض الاماكن الاخرى تتطلب مقاومة حزب المحافظين فليفعلوا ذلك أيضا • أما الاماكن التى لا يجدون لهم فيها مرشحا مناسباً أو التى لا يريدون المغامرة فيها بتحمل نفقات الحملة الانتخابية فعليهم أن ينتخبوا مرشحهم فيها عن طريق رفع الايدى فى انتخابات التوصية وهى الانتخابات التى يشترك فيها الجميع •

أما المقالة الافتتاحية الاخرى فكانت على النقيض تماما من الاولى اذ أنها كانت موجبة بصفة خاصة ضد حزب الاحرار الذى تعتبر هزيمته الواجب الاعلى لكل أنصار الميثاق • ولم يعد الميثاق الهدف الرئيسى بل أصبح الهدف الرئيسى هو محاربة مرشحي الحكومة والعمل ضد حزب الاحرار ولمصلحة حزب المحافظين وجاء فى هذه المقالة :

« وفى كل الاماكن التى لا يمكننا أن نخوض المعركة الانتخابية فيها عن طريق مرشحيننا فلنفعل كل ما فى وسعنا لضمان هزيمة حزب الاحرار » •

وبما أن أنصار الميثاق لم يكونوا فى أية دائرة انتخابية على درجة من القوة تكفى احراز النجاح بجهودهم وحدها فإن نصيحة أوكونور هذه تعتبر من الناحية العملية توصية لانصار الميثاق بأن يساعدوا حزب المحافظين وبصوتوا الى جانب مرشحيه •

وكان رأى زعماء العمال فى لندن تجاه السياسة الانتخابية يتناقض رأى أوكونور تماما ، فقد أوصى زعماء العمال فى لندن بأن يؤيد أنصار الميثاق المرشحين الراديكاليين والاحرار الذين صوتوا فى البرلمان الى جانب الميثاق وضد كل الاجراءات المضادة له •

أما أوبرين وأنصاره فكانوا يرون أنه ليس ثمة شيء ينتظر من المحافظين أو الاحرار على السواء : فالمحافظون يكرهون كل ما هو ديمقراطى وانتصارهم المرتقب إنما يرجع الى أن الرأى العام يتوقع من المحافظين أن يضطهدوا أنصار الميثاق دون شفقة ويقضوا على الحركة تماما ، وبمعنى آخر يتوقع من المحافظين أن ينجزوا ما فشل حزب الاحرار فى انجازه • وعلى ذلك فمن المستحيل أن يقوم أنصار الميثاق بمساعدة حزب المحافظين على احراز النصر فى المعركة الانتخابية ، وبذلك تكون توصية المؤتمر وتوصية أوكونور قد جانبا الصواب •

ومن الناحية الاخرى كان أوبرين وأنصاره يرون أنه لا يمكن اتباع السياسة التى دعا اليها زعماء العمال فى لندن لأنه ليس هناك ما ينتظره أنصار الميثاق من أبناء الطبقات المتوسطة نظرا للتعارض بين مصالح الطرفين •

وكان رأى أوبرين أن يفيد أنصار الميثاق من الانتخابات باعتبارها وسيلة لنشر الدعوة والانارة خصوصا أن النظام الانتخابي فى بريطانيا مناسب تماما لهذا الغرض، فهناك نوعان من الانتخابات : انتخابات التوصية ويتم التصويت فيها برفع الايدى ، والانتخابات الفعلية التى تتم بطريق الاقتراع . وبما أن كل سكان بريطانيا لهم حق المشاركة فى انتخابات التوصية لذلك كان أوبرين يرى أن يختار أنصار الميثاق مرشحين لهم يعفون على المنصات الى جانب المرشحين عن الاحزاب الأخرى فى الايام المحدودة لانتخابات التوصية حيث يلقون خطبهم الانتخابية ويطلبون من الشعب أن يصوت الى جانبهم برفع الايدى . وعندما ينتهى التصويت بهذه الطريقة ويتم اختيار أنصار الميثاق ينبغى على الشعب أن يتخذ قرارا عنيف اللهجة يعلن فيه أنه لن يعترف الا بالمرشحين الذين انتخبهم .

وعلى الرغم من أن عدم اشتراك الشعب فى الانتخابات الفعلية التى تتم بطريق الاقتراع يعتبر القاعدة العامة فانه قد يكون لدى أنصار الميثاق عدد من الاصوات فى كثير من المدن يمكن أن يرجع كفة الانتخابات بين المحافظين والاحرار ، وفى هذه الحالة يتفاوض أنصار الميثاق مع أى من الحزبين لانه ليس هناك أى طرف على الاطلاق بين المحافظين والاحرار . فاذا ما أعلن أى من الحزبين استعداده لتأييد بعض مرشحي حركة الميثاق فى الانتخابات التى تتم بطريق الاقتراع وضمان نجاحهم فيها يجب أن يمنع أنصار الميثاق مرشحي هذا الحزب اصواتهم ، وكان أوبرين يرى أن هذه السياسة بها ميزتان الاولى أن الشعب بذلك انما ينتخب ممثليه بطريقة غير مباشرة ، والاخرى هى ان انبعاث هذه السياسة سوف يكشف عن الاختلاف الكبير بين نتائج انتخابات التوصية ونتائج الانتخابات بطريق الاقتراع ، ويبين الخطأ الكبير الذى يعانى الشعب البريطانى منه ، ويوضح أن الشعب غير ممثل من الناحية العملية .

وعلى الرغم من تفوق أوبرين من الناحية الفكرية فان الشعب اتبع آراء أوكونور ، فقد كانت كراهية الشعب لحزب الاحرار عنيفة بدرجة لايمكن مقارنتها بكراهيته لحزب المحافظين لان الشعب لم يعد يسترجع ذكريات الاعمال التى قام بها حزب المحافظين فى الفترة ما بين عامى ١٨١٢ و ١٨١٩ ، ولم يعد يذكر موجة الاعدام بالجملة فى يناير عام ١٨١٣ ، ولا نظام التجسس الذى فرضه الحزب ولا الثورات الملققة التى دبرها فى عام ١٨١٧ ، ولم يعد يذكر بيترولو والقوانين السمة . وكل ما كان يذكره الشعب هو أن حزب الاحرار ألقي بزعماء حركة الميثاق فى السجن وأصدر قانون الفقراء الجديد ومشروع قانون اصلاح ، ولم يضعف الشعب فى اعتباره الأحداث التى وقعت فى أعوام ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠ عندما تسليح نصف أبناء الطبقات العاملة بمختلف الاسلحة ، وعندما حرض

رغماء العمال الشعب للقيام بانتفاضات عنيفة ووضعوا الخطط والمشروعات للقيام بالعصيان المسلح ، كل ذلك دون أن ينفذ حزب الاحرار حكما واحدا بالاعدام .

وكانت هناك فكرة أخرى أثرت في أوكونور ولكنها لم تكن تدور بخلد الشعب : فقد كان أوكونور يعتبر الأرض المصدر الحقيقي الوحيد للحياة ، وكان يحلم في لحظات ثورته بانتزاع الأرض بالقوة من الاقطاعيين وعلى ذلك فقد كان ينظر الى حزب الاحرار على أنه حاجز يحول بين الشعب والاقطاعيين ويعمل على منع قيام حرب مباشرة بينهما ولهذا كانت خطة أوكونور تستهدف تحطيم هذا الحاجز حتى يفتح الميدان للمعركة بين العدوين المتعارضين : السارق والمسرورق .

وفي خلال الحملة الانتخابية التي دارت في يوليو وأغسطس من عام ١٨٤١ والتي أعادت حزب المحافظين الى البرلمان بأغلبية كبيرة اختار أنصار الميثاق مرشحين لهم في كثير من الأماكن ومنحهم الشعب أصواته في الانتخابات في كل مكان باستثناء ليدز التي كانت مقر صحيفة نورثرن ستار اذ عارض الشعب هناك في انتخاب ليتش ووليامز المرشحين عن حركة الميثاق . وليس هناك شك على الاطلاق في أنه لو كان الشعب في ذلك الوقت يتمتع بحق التصويت بطريق الاقتراع لنجح مائة من مرشحي حركة الميثاق بعضوية البرلمان وصاروا ممثلين للشعب .

وكانت الحال تختلف تماما بالنسبة لمرشحي حركة الميثاق في الانتخاب بطريق الاقتراع ، وبمعنى آخر بالنسبة للمرشحين الذين كانوا ينوون فعلا أن يصبحوا أعضاء في البرلمان . وقد دارت هذه الانتخابات في بانبروري التي كان فينسننت مرشحا عن أنصار الميثاق فيها ونوتنجهام التي كان مدول مرشحا عن أنصار الميثاق هناك بالتحالف مع حزب المحافظين وفي دائرتي ماريليبون وبرایتون . وقد كان عدد الأصوات التي نالها زعماء حركة الميثاق الاربعة لا يستحق أى اهتمام على الاطلاق . وعلى ذلك فقد كانت النتيجة التي تمخضت عنها سياسة أوكونور أن اتهم أنصار الميثاق بالتحالف مع من يستمتعون في عدائهم للحرية .

وفي ذلك الوقت بدأت الجفوة بين أوكونور وأوبرين ، ثم ما لبثت أن تحولت الى عداوة في أوائل عام ١٨٤٢ مما أثر تأثيرا سيئا على حركة الميثاق لان هذا العداوة بذور الشك والريبة والنزاع ، وترك زعماء الجماهير من أنصار الميثاق في يد أوكونور وحده .

وفي أغسطس أطلق سراح أوكونور وأوبرين وغيرهما من المسجونين بعد قضاء فترة العقوبة وأرسل أنصار حركة الميثاق ستة وخمسين مبعوثا الى مدينة يورك لتبثنة أوكونور كما شيدت عربة انتصار خاصة

بهذه المناسبة وتسلم أوكونور بنساء على طلبه حلة من القماش الذي يستخدمه العمال رمزا للمساواة بينه وبين عمال المصانع .

وكانت عبارة «أسد الحرية» يتردد صداها في كل مكان يظهر فيه الزعيم العظيم . وكان من جراء الاجتماعات التي عقدها الزعماء الذين أطلق سراحهم بالإضافة الى هزيمة حزب الاحرار في الانتخابات البرلمانية أن ارتفع حماس الشعب حتى بلغ ذروته في أواخر عام ١٨٤١ وأوائل عام ١٨٤٢ .

#### ٤ - أنصار الميثاق والراديكاليون ،

دخلت مسألة السياسة الانتخابية التي أثارها الانتخابات البرلمانية في يوليو وأغسطس من عام ١٨٤١ مرحلة حادة في عام ١٨٤٢ اذ أنه اعتبارا من خريف عام ١٨٤١ كانت هناك أزمة صناعية خطيرة تسود بريطانيا العظمى أثرت تأثيرا بالغا على جزء كبير من أبناء الطبقات المتوسطة . وقد ازداد الكرب حتى بات الجميع يخشون أن يتميز عام ١٨٤٢ بكارثة اجتماعية ، ولم يكن هناك ما ينتظر من البرلمان لأنه اذا كان حزب الاحرار نفسه قد حطم كل أمل في وضع تشريعات تعيد الصناعة والتجارة الى حالتهما السليمة فكيف يمكن انتظار أي علاج من جانب حزب المحافظين ؟

وقد ترتب على هذا الكرب تحول في تفكير الطبقة المتوسطة يؤيد الإصلاح .

وكان هذا الياس مختلطا بمشاعر الود تجاه القيام بالإصلاح ، فقد بات من المؤكد أنه ليس ثمة ما هو أسوأ من الحالة الراهنة وربما تتحسن الأمور كثيرا اذا منح الجميع حق التصويت الانتخابي لأنه في هذه الحالة تكون دعوة أنصار الميثاق وهي التي تسببت في زيادة العداء بين الطبقات العاملة والمتوسطة قد بلغت أهدافها فضلا عن امكان مواجهة الكارثة الاقتصادية عند وقوعها بشيء من الفهم المشترك بين الطبقات المتوسطة والطبقات العاملة مما يسهل البدء في اصلاحات تستهدف احياء الصناعة من جديد .

وكان جوزيف ستورج صديق الانسانية الذي يحترمه الجميع شغف على رأس الحركة الداعية الى اجراء اصلاحات برلمانية ، وكان ستورج أيضا عضوا في جماعة مقاومة قانون القمح كما أنه كان يعمل في الوقت نفسه من أجل منح حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين . وكان قلبه يتوق الى قيام صلح ما بين الطبقات العاملة والمتوسطة ، وقد حاول ستورج أن يقنع أصدقائه بأن البرلمان الطبقي هو أساس كل المساوئ الاجتماعية ، وأنه

ليس هناك أدنى احتمال في وضع تشريعات تسير في الاتجاه الذي يحقق  
اعدالة والسعادة طالما أن الطبقات العاملة ينكر عليها حقها في التصويت  
الانتخابي .

وقد أسس ستورج وأصدقاؤه ممن يعتقدون هذه الآراء نفسها  
صحيفة أسبوعية في النصف الأخير من عام ١٨٤١ كانت تدعو الى المبادئ  
الديمقراطية .

وفي الأسبوع الثاني من فبراير عام ١٨٤٢ عقد ستورج اجتماعا عاما  
في لندن لاجراء مناقشة بين زعماء حركة الميثاق والراديكاليين حول منح  
حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين . وقد قبل وليم لوفيت الدعوة ،  
وتحدث في هذا الاجتماع فأيد ميثاق الشعب وأيد إلغاء الضرائب المفروضة  
على القمح ، وشرح لوفيت للراديكاليين الكيفية التي تارت بها الشكوك لدى  
أنصار الميثاق بأن الدعوة المضادة لقانون القمح تعادي أنصار الميثاق ،  
وأعرب عن اعتقاده بأنه من اليسير على أنصار التجارة الحرة ازالة الشكوك  
التي تحيط بهم اذا ما أعلنوا تأييدهم للميثاق دون تحفظ .

وقد أدى الخلاف في صفوف أنصار الميثاق خدمة لا تقدر لحطة ستورج  
اذ تجمع حوله الكثيرون من أنصار الميثاق ، ونتيجة لذلك صار بالإمكان  
عقد مؤتمر في برمنجهام في الفترة ما بين الخامس والثامن من أبريل عام  
١٨٤٢ ، وقد استترك في المؤتمر مائة وثلاثة مبعوثين ، واشترك في هذا  
المؤتمر ستورج وبرايث وسبنسر ولوفيت وكولنز وأوبرين وفينسنت  
وريتشردسون وكثيرون غيرهم من الزعماء ، وناقشوا مسألة تأسيس  
منظمة تعمل على الترويج للنقاط الست التي يتضمنها الميثاق . وكان كل  
المبعوثين متفقين حول مبادئ الإصلاح وعقدوا العزم على الدعوة الى مؤتمر  
آخر بغية الوصول الى فهم مشترك حول التفاصيل الخاصة بتلك المبادئ .  
وكان من بين المبعوثين الى المؤتمر خمسة من برادفورد كانوا ينظرون الى  
المؤتمر في ذاته على أنه نوع من أعمال الخيانة موجه ضد الطبقات العاملة  
وأنه محاولة لضعاف الحرب الطبقية أو محوها ، وبعثوا الى أوكونور بتقارير  
سرية ضد أوبرين . وبمجرد أن أعلن المؤتمر تأسيس منظمة تسمى  
« الاتحاد الوطني للحقوق الانتخابية الكاملة » .

أصبح مبعوثو برادفورد مقتنعين تماما بصحة استنتاجاتهم ، ووصفوا  
أوبرين بالخيانة ووجد أوكونور وصحيفة نورثرن ستار من ذلك مادة لوضع  
أوبرين ولوفيت موضع الاحتقار من الشعب ، وكان الاتحاد الوطني للحقوق  
الانتخابية الكاملة يبدو في نظر أوكونور وصحيفة نورثرن ستار على أنه  
منظمة تستهدف تحطيم اتحاد الميثاق الوطني ، وذلك على الرغم من أن  
ستورج أعلن في وضوح أنه ليس لأنصار الميثاق أن يتخلوا عن منظماتهم

لأن الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة قد أسس فقط من أجل أولئك الذين يريدون الانضمام الى منظمات أنصار الميثاق .

وقد نشر أوكونور مقالة فى صحيفة نورثون ستار كان أوبرين قد نشرها من قبل فى صحيفة بورمانز جارديان وهاجم فيها الطبقات المتوسطة وذلك لكى يبين خيانة أوبرين فى وضوح .

وقد مارس الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة نشاطه بنجاح حتى أن أوكونور نفسه اتخذ تجاهه موقفا بتسم بالود وأيد ستورج .

وفى أغسطس عام ١٨٤٢ أجريت انتخابات فرعية فى نوتنجهام كان ستورج مرشحا فيها عن الراديكاليين وكان والتر ( محرر صحيفة التايمز ) مرشحا عن حزب المحافظين ، وقد جاء أوكونور وخيرة خطباء حركة الميثاق الى نوتنجهام فى ذلك الوقت للعمل من أجل ستورج وضد والتر . ولم يعف الى جانب والتر سوى ستيفنس الذى كان أوكونور فى ذلك الوقت يلعبه « بالفيسيس المرند » . وقد انتخب والتر بأغلبية أربعة وثمانين صوتا اذ انه حصل على الف وخمسة وثمانين صوتا مقابل واحد وألف صوت نالها ستورج .

وفى الوقت نفسه قرر أنصار الميثاق ارسال مبعوثين الى مؤتمر الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة الذى تقرر عقده فى ديسمبر وقد استمر انعقاد المؤتمر فى الفترة ما بين السابع والعشرين والتاسع والعشرين من ديسمبر عام ١٨٤٢ وشهد ثلثائة مبعوث كان من بينهم أوكونور ، وقد دارت المناقشة الرئيسية فى المؤتمر حول النقطة التالية :

كانت لجنة الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة قد قامت بصياغة مشروع بقانون يشتمل على النقاط الست واقترحت أن تشكل هذه الصياغة الاساس الذى تقوم عليه المناقشة . وكانت كلمتا الميثاق وحركة الميثاق تقابل بالنفور من أبناء الطبقات المتوسطة حتى انه على الرغم من استعدادهم لتأييد منح حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين ، كانوا يرغبون فى الابتعاد عن الحركة . وكانت اللجنة ترى أن تغيير الاسم الذى تتخذه الدعوة لمنح حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين والمطالب الأخرى لا يغير من الأمر شيئا بالنسبة للشعب ، وأن النقطة الرئيسية هى الموافقة على هذه المطالب .

وعلى الرغم من أن لوفيت كان عضوا باللجنة فانه حتى لحظة انعقاد المؤتمر لم يكن يعلم باعداد مثل هذا المشروع بقانون بل على العكس من

ذلك كان لوفيت فى الواقع يؤمن بأن ميثاق الشعب ينبغى أن يشكّل الأساس الذى تقوم عليه المناقشة .

وبعد أن قدم المتحدث باسم اللجنة افتراحه وقف أوكونور ولوفيت وطلب كل منهما الاذن له بالكلام . وعلى الرغم من أن أوكونور كان قد وقف أولا فإنه نزل للوفيت الذى قال :

« اننى أقف بمزيد من الألم والقلق لأؤكد للمتحدث باسم اللجنة ضرورة سحب بعض كلمات قليلة من قراره وأن يستبدل بها كلمات قليلة أخرى . والكلمات التى ينبغى سحبها هى « أن مشروع القانون الذى يقدمه الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة سيكون أساسا للمناقشة » على أن تستبدل بها ما يلى « ان الوثيقة التى تسمى ميثاق الشعب ستكون أساسا للمناقشة » .

ومضى لوفيت قائلا :

لقد انضممت الى هذا الاتحاد بتأثير من اقتناعى بأن الهدف الحالى للاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة انما هو تحقيق اتحاد ودى بين الطبقات المتوسطة والطبقات العاملة ، وليس مجرد العمل على نهضة جانب واحمال الجانب الآخر . ان الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة لن ينجح أبدا فى التوفيق بين الطبقات العاملة والمتوسطة اذا كان يخجل من ميثاق الشعب .

ولقد بذل الشعب تضحيات كبيرة من أجل الميثاق ولضمان تحقيقه قاسى عدد هائل من اخواننا المواطنين السجن والنفى . اننى أعترف بأن الدعوة الصاخبة التى صاحبت الميثاق قد خلقت فى أذهان الطبقات المتوسطة قدرا كبيرا من التعصب ضده الا أنه برغم كل شيء فان الامر لا يعدو أن يكون تعصبا ، واذا لم تكن الطبقات المتوسطة على درجة كافية من القوة بحيث تتخلى عن مثل هذا التعصب فكيف يمكن أن تكون فى وضع يسمح لها بأن تعلن تأييدها لمنح حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين ؟ لذلك فاننى اطلب من اللجنة أن تسحب تلك الكلمات من القرار فإذا لم تفعل فاننى أخشى الا يؤدي هذا المؤتمر الى أية نتيجة .

والواقع ان النزاع بين انصار الميثاق وزعماء الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة لم يكن يركز على مسألة الالفاظ لان امثال لوفيت وسينسر وستورج لا يتنازعون على مجرد شكلية ، واتما كان السبب الحقيقى أعمق من ذلك بكثير اذ أن ميثاق الشعب لم يكن مجرد برنامج للدعوة استمر خمس سنوات وحسب ، بل كان ايضا رمزا للاصلاح الاجتماعى او الثورة الاجتماعية ، كما أنه كان يرتبط بأمال الطبقات العاملة وانكارها وخطتها الاجتماعية ، ولم يكن تغيير الميثاق بقصاصة

أخرى من الورق إلا تمزيقا لجزء من روح الشعب وانتزاعه من قلبه أو تحويل الديمقراطية الاجتماعية الى ديمقراطية سياسية .

وبعد لوفيت تحدث أوكونور قائلاً على دفاع لوفيت عن الميثاق ودافع عن سياسة القوة المادية التي ارتبطت بالميثاق وألقى باللائمة على أولئك الذين عملوا على إبقاء العمال في حالة من الجهل وحرموهم حقوقهم ودافع عن نفسه فقال : انه لا يقود الشعب وإنما الشعب هو الذى يدفعه أمامه ، وأعرب عن ارتياحه للوقوف على منصة واحدة مع السيد لوفيت للدفاع عن الميثاق ، كما أعرب عن اعتقاده بأن النزاع بينه وبين لوفيت إنما يرجع الى تدخل طرف ثالث بينهما وقال : انه لا يتردد في الاعراب عن أسفه العميق للسيد لوفيت لأنه أخطأ دائماً في تقدير مدى أمانته ونزاهته .

وأضاف أوكونور قائلاً : ان ماكان بالنسبة لى مجرد عمل كان بالنسبة للسيد لوفيت واجبا واننى لسعيد لان السيد لوفيت انتهر الفرصة لتدعيم المبادئ وتركنى لاتبعه .

واختتم أوكونور كلمته قائلاً : اننى افضل ان اكون جنديا بسيطا في معركة من أجل المبادئ على ان اكون قائدا لجيش يخوض المعركة من أجل السلطة .

ولما تعذر الوصول الى اتفاق بين لجنة الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة وبين انصار الميثاق أجرى اقتراع على قرار اللجنة والتعديل الذى قدمه لوفيت . وقد نال التعديل ١٩٣ صوتا على حين نال قرار اللجنة ٩٤ صوتا فقط ، وكان معنى ذلك ان هناك انقساماً وأصبح المؤتمر منتهيا من الناحية العملية وتلقى الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة ضربة قاضية ، وفوق هذا فان الصلح بين زعماء حركة الميثاق لم يتم لان لوفيت لم يكن يعتقد إخلاص أوكونور .

#### ٥ - الملتئم الوطنى الثانى :

عقد ثلاثة وعشرون مبعوثا عن انصار حركة الميثاق مؤتمرا في لندن استمر من الثانى عشر من أبريل الى الثمانى عشر من مايو عام ١٩٤٢ وذلك للتنظيم والاشراف على تقديم الملتئم الوطنى الثانى تأييدا للميثاق .

وقد وقع على هذا الملتئم ثلاثة ملايين وثلثمائة وخمسة عشر ألفا وضيعةائة واثنان وخمسون عاملا وجاء فى هذا الملتئم :

« لما كانت الحكومة مصدرها الشعب والهدف منها حماية جبريته وتدعيم سعادته وينبغى لها أن تكون مسئولة أمامه فان الهيئة الوحيدة

التي تملك سلطة اصدار القوانين وحكم المجتمع هي تلك التي تتكون من ممثلين عن الشعب .

وبما ان الغرض من الحكومة هو العمل من اجل مصلحة الشعب وحمايته وطاعتها وتأييدها واجب على الجميع فعلى ذلك ينبغي ان يكون الجميع ممثلين تمثيلا متساويا . وان اية حكومة تفشل في تحقيق الاهداف التي قامت من اجلها ولا تمثل الشعب بأسره تمثيلا كاملا شاملا انما تكون حكومة طاغية غير دستورية ينبغي تقويمها أو مقاومتها . وان مجلسكم الموقر بشكله الحالي لم يتم انتخابه بمعرفة الشعب ويعمل دون أن يكون مسئولا أمامه وهو الى الآن لا يمثل الا الاحزاب ولم تغد منه الا القلة دون ما اعتبار للشقاء والالام التي تعانيها الكثرة او الملتزمات التي تقدمها . ولقد أقر مجلسكم الموقر قوانين تتعارض مع الرغبات التي عبر عنها الشعب وفرض طاعة هذه القوانين بأساليب غير دستورية مما خلق الاستبداد الذي لا يطاق من ناحية والعبودية المهينة من الناحية الاخرى .

والتدليل على ما اشرنا اليه من أن مجلسكم الموقر لم ينتخب بمعرفة الشعب نذكر أن تعداد السكان حاليا في بريطانيا العظمى وايرلندا يبلغ حوالي ستة وعشرين مليوناً ومع ذلك فلم يسمع الا لعدد يزيد قليلا على تسعمائة ألف شخص بالتصويت في الانتخابات التي أجريت أخيراً لاختيار ممثلين يصدر عن القوانين التي يتم بها حكم الجميع . بل ان حالة التمثيل القائمة حاليا ليست محدودة وغير عادلة فحسب ، ولكنها أيضا موزعة توزيعا غير متساو وتعطى أصحاب الاراضي والاموال نفوذا زائدا على حساب الخراب الشامل لصغار التجار والطبقات العاملة . كما أن الرشوة والارهاب والفساد والتزوير والشغب تسود كل الانتخابات البرلمانية الى حد لا يدركه جيدا سوى أعضاء مجلسكم الموقر .

ان مقدمي هذا الملتمس اليكم يشكون من أن ضرائب باهظة تفرض عليهم لتسديد فوائد ما يسمى بالدين القومي الذي يبلغ في الوقت الحاضر ثمانمائة مليون جنيه استرليني .

وهذا الدين ليس الا جزءا من المبالغ الطائلة التي تنفق على حروب وحشية باهظة التكاليف بغية خنق كل الحريات على ايدي أناس لم يغولهم الشعب أية سلطة ، وعلى ذلك فليس لهم أدنى حق في فرض الضرائب للاتفاق على جرائمهم التي يرتكبونها في حق البشرية . وان مقدمي هذا الملتمس يضجون بالشكوى من تزايد الدين القومي ورغم مضى ست وعشرين سنة من السلم الذي يكاد يكون دائما في الوقت الذي يسود البلاد فيه الفقر والاستياء ،

ان الضرائب بقسميها العام والمحلى قد أصبحت الآن اكثر من أن تطاق ، كما أنها في رأى مقدمى الملتمس تتعارض مع صك حقوق الشعب الذى يقرر بجلء ان ايا من الرعايا لن يجبر على المساهمة فى أية ضرائب أو مساعدات مالم يتم فرضها بموافقة عامة من البرلمان .

ان الآلاف من أبناء الشعب فى انجلترا و ايرلندا واسكتلندة يموتون من الغافة الملحة وان مقدمى الملتمس فى الوقت الذى يدركون فيه أن الفقر أكبر دافع الى الجريمة ، يشاهدون بدهشة متزجة بالذعر سوء التدابير التى تتخذ من أجل الفقراء والمسنين والعاجزين ، وبالمثل فانهم يقابلون بمشاعر الغضب اصرار مجلسكم الموقر على الاستمرار فى تنفيذ قانون الفقراء دون ما اعتبار للادلة الكثيرة التى تمخضت عنها التجربة المرة لتطبيق المبدأ غير الدستورى الذى ينطوى عليه هذا القانون وطبيعته التى لا تتفق مع المسيحية والآثار الرهيبة القائلة التى يحدثها فى أجور العمال وأرواح الرعايا من أبناء هذه المملكة .

• وان مقدمى هذا الملتمس ليسترعون نظر مجلسكم الموقر الى التفاوت الكبير بين أجور الملايين المنتجة والمرتبات التى يتقاضاها اناس ينبغى أن يكون نفهم موضع الشك .

فبينما يسود الفنى والترف بين الحاكمين يسود الفقر والموت جوعا بين المحكومين . وان مقدمى الملتمس اليكم يقارنون بكل احترام ولاء الدخل اليومى لصاحبة الجلالة الملكة بالدخل اليومى للآلاف من العمال فى هذه الامة وبينما علموا أن جلالتها تتلقى يوميا لمصروفاتها الخاصة مائة واربعة وستين جنيهًا وسبعة عشر شلنًا وبنسًا واحدًا وعلموا ايضا أن آلافًا كثيرة من الاسر لا تتلقى الا ثلاثة بنسات وثلاثة أرباع البنس للفرد فى اليوم .

وقد علموا ايضا أن صاحب السمو الامير البرت يتلقى كل يوم مائة واربعة وستين جنيهًا على حين يضطر الآلاف الى العيش على ثلاثة بنسات فى اليوم لكل منهم .

كذلك علم مقدمو الملتمس بمزيد من الدهشة أن ملك هانوفر يتلقى يومياً سبعة وخمسين جنيهًا وعشرة شلنات على حين أن الآلاف من دافعى الضرائب فى هذا البلد يعيشون على بنسين وثلاثة أرباع البنس للفرد فى اليوم ، وعلموا بمزيد من الالم والاسف أن اسقف كانتربورى يتلقى فى اليوم الواحد اثنين وخمسين جنيهًا وعشرة شلنات فى حين يضطر آلاف الفقراء الى أن يعملوا أسرهم ببخل لا يتجاوز بنسين فى اليوم .

وان مقدمى هذا الملتمس اليكم ليعلمون أن من حقهم الدستورى الذى

لا يتطرق اليه الشك ان يجتمعوا في الوقت والمكان وبالطريقة التي يختارونها في الاماكن العامة بطريقة سلمية في اثناء النهار لمناقشة كروبهم والموضوعات السياسية وای موضوعات اخرى او لوضع او مناقشة او اجراء أى تصويت او ملتقى او احتجاج حول اى موضوع مهما كان نوعه . وهم يشكون من ان هذا الحق قد تقض بطريقة غير دستورية اذ اعتقل خمسمائة من ذوى النيات الطيبة ، وطلبت منهم كفالات كبيرة وحوكموا محاكمات ملفقة ؛ وحكم عليهم بالسجن وعوملوا معاملة اسوأ المجرمين ، كما وزع في كل انحاء البلاد بوليس غير دستوري يتكلف نفقات باهظة ليمنع الشعب من ممارسة حقوقه .

وان مقدمى هذا الملتقى يشكون من ان ساعات العمل وعلى الاخص بالنسبة لعمال المصانع تتجاوز حدود التحمل البشرى وأن الاجور التي يلقونها بعد هذا الاستغلال غير الطبيعي لجهودهم في ورش ساخنة غير صحية لا تكفى للبقاء على قواهم الجسمانية وتوافر وسائل الراحة التي لاغنى عنها بعد هذه المغالاة في استنزاف قواهم البدنية .

كما انهم يسترعون نظر مجلسكم الموقر الى اجور العمال الزراعيين تلك الاجور التي يترتب عليها موتهم جوعا . وهم يلاحظون في فرع وغضب مدى تفاهة دخل أولئك الذين يوفرون بجهودهم النماء للحاصلات الغذائية اللازمة للشعب .

ويستنكر مقدمو الملتقى بشدة قيام اى نوع من انواع الاحتكاري هذه الامة وهم اذ ينددون صراحة بفرض اى نوع من الضرائب على ضروريات الحياة وعلى تلك السلع التي تحتاج اليها الطبقات العاملة على وجه الخصوص فانهم في الوقت نفسه يدركون أن الغاء كل انواع الاحتكار لن يخلص العمال من الظلم الذي يلاقونه ما لم يحصل الشعب على تلك السلطة التي يمكن في ظلها الغاء كل انواع الاحتكار والظلم . وان مقدمى الملتقى ليدذكروكم ببعض الاحتكارات القائمة حاليا مثل احتكار حق التصويت الانتخابي والعملة الورقية واحتكار الآلات والاراضى والصحافة العامة ووسائل النقل والمواصلات وغير ذلك من الشرور التي تفوق في عددها كل حصر . وعلى الرغم من أن ذلك كله منشؤه التشريعات الطبقية فان مجلسكم الموقر كان يعمل دائما على زيادتها بدلا من العمل على تقليلها .

ونحن نستنتج من الملتزمات الكثيرة التي قدمت الى مجلسكم الموقر انكم على علم كامل بشتى انواع الشقاء الذي يعانيه العمال . وان مقدمى هذا الملتقى ليرجون النظر الى حقوق العمال والامهم نظرة تستهدف حماية الاولى وازالة الاخرى لانهم يرون أن أسوأ انواع المجالس التشريعية هي تلك التي تترك الآلام المجتمع حتى يزيلها العنف أو الثورة وكلاهما قد يلجأ اليه اذا ما أهملت الشكاوى واحتقرت الملتزمات .

وان مقدمى الملتمس يشكون من ان مايزيد على تسعة ملايين من الجنيهات يستقطع منهم سنويا بطريقة غير عادلة للصرف على الكنيسة ، ويرجون منكم ان تقارنوا تصرفات القساوسة بسلوك مؤسس الديانة المسيحية الذى ندد بعابدى المال ودعا الى الاحسان والحلم والحب الاخرى .

ويؤكد مقدمو الملتمس ان لكل رجل فى المملكة المتحدة حقا دستوريا متوارثا لايقبل الجدل فى ممارسة حق الانتخاب على ان يكون سليم العقل ولم يسبق ادانته فى اية جريمة ولم تقدم ضده اية قضية فى المحاكم .

وان مقدمى الملتمس ليؤكدون لمجلسكم الموقر انهم لا يستطيعون ان يعرضوا فى ملتسمهم معشار مالدبهم من الشكاوى العادلة ولكن اذا ماسمح مجلسكم الموقر بالاستماع الى ممثلين عنهم فان ذلك يمكنهم من سرد قصة طويلة من الاخطاء والمعاناة والظلم الذى لايطاق الامر الذى سيحدث لدى الرجال الطبيين دهشة بالغة من ان يكون شعب بريطانيا العظمى وايرلندا قد تحمل هكذا طويلا وفى هدوء هذه الحالة البائسة التى ترتبت على حرمانهم السلطة السياسية دون وجه حق وعلى فساد التشريعات الطبقية .

ان مقدمى الملتمس انما يمارسون حقهم الدستورى عندما يطلبون من مجلسكم الموقر معالجة الآثام الكثيرة الفاحشة البيئة التى يشكون منها وقرار الوثيقة التى تعرف باسم ميثاق الشعب فى الحال دون تعديل او نقض او زيادة لكى تصبح قانونا للبلاد .

فى الثانى من مايو عام ١٨٤٢ قدم توماس دنكان الملتمس والذى خطبا طويلا فى اليوم التالى تأييدا له . ثم تلاه المتحدثون الراديكاليون فأبدوا الملتمس أيضا ، ولكن المتحدثين من أعضاء حزب المحافظين والاجراز على السواء عارضوا هذا الملتمس . ثم أجرى الاقتراع فى النهاية ، وكانت النتيجة ان عارضه ٢٨٧ عضوا ووافق عليه ٤٩ فقط .

وعلى اية حال كان فيرجوس اوكونور طربا لضخامة عدد الموقعين على الملتمس وكان يعتبر ان هذا العدد الهائل يمثل انصار الميثاق المستعدين للعمل من أجله وقد قال فى هذا الشأن :

« اننا أربعة ملايين بل اكثر لاتجعلوا هذه الحقيقة تفتيب عن اعينكم لحظة واحدة ، اننا أربعة ملايين بل اكثر ، لكم كنت فخورا وأنا اقول انكم مليونان منذ اثنى عشر شهرا مضت عندما كانت أسوار السجن تفرق ماييننا ، وكم ينبغي ان بتضاعف فخري الآن عندما اقول : انكم أربعة ملايين وثمائمائة ألف » .

## الفصل السابع

### حركة الميثاق تبليغ ذروتها

#### ١ - الضائقة الاقتصادية والاضراب العام :

ان شهر أغسطس من عام ١٨٤٢ سيظل دائما شهرا مشهودا في تاريخ حركة الميثاق لانه الشهر الذي بلغت فيه الحركة ذروتها ، ولانه الشهر الذي قام فيه الاضراب العام في النصف الشمالي من بريطانيا العظمى والذي تحققت فيه تبعية النقابات العمالية لحركة الميثاق السياسية . فقد كانت الامة تقترب من الطوفان الاجتماعي وكان سخط الطبقات العاملة واصرارها قد وصل الى القمة ، وكانت الاجور قد انخفضت بالرغم من كل الجهود التي بذلتها النقابات العمالية لابقائها في المستوى الذي كانت عليه عام ١٨٣٩ .

واستطاع الخطباء من انصار حركة الميثاق ان يعلنوا في ذلك الوقت دون ماخوف من النقابات العمالية أن العمل الاقتصادي لم يعد يجدي وإن خلاص الشعب يعتمد كلية على تحويل الميثاق الى قانون او على القوة السياسية . وكان العمال يعتقدون أن الازمة قد بلغت درجتها القصوى وانها لا بد أن تعجل بالكارثة التي ستأتي بالخلاص في أعقابها .

وفي غمار هذا الشعور العام باليأس بعثت من جديد فكرة الخلاص عن طريق الاضراب العام . وقرب نهاية يوليو عام ١٨٤٢ دعا العمال في اشتون وستالبريدج وهاید الى عقد الاجتماعات للتداول بشأن الحالة الراهنة ، وقد جذب كل المتحدثين فكرة التوقف عن العمل لوقف أى انخفاض آخر في الاجور أولا ثم لرفع الاجور الى مستوى عام ١٨٣٩ بعد ذلك .

وفي الرابع من أغسطس اشترك عمال ستالبريدج في الاضراب وزحفوا وهم يهتفون للميثاق وأوكونور وصحيفة نورثن ستار الى اشتون وجعلوا رفاقهم هناك ينضمون الى الاضراب ، وأخذوا يزحفون من مكان الى مكان وأوقفوا العمل في المصانع في كل مكان ، وتزايد عدد العمال الزاحفين حتى كونوا موكبا ضخما بلغ مشارف مدينة منشستر في التاسع من أغسطس حيث قابلتهم خارج المدينة قوات الجيش بقيادة الكولونيل

ويمس خليفة الجنرال نابير وصديقه . وقد دخل الموكب الى قلب المدينة بعد محادثات جرت بين الكولونيل وبمس وزعماء المظاهرة الذين وافقوا على تحمل المسؤولية الكاملة للمحافظة على الامن العام .

وفي منشستر تفرق الموكب الى جماعات اخذت تسير من مصنع الى آخر لحث العمال على الاشتراك في الاضراب . واتخذ الاضراب من منشستر مركز اشعاع الى الخارج في كل الاتجاهات ، وشمل الاضراب لانكشير ويوركشير ووارويكشير وستافوردشير ثم امتد الى ويلز . وفي الوقت نفسه اضرب عمال المناجم الاسكتلنديون بل ان انصار الميثاق في لندن نفسها عقدوا اجتماعات تلقائية للاستعداد للحرب .

وفي الاسبوع الثاني من اغسطس بدا ان حلم بنبو قد اصبح حقيقة ، واصبحت المراحل باردة والافران مطفاة وهجرت المناجم وصمتت اجراس المصانع وتوقفت كل عجلة عن الحركة .

وقد وقع صراع بين المضربين والجيش في بريستون وبلاكبورن اسفر عن مقتل ستة من العمال واصابة عدد بجراح .

وبعد ايام قليلة من بدء الاضراب اصبحت مسألة الاجور شيئا نانويا وبرزت الفكرة القائلة بان الجهد اللازم انما هو للحصول على اجر أكبر يكفى ضمان تحقيق الميثاق الامر الذي لو تم فانه لن يحسن الاجور فحسب بل سيعمل على ضمانها وحمايتها . واصبح العمال يعتقدون انهم لو حققوا الميثاق فسوف يحصلون على القوة السياسية التي يستطيعون عن طريقها حماية ثمرات كدهم ووجدوا انه ليس ثمة مايدعوههم لان يقصروا اضرابهم على مسألة الاجور .

كان ذلك هو رأى الاغلبية ومع ذلك فقد كانت هناك اقلية تعارض في خلط السياسة بالاضراب العام .

وعندما حمى وطيس المعركة كانت الغلبة للفكرة السياسية والثورية على الراى الصناعى المحض .

وفي الحادى عشر والثانى عشر من اغسطس عقد ممثلو النقابات في منشستر اجتماعا بحثوا فيه الموقف من كل نواحيه ، واتخذوا قرارا يطالب بالديمقراطية والاشتراكية ويؤيد ميثاق الشعب والانتاج المتحد او الجماعى .

وفي الثانى عشر من اغسطس اصدروا نداء طبع بالمانشت الاحمر وعلق على الحوائط وجاء فيه :

« العدالة والسلام والقانون والنظام » .

نحن ممثلى كل النقابات المختلفة الذين انتخبنا انتخابا قانونيا وقد  
اجتمعنا في مؤتمر بعد أن حولنا السلطة من ممثلهم لرعاية مصالح الشعب.  
وحمايتهم ، نتوسل اليكم ألا تتخذوا بدسائس الاعداء وأن تثبتوا على  
هدفكم للوصول الى حقوقكم العادلة التي تقررت في اجتماعات الحادى  
عشر والثانى عشر من اغسطس الجارى . أننا ندعوكم الى المبادرة باختيار  
مبعوثين عنكم الى المؤتمر الكبير الذى سيعقد في الخامس عشر من  
اغسطس .

واننا لنعاهد انفسنا على المثابرة في بذل الجهود الى أن نحقق التحرر  
الكامل لآخواننا أبناء الطبقات العاملة من عبودية الاحتكار والتشريعات  
الطبقية عن طريق تحقيق ميثاق الشعب بالوسائل المشروعة . لقد نفذ  
أبناء النقابات في بريطانيا العظمى مشروع قانون الإصلاح ولنسوف  
نفذون الميثاق .

وفي الخامس عشر من اغسطس اجتمع مايزيد على مائة مبعوث من  
لاتكشر ويوركشير في مؤتمر كبير . كما عقد الآلاف من العمال اجتماعات  
خارج قاعة المؤتمر ولكن الدوريات العسكرية قامت بتفريقهم ، واستمر  
المبعوثون في اجتماعاتهم الى السادس عشر من اغسطس ثم قطع عليهم  
القضاة مداولاتهم . وكان الموضوع الرئيسى للمناقشة هو : هل الاضراب  
العام سيبقى على طبيعته الاصلية باعتباره مسألة تتعلق بالاجور أو سيتحول  
الى معركة في سبيل الميثاق ؟ وقد اقترح تقديم قرارين يدعو أولهما الى  
الابقاء على مسألة الاجور في المقدمة ، ويدعو الآخر الى تحويل الاضراب  
العام الى حرب اهلية في سبيل الميثاق ، ولم يصوت الى جانب الاقتراح  
الاول سوى سبعة مبعوثين على حين صوت سبعة وسبعون الى جانب  
الاقتراح الآخر .

وعقب ذلك مباشرة اصدر رئيس المؤتمر نداء الى العمال جاء فيه :  
الى أبناء النقابات في منشستر والاقاليم المجاورة : اننا نسارع  
بإبلاغكم بالاجراءات البالغة الاهمية انتمى تمت اليوم ، لقد كان المبعوثون من  
الاقاليم المجاورة أكثر اليوم منهم بالامس ، وإن روح الاصرار التى يظهرنها  
في تأييدهم لحقوق الشعب تتزايد ساعة بعد أخرى .

ولقد توقف اجتماعنا فجأة بسبب التدخل الظالم غير الدستوري  
الذى قام به القضاة وتفريقهم لاجتماعنا ولكن هذا لم يتم إلا بعد أن تمت  
الموافقة تحت سمعهم وبصرهم على القرار التالى :

يوصى المبعوثون الحاضرون في هذا الاجتماع القيام الكوثر المختلفة  
التي يمثلونها بأن تستخدم كل الوسائل المشروعة لتحقيق ميثاق الشعب  
كما توصى بإرسال مبعوثين الى جميع أنحاء البلاد للسمعي التخصو

على تعاون الطبقات المتوسطة والعاملة في تنفيذ قرار التوقف عن العمل الى أن يصبح الميثاق قانونا للبلاد .

يارجال انجلترا ، حافظوا في اصرار على سلام البلاد وخيرها ، وبرهنوا باتباع قراراتنا بدقة على أننا نمثلكم فعلا .

ولم يكن الاضراب وما اشتمل عليه من ثورة واخلال بالامن العام مفسورا على لاتكشير ويوركشير وحدهما ، ففي الوقت نفسه أضرب عمال المناجم في اسكتلندة وستافوردشير . وكان توماس كوبر يقوم بجولة للاندازة في ستافوردشير التي وقعت فيها اضطرابات خطيرة عقب القائه أحد خطباته وصاحب تلك الاضطرابات تدمير الممتلكات واشعال الحرائق .

وفي خلال ذلك كان من المقرر ان يزاح الستار في منشستر في السادس عشر من أغسطس عن نصب تذكارى لهنرى هنت بمناسبة ذكرى ييترو . وكانت الاستعدادات لهذه المناسبة قد بدأت منذ شهور . وقامت منظمات حركة الميثاق باختيار مبعوثين عنها لهذا الغرض وعقدوا النية على انتهاز هذه الفرصة للتداول حول الحالة الراهنة للدعوة وعلى الاخص حول الشقاق الذى نشب داخل الحركة .

وفي السابع عشر من أغسطس عقد المبعوثون عن حركة الميثاق اجتماعا سريا في احدى الكنائس الصغيرة ، وقد استبعد جدول الاعمال الاصلى للمؤتمر لافساح المجال لمناقشة النضال الذى تقوم به النقابات العمالية من أجل الميثاق . وقد تحمس معظم المبعوثين للقيام بتعبئة الشعب على الفور لان الاعلان الذى أصدره مؤتمر مبعوثى النقابات العمالية اثار حماسا لا يوصف بين انصار الميثاق واصبح المبعوثون يعتقدون تماما أن الوقت قد حان للقيام بمحاولة ناجحة لشل الحكومة .

وبعد ان قدم المبعوثون تقاريرهم وقف مدول واقترح باسم اللجنة ان يوافق المؤتمر على قرارات النقابات العمالية ، كما اقترح العمل على تشجيع الاضراب العام الى أن يصبح الميثاق قانونا .

ثم قدم كوبر تعديلا يقول : ان الاضراب العام السلمى امر مستحيل لان قوات الحكومة ستحاول كتم واضطهاد المضربين وهذا الامر لا يمكن مواجهته الا بالمقاومة الشعبية المسلحة . ولكن أوكونور عارض هذا التعديل وقال : اننا لم نجتمع هنا لتتحدث عن الحرب ، وانما جئنا للنظر في الموافقة على قرار النقابات العمالية .

ثم تحدث وليم هيل محرر صحيفة نورثرن ستار فعارض كوبر وأوكونور على السواء ، وقدم تعديلا يقول : ان المؤتمر لا يوافق مطلقا على الاضراب .

وحتى هارنى مديقنا القديم نفسه فى صحيفه لندن الديمقراطيه  
والذى كان معجبا « بمارات » وصديق الميجور بنىوسكى اعرب عن  
معارضته لسياسة استخدام القوة المادية .

وعندما اجرى الاقتراع لم يفر التعديل الذى قدمه هيل الا بستة  
اصوات وعلى ذلك قرر المؤتمر السير الى جانب النقابات . واتخذ المؤتمر  
قرارا اعرب فيه عن موافقته التامة على التوسع فى النضال الحالى  
والاستمرار فيه الى ان يتحقق الميثاق . كما اصدر المؤتمر بيانين تمت  
صياغة اولهما بلهجة معتدلة ووقع عليه اللجنة التنفيذية ، اما الآخر  
فكان غفلا من التوقيع ويدعو الى استخدام القوة المادية والعصيان .

وبصدور القرار والبيانين انتهى عمل زعماء انصار الميثاق . واننا  
لنتساءل : اكان الموقف الذى اتخذه زعماء حركة الميثاق هو الموقف  
الصحيح ؟ وهل يدل موقفهم هذا على أنهم كانوا يدركون اهمية الحالة ؟  
لقد كانت المراكز الصناعية والتجارية فى وسط انجلترا وشمالها  
فى حالة من التمرد ، وكان من اليسر تعبئة الجماهير من اسكتلنده وويلز  
ولندن لامن اجل تحقيق اغراض النقابات العمالية وحسب بل لتأييد  
برنامج حركة الميثاق ايضا . ماذا كان واجب أوكونور ومساعديه فى ظل  
تلك الظروف ؟ لقد كان وسط انجلترا وشمالها واسكتلنده وويلز فى  
انتظار اوامر الزعيم ، ولكن ماذا فعل الزعيم ؟ انه لم يفعل شيئا على  
الاطلاق وترك كل مباداة الشعب وعاد الى لندن ! .

ولا يمكن أن نفسر القاء أوكونور لسلحه الا بأنه دليل على أنه تكن  
بفتيل الاضراب العام ، ومن الواضح أنه كان من واجبه فى هذه الحالة أن  
يؤيد قرار هيل ، فقد كان هناك أحد أمرين : اما أن هيل كان على صواب ،  
واما أن كوبر كان على صواب ، وبما أن أوكونور لم يشارك كوبر فى رأيه  
فقد كان من واجبه أن يبلغ الشعب فى لغة صريحة أنه ينبغي عليه قصر  
الاضراب على مسألة الأجور .

وفى الأسبوع الرابع من أغسطس عام ١٨٤٢ أصبح من الواضح ان  
الاضراب بدأ يتلاشى فقد عاد العمال تدريجيا الى المصانع بعد أن تخلى عنهم  
زعمائهم وتحت ضغط البؤس الذى ضاعف الاضراب العام من حدته . ومع  
ذلك ففي شهر سبتمبر كان الاضراب لا يزال قائما بصورة جزئية . وقد  
كانت الفائدة المعنوية لهذا الاضراب من نصيب جماعة الدعوة لمقاومة قانون  
القمح لأن الكثيرين من المحافظين والاحرار لم يعد باستطاعتهم مقاومة  
الاستنتاج القائل بأن الشعب ينبغي أن يحصل على ضروريات الحياة بأسعار  
أرخص حتى يتسنى له مواجهة انخفاض مستوى الأجور ، وبعد ذلك  
بثلاث سنوات ونصف السنة قدمت حكومة المحافظين مشروعا بقانون  
لإلغاء قوانين القمح .

في أعقاب تراجع زعماء العمال وفشل الاضراب العام فامت حركة  
اعمال بالجملة وعلى نطاق أوسع مما كانت عليه الحال في أسوأ عهد  
خدمته الاحرار . وقد كان الاعتقال أو التعذيب الى المحاكمة نصيب كل  
الزعماء أو الخطباء من أنصار حركة الميثاق أو النقابات العمالية ونصيب كل  
عامل كانت تحوم الشكوك حول استراكه في الاضراب العام . وليس  
باستطاعتنا أن نضع قائمه دقيقة بمن تم افعالهم بسبب تعطيل الصحف  
المالية لحركة الميثاق وان كنا لا نذهب بعيدا اذا ما قلنا بأن عددهم كان  
حوالي ألف وثمانمائة معتقل . وبعد فترة قصيرة أفرج عن حوالي ثمانمائة  
منهم أو قامت بمحاكمتهم محاكم البوليس على حين قدم سبعمائة وعشرة  
الى محاكم الجنايات في يورك ولانكاستر وسنافورد ونسستر وليفربول .  
وكانت قائمة المتهمين تستمل على عمال يختلفون في سنهم اختلافا بينا :  
فمن شباب في الخامسة عشرة من العمر الى شيخ في الواحد بعد المائة من  
عمره .

وفي أكتوبر من عام ١٨٤٢ وقف نحو ستمائة وواحد وخمسين من  
المعتقلين أمام هيئة المحلفين أخلى سبيل مائة وخمسة وعشرين منهم ونلفى  
الباقون عقوبات تترد ما بين السجن بضعة شهور والسجن سنتين ماعدا  
تسعة وسبعين منهم حكم عليهم بالنفى الى أستراليا .

ولم ينف أوكونور وثمانية وخمسون من رفاقه من بينهم هيز  
وهارنى وكوبر أمام محكمة جنايات لانكاستر الا في مارس من عام ١٨٤٣ ،  
وفي ذلك الوقت كان الرعب من الاضراب العام قد طواه النسيان وصار  
القضاة والمحلفون على السواء يحكمون بعقوبات معتدلة .

وقد نبئت براءة ستة وعشرين منهم على حين لم يتلق الباقون سوى  
قرار هيئة المحلفين بأنهم مذنبون لأن محكمة الاستئناف أبطلت محاكمتهم  
بسبب خطأ في الدعوى المقامة عليهم ، ولم تتخذ أى اجراءات أخرى  
ضدهم . ولكن كوبر لم يكن محظوظا مثلهم إذ أنه بعد إخلاء سبيله مع  
اثناسية والخمسين الآخرين حكم عليه بالسجن عامين بسبب خطبه التي  
حرض فيها الجماهير في ستافورد شير .

وقد تولى أوكونور الدفاع عن نفسه في أثناء المحاكمة بمهارة فائقة  
وعلى الأخص عند هجومه على الشهود الذين كانوا من أنصار الميثاق  
السابقين ، ثم دخلوا في خدمة سلطات الادعاء .

وكان الخطاب الذى ألقاه بيلينج دفاعا عن نفسه يتميز على كل الخطب  
الأخرى بوصفه المؤثر للبؤس الذى كان يسود الطبقات العاملة في عامي  
١٨٤١ و ١٨٤٢ إذ رسم صورة حزنة للبؤس الذى أعقب الضائقة

الاقتصادية انار دموع هيئة المحلفين وهيئة المحكمة واضطر معها ممثل الاتهام الى أن يترك قاعة المحكمة حتى يتخلص من عواطفه . وبعد هذا الخطاب لم يستطع أى من القضاة أو المحلفين أن يتغاضى بعد ذلك عن الحقيقة ، وهى أن اليأس الرخيص الذى عاناه العمال هو المسئول عن حالات التطرف التى وقعت فى أثناء الاضراب وأن العمال بصفة عامة قد أظهروا الكثير من انصبر وضبط النفس .

### ٣ - خطة أوكونور للإصلاح الزراعى :

كانت الفترة ما بين عامى ١٨٤٣ و ١٨٤٥ علامة بداية تدهور حركة الميثاق وقد ساهم فى الوصول الى هذه النتيجة حدثان : أولهما انهيار الاضراب العام فى أغسطس عام ١٨٤٢ والآخر فشل مستعمرة أوين الاشتراكية فى كوينود عام ١٨٤٥ ، وقد قصص الحدث الأول ظهر حركة الميثاق فى شمالى انجلترا . وعلى الرغم من أن الشعب ظل فترة طويلة بعد ذلك يحترم حركة ميثاق الشعب باعتبارها مثلاً أعلى فانها ظلت كلاماً فى الهواء لأنها أثبتت أنها لا تصلح كسياسة تتبع على مسرح الأحداث .

وأدى الحدث الآخر الى حرمان الاشتراكيين من آخر اعتقاد لهم فى إمكانية تحقيق هدفهم النهائى ، اذ كانت الآمال الحارة للاشتراكيين فى بريطانيا العظمى ترتبط بمستعمرة كوينود . وأدى فشل هذه التجربة التى كانت الملاذ الأخير الى التخلي عن كل اعتقاد فى الاشتراكية .

ويمكن أن نكتشف بوضوح من صحيفة نورثرن ستار كيف تخلى أوكونور عن الاشتراكية الزراعية .

وقد شرح أوكونور خطته فقال : انها تشتمل على ثلاث مراحل : أولها خلق رأى عام ، وثانيها تنظيم هذا الرأى العام ، والمرحلة الثالثة هى توجيه هذا الرأى العام الى ناحية محدودة .

وكان أوكونور قد واصل الدعوة للإصلاح الزراعى عدة سنوات ووجد أن الوقت قد حان لتنظيم أنصار الإصلاح الزراعى . وكان السؤال هو : ما الصورة التى ينبغى أن يتخلفها هذا العمل الإصلاحى ؟ وقد أجاب أوكونور على ذلك بقوله : ان الودائع التى فى بنوك الادخار فى ليدز وما جاورها تصل الى مائتين وسبعة آلاف ومائتين وسبعين جنيهاً ونحن نناشد المودعين أن يسحبوا ودائعهم ويستثمروها فى إحدى المستعمرات الاوينية الشيعوية . وبعد ذلك بأربعة أعوام كتب أوكونور مرة أخرى عن الموضوع نفسه وسار فى الاتجاه نفسه . وفى أوائل عام ١٨٤٥ صاح أوكونور قائلاً :

« ان الارض ملك للشعب ، وان الارض ثرات الشعب ، ولكن الملوك والامراء والوردات قد سرفوها منه ، ان الاغتصاب هو مهنة الاغنياء وذوى النفوذ » .

واخذ أوكونور يعمل فى تنفيذ خطته الزراعية تحت ثلاثة عناوين متتالية هي :

١ - جمعية أنصار الميثاق التعاونية للاراضى .

٢ - الشركة القومية التعاونية للاراضى .

٣ - الشركة القومية للاراضى ، وهذا يوضح التخلي عن حرية الميثاق ثم الاشتراكية ، وفى عام ١٨٤٧ أعلن أوكونور فى وصوح أن تملك الفلاحين للاراضى أفضل اساس يقسوم عليه المجتمع ، وقد شيد أوكونور شركة التضامن لاصلاح الاراضى على هذا الاساس نفسه .

وسوف نعالج هنا باختصار تاريخ هذه التجارب الخاصة بتعليك الفلاحين قطعاً صغيرة من الارض : ففي ابريل عام ١٨٤٥ انعقد مؤتمر فى لندن حضره خمسة عشر مبعوثاً بما فى ذلك من أعضاء اللجنة التنفيذية ، وكان تأسيس جمعية أنصار الميثاق التعاونية للاراضى هو أهم أعمال هذا المؤتمر . وكان برنامج هذه الجمعية يستهدف شراء الاراضى لأعضائها لكى تتبين الطبقات العاملة فى المملكة مدى قيمة الارض كوسيلة للاستقلال بهم عن الرأسمالية الطاحنة أولاً ولتبين لهم ضرورة ضمان سرعة تنفيذ ميثاق الشعب الذى سينحقق لهم بصورة قومية كل ما تستهدف الجمعية تحقيقه بصورة جزئية أى تحقيق التحرر السياسى والاجتماعى للطبقات العاملة المستعبدة .

وقد حاول أوكونور فى بداية الامر أن يسجل جمعية الاراضى على أنها إحدى جمعيات الصداقة ، وأكد لقرائه أن الموثق لا يستطيع أن يرفض تسجيلها ، ومع ذلك فقد رفض الموثق رفضاً باتاً أن يسجلها استناداً الى أن الجمعية لها صفات الجمعيات السياسية . وبعد ذلك حاول أوكونور أن يدخل جمعيته هذه فى نطاق قانون شركات التضامن ، ولكن نفقات التسجيل كانت مرتفعة نسبياً اذ تبلغ مصروفات الرسوم والتسجيل لهذا النوع من الشركات نحو أربعة جنيهات لكل مائة مساهم ، وكان الاعضاء ينضمون بسرعة مذهلة الى الجمعية حتى أنه فى الفترة ما بين عام ١٨٤٦ وأوائل عام ١٨٤٨ انضم اليها ما لا يقل عن خمسة وسبعين ألفاً من العمال وأنصار الميثاق . وكان على كل عضو أن يساهم فى المتوسط بثلاثة أشهر قيمة كل منها ستة وعشرون شلناً على أن يدفع المبلغ بالتقسيط .

وفى الجزء الاول من عام ١٨٤٨ كان المبلغ المتجمع قد وصل الى ستة وتسعين ألف جنيه ، ولكن هذه الشركة التى كانت قد سميت

الشركة القومية للأراضي كانت مسجلة تسجيلاً مؤقلاً فقط ، وعلى ذلك لم يكن لها وضع قانوني . وعلى الرغم من ذلك فإن إحصاء الممتلكات لم يهتموا بعدم قانونية خططهم التحريرية . ولما لم يكن هناك أى إشراف قانوني على الشركة وكانت قائمة التسوية تنشر بصورة غير كاملة أو على فترات غير منتظمة فقد كانت هناك مادة واسعة للنقد العدائي من جانب المعارضين لأوكونور . وعلى الرغم من ذلك استمر العمال فى تأييدهم لرؤيتهم القديم .

وفى خلال السنين اللتين ازدهرت فيهما موارد الشركة لم يحصل على الأراضي سوى مائتين وبلاتين شخصاً من بين خمسة وسبعين ألف مساهم . وقد نال ثل منهم ثلاثة أفدنة فى المتوسط بتكاليف تصل إلى ثلثمائة جنيه لكل منهم بما فى ذلك من نفقات المباني والمعدات والمأشبية . وإذا كان توطين مائتين وثلثين شخصاً يستغرق سنتين فكم يستغرق توطين خمسة وسبعين ألف شخص فى هذه المسعرة ؟

من الواضح أن ذلك يستغرق ستمائة وأثنين وخمسين سنة . وإذا كان الفرد الواحد يتطلب اعتماداً قدره ثلثمائة جنيه فكم يبلغ الاعتماد اللازم لخمس وسبعين ألفاً ؟ من الواضح أن ذلك يتطلب اعتماداً قدره اثنان وعشرون مليوناً ونصف المليون من الجنيهات الاسرائيلية .

وعلى الرغم من أن الطبيعة الخيالية لخطة أوكونور كان يمكن كشفها بعملية الضرب والقسمة البسيطة فإنه كان من المستحيل إغراء العمال على اختبار هذه الخطة وفحصها . وفى يونيو عام ١٨٤٨ عين البرلمان لجنة منتخبة لفحص حالة الشركة وتم انتخاب أوكونور عضواً فى تلك اللجنة .

وقد كشف الفحص عن وجود ارتباك فى دفاتر الحسابات وأن هذه الدفاتر كانت فى حالة سيئة . وقد اتخذت اللجنة قراراً قالت فيه : أن دفاتر الشركة القومية للأراضي ودفاتر حساباتها كانت تمسك بطريقة سيئة للغاية ، وقد ألفت قائمة التسوية الأصلية ولم تستخرج الشركة سوى ثلاث قوائم للتسوية فى الفترة من سبتمبر سنة ١٨٤٧ إلى مارس سنة ١٨٤٨ .

وقالت اللجنة فى تقريرها : أنه بالنظر إلى أن السيد/فريجوس أوكونور أعرب عن اعتقاده بوجود فكرة خارج اللجنة تقول بأن أموال الشركة كانت تستغل لمصلحته الخاصة فإن هذه اللجنة ترى بإجلاء أنه على الرغم من أن حسابات الشركة لم تكن تتم بدقة وانتظام فإن هذا كان ضد مصلحة السيد / أوكونور ولم يكن فى مصلحته ، كما أنه يبدو أن السيد/أوكونور يستحق لدى الشركة مبلغاً يتردد ما بين ثلاثة آلاف ومائتين وثمانية وتسعين جنيهاً وأربعة آلاف جنيه .

## الفصل الثامن الوفاء الأخيرة والإنقاذ

١ - الانتخابات البرلمانية في عام ١٨٤٧ :

كانت حركة الميثاق في الفترة ما بين عامي ١٨٤٣ و ١٨٤٧ لا تبين الا القليل من مظاهر الحياة .. وقد واصل أوكونور أنصاره في عام ١٨٤٤ بقوله : « ان حركة الميثاق نائمة ولكنها لم تمت » . وظلت نومتها هذه الى منتصف عام ١٨٤٧ ثم قامت مرة أخرى على قدميها بفضل الثورة الفرنسية التي قامت في فبراير من ذلك العام . كما ساهم في بعث حركة الميثاق عام ١٨٤٧ عاملان : أولهما الانتخابات البرلمانية التي أجريت في صيف ذلك العام في أعقاب انصار الدعوة الى التجارة الحرة ، والعامل الآخر هو الدعوة التي قام بها اللاجئون القادمون الى لندن من أوروبا .

ففي عام ١٨٤٦ تحول السير روبرت بيل الى نايد الدعوة لحرية التجارة ، واستطاع الحصول على تأييد الاغلبية في البرلمان لسياسته التجارية الجديدة . ومن الغريب حقا أن أوكونور وصحيفة نورثرن ستار باركا هذا التحول على الرغم من أنهما كانا حتى عام ١٨٤٥ يعارضان دائما جماعة مقاومة قانون الفمح . وقد قال أوكونور في هذا الصدد : « ان التجارة الحرة دون التمثيل الحر سوف تؤدي الى السوء » .

وأضعف تحول السير روبرت بيل حزب المحافظين الذي كان قائما على السلطة منذ عام ١٨٤١ وأدى ذلك الى حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة في يوليو وأغسطس من عام ١٨٤٧ ، وقد تقدمت حركة الميثاق ببعض المرشحين في هذه الانتخابات ولكنهم نجحوا فقط في انتخابات الاختيار التي يتم التصويت فيها برفع الايدي باستثناء أوكونور الذي نجح في انتخابات الاقتراع عن دائرة نوتنجهام بالتحالف مع المحافظين ، وايرنست جونز الذي نجح في هاليفاكس ..

وقد تقدم روبرت أوين الى هذه الانتخابات مرشحا عن ماريليبون وتقدم ببرنامج سياسي للإصلاح ، وعلى أية حال فلم يتم انتخابه الا في انتخابات الاختيار برفع الايدي . وكان من بين المطالب السياسية التي تقدم بها أوين في هذه الانتخابات أن يتم الاستعاضة عن الجيش الدائم بقوات الميليشيا .

## ٢ - حركة الميثاق والاشتراكية الدولية :

فى سبتمبر عام ١٨٤٤ قامت لدى اللاجئيين الالمان والبولنديين والايطاليين فى لندن تاسيس جمعية يتم عن طريقها تعريف الراى العام البريطانى بأهدافهم . وقد قامت هذه الجمعية بالفعل وعرفت باسم « الاحوة الديمقراطيون » . وبناء على طلب كارل شابر ولويس ابروسى وضع ونيام نوعيت بداء الى انصار الميثاق بأن ينضموا الى الجمعية ، وقد انضم اليها هارنى وجونز وتوبر وغيرهم . كما ان صحيفة نورثرن ستار كانت تنشر على فترات منتظمة تفاصيل نشاط الجمعية وتقارير وافية عن المحاضرات التى كانت تلقى فى الاجتماعات . وقد عرفت هذه التقارير أنصار حركة الميثاق بالسياسات الدولية حتى انهم صاروا يكونون جزءا من الحركة الثورية فى أوروبا . وقد كان مازينى يمارس نشاطه فى انجاء عمائل ولكن العلاقة لم تتوثق قط بينه وبين أنصار الميثاق المتجمعين حول صحيفة نورثرن ستار . وكان أنصار الميثاق يقدررون التأثير الالمانى كارل شابر تقديرا عظيما كما كان فريدريك أنجيلز يلقى تقديرا كبيرا من القسم المفكر من أنصار حركة الميثاق ، وقد بدأ أنجيلز فى الكتابة عن الشؤون الالمانية فى صحيفة نورثرن ستار اعتبارا من عام ١٨٤٥ .

وفى صيف عام ١٨٤٦ تقرا لأول مرة عن وجود علاقة بين كارل ماركس وحركة الميثاق اذ كان أوكونور قد خاض معركة انتخابات فرعية وفشل فيها ولكن الشيوعيين الالمان اللاجئيين الى بلجيكا طلبوا الى ماركس وأنجيلز وجيجوت أن يقوموا بتهنئة أوكونور على جهده فى هذه المعركة ، فبعثوا بخطاب من بروكسل بتاريخ ١٧ من يوليو عام ١٨٤٦ أثنوا فيه على اتجاهات صحيفة نورثرن ستار واتجاهات السياسة البريطانية ، وأبلغوا العمال البريطانيين أن المعركة الحقيقية تدور بين رأس المال والعمل وبين الطبقات المتوسطة والعاملة وقالوا : ان أوكونور وصحيفة نورثرن ستار يدركان هذه الحقائق جيدا .

وفى نوفمبر عام ١٨٤٧ قدم ماركس وأنجيلز الى لندن لحضور « مؤتمر الشيوعيين » وخولا سلطة وضع « البيان الشيوعى » المشهور . وفى هذا التاريخ نفسه عقد أنصار الميثاق اجتماعا عاما بمناسبة الذكرى السنوية للثورة البولندية فى عام ١٨٣٠ ، وكان هارنى وجونز وماركس وأنجيلز وكيد من بين المتحدثين فى هذا الاجتماع .

وقد تحدث كارل ماركس عن حركة الميثاق فى خطاب القاه باللغة الالمانية فقال : « ان الديمقراطيين فى بلجيكا وأنصار الميثاق فى انجلترا هم الديمقراطيون الحقيقيون . وفى اللحظة التى تنفذون فيها المبادئ الستة التى يشتمل عليها الميثاق سيفتح الطريق الى الحرية أمام العالم

كله . ياعمال بريطانيا ، نفذوا هذا الهدف الكبير فلسوف يهتف لكم  
الجميع بانكم منعقدو الجنس البشرى كله »

وفد أملت هذه العلاقات المتداخلة بقراء صحف الميثاق في تيار المد  
النورى الاوربى . وفى الوقت نفسه أعلن أنصار الميثاق تأييدهم المطلق  
للثورات الايرلندية .

وقد كتبت صحيفة نوربرن ستار فى الاول من يناير عام ١٨٤٨  
قائلة : « ان القوة المعنوية ما هى الا خداع ما لم يكن وراءها قوة مادية » .  
وفهم أنصار الميثاق هذا التلميح وبدأ التدريب وشراء الاسلحة سرا من  
جديد . وقد قالت صحيفة التايمز فى الثامن والعشرين من مارس : ان  
حماس أنصار الميثاق قد بلغ القوة والانتشار اللذين كان عليهما فى عامى  
١٨٣٩ و ١٨٤٢ .

وبينما كانت هذه الاستعدادات آخذة فى الازدياد وصلت الانباء  
الخاصة بقيام الثورة الفرنسية فى فبراير عام ١٨٤٨ . وطفنت موجة من  
الحماس المحموم بين صفوف العمال وعقدت الاجتماعات وقامت المظاهرات  
فى كل أنحاء البلاد . وقد حدث اخلال خطير بالامن فى بعض المقاطعات :

ففى جلاسجو سار العمال المتعطلون فى شوارعها وهم يصيحون  
« اما الخبز واما الثورة » .

وفى منشستر أحاطت الجماهير بالملاجئ وطلبت تحرير القاطنين  
بها .

وفى بريدجتون أطلق الجنود النار على العمال وأصابوا عددا منهم .  
ولتجميع أنصار الميثاق وتقدير مدى قوتهم قررت اللجنة التنفيذية  
لاتحاد الميثاق الوطنى تقديم ملتمس الى البرلمان ، والحصول على التوقيعات  
على هذا الملتمس على نطاق واسع .

وكان من الضرورى عقد مؤتمر وطنى على غرار المؤتمر القديم لى  
يتولى أمر هذا الملتمس . وقد اتبعت الحكومة أسلوبها القديم نفسه : فمن  
استعانة بالجواسيس الى تقوية الجنود وتعزيز القوات .

### ٣ - الملتمس واليوم العاشر من أبريل عام ١٨٤٨ :

فى الاول من ابريل نشر أوكونور النداء التالى :

« الى الامام فننتصر ، أو الى الخلف فنسقط ، ميثاق الشعب ولن  
نستسلم . »

« أيها الحراس القدامى ، اننى أعتقد من أعماق قلبى ان الوقت قد

حان لنجنى ثمار عملنا الذى استمر ثلاث عشرة سنة • اننى أفضل الموب على أن أنزل عن درة واحدة من الميثاق • اننى ماكنت لأضحى بأى شيء فى سبيل الميثاق لو لم يكن لدينا نظام اجتمعاى متين ليحل محل النظام المصطنع الذى نبغى تحطيمه • ولقد كان الخير فى أننا لم ننجح من قبل فى تحقيق الميثاق عندما لم يكن لدينا ذلك النظام الاجتماعى • ان لدينا الى جانب الميثاق الاصلاح الزراعى الذى سيوفر الخبز للعمال عند تحقيق الميثاق • ان الميثاق والارض هما هدفانا » •

وفى الوقت نفسه وضع أوكونور دستوراً لجمهورية ديمقراطية وكان يأمل أن يصبح أول رئيس لتلك الجمهورية •

وفى الثالث من أبريل عام ١٨٤٢ اجتمع مبعوثو أنصار الميثاق الى المؤتمر للنظر فى الحالة الراهنة والاهتمام بالملتصم الذى كان من المقرر تقديمه الى البرلمان فى موكب كبير فى العاشر من أبريل • وكان هذا الملتصم يشابه ملتصم عام ١٨٤٢ وقد جاء فيه :

« ان العمل هو مصدر جميع الثروات ، والشعب هو مصدر كل قوة سياسية ، ان للعامل الحق فى نتاج عمله وان فرض الضرائب دون التمثيل البرلمانى لطفيان • ان أفضل طريقة لتنمية مصادر الثروة والامكانيات الاقتصادية للبلاد هى أن يتم ذلك عن طريق قوانين يسنها ممثلون عن الطبقات العاملة والكادحة •

واعترافاً بهذه المبادئ يطالب أنصار الميثاق بأن يصبح ميثاق الشعب قانوناً للبلاد •

وكانت الجملة القديمة « الوسائل السلمية ما أمكن والفوة اذا لزم الامر » يتردد صداها فى كل الخطب التى ألقيت فى المؤتمر •

وقد بدأ شراء كل أنواع الاسلحة سرا ، ولكن ذلك لم يكن يتم طبعاً خطة متناسقة وبدأت المؤامرات تحاك •

فى السابع من أبريل نشرت الحكومة اعلاناً تبلغ فيه الشعب أن المؤتمر هيئة غير مشروعة وحذرته المشاركة فى الموكب الذى سيقام فى العاشر من أبريل • ولم تترك الحكومة الزمام يفلت من يدها وحولت لندن الى معسكر مسلح ، واستدعت الحاميات من جنوبى إنجلترا الى لندن ، ووضعت سفن الاسطول الداخلى فى حالة استعداد ، كما اتخذت الاستعدادات العسكرية الواسعة لحماية برج لندن وبنك إنجلترا •

وظل المؤتمر يعقد جلساته يومياً للاصفاء الى الخطب وتسليم التوقيعات ، ولكنه لم يكن يدقق فى فحص تلك التوقيعات ، ثم جاء اليوم •

المستوم يوم العاشر من أبريل فأغلقت معظم المحال ووقف الكونستبلات على ابواب معظم البيوت ، ووافمت شرف من البوليس بحراسة الكبارى التى على نهر التيمز ولتى يؤدى الى مبنى البرلمان ، ووقف الجنود بأسلحتهم داخل السكنات أو حاملين البنادق فى ضواحي جنوبى لندن .

وفى الساعة التاسعة صباحا بدأ المؤتمر اجراءاته وقرا كريسوفر دويل عضو اللجنة التنفيذية رسالة من رئيس البوليس استرعى فيها الانظار الى أن القيام بموكب الى مجلس البرلمان أمر غير قانونى . وفى خلال المناقشة التى أعقبت ذلك تحدث أوكونور ميرر الاستعدادات العسكرية الواسعة التى اتخذتها الحكومة وقال : انها ترجع الى الخطب العنيفة التى ألقاها أعضاء المؤتمر ، وأخيرا أعلن أوكونور أنه علم من مصدر موثوق به أن البوليس والجنود قد نلقوا أوامر مشددة بأن يطلقوا النار على زعماء حركة الميثاق .

وفى الساعة العاشرة سار المبعوثون فى مقدمه الموكب وخصيصت للمتمس عربى زينت أحسن زينة تجرها أربعة خيول يليها عربى مزدانة تجرها ستة خيول كان بداخلها أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد الميثاق الوطنى ، وتوجه الموكب الى مقر الشركة القومية للاراضى حيث كان المتمس ثم سار الموكب الى كوبرى بلاك فريزر لكى يصل الى مكان الاجتماع فى كينينجتون كومون ، وفى الطريق انضمت الى الموكب جماعات المتظاهرين القادمة من الشمال والشرق ، وكان معهم فى معظم الحالات الجماعات المسلحة والرايات ، وأخيرا وصل الموكب الى مكان الاجتماع .

وقبل أن يبدأ الاجتماع أرسل قائد البوليس الذى كان بأحد المباني العامة القريبة فى طلب أوكونور ومكجراث عضوى اللجنة التنفيذية وأبلغهما أن الحكومة لا تعارض فى عقد الاجتماع ، ولكنه لا ينبغي أن يسير أى موكب الى دار البرلمان مهما كانت الظروف ، كما أبلغهما أن الحكومة سوف تعتبر أوكونور شخصيا مسئولا عن ذلك .

وقد وعد أوكونور ومكجراث بأن يفرقا الموكب بعد انتهاء الاجتماع ، وفى خلال ذلك انتشرت اشاعة بين المتظاهرين بأن زعيمهم قد اعتقل ولكنه سرعان ما ظهر بينهم وحيوه بعاصفة من التصفيق المتواصل . ولكن أوكونور لم يكن يشعر بالارتياح ، فلطالما أبلغ الشعب أنه سوف يثق أبواب البرلمان بالملتس فى يده وحوله مائة ألف من المحاربين الاشداء ، والآن حانت فرصته ومع ذلك يجد نفسه مضطرا لان يعيد الشعب الى منازلهم وأصبح كل شيء يعتمد الآن على مهارته الخطابية ، ولم تكن مهارته هذه وخطب بعده ايرنست جونز وهارنى وغيرهما ثم وضع الملتس فى

ثلاث عربات صغيرة وتوجهت به اللجنة التنفيذية الى البرلمان على حين  
يعرق الشعب في بلاء وهدوء .

وقسم أوكونور الملتبس وقال . ان عدد التوقيعات يصل الى أكثر من  
خمسة ملايين وسبعمائة ألف بربيع . وحول الملتبس الى لجنة تتولى  
فحصه فظهر أن عدد التوقيعات مليون وتسعمائة وخمسة وسبعون ألفا  
وأربعمائة وتسعة وستون توقيعاً فقط وفوق هذا ظهر أن عددا كبيرا من  
الاسماء كتب بالخط نفسه كما ظهر أن عددا كبيرا من الاسماء كان اما  
وهميا واما لم يوقع عليه أصحاب تلك الاسماء ، وهكذا نحول الملتبس  
باسره الى أضحوكة .

وعلى أية حال فقد ظل العار عالقاً بهذا الملتبس واعتبر أنصار  
الميثاق أن سلوك أوكونور في اليوم العاشر من أبريل هو الذي تسبب في  
فشل الملتبس وأصبحت هناك ثورة عامة على زعامته .

وقد مر خمسة عشر شهرا قبل أن يصبح الملتبس موضع مناقشة  
في البرلمان ولم يعد هذا الملتبس ينظر اليه نظرة جدية ، وفي الثالث من  
يوليو عام ١٨٤٩ صوت سبعة عشر عضوا الى جانب الملتبس على حين عارضه  
مائتان واثنان وعشرون . وكانت الفترة التي مرت ما بين تقديم الملتبس  
ورفضه فترة كوارث بالنسبة لأوكونور اذ لاقت خطته الخاصة باسترداد  
الاراضي عن طريق ايجاد ملكيات صغيرة فشلا ذريعا فتحطم قلبه وبدأت  
قواه العقلية تغور .

#### ٤ - المرحلة الاخيرة في حركة الميثاق :

بدأت حركة الميثاق تتهاوى باستمرار وبصورة ملحوظة بعد العاشر  
من أبريل عام ١٨٤٨ . وشعر أنصار الميثاق أن حركتهم قد تلقت ضربة  
قاسية ولكن القليلين منهم كانت لديهم الجرأة ليعلموا ذلك صراحة .  
وكان المؤتمر الذي انعقد في الرابع من أبريل قد واصل اجتماعاته  
ومناقشاته حتى الرابع والعشرين من الشهر نفسه ، ثم انحل المؤتمر  
وأعيد تشكيله من جديد في الاول من مايو تحت اسم « الجمعية الوطنية »  
وانضم مبعوثون جدد الى هذه الجمعية . وقد وافقت الجمعية على خطة  
لإعادة التنظيم وأليت بعض الخطب المتزنة حول أحداث السنوات الأخيرة  
وفشل أوكونور في أن يقوم بدور الزعيم .

وعلى أية حال كانت التكتيكات العسكرية لاتزال سائدة، واتخذت  
الحكومة من ذلك ذريعة لتوجيه الضربة القاسية . وقد حلت الجمعية في  
الثالث عشر من مايو . ورحل القادة الى الريف في حالة من اليأس  
والقنوط ، فعدوا الاجتماعات الكبيرة وألقوا الخطب العنيفة وهددوا

بتنظيم حرس وطني . ووقعت أحداث العنف في بعض الاماكن على حين.  
قام الجواسيس وعملاء البوليس بتلفيق مؤامرات سرية في البعض الآخر .  
وأعقبت ذلك حركة اعتقالات بالجملة ، واكتسح حكم الارهاب انجلترا في  
الفترة من مايو الى اكتوبر عام ١٨٤٨ . وقد حكم على حوالى تسعين من  
أنصار الميثاق بالسجن مددا مختلفة لا تتجاوز عامين ، وتلقى ايرنست  
جونز أقصى عقوبة، وعومل في البداية معاملة المجرمين العاديين الى أن بدأ  
أوكونور بدفع خمسة شلنات كل أسبوع ليضمن له معاملة أفضل .

وشهد عاما ١٨٤٩ و ١٨٥٠ نشاطا فكريا ملحوظا لحركة الميثاق  
وربما كان ذلك راجعا الى تدفق الزعماء الثوريين الاجانب على البلاد  
وخرجت الى الوجود صحافة صالحة كان يديرها العمال العاديون وحدهم.  
تقريبا ولكنها لم تعمر طويلا .

وفي الوقت نفسه سارعت أحداث العاشر من أبريل بخطة أوكونور  
للإصلاح الزراعي نحو الفشل . ولم يكتسب العمال البريطانيون طبيعة  
دولية بقدر ما اكتسبوا في الفترة ما بين عامي ١٨٤٨ و ١٨٥٠ فقد  
عرفوا أسماء الزعماء الثوريين في فرنسا وبروسيا والنمسا والمجر وأبداوا  
اهتماما بالفا بانتصارات باريس وبرلين في فبراير ومارس عام ١٨٤٨ ،  
وتتبعوا باهتمام اتجاه الاحداث في المجر .

وكان أنصار الميثاق يراودهم الامل في أن يكون لكل هذه الحركات.  
الثورية رد فعل طيب على بريطانيا ، ثم وصلت الانباء السيئة وتلاشت  
كل الآمال الكبار ، وفر الزعماء الذين كانوا قد انتصروا في بداية الامر  
تاركين بلادهم الى انجلترا .

وكان انقسام حركة الميثاق الى شييع وطوائف عاملا مساعدا على  
تزايد ضعفها اذ شكلت عدة منظمات لتنافس اتحاد الميثاق الوطني ، وكان  
من بين هذه المنظمات جماعة الإصلاح الوطني التي كونها برونتير وأوبرين  
واتحاد ميثاق الشعب وجماعة الإصلاح الاشتراكي .

وفي عام ١٨٥٥ مات فيرجوس أوكونور في لندن بعد أن قضى عامين  
في مصحة للأمراض العقلية . . وقد اشتبك في جنازته نحو خمسين ألف .  
عامل .

وبعد ذلك بثلاث سنوات لفظ روبرت أوين آخر أنفاسه في مسقط  
رأسه « نيوتن » وقد ظل روبرت أوين مؤمنا بمعتقداته ثابتا على مبادئه  
حتى النهاية ، وعندما سئل : هل هو نادم على أنه ضيع حياته في جهود  
غير مثمرة ؟ أجاب وهو على فراش الموت : « ان حياتي لم تذهب عبثا ،  
لقد قدمت حقائق هامة للعالم فإذا كانت قد أهملت فان ذلك يرجع فقط  
الى قلة الفهم ، لقد كنت أسبق الزمن الذي أعيش فيه ! » .



الجزء الثاني ..  
الاشتراكية الحديثة  
١٨٥٥ - ١٩٢٩

م ٨ - تاريخ الاشتراكية



## الفصل التاسع التيارات الرئيسية للفترة

ان التيارات التي سنبدا الآن في معالجتها أكثر تعقيدا وأكثر أهمية من أية من الفترات السابقة على الرغم من أنها بصفة عامة أقل إثارة للمشاعر فنحن نترك الآن التأملات الاشتراكية القديمة ومرحلة الطفولة بالنسبة للحركة العمالية ونقترب من الماضي القريب والحاضر المباشر ، وعلينا الآن أن نعالج مشاكل المجتمع الحديث التي تمس صميم حياة الأمة ، وانه لمن الأفضل قبل الدخول في التفاصيل أن نعطي فكرة عامة عن الاتجاهات والصراعات في تلك الفترة . ومن وجهة نظر المؤرخ الاشتراكي فإن الفترة ما بين عامي ١٨٥٥ و ١٩٣٠ تبين ثلاث مراحل مميزة :

### ١ - قمة التحررية :

كانت السنوات العشرون التي أعقبت انهيار حركة الميثاق تكون العصر الذهبي للاتجاهات التحررية للطبقات المتوسطة ، فقد كانت روعة عقائدها التي وضعها « ميل » في مقالته « عن الحرية » والنمو الواضح للتجارة البريطانية ووضع بريطانيا باعتبارها مصنع العالم دون منازع ، كل ذلك جعل الحركة التحررية البريطانية محط أنظار جميع الأمم التي تنوq إلى الحرية والغنى ، وكانت المنافسة تنظم العلاقات الاقتصادية ، وكانت حرية التجارة بمثابة الرابطة الدولية للسلام والنية الحسنة ، وكانت السيادة العليا للحرية الفردية باعتبارها المثل الأعلى المقدس للسياسات القومية ، وفي ظل هذا كله اختفت الآراء الاشتراكية الثورية عن الأنظار .

ويبدو أن جلادستون كان محقا عندما قال لمعارضيه المحافظين في عام ١٨٦٦ : انه لا جدوى من محاربة القوى الاجتماعية التي « تتقدم إلى الامام في قوة وعظمة والتي تقف إلى جانبنا » وكان ينبغي له أن يوجه هذه الكلمات البليغة نفسها إلى زعماء الاتحاد الدولي للعمال الذين كانوا في ذلك الوقت على وجه التحديد وعلى رأسهم كارل ماركس يقومون بمحاولة خطيرة لاهياء حركة ميثاق الشعب وفصل الجماهير عن حزب

الاحرار ، وقد أصبحت الاشتراكية والسياسات العمالية المستقلة ينظر اليهما كنبات دخيل لا يمكن أن ينمو في التربة البريطانية .

وقد نبذت النقابات العمالية كل أنواع الحروب الطبقيّة واكتفت فقط بمحاولة الاستفادة من حقوق المواطنة (١٨٦٧) ومن منطقاتها الاقتصادية الأخذة في النمو .

وفي عام ١٨٦٩ عقد أول مؤتمر للنقابات العمالية للعمل على توزيع الثروة العمومية لمصلحة العمال ، وكان هدف النقابات وغاياتها أن تتحقق المساواة بين العمال والطبقات المالكة والحاكمة ، وعلى الرغم من النضال الذي قام من أجل التشريعات الخاصة بالنقابات العمالية كانت هذه الفترة التي استمرت الى حوالي عام ١٨٨٠ فترة سلام اجتماعي .

## ٢ - العمال الاحرار - مولد اشتراكية الدولة :

تتميز المرحلة الثانية بقيام نوع من المشاركة بين العمال وحزب الاحرار ، كما تتميز بميلاد ونمو اشتراكية الدولة والمجالس البلدية فضلا عن قيام حركة نقابية جديدة .

وكان يريق الحركة التحررية قد بدأ يخفت منذ عام ١٨٧٥ ، ثم أصبح عدم كفايتها أمرا واضحا في الفترة ما بين عامي ١٨٠٠ و ١٨٩٠ ، وقد شهد عاما ١٨٧٣ و ١٨٧٤ اضرابات كبيرة في المناجم والاقاليم الصناعية والزراعية ، كما شهد هذان العامان دخول العمال الى البرلمان لأول مرة ، وأعقبت تلك الاحداث ضائقة اقتصادية ، ولم تستطع حرية التجارة أن تضمن وجود الرخاء وأثبتت المنافسة أنها لا تدمر غير الصالح فحسب ، وانما تدمر أيضا ذوى الثروات الصغيرة ، وتمكن رأس المال الكبير من أن يسحق رأس المال الصغير دون اعتبار لكفاية ماله .

كما أن المنافسة الاجنبية وعلى الاخص الامريكية والالمانية التي كانت تدعمها تعريفه الحماية استطاعت أن تؤثر تأثيرا ملموسا على رجال الصناعة والمصالح الزراعية في بريطانيا ، وبالتدريج بدأ التجمع والحماية المتبادلة يتفوقان على نظم المنافسة ، وبدأت حركات الاصلاح الزراعي تتزايد قوتها وخلق لفظ ( التأميم ) وقامت المنظمات الاشتراكية مثل الاتحاد الاشتراكي الديموقراطي الذي أسسه هايندمان والذي يدعو الى العقيدة الماركسية الخاصة بالحرب الطبقيّة ، ومثل الجمعية القابية التي كان سيدني ويب أكبر داعية لها والتي كانت تحاول تطبيق الاشتراكية في السياسة العمالية ، ومثل حزب العمال المستقبل الذي عمل بقوة وعزم تحت زعامة جيمس كير هاردي على زعزعة الثقة في زعماء حزب العمال الاحرار وتعبئة المسئولين من الشباب في النقابات العمالية بروح

الاشتراكية ، وكانت هذه سنوات تطاحن بين التحررية والاشتراكية للاستحواذ على الطبقات العاملة .

وطالما كان جلاستون يمارس نشاطه لم تحرز الجهود الاشتراكية الا القليل من النجاح ، فقد كان جلاستون الذى ترك النفاذ الاجتماعى فى أربعينات القرن الماضى أثرا لا يمحي فى عقله ، لا يحصل بصره عن المنظمات العمالية ، وكان كلما وجدها تتحرك نحو الحرب الطبقة والاشتراكية لا يدخر جهدا فى العودة بها مرة أخرى الى المياه الآمنة ، وكان جلاستون أكبر قوة شخصية لها تأثير فعال على التحررية العمالية كما كان تأثيره على رجال النقابات العمالية مذهلا ، وقد لا قوا منه اعترافا بهم بمجرد أن أصبحوا جزءا لا يتجزأ من الحركة التحررية ، اى اعتبارا من عام ١٨٨٦ ، فقد كان جلاستون هو الذى رفع العمال الى المناصب الوزارية ، وبذلك بدأ الحقبة التى فتحت الابواب على مصراعيها فى نهاية الامر أمام زعماء العمال والاشتراكيين للدخول الى مجلس الوزراء .

ويمكن قياس القوة المتزايدة للاشتراكية والسياسات العمالية بعد عام ١٨٨٠ على ضوء المعاملة التى لقيها الزعماء البارزون للنقابات العمالية والاشتراكيون على أيدي حكومات الاحرار فى الازمنة المختلفة : ففي عام ١٨٣٤ عين جودوين الشيوعى مؤلف « العسالة الاجتماعية » فى وظيفة « باشحاجب » ، وفى عام ١٨٤٩ عين صامويل بامفورد عامل النسيج الراديكالى وأحد زعماء مظاهرة بيترلو حارسا لباب قصر وستمنستر .

كانت هذه هى المكافآت التى لقيها فى ذلك الوقت زعماء العمال والاشتراكيون ممن كان يسر الحكومة أن تكرمهم . وفى عام ١٨٨٦ عين هنرى برود هرسست المساعد العمالى لجلاستون فى منصب وكيل وزارة ، وفى عام ١٩٠٦ دخل جون بورنز الى مجلس الوزراء ، والفرق ما بين حارس باب أحد المباني الحكومية وبين عضو فى مجلس الوزراء يوضح مدى ارتفاع قيمة الاشتراكية والسياسات العمالية ما بين عامى ١٨٣٤ و ١٩٠٦ .

### ٣ - العمال المستقلون : الاشتراكية الثورية :

بدأ حزب الاحرار يتدهور اعتبارا من عام ١٩٠٠ : ففي ذلك العام تكون حزب العمال تحت زعامة مكدونالد وهاردى وأخذ ينمو بسرعة ، وفى عام ١٩٠٦ دخل حزب العمال الى البرلمان على أنه قوة سياسية قائمة بذاتها ووجدت الامة نفسها أمام حالة من عدم الاستقرار المتسع النطاق فيما يتعلق بالعمال ، وأخذ هذا القلق يزداد فى مقداره وفى قوته الثورية ، وكانت القوة المحركة لهذا القلق هى الرغبة فى تحقيق الديمقراطية الصناعية والتحكم فى الانتاج ، الامر الذى لم يعد الوصول

؟ليه ممكننا عن طريق اشتراكية الدولة أو النظم الاجتماعية ، وانما يتم عن طريق القيام بعمل مباشر ، أى عن طريق تبعية النظم البرلمانية للحرب الاقتصادية .

ويبدو أن الحركة كلها انمسا كانت نتيجة حتمية للتعارض بين المساواة فى الحقوق السياسية والقانونية من ناحية وعدم الاستقلال الاقتصادى وعدم ضمان البقاء من الناحية الأخرى ، فقد كان العامل يستطيع أن يقيم الحكومات أو يسقطها ، ومع ذلك فلم يكن له أى رأى على الإطلاق فى الترتيبات الخاصة بعمله اليومى ، وعلى ذلك فقد كانت القوة السياسية دون القوة الاقتصادية تبدو فى نظره سخريه ووهما خطيرا . وأصبح العامل الآن يرغب فى المشاركة فى الاشراف على الانتاج تماما كما كان يرغب منذ نصف قرن مضى فى أن يشارك فى وضع القوانين ، وبدأ تفكير الطبقات العاملة يتحول من السياسة الى الاقتصاد تم من الاقتصاد الى الاخلاق الاجتماعية ، ولم يعودوا راغبين فى أن يكونوا مجرد سلعة بعد الآن .

وقد كان الاقتصاديون القدامى كما نعلم يجادلون ضد نظام الاجور على أسس اقتصادية وقالوا : ان العمل كسلعة يختلف عن غيره من السلع فى أنه لا يوفر القيمة وحسب بل يوفر فائض القيمة أيضا ، ولكن الاشتراكيين فى الوقت الحاضر والاشتراكيين الثوريين أو الاشتراكيين النقابيين ، وان كانوا يتفقون مع أسلافهم ، يجادلون على أساس أن العمل يختلف عن السلع الأخرى أيضا فى أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بروح بشرية ، ولقد نما الكيان الاخلاقى والفكرى للعمال وأصبحوا يطلبون من الأمة أن تنظر اليهم وتعاملهم على أنهم شخصيات مستقلة ، وهذا الطلب يقوم على أسس اقتصادية بالإضافة الى أنه يقوم على أسس أخلاقية أيضا .

والآن وقد أصبحنا نضع هذه الخطوط العامة العريضة فى اعتبارنا فلسوف نبدأ فى معالجة المراحل المختلفة بالتفصيل عارضين الاحداث والحركات التى قامت فى كل منها بالإضافة الى عرضنا للنظريات التى تقف من ورائها .

## الفصل العاشر الدولية والعمال الأحرار

٩ - سنوات الركود :

كانت السنوات العشر التي أعقبت فشل حركة الميثاق بمثابة فترة خمود ، وبرهنت كل الجهود التي بذلت لحياء الحركة على أنها غير فعالة وفوق هذا كان يبدو أن العمال قد تركوا السياسة كلية وأخذوا يتجهون الى النقابات العمالية والتعاون وقد نعى السياسسيون الراديكاليون من أمثال كوبدين وبرايث عدم المبالاة السياسية للطبقات العاملة وقد حاولت الميثاق ادخال اجراءات اصلاحية معتدلة فيما يختص بحق التصويت الانتخابي ولكنها لم تلق أية استجابة من الجماهير ، وقد عبر كوبدين عن ذلك بقوله : « ان العمال يقفون هكذا ساكنين أمام الاهانات التي تلحق بهم ، اليس فيهم واحد مثل سبارتاكوس يتزعم ثورة طبقة العبيد على من يستبعدونهم سياسيا ؟ اننى أظن أن رد فعل الحماقات التي صاحبت حركة الميثاق هو الذى جعل الجيل الحالى يقف هكذا ساكنا ! »

وحتى فى عام ١٨٦٣ وصف كوبدين حالة العمال « بأنها حالة من الجمود السياسى » .

وعلى أية حال فاننا نجد العمال مرة أخرى يمارسون نضالهم الكامل فى عام ١٨٦٥ من أجل الاصلاحات الانتخابية ثم نراهم فى عام ١٨٦٧ ، وقد استحوذوا على حق التصويت الانتخابى .

ويبدو أن هذا التحول السريع انما جاء نتيجة للاحداث المثيرة فى مجال السياسات الدولية مثل الحرب الاهلية الامريكية والثورة البولندية والدعوة الى اقامة الاتحاد الدولى للعمال .

وكان القسم المفكر من العمال البريطانيين قد ورث عن حركة ميثاق الشعب شعورا قويا بالعطف على الحركات التقدمية فى خارج البلاد : ففى خلال الحرب الاهلية الامريكية اظهروا عطفهم على ولايات الشمال ، وفى أثناء الثورة البولندية عام ١٨٦٣ كانوا يقفون بقلوبهم وأرواحهم

الى جانب البولنديين ، واستطاع الايطاليون فى نضالهم من اجل الحرية ان يعتمدوا دائما على مشاعر الصداقة التى يحملها لهم العمال البريطانيون حتى انهم استقبلوا غاريبالدى عند قدومه الى لندن استقبالا يليق بالملك ، ولم يكد العمال يتحركون مرة أخرى حتى جذبتهم الدعوة الى اجراء اصلاحات انتخابية ، وشكل اتحاد التصويت الانتخابى فى عام ١٨٦٤ ، ثم تحول هذا الاتحاد الى جماعة الاصلاح التى كانت الاداة الفعالة فى جعل الحكومة تتقدم بمشروع قانون الاصلاح الثانى ، وتحولت المملكة المتحدة الى الديمقراطية .

وتتضح العلاقة الوثيقة ما بين الدولية والدعوة البريطانية الى الاصلاح فى أن نفس الرجال الذين نظموا الاجتماعات والمظاهرات تأييدا لمقاومة استعباد الولايات الشمالية وتأييدا للبولنديين والى ايطاليين كانوا ايضا زعماء جماعة الاصلاح ، كما كانوا بالمثل من أبرز أعضاء الاتحاد الدولى للعمال ومن بين هؤلاء جورج أودجر ورائدول كريمر وروبرت ابليجارت .

وقد كانت الدولية عاملا مؤثرا فى المجال الاقتصادى أيضا وبالقدر نفسه كانت مشاعر العطف التى يحس بها القسم التقدمى من الطبقات العاملة الفرنسية تجاه بولندا وإيطاليا بالإضافة الى رغبة زعماء العمال الفرنسيين فى التعرف على الحركة النقابية البريطانية ، كانت حافزا لهم على الافادة من زيارتهم للمعرض الدولى فى لندن عام ١٨٦٢ للدخول فى علاقة أوثق مع زعماء العمال فى لندن . وبعد تبادل الرسائل فى عام ١٨٦٣ - تقرر عقد مؤتمر فى لندن لتكوين اتحاد دولى للعمال ، وقد عقد ذلك المؤتمر فى الاسبوع الرابع من سبتمبر عام ١٨٦٤ وأنهى المسألة الرئيسية ، ولكى تتاح الفرصة أمام عمال لندن لتكريم أصدقائهم الاجانب ولتوثيق روابط الصداقة بين الطبقات العاملة الفرنسية والبريطانية تقرر عقد اجتماع عام فى الثامن والعشرين من سبتمبر ودعوة ممثلين عن جميع الجمعيات العمالية التى تتخذ من لندن مقرا لها الى هذا الاجتماع ، وكان من بين الممثلين الذين قبلوا هذه الدعوة وحضروا الاجتماع كارل ماركس الذى كانت معرفته باقتصاديات الطبقات العاملة وقدراته الادبية قد قدرت له أن يكون القائد المفكر للمنظمة الجديدة .

## ٢ - كارل ماركس :

لقد تجمعت ظروف عدة لتجعل من الضرورى علينا أن نتكلم عن كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) باعتباره عاملا شخصيا حاسما بالنسبة للاشتراكية الحديثة فى بريطانيا العظمى :

وأول هذه العوامل أن ماركس قضى الجزء الأكبر من حياته فى لندن (١٨٤٩ - ١٨٨٣) حيث جمع فيها عناصر نظامه الاقتصادى .

وثانى هذه العوامل هو أن حركة ميثاق الشعب والحياة الصناعية فى بريطانيا كانتا المادة التى استمد منها كارل ماركس استنتاجاته الاجتماعية التى بنى عليها افتراضاته .

والعامل الثالث هو أن كل محاولات زعماء العمال فى بريطانيا لوضع أساس نظرى للاشتراكية البريطانية الحديثة منذ عام ١٨٨٢ ترتبط ارتباطا وثيقا بالماركسية .

وتنقسم تعاليم ماركس ثلاثة أجزاء :

( أ ) التفسير الاجتماعى للتاريخ أو المفهوم المادى له .

(ب) الحرب الطبقة ومعناها .

(ج) تطور الرأسمالية .

( أ ) المفهوم المادى للتاريخ :

إن مجرد النظرة العابرة الى التاريخ البشرى توضح أن الانسان كان من فترة لأخرى يعتنق آراء مختلفة تجاه الاخلاق والدين والفلسفة والقانون والحكومة والحرف والتجارة وأنه كانت له تنظيمات اجتماعية وحكومية مختلفة ومتنوعة ، وأنه قد مر بسلسلة كاملة من الصراع والحروب والهجرة .

فما السبب فى كل ذلك التباين وعدم الاستقرار وتلك التغيرات المتنوعة فى الفكر والعمل البشرى ؟

وكارل ماركس اذ يقدم هذا السؤال لا يستهدف من وراء ذلك أن يبحث عن الاصل السيكولوجى للآراء التى تقف من وراء هذه التنظيمات والحركات ، وإنما يستهدف الوصول الى القوة الدافعة التى تسبب هذه التغيرات والثورات واكتشاف أسس الظواهر الفكرية والاجتماعية والاشكال التى تتخذها .

ويجب ماركس عن هذا السؤال بقوله :

إن القوة الدافعة الرئيسية التى تسبب التغيرات فى الإدراك البشرى ومن ثم فى التنظيمات الاجتماعية لا يمكن العثور عليها فى العقل البشرى ولا فى أية فكرة سامية أو وحي مقدس ، وإنما يمكن العثور عليها فى الظروف المادية للوجود ، وأهم هذه الظروف انتاج ضروريات.

الحياة ، ويعتمد ذلك على « قوى الانتاج » التى يكون بعضها جمادا (مثل التربة والماء والخامات والادوات والآلات) وبعضها الآخر بشريا ( مثل العمال والمخترعين والمكتشفين والمهندسين ) .

ويحتل العمال اليدويون والذهنيون المكانة الاولى بين قوى الانتاج ثم يليهم فى الاهمية الفنيون الذين يعتبرون قوة تغييرية وثورية هامة فى المجتمع ، ونعمل هذه القوى فى ظل « ظروف الانتاج » ، وبمعنى آخر فى ظل فوانين الملكية والتنظيمات السياسية والعلاقات الطبقية والمفاهيم الفكرية والاخلاقية التى يخلقها الانسان وفقا لعمل القوى المنتجة بغية تدعيم هذا العمل ، أى أن الانسان يبني النظام الاجتماعى والحكومة والعقيدة والاخلاق والفن والفلسفة والعلم استجابة لتأثيرات قوى الانتاج ، وعلى ذلك فالانتاج المادى هو الاساس على حين أن النظم السياسية والدينية والاخلاقية والفلسفية والعلمية هى البناء العلوى أو الطبقات العليا من المجتمع فالاساس مادى والبناء العلوى انعكاس له .

ومن المستحسن أن نبقى فى اذهاننا هذين المفهومين الماركسيين : « قوى الانتاج » و « ظروف الانتاج » فالاولى تعتبر أساسا من هبات الطبيعة على حين يوجد الانسان الاخرى تحت تأثير قوى الانتاج طبقا لصفاته الاخلاقية والذهنية .

والبشر بما فى ذلك من أكثرهم بطولة ليسوا هم الذين يصنعون السيادة أو يضعون قوانين الحياة الاجتماعية ، وانما يقومون بتنفيذها فقط ، فهم يستطيعون تفهم القوى المادية التى تعتمل فى الاساس الاجتماعى ويعبرون عن اتجاهات هذه القوى ومطالبها تعبيرا سياسيا وقانونيا ودستوريا وفكريا وعاطفيا .

وعندما تتوسع قوى الانتاج وتحسن اما نتيجة لاكتسابها مهارة أكبر وزيادة القدرة الانتاجية للعمال ، واما نتيجة للاكتشافات الجيولوجية وتوسع الاسواق فان قوى الانتاج تمر بتغييرات ويتغير الاساس الاجتماعى وتحول الظروف القديمة للانتاج تدريجيا الى عوائق وتصبح عاجزة تماما عن مواجهة احتياجات القوى المنتجة والحياة الاجتماعية لان ظروف الانتاج القديمة لم تكن تتوافق الا مع القوى المنتجة التى بدأت فى الاختفاء ، وبانتشار القوى الانتاجية الجديدة تشهد حدة التناقض والاحتكاك والمعارضة بينها وبين ظروف الانتاج القديمة ، ويتوقف البناء العلوى عن الاستجابة للقوى الجديدة ، وتنشأ أزمة اجتماعية لان السلطات الحاكمة والعلاقات الطبقية والنظم الفكرية تكون أكثر تحفظا وتشبثا بالانماط القديمة ، ويدخل المجتمع فى فترة ثورية أعرضها انتشار السخط والقلق والحرب الطبقية وقيام مفكرين ورسد جدد

يحاولون فى لهجة تبدو غريبة أن يفسروا طبقا لمزاجهم ومعرفتهم وأخلاقيهم هذه الازمة وكيفية اعادة تنظيم ظروف الانتاج على ضوء القوى الانتاجية الجديدة .

وعلى أية حال فان النظام الاجتماعى القديم لا يندثر ما لم تدم القوى الانتاجية الجديدة فى حجمها وتضجها وتصبح أساسا متينا للبناء العلوى الذى يقام تدريجيا فى ظل العاصفة والصدمة وبضغط الحرب الطبقيّة والتصادم بين المتناقضات الفكرية والاخلاقية .

وقد اكتسب ماركس نظريته الثورية الى المجتمع من هيجل الذى كان يرى أن الطبيعة والتاريخ تتضمنهما عملية تطور تسيرها وتلازمها فكرة ( اله خفى ) لتخلق وتهدم وتخلق من جديد المرحلة تلو المرحلة وكل منها أعلى من الأخرى فى تقدم أزل ، وتخلق كل مرحلة عنصر العداء لها فيقوم بهدمها ويخلق فى الوقت نفسه مرحلة جديدة من مراحل أعلى منها وقد سمي هيجل هذه العملية بالتدرج المنطقى « وأسمى المراحل الثلاث » بالاجابية أو الموضوعية ثم الانكار أو نقض الموضوعية ثم نقض الانكار أو عملية التوفيق والتوليف .

ويعتبر ماركس بهذا القانون وينظر الى منطقيات هيجل على أنها تقرير صحيح للعملية الظاهرية للتطور ، ولكنه يضع مكان « الفكرة » القوى الاقتصادية باعتبارها القوة الديناميكية الفعالة التى تسود المجتمع البشرى وتاريخه ويقول ماركس : ما الذى يمكن التاريخ أن يثبتته سوى أن الانتاج الفكرى يغير من طبيعته بالقدر الذى يتناسب مع التغير فى الانتاج المادى ؟

لقد كانت الآراء التى تسود كل عصر من العصور هى نفسها دائما آراء الطبقة الحاكمة فيه ، وعندما يتحدث الشعب عن آراء تحدث تغيرا ثوريا فى المجتمع فانهم بذلك إنما يغيرون عن الحقيقة ، وهى أنه فى داخل نطاق المجتمع القديم تكون عناصر مجتمع جديد قد خلقت ، وإن اختفاء الافكار القديمة إنما يساير فى خطاه اختفاء الظروف القديمة للحياة ، فعندما كان العالم القديم يمر بمحتته الاخيرة تغلبت المسيحية على العقائد القديمة ، وعندما استسلمت الآراء المسيحية فى القرن الثامن عشر للآراء المنطقية حارب المجتمع الاقطاعى معركة فثائه ضد البورجوازية النائرة فى ذلك الوقت ، ولم تعبر الحرية الدينية وحرية الضمير الا عن نفوذ المنافسة الحرة أو أنه مرة أخرى « ليس ادراك الانسان هو الذى يحدد وجوده الاجتماعى ، بل على العكس فان وجوده الاجتماعى هو الذى يحدد ادراكه » .

## (ب) الحرب الطبئية ومعناها :

انقسم المجتمع الى طبقات منذ أن قامت الملكية الخاصة ، ويرتب كارل ماركس العناصر المختلفة للمجتمع طبقا لخواصها الاقتصادية لان العامل الاقتصادى له التأثير الاول ، والطبقة عبارة عن مجموعة من الاشخاص يستمدون وسيلة معاشهم من المصدر الاقتصادى نفسه وينقسم المجتمع الحديث بصفة أساسية الى طبقتين :

جماعة الاشخاص الذين يستمدون معاشهم من قوة العمل وهؤلاء يكونون الطبقة العاملة .

وجماعة الاشخاص الذين يستمدون معاشهم من الملكية ( الارض - المنازل - المناجم - المصانع - وسائل المواصلات - البيوت التجارية ) ، وهؤلاء يكونون طبقة الرأسماليين .

وهناك تعارض فى المصالح بين الطبقتين وهذا التعارض لا يقبل المصالحة فهو أولا وقبل كل شئ ذو طبيعة اقتصادية ، والعمال باعتبار أنهم يمتلكون قوى العمل يرغبون فى بيع سلعتهم الوحيدة بأعلى سعر ممكن ( الاجور ) على حين أن أصحاب رأس المال يبذلون كل جهدهم لشرائها بأقل سعر ممكن ، وبما أن هذا تعارض اقتصادى فانه يكون جوهرى ، ولكنه فى بداية الامر لا يكون له تأثير قوى على أذهان الطبقة العاملة .

ويبدو فى الظاهر أن هذه المعارضة تشابه أى تعارض آخر فى الحياة المدنية بين المشتري والبائع لاية سلعة الا أن الخلاف فى جوهره كبير جدا لأن مالك سلعة العمل لا يكون فى وضع يسمح له بالمساومة على سلعته لانه اذا لم يبيعها مات جوعا ، وبذلك يستطيع أصحاب رأس المال أن يخضعوا العامل لارادتهم ويكشف رأس المال القناع عن نفسه باعتباره قوة اجتماعية هائلة .

ويؤدى هذا التعارض فى بداية الامر الى تنظيم النقابات العمالية ار الى المرحلة الاولى للعداء الطبقي وتحدث منازعات ويقوم صراع صناعى ، ولكن هذا لا يتطلب ولا يتخذ صورة الحرب الطبقيه ما لم تستجن الطبقات العاملة بأن حالتها المزعجة ليست عرضية ووقتيه بل هى نتيجة حتمية للنظام الرأسمالى للمجتمع وان النقص الاقتصادى الذى تعاني منه لا يمكن اصلاحه طالما بقى هذا النظام .

وأخيرا فان هذا النظام يمكن أن يستبدل به نظام آخر تكون وسائل الانتاج فيه ملكا للمجتمع كله وتحت اشرافه ، وبمعنى آخر فان المنازعات المتفرقة المتباعدة والنشاط النقابى للعمال لا يتطور الى حرب.

طبقية الا عندما تتعلم الطبقات العاملة كيف تفكر تفكيراً اشتراكياً اذ أنه فى هذه الحالة وحدها يرسخ اعتقادها بأنها لا تستطيع الحصول على الحرية والمساواة فى نطاق النظام الاجتماعى القائم وبأن الاشتراكية وحدها هى التى تستطيع تحريرها .

وحتى عند بلوغ هذه المرحلة من التطور الفكرى فان الطبقة العاملة لا تواصل النضال بعد ذلك ما لم تكن مدركة أن باستطاعتها أو أن لديها القوة لتحقيق هذا التحرير بنفسها ، وهى تبحث عن ذلك المنفذ الخير أو عن شخصية بطولية تحقق لها ما تظن أنه ليس فى استطاعتها تحقيقه بجهودها .

وبالفعل كان هذا هو الحال فى بداية الحركة الاشتراكية عندما رأى زعماء الطبقات العاملة بوضوح أن الاشتراكية هى الطريق الوحيد للخلاص من البؤس الاجتماعى ، وعندما كانت الجماهير تشعر بأن النظام الاشتراكى للانتاج هو طريق الخلاص بالنسبة لهم ، ولكنهم كانوا اضعف من أن يتولوا قضيتهم بأنفسهم .

ويرى كارل ماركس أن هذه الفترة هى مرحلة المثالية من تطور البروليتاريا وهى الفترة التى عاش فيها روبرت أوين فى بريطانيا وفورييه فى فرنسا والتى شيدت فيها المستعمرات الشيوعية فى أمريكا .

وقد تم التغلب على مرحلة المثالية عن طريق التطور الاقتصادى نفسه اذ أنه بنمو النظام الرأسمالى وتوسعه ازداد العمال فى عددهم وقوتهم ومقدرتهم التنظيمية وأهميتهم السياسية ، كما ازداد ادراكهم لأهميتهم . وقد أعطاهم تركيز الصناعات على وجه الخصوص القدرة على شل كيان الحياة المتمدينة وعلى جعل المجتمع بأسره يدرك أن القوة العاملة الحية هى روح النظام الاجتماعى كله ، وفوق ذلك فان تطور النظام الرأسمالى نفسه أوجد القوى المنتجة وخلق أشكالاً من التنظيم الصناعى جعلت التحول الى الاشتراكية أسهل منه فى أى وقت مضى .

وهكذا أمكن التغلب على مرحلة المثالية وأمكن اكتساب وجهة نظر عملية تجاه التطورات الاجتماعية والامكانيات الاشتراكية ، وكان تفسير ذلك التطور وتعريف الطبقة العاملة به هو مهمة ماركس التى كرس لها كل حياته لان العمال اذا ما أدركوا ذلك فانههم بدافع من مصالحهم وظروف حياتهم لا بد أن يتولوا مهمة تحقيق الاشتراكية ولا بد أن تتخلص حريتهم من كل أنواع الضعف والتردد وأنصاف الحلول . وتتخذ طبيعة النضال الثورى المنطلق الى الامام نحو تحريرهم الكامل وحريتهم الاقتصادية والمساواة بين الجميع .

وعلى العكس مما كان المثاليون يعتقدون فإن الحرب الطبقيّة بعيدة كل البعد عن أن تكون عائقا في طريق الاشتراكية . بل لقد كانت الحرب الطبقيّة أكبر قوة محرّكة لها . وكانت هذه الحرب جزءا لا يتجزأ من العملية المنطقيّة للتاريخ . وإن النظرة العابرة الى تطور الحضارة الاورويّة من العصور الوسيطة الى يومنا هذا لتؤكد ذلك ، فقد دعمت المرحلة الاقطاعيّة الحرب والتجارة تحت ضغط مستلزماتها الاقتصاديّة ، وأنشأت طبقة حرفيّة وتجاريّة أخذت تتحول تدريجيا الى معاداة أيوها وشيدت مجتمعا رأسماليا على أنقاض الاقطاع ، وأخذ المجتمع الرأسمالي بدوره ينتج قوى تعادى وتعارض وتناقض وجوده ، فقد أوجد طبقة عاملة لا تملك شيئا أخذت تزداد تنظيما وتماسكا وادراكا لقوتها عن طريق تركيز وسائل الانتاج برأس المال والقضاء على المنتجين المستقلين بسبب نظام المصانع المركزيّة وزيادة التركيز الصناعي ، وكان من المحتمل أن تعادى هذه الطبقة العاملة النظام الرأسمالي لأن مصالح العمل ورأس المال يتعارضان تعارضا مطلقا ويدمر أحدهما الآخر ، ومن ثم قامت الحرب الطبقيّة التي كانت ضرورة تاريخيّة وأداة فعّالة لهدم الرأسماليّة وتدعيم كل الاتجاهات الاقتصاديّة الجديدة التي كانت تعمل من أجل الانتاج الجماعي والاشراف الاجتماعي على وسائل الانتاج .

وقد كانت الحرب الطبقيّة بمثابة عمل ثوري بالغ الاهمية اذ كانت القوة التي تهدم وتعيد البناء في المرحلة الأخيرة من الرأسماليّة هي الطبقة العاملة التي كانت مصالحها الحيويّة ترتبط بالقضاء على سيطرة رأس المال ونقل وسائل الانتاج الى المجتمع بأسره . وكانت الرأسماليّة قد دمرت الانتاج المحدود النطاق الذي يقوم به الملاك المستقلون ، وبذلك جعلت العودة الى نظام الانتاج الذي كان قبل الرأسماليّة أمرا مستحيلا ، وعلى ذلك فقد حان الوقت لتحطيم آخر قيود الملكية الخاصة ونزع ملكيّة حفنة من أقطاب الرأسماليين لمصلحة الشعب كله .

وبذلك لم تعد الطبقة العاملة مجرد عمال فقراء أو مجموعة من الاناس العاجزين بل طبقة محاربة من المنتجين تبني مرحلة أعلى جديدة من المجتمع البشري .

### (ج) تطور الرأسماليّة :

تحول كارل ماركس من الفلسفة الاجتماعيّة الى الاقتصاديّات لأن حياتنا الفكرية « ما هي الا العالم المادي كما يعكسه العقل البشري . وترجمه الى صورة فكرية » .

وقد خصص ماركس خمسة عشر عاما من عمره لكتابه « رأس .

المال ، في ثلاثة مجلدات يشتمل كل منها على حوالى سبعمائة صفحة ، والغرض من هذا الكتاب هو تحليل المجتمع الرأسمالى على ضوء ما تلقاه من هيجل وريكاردو والمدرسة البريطانية المعادية للرأسمالية فى الفترة ما بين عامى ١٨٢٠ و ١٨٤٠ ، وكان ماركس يطمح الى أن يواصل ويكمل العمل الذى تركه هؤلاء الكتاب والذى خلفته حركة ميناق الشعب ، أو يطمح الى أن يكتشف القوانين الديناميكية السائدة التى تحكم المجتمع الحديث .

ويعالج كتابه هذا نظام الانتاج الرأسمالى الذى يقوم على الحقيقة القائلة بأن العامل يبيع قوة العمل على أنها سلعة وقد افترض ماركس مثله فى ذلك مثل ريكاردو أن عمل الاحياء وحده هو الذى ينتج القيمة وأن الاجور هى الجزء مقابل الانفاق من القوة العاملة وأن الاجور والربح يقفان موقف التعارض أحدهما من الآخر .

وزيادة على ذلك يفترض كارل ماركس مثل رافينستون وجراى وهودجسكين أن رأس المال غير منتج وأن الربح والارباح انما تنبع من فائض القيمة أو من ذلك الجزء من القيمة الذى ينتجه العمل اليدوى ، والذهنى الذى لم يدفع له جزاؤه وانما وضع الرأسماليون أيديهم عليه . وهذا العمل الذى لم يدفع عنه أجر هو المصدر الرئيسى لرأس المال . ومن ثم تشتمل رغبة الرأسماليين فى الاستحواذ على فائض القيمة ، وكانت هذه الرغبة هى القوة المحركة للطبقة الرأسمالية وبسبب هذه الرغبة الجامحة فى فائض القيمة فرض الرأسماليون ساعات عمل طويلة على العمال ، وعندما تمرد هؤلاء فى النهاية على هذا العمل الزائد عن الحد والذى يحطم صحتهم ، بحث الرأسماليون عن طرق جديدة للاستغلال .

وفى هذا البحث أدخلوا توزيع العمل وأوجدوا تعاوناً وثيقاً بين الأيدي العاملة فى الورش وأدخلوا أدوات أفضل وزادوا من تنظيم عملية الانتاج ، وعندما أثبتت هذه الطرق أنها غير كافية لتحطيم مقاومة العمال تم اللجوء الى العلم واخترعت الآلات واستبدل بالكثير من العمال النساء والأطفال ، وتحولت الورش الى مصانع آلية فأصبح العمل آلياً وزاد زيادة هائلة فضلاً عن أن العمال الذين طردوا كانوا يكونون جيشاً احتياطياً يمكن استدعاؤه فى أوقات الاضراب أو فى فترات الرخاء لمساعدة رأس المال على مسابقة التوسع المفاجيء فى الاسواق ، وفى هذه العملية تم القضاء على الصانع ورجال الحرف ، فانضم هؤلاء الى البروليتاريا ، وفوق هذا فانه لما كانت القوة العاملة اليدوية والذهنية هى وحدها التى تخلق القيمة ولما كان النظام الآلى قد أنقص القوة العاملة

الحية اللازمة للسلعة الواحدة فقد انخفضت قيمة السلعة وانخفض معها فائض القيمة أو الربح بالنسبة لكل سلعة ، ومن ثم مال معدل الربح الى الهبوط ، ولتعويض الانخفاض الذى حدث فى الربح توسع أصحاب الاعمال فى الانتاج على نطاق أوسع وزادوا من ردوس الاموال وبحشوا عن أسواق تغطي ربحا أكبر ووصلوا بالآتهم الى أعلى درجات الكمال وذلك للاسراع بالعمل وزيادته لكي يستخلصوا منه آخر قطرة من فائض القيمة ، وقد كان ذلك ممكنا بالنسبة لكبار الرأسماليين وحدهم على حين اضطر صغارهم الى الاستسلام وتركوا الميدان خاضعين ليحتله عمالقة الصناعة ، وبعد ذلك يزداد تركيز رأس المال بخطى سريعة وتزداد قوته بالنسبة نفسها وتتم عملية نزع ملكية صغار الرأسماليين عن طريق القوانين التى تحكم الانتاج الرأسمالى ذاته وعن طريق تركيز رأس المال .

والواحد من الرأسماليين يقتل دائما الكثيرين ومع التناقض المستمر فى عدد كبار الرأسماليين الذين يفتصبون ويحتكرون كل مزية عملية التحول هذه يزداد البؤس والقهر والاستعباد والحرمان والاستغلال ، والى جانب ذلك تنمو ثورة الطبقات العاملة التى يتزايد عددها باستمرار ويتم تنظيمها وتوحيدها عن طريق النظام الآلى لعملية الانتاج نفسها .

وهكذا يصبح احتكار رأس المال عبئا على النمط الانتاجى الذى نما فى ظله وترعرع معه ويصبح تركيز وسائل الانتاج واشترائية العمال متناقضين مع الغطاء الرأسمالى الذى يكسوها فلا يلبث هذا الغطاء أن يتمزق وتندق الاجراس اينانا بموت الملكية الرأسمالية الخاصة وتزع ملكية من كانوا ينتزعون ملكية الغير .

وبطبيعة الحال تكون هذه هى الثورة الاجتماعية وتصل البروليتاريا المنتصرة الى التفوق السياسى وتكون هى نفسها الامة ويصبح عملها الرئيسى الآن هو تغيير نظام الحكم والقوانين لى تتماشى مع الثورة الاجتماعية .

وهذا لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق دكتاتورية البروليتاريا . فالتحول من الرأسمالية الى الاشتراكية لا بد أن يتطلب الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا كأداة سياسية له وتستخدم البروليتاريا تفوقها السياسى لثمنتزع بالتدرج كل رأس المال من البورجوازية وتركز كل وسائل الانتاج فى يد الدولة ( البروليتاريا التى تنظم نفسها لتكون الطبقة الحاكمة ) وتزيد من اجمال القوى المنتجة بأسرع ما استطاع .

وانه لمن المستحيل على أى انسان ألا يعجب بسعة الاطلاع والطاقة التأليفية والعمل الهائل الذى تنطوى عليه كتابات كارل ماركس فهو أعظم مفكر فى تاريخ الفكر الاشتراكى بعد أفلاطون وتوماس مور ، وان

الواحد ليشعر بأن قواه الذهنية تزداد قوة بدراسته لأعمال كارل ماركس التي تشتمل على نظام فكري ممتاز وخصوصا الجوانب التاريخية من أعماله ، ومع ذلك فنحن لا نعثر على العمل المنظم العظيم الذي حققه كارل ماركس فيما كتبه من اقتصاديات وإنما نعثر عليه في تفهمه لحركة الطبقة العاملة ، فقد كان الاشتراكي الأول الذي استطاع أن يدرج مدى أهمية الدور الذي تؤديه البروليتاريا .

أما عن أخطائه فيمكن أن نقول عنها :

إن أخطاء العقول العظيمة إنما هي دروس لا تقل إلا بمقدار درجة واحدة عن الحقائق ذاتها . ولا بد أن أعمال كارل ماركس تنطوي فعلا على شيء بالغ الأهمية ، وذلك بالنظر إلى الحقيقة الواضحة وهي أنه برغم رفض نظرياته مرارا عدة لا تزال النسخة التي يهدى الحركة الثورية الدولية .

### ٣ - خطاب وقواعد :

عقد اجتماع الثامن والعشرين من سبتمبر عام ١٨٦٤ في قاعة سانت مارتين في لندن برئاسة البروفيسور ادوارد سبنسر بيلي وتم في هذا الاجتماع الحاشد انتخاب لجنة مؤقتة من زعماء النقابات العمالية في لندن والأنصار القدامى لحركة الميثاق الشعبي وحركة أوين الاشتراكية وغيرهم لتقوم بوضع اعلان بمبادئ الاتحاد الدولي وقواعده ، وقد رفضت الصيغة التي تقدم بها أحد أنصار مازيني كما رفضت الصيغة التي تقدم بها أحد أنصار أوين ، وأخيرا كتب ماركس الاعلان الخاص بالمبادئ في صيغة خطاب موجه إلى الطبقات العاملة كما وضع القواعد الخاصة بالاتحاد وتمت الموافقة عليهما بالإجماع .

وقد ذكر ماركس الطبقات العاملة في خطابه بأنه على الرغم من النمو التجاري الذي لم يسبق له مثيل في الفترة ما بين عامي ١٨٤٥ و ١٨٦٤ فإن أحوال العمال لم تتحسن ، وأشار إلى ما قالته الصحف المعتدلة التي تمتلكها الطبقة المتوسطة في بريطانيا إذ تكهنت في عام ١٨٥٠ بأنه لو زادت التجارة الخارجية للمملكة المتحدة بنسبة خمسين بالمائة لاختفى الفقراء من بريطانيا ، وأشار إلى ما أعلنه وليام جلاستون وزير المالية في السابع من ابريل عام ١٨٦٤ إذ أعلن في البرلمان أن إجمالي التجارة الخارجية للمملكة المتحدة بلغ اربعمائة واربعة مليوناً من الجنيهات في عام ١٨٦٣ وخرج ماركس من ذلك بأن «ازدياد الثروة يقتصر كلية على الطبقات المالكة» .

وبدا ماركس بعد ذلك يوسع هذه العبارة المذهلة فأورد حقائق وأرقاما استخلصها كلها من التقارير الرسمية وخرج من كل ذلك بالنتيجة الحتمية. وهى أن الاغنياء يزدادون غنى على حين أن الفقراء يزدادون فقرا ، وأصبحت الحقيقة الواضحة لكل مفكر غير متعصب فى جميع بلدان أوربا هى أن تحسين الآلات أو استخدام العلم فى الصناعة أو اتخاذ تدابير جديدة فى وسائل النقل أو الهجرة أو فتح أسواق جديدة أو حرية التجارة أو كل تلك العوامل مجتمعة لا تكفى أن تزيل البؤس الذى تعانيه الطبقات المنتجة لأنه على أساس القاعدة الحالية الزائفة فإن كل تنمية جديدة للقوى الانتاجية للعمل لابد أن تتجه الى توسيع التعارض الاجتماعى والزيادة من حدة المتناقضات وأنواع الصراع الاجتماعى .

وقد حارب جيل أنصار حركة الميثاق ضد هذا البؤس ثلاثين عاما بمثابرة تدعو الى الاعجاب ، ونجح فى نهاية الامر فى تحديد ساعات العمل بعشر ساعات فى اليوم مما أدى الى تحسينات جسمانية وخلقية وذهنية لدى العمال البريطانيين ، وكان هذا الانتصار ينطوى على ما هو أهم من ذلك اذ تكهن الاقتصاديون السياسيون بأن هذا الاجراء سوف يبدى أن الرأسمالية لا يمكن الموت بالنسبة للصناعة البريطانية ، فقد كان يبدو أن الرأسمالية لا يمكن أن تعيش الا على امتصاص دماء الأطفال الذين يضحي بهم القانون الأعمى للعرض والطلب ، وبدلا من هذا القانون الأعمى كان أنصار الميثاق يريدون التحكم فى الانتاج عن طريق النظرة الاجتماعية البعيدة والاعتبارات الانسانية .

وعلى ذلك أصبح الواجب الكبير للطبقات العاملة هو السيطرة على القوة السياسية والإفادة من جهاز الدولة فى تدعيم مصالحها ، وقد كانت الطبقات العاملة تمتلك واحدا من عوامل النجاح ألا وهو الكثرة العددية ، ولكن ذلك لا يكون له اعتبار فى ميزان القوى القومية مالم يتوحد هذا العدد وتقوده المعرفة .

كانت هذه هى الفكرة التى راودت العمال فى مختلف البلدان ممن اجتمعوا فى الثامن والعشرين من سبتمبر لتأسيس الاتحاد الدولى للعمال، ومع ذلك فهناك اعتبار آخر سيطر على هذا الاجتماع وهو أنه اذا ما كان تحرير الطبقات العاملة يتطلب منها اجماعا دوليا فكيف يمكنهم تحقيق هذه المهمة العظيمة وهناك سياسات خارجية تسعى وراء الشر وتضرب على وتر النعرات القومية والتعصبات العنصرية وتبعثر دماء الشعب وأمواله فى سبيل حروب القرصنة ؟ .

وقد تعلم العمال من ذلك أن واجبه هو الألام بأسرار السياسات الدولية ومراقبة الأعمال الدبلوماسية التى تقسم عليها حكوماتهم وذلك

لمعارضة تلك الاعمال اذا لزم الامر بكل ما فى استطاعتهم من وسائل وان يتجمعوا فى مظاهرات تلقائية من أجل تحقيق أبسط قوانين الأخلاق والعدالة التى ينبغى لها أن تحكم العلاقة لا بين الاشخاص فحسب ، بل وبين الأمم ايضا ، وان الحرب من أجل تحقيق هذه السياسات الخارجية لتشكل جزءا من النضال العام من أجل تحرير الطبقات العاملة .

وكانت القواعد الخاصة بالاتحاد الدولى كما وضعها ماركس تسير على النحو التالى :

« ان تحرير الطبقات العاملة ينبغى أن يتم بواسطة الطبقات العاملة نفسها ، وان النضال من أجل هذا التحرر ليس معناه أنه نضال من أجل حقوق واحتكارات طبفية بل من أجل المساواة فى الحقوق والواجبات والاستبعاد الكامل لكل أنواع الحكم الطبقي ، وان خضوع العامل من الناحية الاقتصادية لمن يحنكر وسائل الانتاج أو مصادر الحياة لهو أساس العبودية بجميع صورها وأساس جميع أنواع البؤس الاجتماعى والحرمان الفكرى والاعتماد السياسى على الغير ، وعلى ذلك فان التحرر الاقتصادى للطبقات العاملة هو الغاية العظيمة التى ينبغى لكل حركة سياسية أن تجعل من نفسها اداة لتحقيقها، وان تحرير العمال ليس مشكلة محلية أو قومية بل هو مشكلة اجتماعية تمس كل الأقطار التى تقوم فيها مجتمعات حديثة . ويتوقف حل تلك المشكلة على المشاركة العملية والنظرية بين جميع الأقطار المتقدمة . »

وكان تنظيم قيام مثل تلك المشاركة الدولية بين العمال هو المهمة التى قام من أجلها الاتحاد الدولى للعمال . وقد نصح ماركس العمال بأن ينظموا أحزابا عمالية مستقلة لتطالب فى البرلمان بالإصلاح الاجتماعى والتشريعات المنظمة للمصانع ولنعارض أية سياسة خارجية تدعو الى الحرب مع شن حرب طبقية لا هوادة فيها الى أن يستحوذ العمال على القوة السياسية ويؤمّموا وسائل الانتاج .

#### ٤ - نشاط الاتحاد الدولى وفشله :

عقد الاتحاد الدولى للعمال مؤتمرات سنوية فى لندن فى عام ١٨٦٥ وفى جنيف فى عام ١٨٦٦ وفى بيرن فى عام ١٨٦٩ وفى لاهاي فى عام ١٨٧٢ وبعد ذلك انحلت هذه المنظمة من الناحية العملية ، وقد انضم الكثيرون من زعماء النقابات العمالية البريطانية الى الاتحاد الدولى فى بداية الأمر ، ثم بدأت هذه النقابات تسحب تأييدها للاتحاد تدريجيا بعد الموافقة على قانون الإصلاح الثانى ، ومع ذلك فقد ظل البريطانيون الى النهاية يشكلون أغلبية الأعضاء فى المجلس العام للاتحاد الدولى للعمال .

وكان من جراء انضمام الكثير من المنظمات الفرنسية والسويسرية والالمانية والبلجيكية والايطالية والروسية الى الاتحاد الدول للعمال أن تحولت مؤتمراته الى ساحات للتطاحن بين الطوائف والعقائد التي كانت جميعا تتفق بالنسبة للهدف الاشتراكي ولكنها كانت تتصارع فيما بينها حول السياسة والطريقة التي تتبع .

وقد أحدثت مسألة « البرلمانية » الصدع الرئيسى فى الاتحاد الدولى للعمال اذ كان ماركس وأنصاره يدعون الى القيام بعمل برلمانى على حين كان الكثيرون من ممثلى العمال الفرنسيين والايطاليين والاسبانيين والروس يدعون لواحد من أمرين : فاما أنقيام بعمل اقتصادى نورى ، واما تدبير مؤامرات سريعة بغية القيام بعصيان مسلح .

غير أن ماركس نفسه هو الذى ساهم فى تقوية وتدعيم الاتجاهات المعارضة للبرلمانية بتأييده لتفوق الاقتصاديات فى أهميتها على النواحي السياسية ومحاولته امداد الطبقات العاملة بوجهة النظر القائلة بأن احتكار وسائل الانتاج هو المصدر الحقيقى لكل الشرور الاجتماعية ، وكان تفسير ماركس للتاريخ على أساس اقتصادى هو السبب الرئيسى بطبيعة الحال فى هذا الاعتماد القوى على العمل الاقتصادى ، ولابد أن تكون الفكرة التى سادت فى ذلك الوقت — وهى أن فشل حركة الميثاق الشعبى انما يرجع أساسا الى قيامها بدعوة سياسية ذات جانب واحد — هى التى حفزت كارل ماركس الى أن يعمل على حفظ التوازن باعطاء ثقل متزايد للجوانب الاقتصادية والاجتماعية من الحركة العمالية . وليس ثمة شك فى أن كارل ماركس كان داعية للنقابية العمالية الثورية الأمر الذى يتضح من القرار الذى قام بصياغته للمؤتمر السنوى للاتحاد الدولى للعمال الذى عقد فى جنيف عام ١٨٦٦ :

### النقابات العمالية :

( ١ ) ان رأس المال قوة اجتماعية مركزة على حين لا يمتلك العامل سوى قوته العاملة الفردية ، وعلى ذلك فلا يمكن أن يفهم العقد بين رأس المال والعمل على شروط متكافئة ، وان القوة الاجتماعية الوحيدة التى تقف الى جانب العمال هى كثرتهم العددية ولكن هذه الكثرة العددية تشتت وتضعف عن طريق الخلافات وتسبب فى هذا تشتت للقوة الاجتماعية للعمل وتدعمه المنافسة الحتمية للحصول على عمل .

وقد نشأت النقابات العمالية عن طريق المحاولات الاختيارية التى يقوم بها العمال من أجل مقاومة الأوامر التعسفية لرأس المال ولمنع المنافسة

المتبادلة على فرصة العمل أو كبح جماحها على الأقل وذلك للحصول على الشروط التي من شأنها أن ترفعهم قليلا فوق مستوى العبودية المحضة ، وعلى ذلك فإن الهدف المباشر للنقابات العمالية ينحصر في خوضها للمعارك اليومية والمعتادة بين العمل ورأس المال أو ينحصر باختصار في مسألتى الأجور وساعات العمل ، وهذا النشاط الذى تمارسه النقابات العمالية ليس نشاطا مشروعاً فحسب ، بل هو ضرورى تماما ولا يمكن الاستغناء عنه طالما ظل النظام الحالى سائدا ، وزيادة على ذلك فإن هذا النشاط ينبغي أن يعمم عن طريق قيام تحالف بين العمال من جميع الاقطار .

( ٢ ) لقد أولت النقابات العمالية الى الآن النزاع المباشر مع رأس المال اهتماما مفرطا ولم تصل بعد الى فهم تامل لرسالتها فى مقاومة النظام الحالى للانتاج ، ووقفت بعيدا عن الحركة السياسية والاجتماعية للطبقات العاملة .

( ٣ ) وانه لينبغى الآن للنقابات العمالية أن تتعلم وتعى الكيفية التى تعمل بها باعتبارها مراكز للطبقات العاملة من أجل تحررها الكامل دون أن تتخلى النقابات العمالية عن نضالها ابيومى ضد جور الراسمالين واجحافهم ، كما ينبغى على النقابات العمالية أن تؤيد كل حركة اجتماعية وسياسية تضع ذلك فى اعتبارها ، وينبغى لها أن تنظر الى نفسها على أنها تمثل الطبقة ألعاملة بأسرها وتهتم بمصالح العمال غير المهرة أو العمال الذين يتلقون أجورا مجحفة ممن لا يستطيعون القيام بأية مقاومة منظمة بسبب ظروفهم البائسة ، وسوف يؤدى ذلك حتما الى اجتذاب تلك الجمهرة الهائلة من العمال ممن لا ينتظمون فى هيئات أو منظمات وتقنعهم بأن النقابات العمالية أبعد ما تكون عن أن تشغل نفسها بالجري وراء مصالح ذاتية ضيقة وانما تعمل على تحرير الملايين ممن وطنتهم الاقدام .

وقد كان معارضو البرلمانية من أنصار الاتحاد الدولى للعمال يقولون. فى حماس على هذا الدور الاجتماعى الثورى البطولى الذى خصه ماركس للنقابات العمالية باعتبارها مركزا للعمل الاقتصادى ويوافقون على فكرة ماركس الخاصة بجعل العمل البرلماني وسيلة ثانوية فى المعركة ، وسرعان ما استبعد هؤلاء الوسائل الثانوية وركزوا على الوسيلة الأصلية وهى العمل الاقتصادى ، وكان من نتيجة ذلك أن ازداد الصراع بينهم وبين ماركس وأنصاره عمقا واتساعا ، وفى أثناء ذلك التعارض نشبت الاعتبارات النظرية والخلافات ، وأصبح الشك والهزاء والقدح

الأسلحة الرئيسية التي يستخدمها العسكريان المتعارضان ، ثم انفجر الصراع بكل ما فيه من عنف وحطم الغطاء الهش الذي كان قد تكون في سبتمبر من عام ١٨٦٤ . وتفرقت الجمعيات التي كان الاتحاد الدولي يتكون منها ، وظلت هذه الجمعيات قائمة بعد ذلك لعدة سنوات كانت خلالها محاطة بالغموض الى أن اختفت تماما في نهاية الأمر .

وفي مارس من عام ١٨٧٢ أصدر القسم البريطاني من الاتحاد الدولي للعمال بياناً ينفق مع الخطاب الذي كان ماركس قد كتبه في عام ١٨٦٤ مع اضافة المبادئ التالية :

١ ان نتاج العمل ينبغي ان يكون من نصيب العمال وان اخوة العمال ينبغي ان تكون أساس المجتمع ، وينبغي على العمال من جميع الاقطار أن يتحدوا من أجل تحرير العمال والغاء الحكم الطبقي . ان العمال لا ينتمون الى بلد معين لانهم في كل مكان يعانون من الشرور نفسها ) .

وقد وقع على ذلك البيان جورج بينت و ج . ت . بلير والكسندر كلارك وتوماس ساندروز .

وفي يوليو من عام ١٨٧٢ عقد مؤتمر وطني في نوتنجهام للنظر في الموقف السياسي ولوضع برنامج محدود للاتحاد ، وقد تقرر تكوين حزب سياسي جديد يستطيع العمال تحرير أنفسهم عن طريقه وقد اشتمل البرنامج الذي وضعه جون هبلز وتايلور وكلارك على المطالب التالية :

حق الانتخاب للبالغين والتمثيل المتكافئ والتعليم الدنيوى الاجبارى المجاني ( ابتدائي وثانوي وفنى وجامعى ) والغاء معونة الدولة للكنائس والغاء الألقاب والحقوق المتوارثة وقضاة الصلح الذين لا تدفع لهم مرتبات والحكم الذاتى لايرلندا ووضع دستور اتحادى للامبراطورية البريطانية وتأميم الأرض والمناجم ووسائل الانتاج واتشاء بنك الدولة .

وقد ظل القسم البريطانى من الاتحاد الدولى يسير بخطى بطيئة الى ان قضى عليه الارهاق اذ ان الطبقات العاملة كانت قد ابتعدت تماما عن كل دعوة للاشتراكية والحرب الطبقيه حتى لم يعد ثمة ما يعيدهم مرة اخرى الى الميثاقية بما فى ذلك من عبقرية ماركس .

وكان رد الفعل المضاد للثورة المثالية فى الفترة الميثاقية كاملا ، وقد وجد توماس كوبر أحد أنصار الميثاق القدامى والذي جال فى شمالى انجلترا عامى ١٨٦٩ و ١٨٧٠ أن العمال هناك صاروا فى ظروف مادية أفضل مما كانت عليه الحال فى الفترة ما بين عامى ١٨٤٠ و ١٨٤٥ ، ولكنه لاحظ بمزيد من الألم أن حالتهم المعنوية والفكرية قد تدهورت .

« ففي عصرنا القديم أيام الميثاق كان الآلاف من عمال لانكشير يرتدون خرقا ممزقة حقا وكان الكثيرون منهم ينقصهم الطعام ولكن ذئابهم كان يتضج في كل مكان حيثما سرت ، فقد كنت تراهم في جماعات يناقشون تلك العقيدة العظيمة ألا وهي العدالة السياسية ، أو كانوا في جدال محتدم حول تعاليم الاشتراكية ، ولكنك الآن لا ترى أمثال هذه الجماعات في لانكشير ، بل تسمع عمالا حسنى الزى يتحدثون عن المخازن التعاونية وأسهمهم فيها وترى غيرهم يسرون كالبهائم وهم يقودون كلاب الصيد الرمادية الصغيرة وقد غطوها بالقمماش ، فهم على وشك الدخول في سباق وهم يراهنون بالمال في أثناء ذهابهم .

لقد توقف العمال عن التفكير وهم لا يريدون الاصفاء لأى حديث جدى أو هذا هو الحال بالنسبة للجزء الأكبر منهم على الأقل ، وبالنسبة لرجل ظل الجزء الأكبر من حياته يتوق الى تعليمهم والارتفاع بهم فان ههنا الحال انما تبعث على مزيد من الألم . »

وبعد عام ١٨٦٧ بدأ ماركس يعبر عن آراء مماثلة تجاه الطبقة العاملة فى بريطانيا ولكنه لم يتهم الجماهير قط بل دارت المعركة بينه وبين الزعماء الذين اتهمهم ماركس بأنهم صنائع يتلقون الأموال من جلاستون ومن دزرائيلى .

#### ٥ - منظمات العمال - الاحرار :

كانت هناك ثلاث منظمات سياسية فى الفترة ما بين عامى ١٨٦٦ و ١٨٩٥ وكان هدفها جميعا هو الحصول على التمثيل البرلمانى للعمال ، وهذه المنظمات منها نقابة عمال لندن ( ١٨٦٦ - ١٨٦٨ ) وجماعة التمثيل البرلمانى للعمال ( ١٨٨٦ - ١٨٩٥ ) ، وكانت الفكرة الرئيسية التى تسود تلك المنظمات هي أن البرلمان عند مناقشته ووضع التشريعات التى تمس المسائل العمالية يحتاج الى خبرة ومعرفة فنية معينة لا تتوفر الا فى زعماء العمال وحدهم ، وعلى ذلك فمن الضرورى ارسال بعض هؤلاء الزعماء الى البرلمان .

وكان مؤتمر نقابات العمال الذى بدأ فى عام ١٨٦٨ ولا يزال على قوته الكاملة الى الآن ينتمى الى ذلك النوع نفسه من المنظمات ، اذ ان هدفه الاشراف على المصالح السياسية الخاصة بالعمال المنضمين الى المنظمات العمالية المختلفة ، وذلك عن طريق اللجنة البرلمانية التى يقوم المؤتمر بانتخابها سنويا لكي تعمل على تنفيذ قراراته السياسية بارسال الوفود الى الوزراء ومقابلة أعضاء البرلمان ان الذين يعطون على العمال .

وفى فبراير عام ١٨٦٦ ظهرت نقابة عمال لندن الى الوجود وطبقا لبرنامج هذه النقابة فانها لم تكن تؤيد حق التصويت الانتخابى للجميع فحسب ، بل كانت تطالب أيضا بالتمثيل البرلماني المباشر للعمال بواسطة العمال .

وقد اختفت هذه النقابة من المسرح بعد الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى عام ١٨٦٨ وحلت محلها جماعة التمثيل البرلماني للعمال التى تولت مهمة الاعتماد من النظريات المثالية والتوفيق بين مصالح العمال ومصالح بقية المجتمع .

وفى بداية عام ١٨٧٠ أجريت انتخابات برلمانية فرعية فى سوثوارك وكان مرشح هذه الجماعة هو أودجار الذى كان يلقى تأييدا من جوار ستيوارت ميل وقد حصل أودجار فى الانتخاب بطريق الاقتراع على أربعة آلاف وثلاثمائة واثنين وثمانين صوتا مقابل أربعة آلاف وستمائة وستة وثمانين صوتا حصل عليها مرشح حزب المحافظين ، وألفين وتسعمائة وستة وستين صوتا حصل عليها مرشح الأحرار ، وكانت هذه النتيجة بالاضافة الى الدعوة للتشريعات الخاصة بالنقابات العمالية بمثابة قوة دافعة لجماعة التمثيل البرلماني للعمال جعلت منها هيئة سياسية فعالة لفترة من الوقت ، وبلغت هذه الجماعة أقصى قوة لها فى عام ١٨٧٤ عندما فاز اثنان من مرشحيها فى الانتخابات البرلمانية التى هزم فيها حزب الأحرار وشكل حزب المحافظين الحكومة برئاسة ديزرائيلي ، وقد نفذ ديزرائيلي مشروع القانون الخاص بالنقابات العمالية مما بعث الرضا فى نفوس الطبقات العاملة التى تنطوى تحت لواء المنظمات العمالية ، وفى الانتخابات العامة التى أجريت عام ١٨٨٠ فاز ثلاثة من مرشحي العمال هم يورت وماكدونالد وبرود هرسى .

وقد بعثت من جديد فكرة اقامة حزب عمالى فى مؤتمر النقابات العمالية الذى عقد فى عام ١٨٨٥ . كما ظهرت الى الوجود فى الفترة ما بين عامي ١٨٨١ و ١٨٨٥ الأحزاب التى تؤيد الاشتراكية مثل الاتحاد الديموقراطى والجمعية القابية والجماعة الاشتراكية .

كذلك تسبب التدهور الصناعى فى انتشار السخط بين صفوف العمال ، وقد توحدت هذه العوامل فى خلق اتجاه عمالى قوى فى البرلمان .

وفى عام ١٨٨٦ عندما كان عشرة من العمال يتخذون مقاعدهم فى البرلمان تكون الاتحاد الانتخابى للعمال ، وقد عمل هذا الاتحاد بالتآلف مع منظمات الأحرار وضد فكرة القيام بعمل اشتراكى وعمالى مستقل ، وقد كان ضعف حركة الأحرار فى ذلك الوقت وهزيمتها النهائية فى عام

١٨٩٥ ضربة قاضية للاتحاد الانتخابي للعمال ، ولكن قبل أن ينتهى ذلك الاتحاد كان العمال قد استطاعوا أن يدفعوا خمسة عشر من زعماتهم الى مقاعد البرلمان ومن بين هؤلاء كيرهاردى وجون بورنز اللذان انتخبا فى عام ١٨٩٢ وقد رشح الأول نفسه باعتباره من العمال المستقلين ورشح الآخر نفسه على أنه من الاشتراكيين الديمقراطيين . وقد فسد مصطلحا « الاشتراكية » و « الاصلاح الاجتماعى » ماكان يصاحبهما من رعب فى نظر العمال وصار اصدار القرارات الاشتراكية فى المؤتمرات السنوية للنقابات العمالية أمرا يسيرا اعتبارا من عام ١٨٩٣ والأعوام التالية . ولكن جمهرة النقابات العمالية كانت مازال تنظر الى فكرة استقلال العمال التى كانت موجهة ضد الأحرار والمحافظين على السواء على أنها قمة التفكير الثورى وأبلغ تعبير عن الحرب الطبقيه .

وعلى أية حال فانه من الخطأ أن نستنتج من اتخاذ المؤتمرات السنوية للنقابات العمالية القرارات الاشتراكية أن نقابات العمال قد اعتنقت الاشتراكية فلم يعد هناك اليوم مثل ذلك التحول الجماعى للجماهير عن طريق الخطب النارية أو القرارات التى تصدر عن الاجتماعات ، ولم تكن تلك القرارات تقبل معنى أكثر من أن العمال كانوا يميلون الى تأييد الاصلاح الاجتماعى عن طريق التشريعات ، فقد كانوا يعلمون أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن أبدا أن يتضمنها مشروع بقانون تتخذ الأحزاب موقفا محدودا تجاهه وأنها ليست مياسة عملية ، وعلى ذلك فانها لا تستحق ضياع أى وقت فى معارضتها وإثارة مجادلات طويلة حول امكانية حدوث تحول فجائى للمجتمع .

ومن ناحية أخرى فان قيام حزب عمالى مستقل يعارض حزب الأحرار وحزب المحافظين على السواء كان قضية هامة أخطر من أن يحسمها قرار من المؤتمر السنوى للنقابات العمالية .

# الفصل الحادى عشر إحياء الاشتراكية

## ١ - استنفاد الفكر التحررى :

سبق أن أشرنا فى الفصل الذى عالجنا فيه المميزات العامة للسنوات الستين الأخيرة الى أنه فى حوالى عام ١٨٨٠ وجد الفكر التحررى نفسه مقبلا على أزمة ، وبدأ الاعتقاد بأن انحرمة التحررية ليست فى وضع يسمح لها بأداء ما وعدت به من قبل ، ولم تكن شئون البلاد مرضية سواء على الصعيد الخارجى او الصعيد الداخلى وبدأ التدهور الصناعى يسير من سىء الى أسوأ ، ويزيد من عدد المتعطلين ، وأخذت الطبقات الحاكمة تنظر الى الحركة السياسية العمالية ودخول ممثلى النقابات العمالية الى البرلمان فى عام ١٨٧٤ والجهود التى كانت تبذل من أجل تنظيم العمال الزراعيين على أن ذلك كله بداية لفترة جديدة من الحرب الطبقة .

وكان الهجوم على التجارة الحرة مظهرا آخر من مظاهر تدهور الفكر التحررى اذ ظهرت الحركة التى تدعو الى مبدأ الحماية التجارية وبدأ المؤرخون يراجعون الآراء التحررية حول العلاقات فى داخل الامبراطورية وحول العلاقات الدولية وقد لاقى كتاب البروفيسور سيلي عن «توسع انجلترا» حماسا كان من المستحيل أن يلاقيه قبل ذلك بعشر سنوات واشتد تصميم ايرلندا فى فرض مطلبها الخاص بالحكم الداخلى وكلل بالنجاح .

وقد أثارت اجراءات القهر التى اتخذتها حكومة الأحرار ضد الايرلنديين الكثير من السخط بين صفوف الراديكاليين وضاعف من ذلك السخط الحرب التى شنت ضد مصر والتورط فى جنوب افريقية والموقف فى الهند وفى أفغانستان .

وكان من الطبيعى بعد ذلك أن يبدأ الهجوم على الاقتصاد السياسى القائم والمذهبية التحررية ، وجاء الهجوم الفاصل من جانب الماركسيين وأنصار الإصلاح الزراعى والمدرسة الجديدة للعلوم الاجتماعية ، وعلى الرغم من أن جون ستيوارت ميل والفريد روسل والاس وسيدنى ويب ودافيد سايم وبلفوت باكس كانوا ينتمون الى مدارس مختلفة للاقتصاد الاجتماعى

فانهم جميعا كانوا يحاولون - كل بطريقة الخاصة - خلق تيارات فكرية جديدة اما لتأييد الاصلاح الاجتماعى أو لتأييد الثورة الاجتماعية .

## ٢ - ماركس وهابنمان :

عندما نتطلع بأفكارنا الى تلك السنوات نجد هابنمان وباكس وويب وموريس وبرنارد شو منهمكين فى أبحاثهم واختباراتهم ، وقد بدأت الزيارات لكارل ماركس ولاقت كتابات ميل اهتماما جديدا ، ولمى هنرى جورج الاستحسان ودرست الكتيبات الميثاقية القديمة والصحف الميثاقية الدورية دراسة مستفيضة وفحصت نواحي نشاط الاشتراكية الديمقراطية الألمانية ، وكانت تلك سنوات مثيرة حافلة بالدراسة والمناقشة والبحث .

وكانت مبادئ ماركس فى متناول البريطانيين الذين يعرفون الألمانية أو الفرنسية وحدهم ، وقد نشرت فى عام ١٨٨٠ مقالان عن كارل ماركس فى المجلات الشهرية البريطانية وكانت احداها تؤيد معتقدات ماركس وكانت الاخرى تعارضها وكتب المقالة الاولى بلفورت باكس الذى كان قد اعتنق الاشتراكية نتيجة لمقابلاته للاجئين القادمين من « كميون باريس » ودرسته لكتاب « رأس المال » وفى ذلك الوقت نفسه بدأ هابنمان دراسة الطبعة الفرنسية من كتاب رأس المال ، وسارع بالتعرف شخصيا على كارل ماركس ، وكان غالبا ما يقوم بزيارته للحصول منه على مزيد من الارشادات ، وقد ترك ذكاء ماركس الخارق أثرا هائلا على هابنمان

وفى عام ١٨٠٠ قام هابنمان بزيارة ماركس عدة مرات وحصل منه على معلومات تتعلق بالآمال التى تنتظر من الحركة الثورية فى القارة الأوروبية ، وبعد ذلك كتب هابنمان مقالة بعنوان « فجر العصر الثورى » استغل فيها المعلومات التى حصل عليها من ماركس فى اتجاه معارض للثورية ، ومنذ ذلك الوقت بدأ كارل ماركس ينظر الى هابنمان بالريبة والشك ، ثم وقعت حادثة أخرى جعلت الانفصام النهائى بينهما أمرا محتملا .

ففى عام ١٨٨١ اعتقد هابنمان أنه أحرز من التقدم قدرا يؤمله لأن يفسر الماركسية للمواطنين البريطانيين ونشر كتابه « انجلترا للجميع » الذى ضمنه معتقدات أستاذه الرئيسية حول رأس المال والعمل وقال هابنمان فى مقدمة الكتاب : « اننى مدين بالكثير من آراء ومادة الفصلين الثانى والثالث لكتاب عظيم ألفه مفكر مبتكر عظيم » .

وقد تجنب هابنمان ذكر اسم كارل ماركس أو كتاب رأس المال لعلمه بتعصب الانجليز فى ذلك الوقت ضد الاجانب وعلى الأخص ضد كارل ماركس ، ولم يكن هابنمان يدرك رغبة كارل ماركس المفرطة فى أن

يلقى كتابه اعترافا عاما اذ أن وجود ماركس نفسه صار في نهاية الامر مرتبطا بمصير هذا الكتاب وكان من المؤكد أن ينظر ماركس الى أى شخص يتجاهل كتاب رأس المال على أنه لا يفهم أى شيء ، وسرعان ما فهم هايندمان خطاه وحاول ازالته فكتب في عام ١٨٨٣ أحسن كتبه وهو « الأساس التاريخي للاشتراكية » الذى يعتبر دراسة جامعة عن أصل الرأسمالية والحركة العمالية الاشتراكية من القرن الخامس عشر الى القرن التاسع عشر، وأورد فيه مقتطفات من ماركس وانجيز وروبرتوس ومن كل المدرسة الاشتراكية الالمانية ، ولكن القطيعة بينه وبين الماركسيين الالمان لم تختف تماما في وقت ما ، وظل شعور ما بالمرارة يسود كلا الجانبين ، ويزيد من حدته في بعض الأحيان نقص المشاركة الفكرية بصفة عامة بين الانجليز والالمان .

ومع ذلك يرجع الفضل لهايندمان في أن الماركسية استطاعت أن تضع أقدامها على التربة البريطانية لأنه على الرغم من أن ويب وشو وموريس كانوا متأثرين أو على الاصح كانوا مدفوعين بكتابات ماركس فان هايندمان هو الذى صار تلميذا لماركس وعول على نشر آرائه بمناسبة ودون مناسبة بل وأقام منظمة تقوم على عقائد ماركس .

### ٣- الهجوم على الاقتصاد السياسى :

كانت النظريات التى روج لها فى بريطانيا آدم سميث ودافيد ريكاردو ومن فسروا أعمالهما أوعلقوا عليها تشكل بصفة أساسية المذهبية التى تقوم عليها مصالح الطبقات الصناعية والتجارية البريطانية أو من يطلق عليهم الاشتراكيون اسم « البرجوازيين » وكان الخط الرئيسى الذى وقع فيه أولئك المفكرون هو أنهم نظروا الى الانسان على أنه عامل ثابت ، وكانوا يعتقدون أن الاقتصاد السياسى يهيم نموذجاً خالداً للمجتمع المتمدن . وكان الاعتقاد السائد هو أن الانسان ومن ثم المجتمع تحركه الرغبة فى الحصول على الربح الذى يستطيع عن طريقه تحسين أحواله المادية وأنه اذا ما ترك دون أن يعوقه تدخل الدولة والتقاليد المتوارثة من العصور الوسطى فانه سيصل حتما الى تلك السعادة التى كان الجميع يتوقون اليها ، وكان مركز الكون فى نظرهم هو الفرد الذى يتمتع بالسيادة وينافس بحرية فى الأسواق .

ولكن الأزمة الاقتصادية والبؤس والشقاء وحركة الميثاق والسخط العام بدأت تقوض من دعائم تلك النظريات وفى سبعينات القرن الماضى كانت سلطة انصار ريكاردو قد ولت وبدأت مدرسة جديدة فى الظهور مدرسة بذلت جهدا كبيرا لتجعل من الاقتصاد السياسى مجرد فرع من فروع علم الاجتماع وتجعله ينظر اليه على أنه لا يعدو أن يكون مرحلة

في تطور المجتمع البشرى ولتخضع الكل للاخلاقيات ، وهذه المدرسة البريطانية الجديدة التي كان من روادها روسكين وكليف ليسلى ودافيد سايم وانجرام وتوينبى وكننجهام مدينة ببعض اصولها النظرية لتأثير الاشتراكيين المسيحيين الذين ظهروا قبل ذلك بعشرات السنين ومدينة بجزء ثان لكومت ومدرسة اليقينيين البريطانيين وجزء ثالث للمدرسة التاريخية الالمانية التي اسسها كينز وروشر وكونز وشمولر .

كما ساعد هذه المدرسة الجديدة انتشار المعرفة البيولوجية التي كانت تقول بوجود نواحي تشابه وان تكن سطحية بين الكائن الحي والحياة الاجتماعية وكان هربرت سبنسر هو رائد هذا النوع من التفكير في بريطانيا العظمى .

وكان جون ستيوارت ميل يكون حلقة الاتصال بين المدرستين القديمة والحديثة لانه كان كما قال في تاريخ حياته « عقلا يتطلع دائما الى الامام وعلى استعداد دائم لأن يتعلم من أفكاره الخاصة أو من أفكار الآخرين على قدم المساواة » .

وقد تعلم جون ستيوارت ميل الشيء الكثير من الاشتراكية الفرنسية وتسببت قراءته للأعمال الخاصة بها بالإضافة لقراءته لأعمال كومت في أحداث أزمته الفكرية، وقد كان كومت نفسه مدينا بالكثير جدا للاشتراكيين ومما لا شك فيه أن كتابي جون روسكين « انتودس لاسيت » و « مونيرا بوليفريس » كانا أثرا من آثار الارتباط لبعض الوقت بموريس وكنجلي ولورد لوفر في خمسينات القرن الماضي وقد أدت تعاليم روسكين الاقتصادية الاجتماعية الى اتجاه جون ستيوارت ميل نفسه وان كان الهدف من تعاليم الأول محدودا بصورة أكبر مما هو الحال بالنسبة للآخر فقد أدت على وجه التحديد الى تبعية الفرد للمجتمع وإحلال الخدمة الاجتماعية والتعاون محل الربح النردى والمنافسة . وكان ميل يؤيد كليف ليسلى الذي تعلم من المدرسة التاريخية الالمانية كما كان ليسلى يؤيد سايم على حين حاول انجرام الذي كان هو نفسه من أنصار كومت أن ينظر الى تاريخ الاقتصاد السياسي من وجهة نظر أستاذه ، وقد أثر الكثير من هذه الحوافز والتيارات على أرنولد توينبى وكننجهام وشيلر وفوكسويل وهيوبنز والفريد مارشال الذين حاولوا خلق مدرسة بريطانية للتاريخ الاقتصادي موجهة ضد الاقتصاد السياسي .

وهذه النقطة الأخيرة هي المقياس المشترك لكل تلك العوامل التي سبق ذكرها ، وان نشأة هذه الحركة بكل تشعباتها التي حدثت في المملكة المتحدة ( كان انجرام وليسلى من الايرلنديين ) بين عامي ١٨٦٠ و ١٨٩٠ لمجدرة بأن نفرد لها عناية خاصة ولكننا لا نستطيع هنا أن نفعل أكثر من توضيح تلك الملامح التي لها علاقة بموضوعنا .

كانت الأنسة هاريت مارتينو و ج. ه. لويس هما اللذين قدما كومت للجمهور البريطانى ولكن جون ستيوارت ميل هو الذى جعل تأثير كومت يعمل فى الاقتصاد السياسى ، فعند دراسته لكتاب كومت «سبيل الفلسفة اليقينية » لم يملك ميل الا ان تصيبه الدهشة لاستهزاء المؤلف بالمنازعات العقيمة بين الاقتصاديين السياسيين من ناحية وبطريقة معالجته للاقتصاديات على أنها فرع من علم الاجتماع من الناحية الأخرى ، وقد وجد ميل فى هذا الكتاب آراء معينة ذكرته بالمدرسة الألمانية الكونردية كما ذكرته بريشارد جونز . وعرض كومت المجتمع البشرى فى عملية تطور ترتبط فيها المجموعات المختلفة لظواهر الطبيعية بعضها ببعض الآخر حتى ان التغييرات فى أية من هذه المجموعات تؤدي الى حدوث تعديلات فى المجموعات الأخرى ، وزيادة على ذلك فقد علمه كومت أن السبيل الى الإصلاح الاجتماعى انما ينحصر فى جعل الحياة تابعة للاخلاقيات .

وكانت المدرسة التاريخية الألمانية بنظرتها العصرية الى التطور الاجتماعى ونفورها من الصناعة الحديثة والمنافسة غير المحدودة ذلك النفور الذى نشأ عنه تقديسها للدولة باعتبارها السلطة الاخلاقية العليا فى الحياة الاجتماعية تعارض المدرسة الانجليزية الكلاسية للاقتصاد السياسى ، واتجهت الى تحليل القوى المتنوعة التى تعمل فى الفترات المختلفة من حياة الامم المتعدنة والتى تسببت فى قيام المشكلات الاجتماعية والتشريعات والتنظيمات السياسية .

ولم تكن العلاقات الاجتماعية فى نظر هذه المدرسة ظاهرة طبيعية بل هى خلق للمشينة البشرية ، كما أن هذه العلاقات الاجتماعية تتحكم فيها المفاهيم الاخلاقية وآراء الانسان فى ظل مختلف الظروف التاريخية ، وبدافع من رغبتها فى حماية الضعيف والابقاء على تماسك المجتمع حبذت هذه المدرسة التشريعات الخاصة بالإصلاح الاجتماعى والتنظيم بمعرفة الدولة بغية الحيلولة دون تحطم المجتمع بالمنازعات .

وقد اتجهت التيارات الفكرية الثلاثة - التعاليم الاشتراكية المسيحية ( كما نشرها روسكين ) ، وآراء مدرسة كومت ، وآراء المدرسة الألمانية للاقتصاديات الاخلاقية والتاريخية - الى الالتقاء فى سبعينات القرن الماضى وأثرت فى العلوم الاقتصادية البريطانية بطريقتين :

الاولى : احياء الدراسات التاريخية والاجتماعية والمثابرة على تحصيلها فقد شهدت بداية ثمانينات القرن الماضى نشر كتاب كينجهام ( نمو الصناعة والتجارة الانجليزية ) وكتاب «سيبوهام» «مجتمع القرية» وكتابهم هايندمان «الاسس التاريخية للاشتركية» وكتاب توينبى «الثورة الصناعية» وكتاب بلفورت باكس ووليم موريس «الاشتركية : نموها ونتائجها»

وكتاب بوث «الحياة في لندن» ونشر كتابي ويب «تاريخ النقابات العمالية» و«الديمقراطية الصناعية» وغير ذلك من الدراسات التاريخية والاجتماعية التي كانت ترتبط اما بالجمعية الفابية والمدرسة اللندنية للاقتصاديات أو كانت ترتبط بالحركة الاشتراكية بصفة عامة .

الآخرى : قيام اتجاه جديد فى النظرية الاقتصادية البريطانية أخذ على عاتقه مهمة خلق الاقتصاد السياسى عن العرش ، وكان أهم ممثل لهذا الاتجاه الجديد هو كليف ليسلى الذى قدر له ذكاؤه الحاد واطلاعه الواسع أن يحقق للمدرسة الجديدة ما حققه آدم سميث للمدرسة القديمة ، وعلى أية حال فقد عاقه سوء حالته الصحية من أن ينجز ماكان يسعى اليه ولم يترك ليسلى سوى مجموعة من المقالات وكانت فكرته الأساسية هى أن اقتصاد أية أمة بأكمله ما هو الا نتيجة لتطور طويل يتسم بالاستمرار والتغير معا وأن الجانب الاقتصادى فى هذا التطور ما هو الا عنصر معين أو مرحلة وأن القوانين التى جاء نتيجة لها ينبغى البحث عنها فى التاريخ .

وكان ليسلى يرى أن الوقت انضى يتدخل فيه التشريع الديمقراطى فى اتجاهات لا تتفق مع العقائد التى ترتبط بها مصالح كبار الرأسماليين . والإقطاعيين قد باتت وشيكا ، وأن الآراء الخاصة بالالزام الاجتماعى سوف تؤدى فى المجال الاقتصادى دورا أكبر مما أدته فى أى وقت مضى منذ أن أقام آدم سميث نظاما اقتصاديا كاملا يقوم على أساس رغبة كل فرد فى تحسين أحواله .

وقد قام دافيد سايم وهو صديق لكليف ليسلى بمحاولة أكثر تناسقا لتشكيل الآراء الخاصة بهذا الاتجاه الجديد ، وكانت فكرته الرئيسية هى « أن الاقتصاديين القدامى يصرون على أن الفرد هو أفضل قاض يستطيع الحكم على مصالح نفسه ، وهذه عقيدة لا أنوى المجادلة فيها ، وكل ما أصر عليه هو أن هذا المبدأ ينبغى أن يعم تطبيقه وأن المجتمع ينبغى أن يقف على قدم المساواة مع الفرد فيما يتعلق بمقدرته على الحكم على مصالحه الخاصة به » .

وهذه اللهجة والطريقة فى التعبير انما هى فابية تماما ، وحق المجتمع فى حماية المصالح قد يعنى بطبيعة الحال أن تصبح مصالح الفرد ثانوية بالنسبة لمصالح المجتمع ، وقد يعنى احلال التعاون محل المنافسة ، والواقع أن أحسن انتقاد للمنافسة جاء من جانب دافيد سايم فهو يجادل قائلا : انه ما دام هدف أى منتج من الدخول فى أى فرع من فروع الصناعة الحصول على الربح فمن الطبيعى أن يستخدم كل ما فى استطاعته من وسائل لزيادة هذا الربح الى أقصى درجة ممكنة ، وهذا لا يكون ممكنا الا اذا احتفظ لنفسه بالسوق كله دون أن يضطر الى اقتسامه مع الآخرين لأن القاعدة العامة :

هي أنه كلما ازداد مقدار المنافسة في سوق معينة قل الربح الذي يقسم بين المنافسين وعلى ذلك يصبح هدف كل متنافس هو تخفيض عدد منافسيه .

وبمعنى آخر فانه لنجاح المنافسة ينبغي أن يكون هناك احتكار إما بأحداث الموت الاقتصادي لعدد كبير من المنافسين أو عن طريق رأس المال الكبير ، وذلك بأن يتجمع أقوى المنافسين الذين يرفضون هذا الموت الاقتصادي ، ولا ينجح في هذه العملية سوى أولئك المنافسين الذين لا يبالون أي مبدأ أخلاقي ، فالمنافسة تؤدي إلى تحطيم كل الأخلاقيات ، ويبدو أنه ليس هناك من يتجمل من ذلك .

وكان رأي سايم الأخير هو أن علم الأخلاق هو الأساس الحقيقي لعلم الاجتماع الذي يشكل الاقتصاد فرعاً من فروعهِ .

وقد حاول روسكين أن يدعو بحماية أخلاقية سامية للتعاليم التي دعا إليها سايم عن طريق التسيب الجامد الواضح وأوجد روسكين لنفسه جمهوراً كبيراً من الشباب والشابات الذين صاروا ساخطين على الأوضاع القائمة .

ومن المدرسة البريطانية الجديدة للاقتصاديات دخل الكثير من الرجال والنساء إلى الحركة الاشتراكية وعلى الأخص الجمعية الثاقبية .

#### ٤ - تأثير ميل والمصلحين الزراعيين :

إلى جانب الأعمال التي قام بها الاتحاد الدولي للعمال وإلى جانب العلوم الاقتصادية الجديدة حافظ المصلحون الزراعيون على النقد الاجتماعي حياً ، وبنوا نظرياتهم لا على قانون الطبيعة فحسب بل وعلى أسس اقتصادية أيضاً .

وتشكل نظرية القيمة لدافيد ريكاردو نقطة البدء بالنسبة للاقتصاديات الماركسية كما أن نظريته الخاصة بالربح تشكل الأساس الذي قامت عليه النظريات الحديثة المتعلقة بالإصلاح الضريبي والإصلاح الزراعي ، وجاء بعد ريكاردو المصلحون الذين ربطوا نظريته الخاصة بالربح بمبادئ قانون الطبيعة وبحقوق الإنسان . وقد طالب هؤلاء المصلحون بفرض ضرائب باهظة على ربح الأرض أو استنفاد هذا الربح كلية عن طريق الضرائب أو تأميم الأراضي ، وقد ذهب الكثيرون من المصلحين إلى أبعد من هذا ، فطالبوا باستنفاد جميع الدخول التي تتخذ صورة الربح وذلك عن طريق الضرائب ، وقد كان جون مستيوارت ميل في الفترة ما بين عامي ١٨٤٨ و ١٨٨٠ في وضع يشابه سميث وينتام وريكاردو في الفترة ما بين عامي

١٧٨٠ و ١٨٤٨ ، وكان ميل انفيلسوف والمفكر الاقتصادي فى فترة الانتقال من نظرية الحرية الاقتصادية الى الاصلاح الاجتماعى .

وكان مفهوم جون ستيوارت ميل للملكية الارض يقارب مفهوم الاشتراكيين لها : فقد كان يرى أن هذه الملكية ليست مقدسة كما هو الحال بالنسبة للقيم المنقولة ، لأن الارض ليست من صنع الانسان ، ولكنها التراث الأصيل للجنس البشرى كله ، وكان ميل يرى أن الربيع ناتج عن احتكار الطبيعة وأنه مجال مناسب لفرض ضرائب خاصة عليه وهو يقول فى هذا الصدد : « لنفرض أن هناك نوعا من الدخل يميل الى الزيادة باستمرار دون تضحيات أو جهود من جانب الملاك الذين يكونون طبقة من المجتمع حباها الاتجاه الطبيعى للأشياء ثروة تتزايد باستمرار على الرغم من السلبية النامة من جانبهم فإذا ما قامت الدولة فى هذه الحالة بامتصاص تلك الزيادة فى الثروة أو جزء منها فان ذلك لا يكون انتهاكا للمبدأ الذى تقوم عليه الملكية الخاصة لان ذلك لا يعنى أن شيئا ما قد أخذ من أى فرد بل هو مجرد استخدام لثروة وليدة الظروف لمصلحة المجتمع كله .

وهذا هو الحال تماما بالنسبة للربيع ، فالتقدم العادى للمجتمع يميل إلى كل الصور الى زيادة دخول الاقطاعيين وهم نائمون لا يؤدون أى عمل والآن هل لهم أى حق فى المطالبة بالحصول على هذه الثروات على أساس من العدالة الاجتماعية ؟ وهل كان يحق بهم أى ظلم لو أن المجتمع منذ البداية فرض على هذه الزيادة التلقائية فى الثروة أقصى ما تتطلبه المقتضيات المالية من ضرائب ؟ »

وقد كانت المجادلات التى قدمها ميل تلقى موافقة من جميع المصلحين الزراعيين ، والعلاج الذى يقترحه ميل هو أن تفرض ضرائب على قيمة الارض وهو يقول : انه ينبغى كخطوة أولى تقويم الارض ، وبعد مورو فترة من الزمن يكون المجتمع خلالها قد ازداد فى عدد سكانه يعاد تقويم الارض بصورة تقريبية لحساب الزيادة التلقائية فى الربيع منذ بدء التقويم .

ولسوف نرى فيما بعد كيف أن مبدأ الربيع والاستنباطات المستمدة منه طبقت على الزيادات التى لا تقابلها أى جهود فى الثروات الصناعية والتجارية وبذلك شكلت الأساس الذى يقوم عليه الاصلاح الاجتماعى البريطانى ، ولكننا فى الوقت الراهن سنقتصر على موضوع ربيع الأرض ومشروعات الاصلاح المتعلقة به .

وبعد عامين من نشر كتاب « المبادئ » الذى كتبه ميل قام أحد المصلحين الاسكتلنديين ويدعى باتريك دوف بوضع نظرية للاصلاح الزراعى قال فيها : ان الارض هى تراث الجنس البشرى كله ، وعلى ذلك « فلا ينبغى أن تتحول الى ملكية خاصة أو تقسم الى ملكيات مفصلة وقال :

ان الملكية المشتركة هي الاساس الصحيح لذلك . و اضاف انه من ناحية أخرى ظهر من أحداث عام ١٨٤٨ أن الشيوعية لا يمكن تحقيقها فكيف يتسنى إذن افادة الجميع من الارض ؟ وبجيب دوف على ذلك بقوله ، ان هذا لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق تأميم الربيع لأن ذلك يحقق دخلا يكفي مواجهة نفقات الحكومة ويساعد الدولة على الغاء جميع الضرائب الاخرى .

وقد كانت فكرة الاصلاح الزراعى شائعة بين الاحرار في انفترة التي أعقبت حركة ميثاق الشعب حتى ان هوبرت سبنسر الذي يعتبر أكثر الفلاسفة السياسيين المتطورين معارضة للاشتراكية لم يستطع أن يتخلص من تلك الآراء ، والى يومنا هذا لا تزال العقائد المتعلقة بفرض الضرائب على قيمة الأرض وتأميم الربيع بل وحتى تأميم الأرض ذاتها تجد لها دعاء متحمسين بين السياسيين والمصلحين الذين لا يمتنون الى الاشتراكية بأية صلة . وعندما أسس ميل اتحاد اصلاح نظام تملك الارض في عام ١٨٧٠ عمل كثير من السياسيين والمفكرين التحرريين جنبا الى جنب مع المصلحين الاجتماعيين وأعضاء الاتحاد الدولي للعمال وقد قال ميل في احدي ملاحظاته : « ان جزءا كبيرا فعلا من الطبقات العاملة قد اعتنق الرأي القائل بأنه من الخطأ أن تكون هناك ملكية خاصة للارض وان الارض ينبغي استردادها وإدارتها لحساب الدولة على أن تدفع تعويضات للملاك » .

وكان اتحاد اصلاح نظام تملك الارض يطالب بأن تكون الزيادة التلقائية في قيمة الارض وما تنتجه من نصيب أصحابها الحقيقيين ، وبمعنى آخر من نصيب المجتمع كله ، وحت هذا الاتحاد الامة على أن تشرف على الارض ، لان الدولة لها الحق نفسه في الاشراف على الارض تماما كما أن لها الحق في الاشراف على السكك الحديدية مثلا » .

ويمكن ابداء الملاحظات نفسها على اتحاد اصلاح قانون الاراضي وجمعيته . تأميم الارض والجمعيات الانجليزية والاسكتلندية التي تدعو الى فرض الضرائب على قيمة الارض والكنير من المنظمات الاخرى التي لها علاقة بالاصلاح الزراعي والتي كانت كلها تحررية بدرجة اقل أو أكثر ولكنها كانت تعارض الاشتراكية الكاملة .

كيف نفسر إذن هذا التناقض الواضح ؟

ان الاقتصاد السياسي في نظر التحرريين يقوم أساسا على المنافسة على افتراض تكافؤ الفرص وهم يعارضون في فرض أية قيود على التجارة أو أي احتكار للسلع الاقتصادية ، ولكن ملكية الارض تعتبر نوعا من الاحتكار لانها لا يمكن مضاعفتها كما أنها شيء لا غنى عنه للبقاء البشرى فاذا ما أصبحت في يد عدد قليل من الملاك فان ذلك يخلق حالة تهدد المجتمع بأخطار

بالغة ، وعلى ذلك فالارض سلعة اقتصادية لا تنطبق عليها قاعدة المنافسة التى ينادى بها التحرريون ، ومن ثم ينبغى منع الفردية من السيطرة على الارض ، وينبغى أن تشرف عليها الامة بأسرها لا فرد (واحد) أو مجموعة من الافراد ، وبذلك تكون الارض مادة مناسبة لتدخل الدولة وليس ثمة علاقة بين القوانين والتنظيمات التى تستهدف تحقيق هذا الغرض وبين الاشتراكية .

ومن الناحية الأخرى يجب الاشتراكيون عن ذلك قائلين : انه اذا ماكان تغيب عنصر المنافسة أو وجود الاحتكار مبررا لسيطرة الامة على الأرض فلماذا لا ينطبق ذلك على الاحتكارات الصناعية والتجارية انتى قامت نتيجة لنظام المنافسة ؟

ان الاتجاه الذى تسر فيه الحياة الاقتصادية الحديثة يبين فى وضوح أن نتيجة المنافسة ليست نشر الفنى بين أكبر عدد ممكن ، بل على العكس فان نتيجتها هى أن القلة تحتكر مصادر الحياة ، فرأس المال الآن يتخذ صورة الاحتكار ولن يكون هناك أدنى اختلاف بين رأس المال والارض :

وهذا التسبب الذى يبنى على نظرية ماركس الخاصة بتركيز رأس المال نتيجة للمنافسة غير المقيدة دليل على بدء عملية التحول من الإصلاح الزراعى الى الاشتراكية ذلك التحول الذى تم بالفعل فى الفترة ما بين عامى ١٨٨٠ و ١٨٩٠ عندما هجر العمال الاذكىاء الاجتماعات التى كان يعقدها هنرى جورج احد الداعين الامريكيين للإصلاح الزراعى ، وذهبوا الى الاجتماعات التى كان هايندلمان وسيدنى ويب يعقدانها .

وفى عام ١٨٧٩ نشر هنرى جورج كتابه « التقدم والفقر » الذى بيع فى الحال على نطاق واسع واكتسب هنرى جورج شهرة واسمة باعتباراه من المصاحين الاجتماعيين وانتقلت شهرته الى المملكة المتحدة حيث كانت دعوة ميل للإصلاح الزراعى ودعوة جماعة الإصلاح الزراعى الايرلندية قد مهدتا السبيل أمام زعيم الدعوة الى نظام الضريبة الواحدة

وفى عام ١٨٨٢ عندما كان توزيع كتابه قد وصل الى مائة ألف نسخة فى المملكة المتحدة قدم هنرى جورج الى لندن وقام بجولة فى ايرلندا لالقاء المحاضرات هناك ، وكان يرافقه صحفى يدمى جونز الذى انضم فيما بعد الى الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى وعمل على نشر آراء ماركس فكتب اشعارا ثورية وقد اعتقلتهما الحكومة بسبب القلاقل فى ايرلندا ، ولكن سرعان ما أفرج عنهما وعاد هنرى جورج الى لندن حيث ألقى محاضرات عن نظام الضريبة الواحدة الذى كان يتمتع بشعبية كبيرة .

وليس ثمة شئ جديد ينقله كتاب هنرى جورج للقارئ الانجليزى ،

فالآراء الرئيسية فيه هي الحقرف الطبيعية ونظرية الربيع لريكاردو وميل ومشروعات سبنسر ودوف ولكنه مكتوب بأسلوب محبب بليغ ، وعلى ذلك لم يفشل في اجتذاب اهتمام كل أولئك الذين كانوا في ذلك الوقت يبحثون عن نظريات ومشروعات للإصلاح الاجتماعي .

وقد جادل جورج في كتابه قائلا : ان العمل لا يلقى جزاءه العادل في أى جزء من أجزاء العالم المتمددين وشبح التعطل يهدد العمال في كل مكان . وقد نسب الكثيرون تلك الظواهر الى المفالة في الإنتاج على حين صورها غيرهم على انها ازمات اقتصادية ، وظن فريق ثالث أن تلك الظواهر انما ترجع الى ازدحام السكان ، ولكن كل هذه التفسيرات جانبها الصواب ، فلا يمكن أن تكون هناك مفالة في الإنتاج طالما أن هناك أناسا مازالوا يقاسون الجوع ويرتدون ملابس بالية ويسكنون منازل متهدمة ، ولا يمكن أن يكون هناك نقص في فرص العمل طالما أن الكثير من الاحتياجات البشرية مازالت تصرخ مطالبة بأشباعها ، وطالما كانت هناك تلك الأيدى الكثيرة المستعدة لخلق السلع الضرورية ، ويمكن البحث عن السبب الرئيسى لتلك الشرور في الحقيقة الواقعة وهى ان الأرض قد أُنقِست في وجه الشعب والأرض بالإضافة للعمل البشرى هى مصدر كل الثروات ، والواقع أن أهم شرط من شروط البقاء تحتكره فئة قليلة .

لقد جاء الناس جميعا الى هذا العالم ومعهم حقوق متساوية لهم جميعا الحق المتساوى في ذلك المصدر الهام انلدى لا غنى عنه من مصادر الحياة، ولقد عمل الناس على زيادة ذلك المصدر ، ومع ذلك فقد حيل بينهم وبين استخدامه في حرية ، وكلما ضاعفوا من كدحهم وثابروا لزيادة قيمة ذلك المصدر ازداد ما يتدفق على جيوب محتكرى الأرض الذين لا يساهمون بأى شيء من تلك الزيادة ومن هنا جاء السؤال التالى :

كيف اذن يستطيع الإنسان استعادة حقوقه الطبيعية ؟

وقد قدم هنرى جورج اجابتين عن هذا السؤال : احدهما تختص بالأقطار الحديثة ، والأخرى تختص بالعالم القديم وهو يقول : انه لن الأفضل بالنسبة لقطر فتح حديثا أن تعتبر الأرض ملكا للجميع وأن يسمح لأى شخص بأن يمتلك ويزرع كل ما يطلبه ، وإذا كان لجزء من تلك الأرض التى يتم تملكها ميزة خاصة فينبغى أن يدفع المالكون إيجارا للمجتمع ، وبالمثل فانه اذا ما تقدم أشخاص بطلب امتلاك بقعة من الأرض تتمتع بميزات خاصة فينبغى أن يحصل عليها من يقدم أعلى إيجار ، اما بالنسبة للأقطار القديمة فان أفضل علاج فرض ضرائب على الربيع ولما كانت كل الضرائب التى تفرض على العمل والصناعة والتجارة عبئا وعائقا يحصل دون تنميتها في حرية فعلى ذلك ينبغى إلغاء كل تلك الضرائب ، وبذلك تشكل الضريبة على الربيع نظام الضريبة الواحدة .

وزيادة على ذلك أكد جورج أن الاشتراكية لا تقارن بالحرية الشخصية التي تعتبر أفضل شيء للإنسان ، ولكي يتاح لكل فرد أن يتمتع بأقصى درجة ممكنة منها دون الأضرار بحرية أخوانه فلا بد أن يلغى احتكار الأرض لأن مثل هذا الإجراء سوف يزيل تدريجيا كل المساوى الاجتماعية التي يعاني منها العمل .

وفي الوقت الذي قامت فيه دعوة هنري جورج نشر الفريدروسيل والاس كتابه « تأميم الأرض » الذي ظهر في طبعتين وهذا الكتاب نداء للطبقات العاملة في بريطانيا العظمى للقيام بمحاولة جدية لتأميم الأرض التي هي الحق الواضح للشعب البريطاني ، باعتبار أن ذلك أفضل وسيلة لإصلاح حالتهم البائسة وقد وجه والاس نقده الحاد الى «الفاقة الرئيسية التي في نظامنا الاجتماعي والتي يمكن العثور عليها في تلك الفكرة الرئيسية التي تحكم في كل التشريعات الاجتماعية والصناعية طوال الخمسين عاما الماضية ، وهي أن كل ما يدمر ويساعد انتساج الثروات وتكديس رأس المال بواسطة الافراد لابد أن يترتب عليه الخير للمجتمع كله فقد سادت هذه الفكرة جميع التشريعات ولكن أيا من تلك التشريعات لم يؤد الى انتشار الثروة أو المساواة فيها ولم يؤد الى تقليل تلك الطبقة الكبيرة التي تفرغ دائما على حافة التسول . وان زيادة عدد كبار الأغنياء أو كبار الرأسماليين وهو ما تساعد عليها التشريعات بعيدة كل البعد عن أن تنفع المجتمع بحال بل ان ذلك يتعارض مع مصلحة المجتمع في مجموعه .

ويقترح والاس بصفة أساسية ان تسترد الدولة ملكية الأرض على أن يستأجرها الزارعون ويقول والاس : ان كل واحد منهم ينبغي أن يستأجر الأرض من الدولة طبقا لأي قوانين عامة أو تنظيمات توضع لهذه الأراضي المؤجرة ، ولا ينبغي للدولة بأية حال ان تتعامل مع المستأجرين كأفراد ، وإنما ينبغي أن يتم ذلك عن طريق محاكم خاصة تتولى تطبيق القوانين على الحالات الفردية ، وعلى ذلك لا تكون هناك حاجة لأن تتولى الدولة الادارة .

وفي عام ١٨٨٤ قدم هنري جورج مرة أخرى الى لندن ودارت بينه وبين هايندلمان مناقشة عامة في قاعة سانت جيمس حول مسألة الضريبة الواحدة والاشتراكية وكانت للاشتراكية في ذلك الوقت منظمات في لندن وحضر أعضاؤها وأصدقاؤهم ذلك الاجتماع وأظهروا مشاركة واضحة للآراء التي دعا لها في بلاغة الخصم الاشتراكي لهنري جورج .

## الفصل الثاني عشر المنظمات الاشتراكية

### ١ - الاتحاد الديمقراطي :

لقد أفردنا مكانا بارزا لهنرى هايندلمان عند سردنا لتاريخ بعث الاشتراكية لأنه كان أول من نشر الراية التي كانت قد سقطت من أيدي أنصار الميثاق وزعماء الاتحاد الدولي للعمال ، وكانت أفكاره الرئيسية ناتجة عن تعاليم كارل ماركس وبرنتر أوبرين وبنيامين دزرائيلي الذين كانوا جميعا يعارضون التحررية والراسمالية ، وكانت هذه الأفكار تحدث أثرها في عقل انجليزى واسع ثائر على النزعة التجارية .

وقد بدا هايندلمان نشاطه التنظيمى في عام ١٨٨١ عندما عقد الكثير من الاجتماعات والمؤتمرات مع مختلف الشخصيات المعروفة من الرجال والنساء ممن كان يعتقد أنهم يعطفون على أهدافه أو كانوا فائرين على التحررية ، فقابل البروفيسور ادوارد سبنسر بيلي وهيلين تابلور ( ابنة زوجة جون ستيوارت ميل ) وجوزيف كووين وهيربرت بوروزو عددا من أنصار الميثاق القدامى وأعضاء الاتحاد الدولي للعمال، وقد اتصل بعضهم بالبنوادى العمالية الراديكالية والاتحادات الايرلندية التي في لندن ، وقرروا فى النهاية تشكيل حزب جديد وقد كان هايندلمان يضع هذا الهدف نصب عينيه عندما نشر كتاب « انجلترا للجميع » الذى يعتبر بياناً يتضمن مبادئ الديمقراطية البريطانية والذى نشر لأول مرة فى يونيو عام ١٨٨١ ، ثم أعيد نشره فى طبعة شعبية رخيصة بعد ذلك بثلاثة شهور .

وهذا الكتاب يبرز الديمقراطية الاجتماعية فى وضوح ويظهر مؤلفه على أنه سياسى جاد نشيط فى تكوين آرائه حول كل المشاكل السياسية الرئيسية فى البلاد ، وكان هايندلمان يدرك أن العمل الذى تعهد بالقيام به ليس بانهمين وأنه يتطلب الكثير من التضحيات ولكنه كان يظن أن الظروف ملائمة لان الحياة الاقتصادية كلها كانت تتحرك فى الاتجاه نفسه .

وفى الثامن من يونيو عام ١٨٨٠ عقد مؤسسو الحزب الجديد

مؤتمرا تم فيه تكوين الاتحاد الديمقراطي وقد وضع هايندلمان البرنامج التالي للحزب :

- ١ - أن يكون حق الانتخاب للجميع .
- ٢ - أن تكون مدة البرلمان ثلاث سنوات .
- ٣ - أن تكون الدوائر الانتخابية متساوية .
- ٤ - أن تدفع مرتبات لأعضاء البرلمان .
- ٥ - أن يكون الفساد والرشوة في الانتخابات جريمة يعاقب عليها القانون .
- ٦ - أن تلغى الصفة انتزيعية عن مجلس اللوردات .
- ٧ - الحكم الداخلى لايرلندا .
- ٨ - الحكم الذاتى للمستعمرات والبلدان غير المستقلة .
- ٩ - تأميم الأرض .

وبدا عدد أعضاء الاتحاد يتزايد الا ان تلك الزيادة كانت بطيئة ، ومن ناحية أخرى انضم الاشتراكيون البارزون تدريجيا الى صفوف الحزب ، وكان من بينهم بلغورت باكس الكاتب الفيلسوف ووليم موريس الشاعر الفنان الدائع الصيت والياتور ماركس كريمة كارل ماركس ، وكان من بين اعضائه من اعمال جون وليامز وجيمس ماكدونالد وهارى كويلش ( ١٨٥٦ - ١٩١٣ ) الذى عمل محررا لصحيفة « العدالة » من عام ١٨٩٢ حتى وفاته ، وفى عام ١٨٨٣ قاموا بنشر كتيب صغير بعنوان « تبسيط الاشتراكية » وزع منه نحو مائة ألف نسخة ويمكن تلخيص الآراء التى وردت فى هذا الكتيب على النحو التالى:

لقد كانت القوة الاجتماعية والسياسية حكرا لاولئك الذين يعيشون عالة على عمل اخوانهم المواطنين ، والى عام ١٨٣٢ كانت اليد العليا للاقطاعيين ثم اشترك الرأسماليون والاقطاعيون فى الحكم فى الفترة ما بين عامى ١٨٣٢ و ١٨٤٦ ولكنهما كانا يختلفان حول مسألة حرية التجارة ، وبعد عام ١٨٤٦ اختفت الخلافات بينهما ، وأخذا يتتابعا على حكم البلاد فماذا كانت نتيجة تلك السيطرة ؟ لقد كانت نتيجةها الفقر للطبقات العاملة والترف للاقلية وفساد الحكم فى ايرلندا والخراب فى الهند !

ولقد كانت قيمة الانتاج السنوى للمملكة المتحدة تصل الى ألف وثلاثمائة مليون جنيه استرلينى كان نصيب الاقلية من هذا المبلغ

يصل الى الف مليون من الجنيهات ما بين ربح وأرباح وفوائد على حين لم يحصل العمال الا على ثلاثمائة مليون جنيه فقط على الرغم من أن كل الثروة مصدرها العمل ، وينبغي أن تكون الجزاء على هذا العمل ، ولكن هذا المطلب العادل لا يمكن أن يتحقق طالما كانت وسائل الانتاج محتكرة ، ولقد تم تأسيس الاتحاد الديمقراطي ليعمل على نشر هذه الآراء بين الطبقات العاملة وقد وجهت الاتهامات الى هذا الاتحاد بأنه يهاجم الملكية الخاصة ولكن « حاشى » له أن يفعل فهو يهاجم فقط الملكية الخاصة للأقلية التى تسلب الاكثرية ملكيتها انتى تستحقها .  
بجدارة .

وقد طلب الى الجماهير أن تعمل على تحقيق الاجراءات التالية :

١ - أن تقوم السلطات المركزية والمحلية باقامة مآكن صحية تخرجها للعمال مقابل ايجار بسيط .

٢ - التعليم المجانى للجميع مع تقديم وجبة على الاقل للأطفال .

٣ - تحديد ساعات العمل بثمانى ساعات فى اليوم .

٤ - فرض الضرائب التصاعدية على الدخول التى تتجاوز ثلاثمائة جنيه .

٥ - تشييد بنوك وطنية والغاء البنوك الخاصة تدريجيا .

٦ - تأمين السكك الحديدية والارض .

٧ - رعاية المتعطلين على اساس تعاونية تحت اشراف الدولة .

٨ - الاسراع باستهلاك الدين القومى .

وفى نهاية عام ١٨٨٣ قرر أعضاء الاتحاد اصدار صحيفة اسبوعية ووضع ادوارد كارينتر الاموال اللازمة تحت تصرفهم ، وفى يناير عام ١٨٨٤ صدر أول عدد من أعداد صحيفة « العدالة » .

وقد استمر بقاء هذا الاتحاد تحت اسماء مختلفة حتى قيام الحرب العالمية الاولى نتيجة لجهود هايندلمان التى لا تقدر وشجاعته التى لا تضعف ، وكان وليم موريس أشهر من تعاونوا مع هايندلمان فى السنوات الاولى من قيام الاتحاد وكان اخلاص موريس لا حد له اذ تحمل النقص فى ايراد صحيفة « العدالة » فى سنواتها الاولى وكان يلقى المحاضرات عن الاشتراكية على نواصى الشوارع وفى الحدائق والنوادي العمالية .

وقد كتب موريس فى خطاب بعث به الى أحد اصدقائه فقال :

« اننى أعتقد ان الاشتراكية تتقدم وسوف تتقدم اكثر باطراد كلما انتشر التعليم ، وازاء هذا الاعتقاد أجد من واجبى أن أفعل كل ما فى وسعى لتدعيم تقدمها .

ان التناقض الهائل بين الأغنياء والفقراء لا يطاق ولا ينبغى أن يطبقه الاغنياء أو الفقراء على السواء .

ويبدو لى الآن انه مادمت أشعر بذلك فلا بد أن أعمل على تحطيم ذلك النظام الذى يبدو فى نظرى مجرد ظلم وعقبة فى الطريق ، كما يبدو لى أن هذا النظام لا يمكن تحطيمه الا عن طريق السخط المشترك للاعداد الهائلة ذلك السخط الذى تنف الأعمال المتفرقة لعدد قليل من أبناء الطبقات العليا والتوسطة عاجزة حياله وبمعنى آخر فان العداء الذى أوجده هذا النظام بين الطبقات سيكون هو نفسه الاداة الطبيعية والضرورية لتحطيمه ، لقد تهاوى النظام الذى كان العبيد يباعون فيه ويشترون وتخل عن مكانه للنظام الاقطاعى الذى نجد فى ظله السادة ورقيق الأرض ، ثم اكسح ذلك النظام وحل محله النظام الحالى الذى يقوم على عقد اجتماعى بين الغنى والفقير ، وسوف يتخلى هذا النظام بدوره عن مكانه للاشتراكية » .

وكان موريس جادا فى آرائه الاشتراكية انى أبعد الحدود ، وكان مستعدا اذا ما اقتضى الأمر أن يهب حياته للقضية التى آمن بها .

وقد كان الاشتراكيون البريطانيون فى ذلك الوقت مازالوا على اعتقادهم بأن الاشتراكية سوف تتطلب استخدام القوة المادية لتحقيقها ، وكانت خطب بعض زعماء الاتحاد الديمقراطى تتخذ صورة عنيفة واصلتوا بكل جرأة صيحة المعركة القديمة لانصار ميثاق الشعب « بالوسائل السلمية ما امكن وبالقوة اذا لزم الامر » .

وفى الرابع من أغسطس عام ١٨٨٤ عقد الاتحاد الديمقراطى مؤتمره السنوى الرابع الذى تمت فيه الموافقة على اقتراح بتغيير اسمه الى الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى واحتفظ الاتحاد بهذا الاسم حتى عام ١٩٠٧ .

وقد ظل أعضاء الاتحاد يعملون معا فى توافق واخاء الى نهاية مارس عام ١٨٨٤ ، ثم بدأ الخلاف والشقاق يظهران تدريجيا ، وبات واضحا أن الاتحاد يتكون من عناصر غير متجانسة فمن مصالحين اجتماعيين مؤيدين للبرلمانية ، الى اشتراكيين ديمقراطيين ثوريين ، الى اشتراكيين معارضين للبرلمانية . وفى نهاية ديسمبر عام ١٨٨٤ اصبح التفكك كاملا وخرج موريس وكوين وباكس واليانور ماركس

وغيرهم من الاتحاد ، وكونوا الجماعة الاشتراكية على حين ظل هايندمان وشامبيون وبورنز وواتسي ووليامز وغيرهم في الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي .

## ٢ - الجماعة الاشتراكية :

قبل أن نواصل تاريخ الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي يحسن بنا أن نعطى فكرة عن الجماعة الاشتراكية . وقد خرج الاتحاد الديمقراطي من هذا الانقسام وقد أصابه نقص في العدد وانكماش في الموارد المالية والفكرية ، ولكنه اكتسب صفة التجانس وكان زعيماه هايند مان وشامبيون يتفوقان على غيرهما من الاعضاء من حيث السلطة والمعرفة والقدرات ، وكان من السهل عليهما أن يفرضا آراءهما على المنظمة كلها ولكن الوضع كان يختلف بالنسبة للجماعة الاشتراكية اذ كانت تفتقر الى وحدة الرأي والهدف ، وكان بعض أعضائها قد أداروا ظهورهم للاتحاد الديمقراطي لعدم ثقتهم في هايندمان على حين كان البعض الآخر مقتنعا بأن المنظمة الاشتراكية لم تنضج بعد بدرجة تسمح لها بالقيام بأعباء الحزب السياسي ، وكان البعض يحتقرون العمل البرلماني أو كانوا من الفوضويين المعروفين .

وكان موريس في ذلك الوقت ينتمى الى فريق المعارضين للبرلمانية، وكان رأيه في ذلك أن الاشتراكيين يتطلعون الى رؤية المجتمع يتحول الى شيء جديد يختلف عما كان عليه ، وهم يتطلعون الى ثورة أو تغير جذري في النظم الاجتماعية ، ومن الناحية الأخرى فإن الفرض من النظم البرلمانية هو المحافظة على المجتمع بشكله القائم ، وكان موريس يرى أن قيام حزب المحافظين بسن تشريعات تحررية إنما يهدف الى خفض المطالب الشعبية الضرورية الى الحد الأدنى وبذلك لا تنتهى عملية خداع الشعب .

واذا ما أنعمنا النظر في هذا الجدل فإننا نجد أنه ليس موجها ضد العمل البرلماني فحسب بل وضد جميع أنواع الإصلاح التى تقل عن الثورة فهو يمكن أن ينطبق على التشريعات الخاصة بالصانع والضمان الاجتماعى والحركة النقابية العمالية وكل الإجراءات التى تستهدف الإصلاح .

وقد كانت الغلطة الرئيسية التى وقع فيها موريس هي أنه نظر الى المجتمع على أنه ابتكار آلى ونظر الى الإصلاح على أنه بمثابة ترميم لبعض الاجزاء التالفة من الآلة . ومثل تلك النظرة الى المجتمع لاتسمح بأى علاج آخر سوى الاستبعاد الكامل للآلة القديمة واستبدال آلة جديدة بها من طراز مغاير تماما ، ولكن الحقيقة هي أن المجتمع ليس

ابتكارا آليا بل هو كائن حي دائم التغير والتطور وهو منظمة قابلة للتطور الى شكل أعلى عن طريق التشريعات والاجراءات الاخرى الممنوحة لطبقة جديدة تزايد اهميتها وقوتها في المجتمع ، وقد يكون تأثير امثال تلك الاصلاحات الاجتماعية على البنيان الاجتماعي غير ملموس في بادئ الامر الا انه بتزايد مقدار الاصلاحات يتزايد التغيير في صفات المجتمع بخطى واسعة حتى يصل الى تغيير ثوري يلმسه الجميع .

والانقلابات الاجتماعية العنيفة تكون نتيجة لاندفاع التحول الاقتصادي والاجتماعي الى مجال السياسة او تكون نتيجة للمطالبة القاطعة من جانب جزء كبير من الامة بمنحه سلطة قانونية واعادة توزيع القوة السياسية طبقا لذلك ، وتكون الثورة الحقيقية قد بدأت تعمل في قليل او كثير من الصمت لفترة طويلة سابقة للانقلاب ولكنها تكون قد مهدت الى تغييرات معينة واصلاحات يتم تنفيذها خلال فترات متقطعة ، اما الثورة بمعناها الدرامي أو العاطفي فلا تعدو أن تكون محاولة لتجميع التغييرات المعينة أو الاصلاحات وتنفيذها كلها دفعة واحدة والطبيعة الثورية للاصلاح لا تتوقف على حجمه وقوة اكتساحه بل تتوقف على اتجاهه وطبيعته ، ففي زمننا مثلا يكون الاصلاح ثوريا اذا ماكان يميل الى تقوية الطبقة العاملة واعطائها حق الاشراف على وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل .

ومما لاشك فيه أن الاشتراكيين والفوضيين الذين لم يستطيعوا بعد التغلب على المفهوم الآلي للمجتمع سيعارضون هذا التعريف للاصلاح الثوري ، وسيؤكدون أن كل مايميل الى تقوية سخط الطبقات العاملة ويشيرها ضد النظام القائم هو الذي يكون ثوريا ، اما الاصلاح الاجتماعي فيميل الى التقليل من سخط الطبقات العاملة وثورتها ، وعلى ذلك فهو يحدث تأثيرا مضادا للثورية . وطبقا لهذا الرأي ينبغي أن تزداد حالة الطبقات العاملة سوءا قبل أن تبدأ في التحسن ، أما من وجهة النظر البيولوجية فان احوال الطبقات العاملة ينبغي أن تتحسن تدريجيا حتى تهيئتهم للواجبات التي هي أسس والتي تتطلبها مهمة المواطن الاجتماعية .

ومهما يكن من أمر فان موريس كان قلما يتمعن في مثل تلك المسائل وليس ثمة شك في أنه كان ذا شخصية من النوع البطولي فانه مثل السير توماس مور كان يستطيع أن يصعد الى المشنقة ويضع الجبل حول رقبته وهو مبتهج ولكنه على العكس من السير توماس مور كان فنانا انساني النزعة أكثر منه مفكرا اجتماعيا وبعد أن ترك موريس الاتحاد الديموقراطي سقط في أيدي الفوضيين

وانه إن الصعب ان نجد منظمة اشتراكية يتجلى فيها مثل هذا القدر الكبير من الموهبة والتضحية بالنفس وهذا النقص الكبير في المقدرة التنظيمية والتنفيذية في وقت واحد كما كانت الحال بالنسبة للجماعة الاشتراكية وقد أعطى موريس هذه الجماعة أفضل ما عنده : فمن قصائد رائعة الى مقالات صحفية الى روايات تدعو للمثالية الى مساهمات مالية كبيرة . وكان بافورت باكس هو العقل المفكر الذى يضع النظريات الخاصة بالجماعة ، وقد اشتركت معها فى العمل اليانور ماركس افيلنج التى كانت تماثل والدها فى طاقاتها واخلاصها، واشترك معهم أيضا زوجها الدكتور ادوارد افيلنج الذى ترجم جزءا من كتاب رأس المال الى اللغة الانجليزية ، كما كان فردريك انجيلز يقدم نصائحه للاشتراكيين البرلمانيين من أبناء هذه الجماعة .

وفى عام ١٨٨٥ أسسوا صحيفة « كومون ويل » التى صدرت شهريا فى البداية ، ثم بدأت تصدر أسبوعيا بعد ذلك وكان موريس محررا لتلك الصحيفة .

ولم تحرز الجماعة الاشتراكية أى تقدم اذ لم يزد أقصى عدد لأعضائها عن عدة مئات ، وفى حوالى منتصف عام ١٨٨٧ استطاع الفوضويون السيطرة على الجماعة الامر الذى لم يدع لموريس أية فرصة للعمل بنجاح على اعادة الوحدة مع الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى ، ومنذ ذلك الوقت بدأت بوادر التحلل تظهر على الجماعة فقد انسحب الاشتراكيون البرلمانيون فى عام ١٨٨٨ ، واستطاع الفوضويون ان يحرزوا انتصارا كاملا داخل الجماعة فى عام ١٨٨٩ ، وحرموا موريس تحرير صحيفة كومون ويل وأعطوا فرانك كبتز مهمة تحريرها وهو واحد من العمال الفوضويين .

وعلى الرغم من ذلك ظل موريس يتحمل العبء العالمى للصحيفة الذى كان يصل الى أربعة جنيها فى الاسبوع ، وفى اثناء ذلك اكتسب موريس الكثير من الحكمة ، واعترف بأن الفوضوية شئ مستحيل وقال : ان الفوضويين أنفسهم هم الذين علموه هذا الدرس على غير ارادتهم تماما كما علمه جون ستيوارت ميل دون ان يدرك أن الاشتراكية شئ ضرورى .

وفى خريف عام ١٨٩٠ قرر موريس الانسحاب من الجماعة الاشتراكية ، وفى نوفمبر من العام نفسه بعث بخطاب الوداع الى صحيفة « كومون ويل » وقد لخص موريس فى هذا الخطاب آراءه الاشتراكية وموقفه تجاه الفوضويين واسترعى موريس الانتظار الى الحقيقة وهى أنه على الرغم من أن مدة سبع سنوات تعتبر فترة قصيرة وعلى الرغم

من قلة عدد الداعين الى الاشتراكية وامكانياتهم المذهبية الضئيلة فقد احرزت الآراء الاشتراكية تقدما كبيرا ، وقال : انه كان يأمل أن يقوم العمال أنفسهم بخلق زعماء من بينهم ، ولكن ذلك الأمل لم يتحقق وقال : ان الجماعة الاشتراكية قد ضيعت الكثير من الوقت والجهد بسبب المنازعات التافهة والحاجة الى التروى والى عدم الانانية على الرغم من انه كانت هناك دلائل على الشجاعة واستعداد لتقديم التضحيات وبرغم هذا كله ازداد نفوذ الاشتراكية وذلك لسبب بسيط هو انه على الرغم من ان بناء المجتمع الحديث يبدو منيعا في الظاهر فانه الآن على حافة السقوط .

ولما كان هناك ادراك بان انتصار الاشتراكية امر محتوم فقد قام في الوقت الحاضر قدر كبير من النقاش حول السياسة المناسبة التي ينبغي اتباعها وان سياسة استخدام القوة المادية انما هي سياسة خرقاء لا تدور بخلد أحد سوى أولئك الذين يدعون اليها ، كما ان سياسة الإصلاح الاجتماعي قد تؤدي الى اشتراكية الدولة وهي امر غير مرغوب فيه بالقدر نفسه ولكننا مع ذلك لانناقض الحقيقة اذا ما قلنا ان روح العصر مناسبة تماما لسياسة الإصلاح وانه لمن واجب الاشتراكيين المخلصين أن يقصروا جهودهم على الدعوة الاشتراكية في فترة تطلب فيها الإصلاحات في انواح كافة ون يكون الوقت مناسباً لمناقشة السياسات التي تتبع وخطوط العمل الا عندما يكون هناك عدد كبير من الناس قد اعترف بالاشتراكية .

وفي السنوات الاخيرة من عمره لم يقم موريس بأى دور فعال في الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي أو في الحركة الفوضوية ، وكانت جماعة صغيرة من الرجال والنساء قد كونت جمعية « همسميث » الاشتراكية واعتاد موريس أن يلقى المحاضرات هناك أو يحضر المحاضرات التي يلقيها أصدقائه ، وقد نشرت هذه الجماعة عددا قليلا من الكتيبات كما وقعت على البيان الاشتراكي المشترك الذي تمت صياغته في الاول من مايو عام ١٨٩٣ بمعرفة ممثلين عن الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي والجمعية الغابية .

وقد استطاع ج.د.ه. كول أن يفوس في أغوار شخصية موريس حيث يقول : « لقد تحول موريس من انفن الى الاشتراكية لانه يرى أنه لا يمكن ان يكون هناك فن ولا يمكن أن تكون هناك سعادة للغالبية العظمى في ظل الرأسمالية ، ولقد رأى بوضوح انه طالما كان الناس عبيدا لنظام الصناعي فلا يمكن أن يكون هناك فن جيد ولا يمكن أن تكون هناك حياة طيبة لجمهرة الشعب ، وربما لم يستطع موريس ان يرى في وضوح طريقا للخروج من ذلك ولكن ذلك لم يكن من صميم

عمله . وكان مافعله موريس هو أنه وضع أمام انظار الناس وفي وضوح المدى الذي بلغه انظام الصناعات من ضعة وعدم مساواة ومدى الدنس الذي الحقه هذا النظام بالمدينة بالرغم من زيادة الثروة المادية ، وكان موريس يتوق الى أن تكون الاشياء التي ينبغي على الرجال صنعها جديرة حقا بأن يصنعوها وأن يكون فيها متعة لمن يصنعها ولم يستخدمها على السواء ، وينبغي على أولئك الذين يرغبون في أن يفهموا موريس ان يبدؤوا بقراءة مقالته « آمال ومخاوف على الفن » التي بين فيها بوضوح مفهومه للعلاقة بين الفن والنظام الاجتماعي ، ثم يقرءوا بعد ذلك « حلم جون بول » وهو رسالة عن انجلترا حرة يعيش الرجال فيها رفقاء لا مجرد أيد تعمل في نظام هدفه تحقيق الربح »

وكما نرى فان تأثير موريس مايزال حيا ، ويمكن ادراكه بين الاشتراكيين النقاليين وجماعة اشتراكية الكنيسة ورجال الأدب الذين يميلون الى الاشتراكية مثل كلوتون وجون درينك ووتر .

### ٣ - الاتجاه الاشتراكي الديموقراطي :

بدأ الاتحاد الاشتراكي الديموقراطي عمله في عام ١٨٨٥ كجماعة صغيرة ، ولكنه ألقى بنفسه على الفور في خضم المعركة الخاصة بالقيام بعمل برلماني برغم ما كان يعانيه من نقص في الموارد المالية ، وبينما الوضع السياسي في البلاد يبدو ملائما تماما لهذا الاتجاه اذ بات حل البرلمان واجراء انتخابات عامة أمرا وشيك الحدوث ، وعلى الرغم من أن العمال الزراعيين كانوا قد حصلوا على حق الانتخاب في السنوات السابقة فان وزارة جلاستون التي كانت تدير شئون البلاد منذ عام ١٨٨٠ كانت قد فقدت الكثير من مكانتها بسبب عدم الاستقرار في ايرلندا والحرب المصرية ، ولم يكن لدى أي من حزب المحافظين أو الاحرار سياسة واضحة تجاه المستقبل ، وكان درزائلي قد مات وحل محله في رئاسة حزب المحافظين لورد ساليزبوري الذي كان أساسا من الاحرار ، وصار السؤال السائد في ذلك الوقت هو : ما الذي ينبغي أن يفعله حزب الاحرار ؟ وكان السياسي الوحيد الذي يملك اجابة جاهزة على هذا السؤال هو جوزيف شامبرلين نائب برمنجهام .

وقد حل البرلمان في عام ١٨٨٥ وبدأ شامبرلين دعوته والقي خطابات عنيفة عن الاصلاح الاجتماعي وكان يرى أن تقوم التجربية على قدميها مرة أخرى عن طريق برنامج شعبي ، وكان شامبرلين يرى ان عدم المساواة في توزيع الثروة القومية أكبر شر ينبغي علاجه، ووضع شامبرلين برنامجا يقوم على التعليم المجاني للجميع وفرض ضرائب تصاعدية على الدخل والاصلاح الزراعي وتحويل العمال الزراعيين الى

ملاك لتقطع صغيرة من الارض والتوسع في الحكم المحلي لتسهيل تنفيذ هذه الاصلاحات بمعرفة المجالس البلدية وحصول ايرلندا على نوع من الحكم الذاتي .

وبدا للسياسيين المتغالبين من أمثال هايندلمان وشامبيون أن الحالة مناسبة لأن يتقدم الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي الى الأمام باعتباره أحد العوامل السياسية في الموقف ، وقد حاول كلاهما أولا وقبل كل شيء اتفاوض مع شامبرلين ولكنه رفض النظر في مقترحاتهم وعلى ذلك لجأ شامبيون الى صديق له يدعى هدسون وهو من رجال صناعة الصابون قامده بالمال اللازم لترشيح جون بورنز في الانتخابات كما أن حزب المحافظين بدافع من رغبته في تفريق أصوات الاحرار قدم المال اللازم لترشيح اثنين آخرين من الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي . وقد دخل بورنز المعركة الانتخابية في نوتنجهام وتقدم جون وليامز الى المعركة في هامبستيد وجون فيلدنج في كيننجتون وأجريت الانتخابات في نوفمبر فلم يحصل بورنز الا على ٥٩٨ صوتا وحصل وليامز على ٢٧ صوتا ونال فيلدنج ٣٢ صوتا ، وأصبح واضحا ان الاشتراكية ما تزال اضعف من أن تؤدي دور الحزب السياسي .

وكانت نتيجة الانتخابات وبالا على الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي . اذ فقد الكثير من أعضائه وانخفضت موارده المالية بدرجة مزعجة . ولكن سرعان ما أمكن التغلب على هذا الخسوف الذي أصاب الاتحاد لان المظاهرات التي قام بها المتعطلون في عام ١٨٨٦ والدعوة التي قام بها الراديكاليون لتأييد الايرلنديين قنمت للاتحاد الاشتراكي الديمقراطي . فرصة جلب الأنظار اليه واستعادة مكانته ، ولم يمض وقت طويل حتى كان الاتحاد قد أفاد من هذه الفرصة وكان عاما ١٨٨٦ و١٨٨٧ يتميزان عامة بما لهما من عدم الاستقرار الدولي ، فقد قامت المظاهرات والاضرابات وحرب الشوارع في هولندا وفي بلجيكا ووصلت الدعوة العنيفة التي كان يقودها الشيوعيون ذروتها في بعض أنحاء الولايات المتحدة بتفجيرات الديناميت في شيكاغو ، وكان الوقت ملائما تماما لنشر القوى الشعبية وتنظيمها ضد النظام القائم .

وقد قام زعماء الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي بتسيير العمال المتعطلين في مواكب ، وعقدوا الاجتماعات في الخلاء ، وأعلن شامبيون في واحد من تلك الاجتماعات أنه كان يتمنى لو أنه كان للرأسماليين عنق واحد حتى يمكن وضع حد لشقاء الشعب بضربة واحدة ، ولم يكن الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي وحده في الميدان اذ نافسته فيه حركة الدعوة الى فرض « تعريف الحماية » التي قررت القيام بمظاهرات مضادة بغية اجتذاب الجماهير وتعليمها ان السبب الحقيقي في البؤس

الذى تعانیه انما يرجع الى التجارة الحرة لا الى الرأسمالية ، وان العلاج الصحيح هو الحماية لا الاشتراكية ، وعندما علم زعماء الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى فى أواخر يناير عام ١٨٨٦ ان أنصار مبدأ الحماية يفكرون فى القيام بمظاهرة فى ميدان الطرف الاغر قرروا على الفور تنظيم مظاهرة مضادة فى الموعد والمكان نفسيهما .

وفى الثامن من فبراير اتجه أنصار حركة الحماية والاشتراكيون الديموقراطيون على السواء الى ميدان انطرف الاغر ، وكان من الصعب فى ظل تلك الظروف تجنب قيام أحداث تخل بالامن ، وعلى ذلك فقد طلب البوليس من زعماء الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى أن يحولوا مظاهراتهم الى هايدبارك حفظا للأمن العام ، وعندئذ أمسك بورتر بالعلم الاحمر وصاح بصوته الجهورى طالبا الى الجماهير أن تتبعه ، وفى أثناء سير المظاهرة فى حى بول ظهر بعض الشباب الاغنياء فى النوافذ والابواب واستفزوا الجماهير بحركات الاستهزاء وكان الرد السريع للمتظاهرين على ذلك هو قذف النوافذ بسيل من الحجارة ، وسرعان ما زادت حدة الاضطراب وهاجم المتعطلون المحصل الكبيرة ونهبوها ، وأسرع البوليس بتفريق الجماهير واعتقل هايندمان وبورتر وشامبيون ووليامز ، ولكن سرعان ماتم الافراج عنهم بكفانة .

ومهما يكن من أمر فلم تكن تلك هى النتيجة الوحيدة التى تمخضت عنها المظاهرة : ففى غضون أيام قلائل خصص عمدة لندن حوالى خمسة وسبعين ألف جنيه للمتعطلين . ولما كانت الصحف فى ذلك الوقت تعتمد فى بقائها على تحريك المشاعر وإثارة الذعر فقد فعلت كل ما فى وسعها لتضخيم قوة الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى والتهويل فى مدى الاضرار التى يمكن أن يحدثها . وفى الخامس من أبريل عام ١٨٨٦ وقف الزعماء الاشتراكيون الاربعة أمام هيئة المحلفين وفى العاشر من أبريل صدر الحكم ببراءتهم .

وفى النصف الاخير من عام ١٨٨٧ تحسنت أحوال التجارة وزادت فرص العمل وبدأ البوليس ينظر الى مظاهرات المتعطلين على انها مضايقات ينبغى وقفها واتخاذ اجراءات مشددة ضدها .

وفى الثانى عشر من أكتوبر هاجم البوليس أحد هذه الاجتماعات فى ميدان الطرف الاغر واعتقل عشرين شخصا كما حدث الشيء نفسه فى هايدبارك ، ولا بد أن يكون تغيير الحكومة قد ساهم فى هذا التحول الذى أصاب موقف البوليس تجاه مظاهرات المتعطلين ، فقد هزم الاحرار وجاءت حكومة المحافظين وفرض وزير الداخلية فى هذه الحكومة حظرا على الاجتماع فى ميدان الطرف الاغر ، وقد اعتبر هذا الاجراء خرقا

لحرية الخطابة واثار السخط بين صفوف الراديكاليين في لندن ،  
فتضامنوا مع الاشتراكيين دفاعا عن الحرية .

وبالإضافة الى ذلك كان الاحرار ساخطين بسبب المعاملة السيئة  
التي كان انثائب الايرلندي وليام اوبرين يلقاها على ايدى سلطات  
السجن في أثناء قضائه فترة عقوبته بالسجن في ذلك الوقت ، وعلى  
ذلك قرر الراديكاليون في لندن القيام بمظاهرة تأييدا لاوبرين في يوم  
الاحد الثالث عشر من نوفمبر عام ١٨٨٧ في ميدان الطرف الاغر  
وقد حاولوا في بداية الامر حث وزير الداخلية على التصريح لهم باستخدام  
الميدان لهذا الغرض ، فأرسلوا اليه وقد برأسة كمنجهم جراهام  
الاشتراكي والنائب الاسكتلندي ، واستقبل وزير الداخلية هذا الوفد  
ولكنه رفض طلبهم ، وعلى ذلك قرر الراديكاليون والاشتراكيون تحدى  
الحكومة ، وقام قائد بوليس العاصمة باغلاق الميدان بقوات من البوليس  
والجيش ، كما قام الجيش بحراسة جميع الكبارى المؤدية من جنوبي  
لندن الى ميدان الطرف الاغر ، وشكل البوليس حلقة حديدية حول  
الميدان .

وقد حاولت جماعة المتظاهرين القادمة من جنوبي لندن أن تخترق  
الحراسة المفروضة على كوبرى وستمنستر ولكنهم ردوا على أعقابهم ،  
وأصيب عدد منهم بجراح استلزمت نقلهم الى المستشفى ، وتقدمت  
جماعة المتظاهرين القادمة من شمالي لندن تحت زعامة جراهام وبورنز،  
وقام كل منهما بمحاولة عنيدة لشق طريق لرجالهم عبر الحصار الذي  
فرضه البوليس ، ولكن البوليس عاملهما أسوأ معاملة وعلى الأخص  
جراهام الذي أخذت دماؤه تنزف بغزارة ، وقام البوليس باعتقال  
جراهام وبورنز وقد عرفت هذه الاحداث فيما بعد باسم « الأحد  
الدامى » .

وفي الثامن والعشرين من فبراير عام ١٨٨٨ قامت مظاهرة أخرى  
أصاب فيها البوليس عاملا يدعى سينل بجراح مميتة ، وقام  
الاشتراكيون في لندن بتنظيم جنازة مهيبه له خطب فيها وليام موريس  
وهاري كويلش .

وبعد ذلك قدم جراهام وبورنز للمحاكمة وحكم على كل منهما  
بالحبس ستة أسابيع ، وقد تولى الدفاع عنهما ه.ه. أسكيت الذي كان  
محاميا في ذلك الوقت، ثم سار رئيسا للوزارة في عام ١٩١٤ وصار جون  
بورنز زميلا له في الوزارة .

واذا ما عدنا الى الوراء والقينا نظرة عابرة على هذه الفترة فانه  
يتبين لنا بوضوح انها كانت فترة غليان واضطراب عظيمين ، كما ينبغي

أن نشير الى الآمال المرتقبة التى اتارتها تلك الفترة ، فعلى الرغم من أنها كانت نتائج حركات واثارات غير منتظمة وليس لها هدف عملى ، فان بعض الزعماء الاشتراكيين نظروا اليها على أنها يوم الوقفة بالنسبة للثورة الاجتماعية .

والواقع أن موريس وشامبيون حذرا الاجراءات المتهورة ، ومع ذلك فقد كان كلاهما يعتقد أن لتلك الأحداث دلالات ثورية ، وكان الدرس الذى استخلصه موريس منها هو أن واجب الاشتراكيين أن يعلموا الشعب ليتها للثورة على حين استرعى شامبيون الأنظار الى عدم كفاية الحرب التقليدية عن طريق اقامة المتاريس . وقد كان شامبيون جنديا وكان يعلم الشيء الكثير من الخدمة العسكرية مما اكسبه خبرة ممتازة للتفكير فى الحقائق الثورية وقد كتب قائلا :

ان الاضطرابات العمالية الاخيرة فى الولايات المتحدة وبلجيكا وهولندا انما تبين مدى مراوة الروح الثورية التى تشتعل الآن فى قلوب الطبقات العاملة ، كما تبين مدى استعداد أعدائها للالتجاء الى القوة الوحشية ، وان الواجب الأول للقائد هو أن يحتفظ لنفسه بالمبادأة وبحق اختيار ميعاد المعركة ومكانها ، ولقد رأينا كيف أن مشرى الشعب حتى الثوريين كانوا دائما يهملون هذا الاحتياط المبدئى ، وعلى ذلك كانت الحكومة هى التى تختار دائما الفرصة والظروف ، وليس هناك أى عذر يمكن أن يعفى من هذه الاخطاء الجسيمة ، ويبدو أن الأمور تسير على النحو التالى :

فى أوقات السلم يكون الاشتراكيون بجميع الوانهم منهمكين فى توعدهم للظلم الاجتماعى ، ثم تقوم بعض الأحداث التى تثير غضبة شعبية ، وفجأة يطلب الى الثوريين أن يفوا بوعودهم ، وفى الغالب لا تكون لديهم الشجاعة لأن يقولوا : ان هذا ليس الوقت المناسب فعودوا الى بيوتكم ونظموا للنصر ، والغالبا هو أن تعنيف الناس لهم يدفعهم الى القيام بعمل سابق لأوانه يترتب عليه الارهاب الذى لا هوادة فيه والسجن وحل المنظمات .

كذلك فانه يبدو أن بعض الرفاق لا يدركون المعنى الكامل للتقدم الحديث فى أسلحة الحرب : ففى الأزمان السابقة كان يمكن للمتاريس أن تنتج ، ولكنها الآن لا جدوى منها أمام الاسلحة الحديثة والبنادق السريعة الطلقات ، وينبغى لكى ننجح فى حرب الشوارع أن يكون لدينا اما اسلحة حديثة واما تأكيد قاطع بأن الجنود سوف يرفضون اطاعة أوامر ضباطهم ، ولقد انتهى الدور الذى كانت حرب الشوارع تؤديه .

وعلى أية حال فلا ينبغى أن نفترض أن شامبيون بتعبيره عن هذه

الآراء الصائبة قد نبذ سياسة استخدام القوة المادية ، بل انه على العكس من ذلك كان حريصا على أن يؤكد في الوقت نفسه أن حرب الشوارع ينبغي أن تتخلى عن مكانها للديناميت الذي يوضع في يد جماعات صغيرة من الرجال من ذوى التصميم الأكيد . ومع كل فلا ينبغي أن نعد شامبيون بصفة قاطعة من انصار استخدام القوة المادية ، فهو لم يكن يؤمن بالعنف كمبدأ ، وكان العمل البرلماني الناجح كافيا لارضائه .

وفي عام ١٨٨٧ ترك شامبيون الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي وانضم الى هيئة القرن التاسع عشر التي كانت تعمل على خلق حزب عمالي مستقل ، وقد تدعمت هذه الفكرة بسبب قيام النقابية الجديدة التي تعتبر من ثمار الفليان انذى حدث في عامي ١٨٨٦ و ١٨٨٧ وقد وضع شامبيون في عام ١٨٨٩ خبرته العسكرية تحت تصرف عمال احواض السفن المضربين للافادة منها في نشر وتدريب جماعات كبيرة من الرجال وفي وضع مراكز للحراسة .

وقرب نهاية عام ١٨٨٧ كان الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي قد صار له ثلاثون فرعا معظمها في لندن ولانكشر ، وتوسعت صحيفة « العدالة » وبدأت قوة الاتحاد تتزايد نتيجة لقيام الحركة النقابية الجديدة عام ١٨٨٨ ونتيجة للاضراب الناجح الذي قام به عمال السفن عام ١٨٨٩ ، ومنذ أن وقع هذا الحدث ازداد الاهتمام بالاشتراكية بصفة عامة ، كما ازداد انتشار الافكار الاشتراكية نتيجة لانشاء المجالس البلدية ، وتجدد نشاط الاتحاد الدولي للعمال في عام ١٨٨٩ في مؤتمرات باريس وبروكسل والاحتفال بعيد الاول من مايو واجراء انتخابات عامة في عام ١٩٠٢ ، ومع ذلك فلم يزد عدد اعضاء الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي على خمسة آلاف في عام ١٨٩٤ وحوالي تسعة آلاف في عام ١٩٠٠ ، ثم ارتفع عدد الاعضاء في السنوات العشر الأولى من القرن الحالي الى اثني عشر الفا . وكان تأثيره يتم دائما عن طريق غير مباشر ، فقد كان دائما يبحث على العمل بما يقدمه من نقد ومن مقترحات بناءة .

وقد فشل الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية بصورة دائمة اذ تقدم في عام ١٨٩٢ باثنين من المرشحين ولكنهما لم ينالا سوى ستمائة وتسعة وخمسين صوتا .

وفي عام ١٨٩٥ بلغ مجموع ما حصل عليه المرشحون الاربعة للاتحاد ثلاثة آلاف وسبعمائة وثلاثين صوتا ، وقد تقدم الاتحاد بثمانية مرشحين الى الانتخابات العامة التي اجريت في يناير عام ١٩٠٦ ولكن أبا منهم لم ينجح في تلك الانتخابات ولم يزد مجموع ما حصلوا عليه جميعا من أصوات على اثنين وعشرين ألف صوت .

#### ٤ - برنامج الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي وسياسته الانتخابية :

اتخذ الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي لنفسه برنامجين منذ انشائه، وقد تمت الموافقة على البرنامج الاول في أكتوبر عام ١٨٨٤ وكان يسمي على النحو التالي :

ان العمل هو مصدر كل الثروات وعلى ذلك فكل الثروات تنتمي للعمل ، وان الهدف من الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي انما هو اقامة مجتمع حر يقوم على مبدأ المساواة السياسية مع منح حقوق اجتماعية متساوية للجميع والتحرير الكامل للعمل ونحن نطالب بما يلي :

- انتخاب الموظفين أو المديرين عن طريق انتخابات يكون حق التصويت فيها للجميع .

- وضع التشريعات بوساطة الشعب .

- إلغاء الجيش العامل وتكوين المليشيا .

- اتخاذ القرارات بشأن الحرب والسلام بوساطة الشعب .

- التعليم الديني والاجباري المجاني .

- مجانية القضاء .

- الحكم الداخلي لآيرلندا والمستعمرات .

- تنظيم انتاج الثروة بوساطة المجتمع لمصلحة الجميع .

- الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتوزيع والتبادل .

ثم يلي ذلك البرنامج الذي كان الاتحاد الديمقراطي قد اتخذ لنفسه .

وقد أدخلت تعديلات كبيرة على برنامج الحزب اعتبارا من عام ١٨٩٢ الى أن اتخذ الشكل التالي :

- الهدف : الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتوزيع والتبادل وادارتها بمعرفة دولة ديمقراطية لمصلحة الجميع .

- التحرير الكامل للعمل من سيطرة رأس المال والاقطاع .

- المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين .

ثم يلي ذلك المطالب المماثلة لتلك التي اشتمل عليها البرنامج السابق .

وأخيرا طالب الاتحاد بالاجراءات التالية باعتبارها اصلاحات  
مسكنة او مؤقتة لتسكين الالام الناتجة عن الشرور التى فى المجتمع  
القائم .

— أن تقوم السلطات او الهيئات العامة ببناء مساكن صحية  
للشعب على أن يكون الإيجار لمجرد تغطية نفقات البناء والصيانة .  
— أن يكون التعليم الدينى والفنى المجانى اجباريا لجميع  
الطبقات وتقديم الوجبات المجانية والملابس للأطفال فى جميع المدارس  
الوطنية .

— تحريم تشغيل الاطفال حتى سن السادسة عشرة مع توقيع  
عقوبات صارمة على اصحاب الاعمال الذين يخالفون ذلك .

— أن يكون يوم العمل المعتاد ثمانى ساعات او اقل بشرط  
الا تتجاوز ساعات العمل ثمانى واربعين ساعة فى الاسبوع ومعاينة كل  
من يخالف ذلك .

— فرض الضرائب التصاعدية على الدخول التى تتجاوز ثلثمائة  
جنيه فى السنة .

— تأميم السكك الحديدية واشراف المجالس البلدية على خدمات  
الغاز والكهربا والمياه .

— التوسع فى انشاء صناديق توفير البريد لكى تمتص كل المنشآت  
الخاصة التى تستمد ربحها من العمليات المصرفية .  
— استهلاك الدين القومى .

— الملكية الجماعية للأرض وتنظيم الزراعة بوساطة الدولة  
والمجالس البلدية على أسس تعاونية لمصلحة العمال .

— صرف معاشات للعمال المسنين والضعفاء على أن يعفى كل  
شخص يصل الى سن التقاعد من أعباء العمل مع منحه الحق فى أن  
تعوله الدولة .

— اقامة المستشفيات فى المدن .

— اشراف المجالس البلدية على تموين الفحم والمواد الغذائية .

— إلغاء النظام الحالى لعول الفقراء والمتعطلين وتوفير العمل لهم .

— اشراف الدولة على خدمات الانقاذ البحرى .

- دفع مرتبات لاعضاء البرلمان وموظفى المجالس البلدية .
- أن تتحمل الدولة نفقات الانتخابات .
- منح حق الانتخاب للجميع .
- تحديد مدة البرلمان بعدد من السنين .
- التمثيل التناسبى .
- إلغاء النظام الملكى ومجلس اللوردات .
- الحكم الذاتى لجميع اجزاء الامبراطورية .

وقد كان اعضاء الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى كقاعدة عامة لا يعطون اجراءات الاصلاح المسكنة الا القليل من الاهتمام لانهم كانوا ينظرون اليها على انها تسكن آلام الشرور الاجتماعية ، ولكنها لاتعالجها من جذورها .

وقد كان هناك قسم من اعضاء الاتحاد ينظر الى تلك الاصلاحات على انها ضارة لانها تجعل النظام القائم محتلا ، ومن ثم فهى تهدىء الشعب وتجعله ساكنا . وكان هذا القسم يجادل على أساس أن واجب الاشتراكيين هو السماح للاوضاع القائمة بأن تزداد سوءا بقدر المستطاع لكي تشتد الحرب الطبقيّة وتزداد فى مقدارها وقوتها الى أن تصل الى الثورة الاجتماعية .

ولم يكن موقف الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى من الاصلاح الاجتماعى يتقدم كثيرا عن الموقف الذى اتخذته حركة ميثاق الشعب . فقد أوصت المؤتمرات السنوية للاتحاد باتخاذ اجراءات الاصلاح المسكنة ، ولكنهم فى الوقت نفسه كانوا يخشون ان تؤدى تلك الاصلاحات الى تأجيل نشوب الثورة الاجتماعية . وقد أدى هذا الفموض الى سوء الفهم والمناقضات التى تسببت فى انفصال الاعضاء الاسكتلنديين واللندنيين فى عامى ١٩٠٣ و ١٩٠٥ وقيامهم بإنشاء منظمات جديدة تنافس الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى .

وقد نظم الانفصاليون الاسكتلنديون انفسهم فى «الحزب الاشتراكى العمالى (١٩٠٣)» على غرار الحزب الاشتراكى العمالى الأمريكى الذى كان يتزعمه دانيال دى ليون ( مات عام ١٩١٤ ) الذى كان أستاذا للقانون الدولى فى جامعة كولومبيا وأحد الماركسيين المتطرفين ، وكون الانفصاليون اللندنيون « الحزب الاشتراكى لبريطانيا العظمى (١٩٠٥)» وعملوا فى مشابرة وتضحية على نشر آراء ماركس عن الاقتصاديات والحرب الطبقيّة .

ولم يستطع الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي في أي وقت أن يصل الى قرار اجماعي بشأن السياسة الانتخابية التي يتبعها : فقد كانت مبادئ الاتحاد التي تولدت عن نظرية الحرب الطبقة تشمل على اتخاذ الموقف نفسه تجاه حزب الاحرار وحزب المحافظين مع اتخاذ روح العداء تجاههما على السواء ، فلا تحالف ولا تراضى مع الهيئات الاخرى وانما عمل مستقل من جانب الاشتراكيين الديمقراطيون يعارض جميع المرشحين غير الاشتراكيين سواء اكانوا ينتمون الى طبقة الراسماليين ام الى الطبقات العاملة .

ومع ذلك فقد أبدى أعضاء الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي ميلا الى التصويت الى جانب الراديكاليين في الدوائر التي لا يتقدم اليها مرشحون اشتراكيون ديمقراطيون . وقد ادى ذلك الى قدر كبير من الاستياء الذي كان يزيد من حدته ذلك الراى المتوارث عن حركة ميثاق الشعب والذي يقول : ان الاحرار هم الاعداء الحقيقيون الذين ينبغي ازالته من الطريق .

وقد تم التعبير عن هذا التدبذب في الراى في المؤتمرين الثامن عشر والتاسع عشر للاتحاد اللذين عقدا في عامي ١٨٩٨ و ١٨٩٩ اذ تقدمت اللجنة الى اول هذين المؤتمرين بالاقترح التالي :

« يرى هذا المؤتمر انه ينبغي دائما استخدام أصوات الأعضاء لمعارضة مرشحي حزب الاحرار وينبغي على أعضاء اتحادنا أن يعطوا مرشحي حزب المحافظين أصواتهم دائما في جميع الدوائر التي لا يتقدم اليها مرشحون اشتراكيون ديمقراطيون الا في حالة واحدة هي اذا ما كان هناك مرشحون ينتمون الى المسم الراديكالي المتطرف من حزب الاحرار على ان يكونوا مستعدين للعمل على تحقيق مطالبنا العادلة » .

وبعد أن تحدث هايندلمان وغيره من المبعوثين تأييدا لهذا القرار قدم ايرفنج وهو مبعوث من بورنلى التعديل التالي :

« انه بالنظر الى الحقيقة القائمة وهي أن الراسماليين والاقطاعيين يظهرون ميلا الى التضامن في الانتخابات للاضرار بمصالح الشعب فان المؤتمر يحث اللجنة التنفيذية على أن تقنع الأعضاء بأن يستخدموا أصواتهم ضد الاحرار والمحافظين على السواء ، وأن يضعوا مصالح الاشتراكية وحدها نصب أعينهم ما عدا الحالات التي يكون فيها المرشحون من الراديكاليين المتطرفين » .

والفرق بين القرارين واضح بدرجة كافية : فقد كان القرار الاول موجها بصفة خاصة ضد الحركة التحررية التي يعتبر تعطيلها الواجب

الاول للاشتراكيين باعتبارهم ناخبين . وسياسة الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي هذه تكرر دقيق وان كان عن غير وعى للموقف الذى اتخذه فيرجوس اوكونور فى عامى ١٨٤٠ و ١٨٤١ ، اما القرار الآخر فهو اشتراكي ثورى تماما وهو يماثل آراء برونتر اوبرين فى ذلك الوقت .

وقد سحبت اللجنة قرارها تأييدا لقرار ايرفنج الذى تمت الموافقة عليه بالاجماع ، وعلى الرغم من ذلك عادت اللجنة فأكدت من جديد ايمانها بالقرار الذى كانت قد سحبت وقدمته مرة أخرى أمام المؤتمر السنوى التالى مما اثار مناقشة حادة .

وتحدث ايرفنج وبورنز فعارضاه واعلن الاخير ان الاتحاد ليس لديه القوة للاضرار بالاحرار ولا التفويض لاجبار الاشتراكيين الديمقراطيين على التصويت الى جانب المحافظين . واخيرا تمت الموافقة على القرار بأغلبية واحد وخمسين صوتا مقابل واحد وثلاثين ، الا أنه لم تكن له أية قيمة عملية .

## ٥ - العلاقة بين « الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي » ، ونقابات العمال :

حدد الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي موقفه من الحركة النقابية العمالية البريطانية فى سبتمبر عام ١٨٨٤ . وكان جون بورنز هو المحرض الاول ضد زعماء النقابات العمالية الذين ارتموا مرة أخرى فى أحضان الحركة التحررية . وقد اتهمهم بالرشوة وعدم المبدأ ، ودعا العمال الى أن يستيقظوا من السبات الذى غطوا فيه منذ عام ١٨٤٨ .

وبعد ذلك بعامين نشرت اللجنة التنفيذية للاتحاد بيانا موجها الى النقابات العمالية وجه لها فيه اللوم لأنها نسيت كيف تحارب ولأنها هادنت بل أبرمت تحالفا مع الرأسمالية ، وقالت : « ان النقابات لم تشر الى الصراع الطبقي القائم بالفعل والذى ينبغى أن يستمر بين العمل ورأس المال ، وأعلنت بصمتها هدنة حيث لا مكان للمهادنة ، وان النقابات العمالية لا تمثل الا مجرد جزء ضئيل من العمال ، ومع ذلك فقد ادعت أنها تتحدث باسم العمال ، ولسوء الحظ لم تفكر النقابات العمالية الا فى تحسين الوضع الاجتماعى للقلة المحظوظة التى تنتمى اليها وعميت عن شقاء الجماهير ، وعجزت عن أن تدرك أن المطلوب هو الثورة لا التحسن وكان رفع الاجور أو تقليل ساعات العمل هو اسمى ماتتوق اليه . وينبغى على النقابات العمالية أن تفهم أن نظام الاجور نفسه هو الذى تجب معاربطه . ان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ينبغى أن تتوقف ، وينبغى أن يحل محلها العمل المتحد مع التوزيع التساوى لنتائج هذا العمل » .

وقد كان هذا البيان بداية لفترة العداء بين النقابات العمالية والاشتراكية الديمقراطية ، ذلك العداء الذى استمر أكثر من عشر سنوات وأدى الى تطرفات جذلية .

وقد صب الاشتراكيون الديمقراطيون لعنتهم على النقابات العمالية يجذورها وفروعها على حين أعلن الزعماء القدامى للنقابات العمالية أنهم الحصن الذى يحول دون الثورة .

وعلى كل فقد تلاشت هذه التطرفات والعداوات تدريجيا ، ومع قيام الحركة النقابية الجديدة وتكوين حزب العمال المستقل توصل المسكران الاشتراكي والعمالي الى فهم أفضل وأوقع لجمال العمل بالنسبة لكل منهما ، وظهر تيار من الآراء الودية تجاه النقابات العمالية بين جمعيات الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي التى فى شمالى إنجلترا والتى بدأ أعضاؤها يلحون فى المطالبة بمراجعة آراء الاتحاد المتعلقة بالنقابات العمالية .

وفى المؤتمر السنوى السابع عشر للاتحاد الاشتراكي الديمقراطي ( عام ١٨٩٧ ) أوصت اللجنة التنفيذية كل أعضاء الاتحاد بالانضمام الى النقابات العمالية والجمعيات التعاونية لأنها منظمات تتجه الى تحسين أحوال الطبقات العاملة ، وفى الوقت نفسه طلب الى الأعضاء أن يقدموا تأييدهم السياسى للنقائين العماليين والتعاونيين باعتبار أن ذلك وسيلة لتدعيم هدف الاشتراكية وغايتها . وبعد مناقشة طويلة استعرضت فيها جميع الآراء تمت الموافقة على هذا القرار بأغلبية ستة وأربعين صوتا مقابل صوتين .

وفى المؤتمر السنوى الثانى والعشرين ( عام ١٩٠٢ ) لقيت مسألة العلاقة بين الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي والنقابات العمالية فى يد مستر آمن الشرح والتوضيح ، وقد تقدم هارى كويلسن محرر صحيفة العمال بالقرار التالى نيابة عن اللجنة التنفيذية .

« انه بالنظر الى الاتجاه المتزايد لدى النقابات العمالية نحو التدخل فى السياسة يوصى المؤتمر كل أعضاء الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي بأن يجعلوا من أنفسهم أعضاء نشطين فى نقاباتهم العمالية قدر المستطاع وأن يتحركوا لقيادة نشاطها السياسى فى اتجاهات اشتراكية .

وفى الوقت الذى يعرب فيه المؤتمر عن تأكيده للرأى القائل بأن الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتوزيع والتبادل ينبغى أن تكون الهدف من أية حركة عمالية حقيقية وبأن هذا الهدف لا يمكن الوصول اليه

الا بحرب طبقية قوية الى ان تحرر الطبقة العاملة نفسها من الحكم الطبقي ، ويؤكد المؤتمر مرة أخرى الموقف الودي الذي يتخذه الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي تجاه النقابات العمالية والمنظمات المشابهة ويعترف بها على انها هيئات متحدة للعمال الذين اتحدوا لمحاربة الرأسمالية ، وفي الوقت الذي ننحدر فيه الى اقامة تحالف مع النقابات العمالية الامر الذي قد يضطرنا الى تأييد اناس واجراءات لا يمكن الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي ان يوافق عليها فاننا نوصي الجمعيات المتفرعة من الاتحاد بان تنمى العلاقات الودية مع النقابات العمالية ، ونؤكد لتلك النقابات أننا نشترك معها بقواطفنا في نضالها من أجل الوصول الى احوال أفضل . واننا مستعدون لان نضع أيدينا في أيديهم لنعمل معا بمجرد أن تعلن عن رغبتها في اتخاذ اجراءات اشتراكية » .

ولقد دلت المراحل النظرية التي مر بها الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي في الفترة ما بين عامي ١٨٩٤ و ١٩٠٢ على أنه قد حدثت في الوقت نفسه تغيّرات سياسية كبيرة في بريطانيا العظمى وعلى الاخص في صفوف العمال .

والواقع انه من غير الممكن ان نواصل سرد تاريخ الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي اعتبارا من عام ١٩٠١ والاعوام التالية دون الاشارة بصفة مستمرة الى المنظمات الاشتراكية الاخرى والتي ما يزال ينبغي علينا أن نعالج تاريخها .

## الفصل الثالث عشر الجمعية الفابية

### ١ - أصلها وتسميتها :

لم تؤثر أية من الجمعيات الكثيرة الداعية الى الإصلاح الاجتماعى والتي ظهرت الى الوجود فى الفترة ما بين عامى ١٨٧٠ و ١٨٩٠ تأثيرا واضحا نافعا على الراى العام المثقف بالقدر الذى مارسه الجمعية الفابية ، ففى عام ١٨٨٢ اجتمع عدد من الاشخاص فى لندن بغية دراسة انعلوم الاخلاقية ، وكان يتزعمهم توماس دافيدسون الذى ولد فى اسكتلنده واشتغل بالتعليم فى الولايات المتحدة وأخذ يزور بريطانيا من وقت لآخر . وكان دافيدسون فى البداية من الشيوعيين الفوضويين ثم صار من الاخلاقيين الذين يبنون كل تقدم على اصلاح الذات ، وقد اكتسب ثقة جماعة صغيرة من الانصار فى لندن تقدم لها بخطة تكوين جمعية زمالة « للحياة الجديدة » بغية اعادة بناء الحياة البشرية على اساس مبادئ الاخلاقيات السامية .

وبعد شهور قليلة توصلت الاغلبية التى لم تكن تزيد فى مجموعها على اثنى عشر شخصا الى أن الإصلاح الاجتماعى عن طريق التشريعات لا يقل أهمية عن اصلاح الذات عن طريق اتأملات الاخلاقية وعلى ذلك تركوا هذه الزمالة وبدعوا فى دراسة المشكلات الاجتماعية وتمخضت دراساتهم هذه عن تكوين الجمعية الفابية فى يناير عام ١٨٨٤ ، وقد اشتقت الجمعية اسمها من فاييوس فونكتاتور القائد الرومانى الذى تعهد أعضاء الجمعية باتباع تكتيكاته التى حددت على النحو التالى :

« يجب ان تنتظر اللحظة المناسبة تماما كما انتظر فاييوس صابرا فى حربه ضد هانيبال على الرغم من انتقاد الكثيرين له على تباطئه الا أنه يجب أن تضرب بشدة عندما تحين الفرصة كما فعل فاييوس والا كان انتظارك عبثا لاجدوى منه » .

وكانت الجمعية الفابية اشتراكية فى ظاهرها على الرغم من أن اشتراكيتها لم تكن محدودة ، أو على الأقل لم تكن ذات طابع مميز . وكان أعضاؤها قد تأثروا بالدعوات التى قام بها هنرى جورج وهابندمان

كما تأثروا بكتابات جون ستوارت ميل وبنيار المدرسة الحديثة للعلوم الاجتماعية بأكمله .

ولم يكن أى من اعضائها الاصيلين يتميز بموهبة خاصة ترفعه فوق مستوى زعماء الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى أو اية من جمعيات الاصلاح الاجتماعى التى كانت قائمة فى ذلك الوقت الا انه بعد شهور قليلة من تكوينها بدأت الجمعية الغابية تجتذب اليها اهتمام اثنين من المفكرين الشبان كانا يبحثان عن الضوء اكثر من اللهب وقدر لهما أن يهبا لمنظمة ابجديدة طيبة خاصة وهما جورج برنارد شو وسيدنى ويب . وكان شو فى ذلك الوقت صحفيا مغمورا وقصاصا ناشئا ، اما ويب فكان كاتباً فى وزارة المستعمرات .

والجمعية الغابية مدينة لهذين العضوين بأهميتها فى تاريخ الفكر الاشتراكى البريطانى . وقد ساعدهما فى العمل سيدنى اوليفير وجراهام والاس ومسر آتى بيسانت وهويرت بلاند ووليام كلارك .

وقد أوجد هؤلاء جميعا عقولا منتعشة مفتحة ناقدة اخذت تبحث فى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كما أنهم جميعا كانوا يدركون انه لايزال ينبغى لهم أن يتعلموا الشيء الكثير قبل أن يصيروا قادرين على التدريس والعمل . وقد قرءوا لماركس ولاسال وبرود هون واوين بالاضافة الى قراءتهم للاقتصاديين البريطانيين من أمثال سميث وريكاردو وميل وكليف ليسلى وكارنيسى ، ثم أخذوا بعد ذلك يتخلصون تدريجيا من التقاليد الاشتراكية القديمة .

وقد استمرت فترة الدراسة والاعداد هذه من عام ١٨٨٤ الى عام ١٨٨٧ وبدأت برفض معتدل لبيانات الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى، وانتهت بالانفصال الكامل عن الاسس العقائدية واساليب الدعاية التى تتبعها جميع المنظمات الاشتراكية . وكانت تلك هى السنوات التى اتخذ فيها الزعماء الغابيون موقفا يخالف المعتقدات الرئيسية لماركس واوين وحركة ميثاق الشعب .

والواقع ان الجمعية الغابية لم تكن حزبا اشتراكيا ولا مدرسة للعقائد الاشتراكية ، بل كانت مجموعة من الرجال والنساء تعهدوا بالعمل على نشر آراء عملية عن المشكلات الاجتماعية المباشرة والعاجلة وبيان كيفية تضمين الاجراءات التشريعية والادارية لها . وطبقا لهذه الآراء فان الاشتراكية لا تكون حركة ثورية للطبقات العاملة بفية اقامة نوع جديد من المجتمع ولا هى حركة مضادة للبرلمانية ولكنها جاءت نتيجة لسلسلة طويلة من المشاكل القومية التى نشأت عن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والروحية التى حدثت فى القرن الماضى والتى

ينبغي أن تتولى الامة علاجها اذا ما كانت ترغب في رفع كفايتها واطراد تقدمها .

## ٢ - من اين وماركس الى ويب :

لقد اوضحنا منذ قليل انه ينبغي النظر الى سيدنى ويب باعتبار انه الرائد الحقيقى للغاية ، ولقد ساعدته كثيرا القدرات التحليلية والمهارة اللغوية لجورج برنارد شو كما ساعدته بدرجة اكبر المعرفة الاجتماعية والنخوة الاخلاقية والمواهب الادبية العظيمة التى كانت تتمتع بها مسز سيدنى ويب . وعلى ذلك فان أعماله العظيمة انما هى ثمرة الجهود المتعاونة لاذهان عدة ، ولكن ذلك هو الحال ايضا بالنسبة لكل الاعمال العظيمة لاي مخترع أو مكتشف أو فيلسوف أو عالم .

ومع ذلك فقد تعود الناس أن يقتفوا آثار الافكار أو الاعمال المينة حتى يصلوا فقط الى المرأة أو الرجل الذى يكون قد عبر عنها أو قام بها على خير وجه أو فى الوقت المناسب .

وهذا هو المعنى الذى نقصده هنا عندما نتكلم عن العمل الرائد الذى قام به سيدنى ويب فيما يختص بالجمعية الغابية برغم انه لاينبغي تجاهل مساعدات ومساهمات جورج برنارد شو ومسز سيدنى ويب .

ولسوف نصل الى فهم افضل لعمل سيدنى ويب اذا ما قرناؤه بعمل سلفيه المشهورين اوين وماركس :

فى الوقت الذى بدأ فيه اوين دعايته الاشتراكية لم تكن الطبقات العاملة منظمة ولم تكن تدرك مدى القوة التى يمكن الوحدة أن تمنحها اياها ، وكانوا فى مجموعهم غير مثقفين ، ولم يكن لهم حول ولا قوة . وكانت الدولة تمثل حكم القالة وكانت اداة للاضطهاد والقهر وجهازا يختص بشئون الحرب والبوليس والضرائب . ولم يكن ينظر الى أى شىء يتخذ طبيعة المصلحة العامة أو التقدم أو العدالة الاجتماعية على أنه من شئون الدولة .

وفى ظل تلك الظروف لم يكن هناك مفر من أن يستنتج اوين أن خلاص الشعب لابد أن يتم بواسطة منقذ يضحي بنفسه أو مثقف ومنظم بطولى يستخدم المصادر الجديدة التى فتح العلم آفاقها لمصلحة الطبقات العاملة ، وكان العمل البرلماني يسدو شيئا عقيما لان الدولة لم تكن تعنيها مصلحة الجماهير . ولم يكن القيام بعمل من جانب النقابات العمالية ليجدى نفعا لان الطبقات المالكة والحاكمة كانت متحدة ضد الشعب، وكان لابد أن يتغلب رأس المال والنظام الآلى والنزعة العسكرية على أى جهد تبدله الطبقات العاملة لتحسين أحوالها .

وبالإضافة الى ذلك فقد كان الاغنياء والفقراء على السواء يبنون آراءهم ومشاعرهم وقوانينهم وآمالهم على خطأ أساسى وهو أن الانسان هو الذى خلق لنفسه صفاتها ، ولكن الحقيقة هى أن الظروف هى التى خلقت للانسان صفاته ، وهذه الظروف بدورها قد خلقت بوساطة الملكية الخاصة والمنافسة ، ومن ثم فقد تربت عليها الشرور الاجتماعية وكان لابد من احداث تغيير فى الظروف ، تغيير من الملكية الخاصة والمنافسة الى انشيوعية والتعاون ، وما كان لهذا التغيير أن يتحقق الا ببطل من أبطال التفكير العقلى يكون قد استحوذ على قلوب الجماهير واحترامها .

وعندما ظهر ماركس على المسرح متسلحا بالفلسفة التطورية والعلم الايجابى اللذين سادا فى عصره كانت الطبقات العاملة تشكل من قبل جيشا يحارب فى بسالة ضد الفوارق الكبيرة ومن أجل التحرر السياسى والاقتصادى ، كما خاضت القلة المالكة للأرض هى الأخرى معركة خاسرة ضد المد الصاعد لتحررية الطبقات المتوسطة .

وبدأت الدولة تتخذ تدريجيا صورة المدافع عن عمل الطفل والمرأة على حين ترك العمال البالقون تحت رحمة السعر الذى يقدمه نظام المنافسة والعرض والطلب والصراع من أجل البقاء دون ماقوة مباشرة تؤثر فى التشريعات أو فى أحوال العمل ، وكان ذلك كله فى حقبة من الزمن تميزت بتكدس الثروات واستحواذ الطبقات المتوسطة على الحقوق السياسية .

وكانت نظريات ماركس هى التعبير الملائم عن هذه الفترة فهى تلخص الأحوال التى خلقتها حياة اقتصادية عنيفة فى منافستها ودستور غير ديمقراطى ومجتمع منقسم الى طبقات متعادية متحاربة .

ثم دخلت بريطانيا فى فترة تغييرية مابين عامى ١٨٦٥ و ١٨٨٥ . وبدأ الفكر يرحل عن مراسيه القديمة ولم يعد بالإمكان تجاهل صحة الطبقات العاملة ، وكان تأثيرها على التشريعات وعقود الاجور قد بدا يتزايد بشكل واضح ، كما كان العمال قد نالوا حق التصويت والتشريع الخاص بالنقابات اعمالية ، واتجه الدستور نحو الديمقراطية . وكانت التحررية القديمة بعقيدتها القائلة بأن المصلحة الفردية خير مرشد يقود الى طريق السعادة قد بدأت تتخلى عن مكانها للنظرية الجماعية الخاصة بقيام الدولة والمجالس البلدية بالعمل على تحقيق الإصلاح الاجتماعى .

ومع ذلك فلا ينبغى الافتراض بأن هذه التغييرات كانت محدودة بوضوح أو انها كانت واضحة للجميع . فقد كانت هذه التغييرات ميولا أكثر منها حقائق واقعة ، ميولا كانت غالبا ما تصل الى التعادل مع

الانماط القديمة للفكر والعمل : ولكن وب استطاع أن يراها بدرجة كافية من الوضوح .

وفضلا عن ذلك فإن التجربة ليست انعكاسا ذهنيا سليا للعالم الخارجى بل هى نتاج الظواهر الخارجية والعمليات الذهنية طبقا لقدرتها واستعدادها .

ومهما يكن من امر فقد بدا لويب أنه لم يعد من المتساع السماح لنظرية اشتراكية كانت تنبنى على أحوال الماضى بأن تستمر دون مراجعة أو تعديل ، فلا يمكن معالجة دولة ديمقراطية تهيأت لتولى واجبات الإصلاح الاجتماعى وطبقة عاملة لها سلطة ولها نفوذ اقتصادى وامة بتزايد وعيها الاجتماعى من وجهة نظر الثورة والصراع الطبقي ، وكان المفهوم الاشتراكي الاساسى يحتاج الى قاعدة جديدة ووسائل جديدة تكون أكثر توافقا مع الظروف الجديدة .

وكان لابد من توفيق بين الاشتراكية والديمقراطية وكان سيدنى وب هو الذى تولى ذلك التوفيق الذى يمثل التحول من الماركسية الى الفاية أو من العقائد الاجتماعية الثورية الى الاشتراكية العملية .

ولا تكون قد جانبنا الصواب اذا ماقلنا : ان الاشتراكيين من الطراز الميثاقى أو الماركسى الذى كان فى فترة ما قبل الديمقراطية لم يكونوا يملكون الا أن يفكروا فى الثورة ، لانه كان من الضرورى اكتساح الدولة القديمة أولا لخلق جهاز سياسى يعمل على إعادة تنظيم المجتمع على أسس جماعية ، أما فى مجتمع ديمقراطى ودولة تترف بواجبها فى تنفيذ التشريعات الاجتماعية فلم تكن هناك حاجة الى الثورة لخلق جهاز سياسى جديد لان مثل هذا الجهاز كان قائما بالفعل ، ولكنه كان فى حاجة الى الافادة منه . وعلى ذلك كانت المشكلة الحقيقية هى الكيفية التى يمكن بها الافادة من الدولة فى الحصول على اصلاح اجتماعى متناسق ، وقد ذهب أنصار مبادئ أوبن بعيدا عن نطاق الدولة بفية اقامة مستعمرات جماعية تعاونية ، وأوضحوا خطوطها العامة حتى تفاصيلها بواسطة القلم .

وكان الماركسيون يحرقون كل الرسوم والاستفسارات حول تفاصيل الدولة المستقبلية ، ولكنهم حرضوا الطبقات العاملة على الحرب ضد النظام القائم للوصول الى القوة السياسية والسيطرة على الدولة بفية ازالة النظام الرأسمالى الذى كان يعوق مولد المجتمع الجديد أو بالاحرى كان يعوق القوى الجماعية التى خلقها المجتمع القائم ، وكان ذلك يشكل المهمة الحقيقية للاشتراكيين .

أما وب فكان يتفقى الشرور الاجتماعية المعينة التى فى المجتمع

ويضع علاجاً لكل منها طبقاً للمبادئ العامة للاشتراكية ، ويتولى مهمة اقناع الأمة بأن ذلك العلاج عملي ومناسب لسن تشريعات به .

وعلى ذلك فقد كانت مهمة الاشتراكيين هي ان حصول على المعرفة عن طريق أبحاث متخصصة حول المظاهر المختلفة للحياة الاقتصادية والاجتماعية بغية تعريف الأجهزة التشريعية والإدارية بها ووضع معرفتهم وخبرتهم تحت تصرف جميع الهيئات السياسية ، ولم يكن هناك ثمة داع لان ينتظر الاشتراكيون قيام الثورة الاجتماعية .

لقد بدأت الاشتراكية تتحقق منذ اللحظة التي صارت فيها الدولة غير بعيدة عن آراء الإصلاح الاجتماعي ، ومنذ اللحظة التي اعترف فيها أصحاب الأعمال بالمساومة الجماعية وخضعوا لتدخل الدولة والنقابات العمالية .

ولقد نصح أنصار مبادئ أوين الطبقات العاملة بأن تستبعد العمل السياسي والعمل النقابي وأن تركز طاقتها وأموالها للإنتاج الجماعي . كما نصح الماركسيون العمال بأن يفزوا القوة السياسية ويفيدوا من نقاباتهم لتحقيق الأهداف الاجتماعية الثورية .

أما ويب فيطلب إلى العمال أن يفيدوا من أصواتهم الانتخابية ويبيعوا المصلحين الاجتماعيين إلى البرلمان في أعداد تكفي تشكيل الأغلبية وأن يكونوا بمثابة الزمام الذي يكبح جماح الحكومة ويزاد على ذلك فإنه ينصحهم بالعمل على توسيع رقعة المبادئ الديمقراطية لتصل إلى المصنع والورشة والمنجم والحقل .

لقد كانت اشتراكية أوين اشتراكية مثالية وكانت الاشتراكية الماركسية ثورية ونظرية ، أما الاشتراكية الغاية فهي السياسة اليومية من أجل التجديد الاجتماعي .

وكان مفتاح الأوينية هو العقيدة الخاصة بعلاقة الظروف بتكوين الصفات البشرية ، كما كانت الفلسفة التي خدمت ماركس في تحليله للمجتمع الرأسمالي وتعبئة الجماهير للاشتراكية تتكون من نظرية قيمة العمل مع الحرب الطبقة كقوة محرقة ، أما اشتراكية ويب فتقوم على توسيع نظرية الريع ونمو الوعي الاجتماعي لدى الأمة .

ويب يتفوق كثيراً على ميل فهو قد تولى العمل الاشتراكي من حيث تركه ميل أي في منتصف الطريق بين الفردية والإصلاح الاجتماعي ودفعه ويب إلى مسافة أبعد بكثير .

ولقد رأينا كيف أن ميل كان يتلمس الطريق إلى نظرية للإصلاح

«الاجتماعى عن طريق قانون الربح ، ولكنه لم يذهب الى أبعد من الإصلاح الزراعى .

ومن ناحية أخرى ذهب ويب الى أبعد من ذلك واخترق مجال رأس المال المنقول ، ولما عاد ويب بصره الى الوراء وألقى نظرة على سجل التقدم البشرى بدت له صفة اقتصادية رئيسية واحدة تقف من وراء جميع أنواع المجتمعات ، وهى أنه بمجرد أن يتقدم الانتاج بدرجة تكفى لتوافر مايزيد على مجرد ضروريات البقاء ينشب انصراف على الانتاج الفائض . وفى كل الأزمان كان الافراد أو الطبقات الذين يملكون القوة الاجتماعية يستخدمون تلك القوة سواء أدركوا ذلك أو لم يدركوا للاستحواذ على فائض الانتاج دون أن يتركوا للفالية العظمى من اخوانهم شيئا يزيد من الناحية العملية على مجرد ضروريات البقاء طبقا للمستوى المحلى السائد .

ولقد كانت الميزات التى نمنع بها الرأسماليون ناتجة عن الجهد الاجتماعى، فقد ساهم كل الذين يؤدون خدمات للمجتمع فى غم الحياة المتمدينة وتحقيق الأعمال العظيمة للعلم وزيادة الثروة وقيام أشكال تنظيمية أكثر كفاية . ومع ذلك فان هذا لم يكن يتضمن أن توزيع النتائج ينبغى أن يتم على أساس مبدأ المساواة .

ولكن كل عامل ينبغى أن يتوافر له حد أدنى لحياة متمدينة كما ينبغى أن يتلقى الكفاة جزاء أكبر كريع مقابل كفايتهم . وطالما كان الوعى الاجتماعى للأمة لم يتطور بدرجة تكفى أن يقوم الناس بواجبهم نحو المجتمع دون اعتبار لمقدار الجزاء الذى يلقونه فان التوزيع المتساوى كان شبيها مستحيلا ، وفى الوقت نفسه كان من قبيل العدالة المجردة أن ينال كل عامل يرغب فى ذلك حدا أدنى للحياة البدنية والذهنية يتناسب مع المستوى القائم للمدنية برجاء أبقائه على درجة من الكفاية ولتكون له المقدرة على الارتفاع فى سلم الحياة الاجتماعية وعلى كسب ربيع عن القدرة .

وتتمخض تلك الاعتبارات عن سياسة اجتماعية تختلف عن تلك الخاصة بأولين وماركس على السواء :

ان الصراع لا ينبغى أن يقوم بين الآراء العقلية والآراء اللاهوتية، أو بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة وانما ينبغى أن يقوم بين الغالبية الساحقة من الأمة وأولئك الذين يضعون أيديهم على الربح ، وبمعنى آخر بين أولئك الذين يقومون بالاختراعات والاكتشافات أو أولئك المنهكين فى أبحاثهم العلمية والاجتماعية أو أولئك الذين ينظمون الصناعات ويصممون الآلات ويقومون بالعمل الجسمانى من ناحية وبين أولئك الذين يزدادون غنى نتيجة لكل تلك الخدمات الاجتماعية لمجرد أنهم يستثمرون رأس المال .

ولما كان الريع الناتج عن التباين أو الزيادة لا تقايله جهود انماء  
هو نتيجة للعمل الاجتماعي والتطور العام فعلى ذلك ينبغي الاستفادة منه لمصلحة  
المجتمع كله .

ان أية حكومة تكون جادة في تصميمها على الإصلاح الاجتماعي  
ينبغي لها أن تحول اهتمامها الى الريع الزراعى والصناعى وتفيد منه  
لمصلحة المجتمع كله ، وذلك عن طريق الضرائب أو الاستيلاء عليه بمعرفة  
المجالس البلدية والتأميم .

ولم يتوقف ويب قط عن دراسة الاشتراكية لأنه كان دائما على اتصال  
بحقائق الاشتراكية . ولم يعترف ويب بأية عقيدة ثابتة أو حقائق نهائية .  
ولم يكن يتسبب بأية نظرية بدرجة تجعله يأسف اذا ما انفصل عنها ، فهو  
ينظر بعقل منفتح الى كل تطور جديد فى النظرية الاشتراكية والنظرية  
الاقتصادية .

ولا يبدو أن ويب قد أخطأ الا فى ناحية واحدة وهى أنه لم يفهم تماما  
الدور التاريخى للطبقات العاملة فى تحقيق الاشتراكية . وقد عاقه تأثره  
الذهنى « بميل » والمدرسة الحديثة للاقتصاد السياسى من ناحية وإيمانه  
الراسخ بالقوانين الديمقراطية البريطانية من ناحية أخرى ، عن أن يرى  
لب الحقيقة التى تشتمل عليه النظرية الماركسية للصراع الطبقي :

فماركس لم يقدس البروليتاريا ولم ينظر اليها نظرة مثالية، وإنما  
أخذ الطبقات العاملة على ما كانت عليه بالفعل طبقة مضطهدة أغلقت أمامها  
سبيل الفن والعلم والثقافة الذهنية . ومع ذلك فقد رأى ماركس فى وضوح  
تام أن المصالح المادية والاحتياجات والجهود الخاصة بأية طبقة اجتماعية  
تكون دافعا قويا الى التقسم اذا ما كانت تتفق مع التطور العام للمجتمع ،  
ولهذا الاعتبار وحده التجأ ماركس الى البروليتاريا وتعهد بأن يجعلها تدرك  
أحوالها وجهودها .

ومن وجهة النظر هذه وحدها دون غيرها يمكن تبرير قيام سياسات  
عمالية مستقلة وبرامج عمالية اشتراكية .

### ٣ - هدف الغاية وسياستها :-

يمكننا أن نحصل على فكرة واضحة عن أهداف الحركة الغابية بقراءة  
تقريرها الرسمى الذى قدمته الى المؤتمر الدولى للاشتراكيين والنقابات  
العملية الذى عقد فى لندن عام ١٨٩٦ .

وقد كان هدف الجمعية هو حث الأمة على أن تجعل دستورها  
السياسى ديمقراطيا تماما وأن تطبق الاشتراكية على الصناعة كيما تجعل  
أرزاق الشعب مستقلة تماما عن الرأسمالية .

ولم تكن الجمعية القابية تفقد بمزلة عن الجماعات الأخرى بل كانت تحت  
أعضائها على الانضمام الى تلك الجماعات وإشاعه الأهداف القابية بينها كما  
كانت الجمعية القابية تتخذ اتجاهات دستورية ولا تستخدم الأتلك الوسائل  
التي كانت مألوفة لدى الحياة السياسية في أنجلترا ، وكان مفهوم الاشتراكية  
عند القابيين يعنى التنظيم والإشراف على الصناعات الرئيسية فى البلاد  
وأمتلاك الأمة بأسرها لجميع أشكال الرىع الإقتصادى للأرض ورأس المال .

وكان القابيون يعتقدون أن المشكلة ليست فى تحقيق قدر أكبر من  
القوة السياسية للشعب بل فى حت الشعب على الإفادة من القوة التى سى  
يده بالفعل . ولم تكن الجمعية القابية توجه دعوتها الى طبقة معينة ، بل  
كانت توجهها الى كل الرجال والنساء من جميع الطبقات ممن يدركون  
سرور المجتمع ويرغبون فى علاجها .

وعلى ذلك فقد كانت الجمعية القابية تعمل على إثارة ضمير المجتمع  
عن طريق تعريف الشعب بالآثام التى فى المجتمع تحت ظل النظام القائم .  
وكانت تفعل ذلك بجمع ونشر مقالات صادقة غير متحيزة ومدعمة بالأحصاءات  
التي نجمع من المصادر الرسمية .

وقد نبذ القابيون عبارة « إلغاء نظام الأجور » وكل ما تشابه ذلك  
لأن الاشتراكية فى نظرهم لم تكن بأية حال تعنى إلغاء نظام الأجور ، وإنما  
نسعى الى وضع مستوى للأجور لجميع العمال الذين يعملون فى خدمة المجتمع  
بدلا من الأجور التي تحدد على أساس التنافس القائم بين الرجال والنساء  
المعوزين للحصول على عمل .

كذلك عارض القابيون على طول الخط جميع المشروعات التي يقصد  
بها أن تضمن لآى فرد أو مجموعة من الأفراد كل الإنتاج الناجم عن عملهم ،  
ولكنهم كانوا يعترفون بأن الثروة اشتراكية فى مصدرها ، وعلى ذلك  
فينبغى أن توزع بطريقة اشتراكية ، إلا أن تطور الصناعة قد جعل من  
المستحيل تمييز ذلك الجزء من الإنتاج المشترك الذى قام به فرد معين أو  
التيقن من قيمته .

#### ٤ - برنامج القابية ومنهاجها : -

جاء فى « إعلان المبادئ » الذى تقوم الجمعية القابية على أساسه  
ما يلى :

« تتكون الجمعية القابية من الاشتراكيين ، وعلى ذلك فالجمعية  
تستهدف إعادة تنظيم المجتمع عن طريق تحرير الأرض ورعوس الأموال  
الصناعية من ملكية الأفراد أو الطبقات ونقل تلك الملكية الى المجتمع من

أجل مصلحة الجميع ، وبهذه الطريقة وحدها يمكن الشعب كله أن يتساوى في الافادة من المميزات الطبيعية والمكتسبة الى في البلاد .

وزيادة على ذلك جعل الجمعية على نقل ادارة رأس المال الصناعي الى المجتمع حيث تتسنى ادارته بطريقة اشتراكية لأنه نتيجة لاحتكار وسائل الانتاج في الماضي نرنب على الاختراعات الصناعية ونحويل فائض الدخل الى رأس المال أن زادت ثراوت الطبقة المالكة . وأصبح العامل الآن يعتمد على هذه الطبقة في كسب فونه .

واذا ما نفذت هذه الاجراءات دون دفع تعويضات ( على ألا يحول ذلك دون مساعدة من نزع ملكيتهم بالقدر الذي يناسب المجتمع ) فان الربح والأرباح ستضاف الى الجزء المخصص للعمل . وسيكون من المحتم أن نخفي طبقة العاطلين بالوراثة التي تعيش الآن على جهود الآخرين ، وبذلك يمكن الوصول الى تكافؤ حقيقي في الفرص .

وللوصول الى هذه الغايات فان الجمعية الفابية تتطلع الى انتشار الآراء الاشتراكية والتغيرات الاجتماعية والسياسية التي تترتب عليها بما في ذلك من المساواة في حقوق المواطنين من الرجال والنساء . وهي تعمل على تحقيق هذه الغايات عن طريق نشر المعرفة فيما يختص بعلاقة الفرد بالمجتمع بعناصرها الاقتصادية والأخلاقية والسياسية .

ولما كان زعماء الجمعية الفابية يعتقدون أنه من الممكن توجيه كل قوى العمل السياسي في بريطانيا ناحية الاصلاحات الاشتراكية البارزة فانهم يحثون كل الاعضاء على أن يمارسوا باستمرار تأثيرهم الكامل على الشؤون السياسية الداخلية ، وان مجالس المقاطعات والمدن والقرى والاتحادات السياسية المحلية والنوادي لتوفر الكثير من الفرص للفابيين لا للعمل على بث الدعاية الاشتراكية فحسب ، بل وللقيام بعمل هام نحو تطبيق المبادئ الاشتراكية ، وعلى ذلك ينبغي للفابيين الانضمام الى بعض الاتحادات السياسية المحلية والعمل على أن يكونوا أعضاء في مجالسها التنفيذية وأن يكونوا من بين ممثليها لدى الهيئات المركزية في لندن والمملكة المتحدة .

وباختصار فان واجب الفابيين هو القيام بعمل سياسي حي والممارسة الكاملة لحقوق المواطنين من أجل الاصلاح الاجتماعي . وعلى ذلك فمن الأهمية بمكان أن يتعرف الفابيون أفراد الجهاز الاداري في الأقاليم التي يقيمون بها وأعضاء البرلمان عن الدوائر التي تنتمي اليها أصواتهم الانتخابية .

وأخيرا ينبغي على الفابيين أن ينموا علاقات الصداقة بينهم وبين

المنظمات الاشتراكية الأخرى التي في أقاليمهم وأن يقدموا لها كل مساعدة ممكنة .

ويبدو أن الجمعية الغابية تشكل معهدا للتخطيط الاجتماعى وهى تخطط دائما أوقية من التفكير النظرى بطن من التطبيق العملى .

والجمعية الغابية وفد تعلمت بالتجربة أن الاشتراكيين لا يمكنهم أكثر من غيرهم أن يتخذوا طرفا وحدهم فى كل شئ تعترف بان التصالح شرط ضرورى للتقدم الاجتماعى فى مجتمع ديمقراطى .

وهذه المناهج تميز الجمعية الغابية عن كل ما عداها من المنظمات الاشتراكية فى المملكة المتحدة . فلأول مرة فى تاريخ الاشتراكية نرى اشتراكيين لا يرغبون فى عزل أنفسهم عن الأمة بتكوين مستعمرات شيوعية أو أخلاقية أو بتنظيم الطبقات العاملة الى دولة داخل الدولة بل ينمون الحياة القومية بأرائهم ويدعمون الدولة بأجراءاتهم العملية .

ولقد كانت الجمعية الغابية أداة فعالة فى تكوين حزب العمال ومثلت فى لجنته التنفيذية بمبعوث واحد .

وعلى الرغم من أن الغابيين كما سبق أن أوضحنا كانوا بعيدين عن تكوين حزب سياسى خاص بهم كما كانوا أبعد ما يكونون عن تكوين حزب طبقى فانهم دعموا الفكرة الداعية الى اقامة حزب عمالى مستقل .

ولم تكن الجمعية الغابية بطبيعة الحال تتمتع بوحدة كاملة فى الفكر والهدف ، فمنذ عام ١٩٠٦ عندما قام هـ ج ويلز اعظم الكتاب القصصيين الاجتماعيين فى بريطانيا العظمى والذي كان عضوا فى الجمعية الغابية برفع لواء الثورة ظهر قدر متزايد من المعارضة للسياسة القديمة ، وبدأ بعض أعضاء الجمعية يدعون الى تحويلها الى حزب اشتراكى على حين نادى غيرهم بارتباط أوثق بحزب العمال . وفى السنوات القليلة الماضية بدأ بعض أعضائها الشبان يعملون من أجل الاشتراكية النقابية .

## ٥ - الأعمال الأدبية والعلمية :

كانت أولى ثمار الدراسات الاقتصادية والتاريخية والأبحاث التى قام بها المفكرون البارزون من أبناء الجمعية الغابية هى صدور « المقالات الغابية فى الاشتراكية » التى نشرت عام ١٨٨٩ ، ثم أعيد نشرها بعد ذلك عدة مرات الى أن وصل العدد الإجمالى الى اربعين ألف نسخة ، وقد ساهم سيدنى ويب وبرنارد شو بمقالات تعتبر ثلاث منها قطعاً رائعة من الفكر الاشتراكى والتسبيب الاقتصادى . ويتفوق ويب فى التاريخ

الاقتصادى على حين يتفوق شو فى توضيحه لبعض المراتب الاقتصادية  
وفى تلخيصه لتاريخ الاشتراكية البريطانية .

كذلك نشرت الجمعية نبذا كانت تستهدف تثقيف الرجال والنساء  
الأذكىاء الذين يريدون تلخيصا جيدا لبعض المسائل الاشتراكية أو يريدون  
ارشادهم فى تنفيذ اجراءات الاصلاح الاجتماعى . وكانت تلك النبذ تنشر  
فى كتيبات كل منها فى حوالى أربع وعشرين صفحة وتباع ببس واحد ،  
وقد نشر منها الى الآن مائة وتسعون ولابد أن يكون توزيعها قد بلغ الى  
الآن ما يزيد على مليون نسخة ، وقد كتب معظمها الخبراء ، ومنها ما يستحق  
ان نذكره بصفة خاصة مثل : « الاشتراكية الحقيقية والزائفة » لسيدنى  
ويب وهى تعتبر تفسيراً لمعنى الاشتراكية الحديثة و « حقائق للاشتراكيين »  
وهى بيان احصائى عن توزيع الدخل القومى بين الطبقات وتأثير ذلك على  
احوال الشعب و « الاشتراكية والعقول المتفوقة » لبرنارد شو يعارض  
فيها مبدأ التساوى فى الدخل ، كما يعارض أن يضع أصحاب رهوس  
الاموال ايديهم على فائض العمل الاجتماعى على السواء و « الربح والقيمة »  
لبرنارد شو ايضا و « الأساس الضرورى للمجتمع » لويب و « العناصر  
المعنوية فى الاشتراكية » لسيدنى بول و « سياسات القرن العشرين »  
لويب و « الجمعية الغابية وتاريخها المبكر » لجورج برنارد شو و « قضية  
الحد الأدنى القانونى للأجور » لمسى سيدنى ويب و « شراء الدولة للسكك  
الحديدية » لاميل دافيز و « الحرب والعمال » لسيدنى ويب وهو يقسم  
فيها بعض الاجراءات العاجلة لمنع التعطل وتخفيف البؤس .

وقد وصل الاصلاح الغابى أوجه فى « تقرير الأقلية » الذى كتبته  
مسى ومستر سيدنى ويب على أنه تقرير أقلية الأعضاء فى اللجنة الملكية  
الخاصة بالنظر فى قوانين الفقراء . ويشكل هذا التقرير نظاماً للاجراءات  
الاجتماعية التى تستهدف ازالة الأسباب الملحة للفقير ومساعدة المعوزين  
لكى يصبحوا أكثر كفاية وأكثر فائدة للمجتمع ، وهو نظام للاصلاح  
الاجتماعى العملى كان يمكن قراءته والافادة به فى جميع أنحاء العالم لصياغة  
قوانين الاصلاح فى اوقات السلم ، ولكن الزمن قد خرج على نظامه المألوف  
فبعد الاطاحة بالامبراطوريتين الروسية والألمانية اللتين كانتا من أبرز  
العوامل المعوقة المتحفظة بدأ التطور الاجتماعى وسيظل يتحرك بسرعة  
متزايدة برغم أنه قد يتوقف من حين لآخر ، وأصبحت المسألة بصفة عامة  
لا تنحصر فى تخفيف حدة الفقر ، بل تجاوزت ذلك الى اصلاح نظام الحياة  
الاجتماعية بأسره .

## ٦ - القسم الغابي للأبحاث :

ان الاشتراكية الحديثة التي نعتبر التجربة الاجتماعية نقطة البدايه بالنسبة لها تتضمن البحث في الكيان الاقتصادي للمجتمع . وطالما أن الاشتراكية تتخذ طبيعة عقائدية وتستهدف انزال الكارثة بالنظام الرأسمالي فان الهدف من البحث العلمي يكون مقصورا على الوصول الى تعميمات عريضة ، ولكن بمجرد أن نتغلب الاشتراكية على المرحلة الغائديه أو بمجرد أن تجد الاشتراكية الحديثة لنفسها فرصة العمل الفعلي في دولة ديمقراطية يصبح البحث والاستقصاء متخصصا أو يصبح مقصورا على ظواهر معينة ، وتتحوّل الاشتراكية الى سلسلة من الاصلاحات الاجتماعيه يتطلب كل منها بحثا وافيا ويتخلى الداعون الى الاشتراكية عن مكانهم للباحثين الاجتماعيين .

ولقد كان الغابيون يحسون دائما بالحاجة الى قسم خاص للأبحاث ولكن الجمعية لم تشرع في مواجهة هذا الامر الا في السنوات الاخيرة . وقد تم تشييد القسم الغابي للأبحاث في عام ١٩١٣ ، وبدأ منذ ذلك الوقت يجرى اختبارات مضمّنة حول النظم القائمة للإشراف على الصناعة والحركة النقابية بجميع تطوراتها والحركة التعاونية وتنظيم الصناعة بوساطة السلطات العامة والمشاكل المتعلقة بالأرض والريف .

وفي عام ١٩١٦ فتح باب العضوية في قسم الأبحاث أمام كل الاشتراكيين والنقائين ، وفي الوقت نفسه دعا قسم الأبحاث الهيئات العمالية الى الانضمام تحت لوائه بحيث تصبح فروعاً له ، وعلى ذلك أصبح ارتباط هذا القسم بالجمعية الغابية اسما أو شخصيا فقط .

وفي عام ١٩١٨ حدث تعديل في دستور قسم الأبحاث وأصبح نصف الإشراف على أعمال هذا القسم في أيدي المنظمات العمالية وغير اسمه الى قسم الأبحاث العمالي . وقد أصبح هذا القسم الآن ( ١٩١٩ ) الدرع الرئيسية لكل النقابات العمالية التقدمية ، كما صار بمثابة قسم للعلوم الاجتماعية تابع للحركة العمالية البريطانية . ولقد أنجز هذا القسم منذ قيامه في عام ١٩١٢ قدرا هائلا من العمل .

وكانت المشكلات الرئيسية لقسم الأبحاث تنقسم قسمين

أولهما فحص جميع التجارب في مجال الانتساج والتوزيع والتبادُل الجماعي وقد تم ذلك في السنوات الاخيرة من غير أن تكون هناك خطة اشتراكية أعدت سلفا ودون ما فكرة تستهدف تطبيق الاشتراكية عمليا وإنما تم ذلك نتيجة لحاجة المجتمع للزيادة الى التفادي من التأثيرات الضارة الناجمة عن الفردية .

وآخر فحص جميع ألوان نساط الجمعيات المختلفة الخاصة بالطبقة العاملة والتي تحارب من أجل الاشراف على وسائل الانتاج والتوزيع أو تشغل نفسها باعادة تنظيم الانتاج والتوزيع بطريقة سلمية على أسس تعاونية .

ولقد جمعت مادة واسعة حول جميع تلك الموضوعات وتم طبعها أو جرى اعدادها للطبع ، وهناك الآن أربع لجان فرعية تؤدي عملها بالفعل :

وقد تولت اللجنة الاولى اجراء استقصاء دقيق حول مشاعر ورغبات واهداف ووسائل النقابيين البريطانيين الذين أمكن الاتصال بهم ، كما قامت بدراسة تفصيلية ( من الوثائق والكتب بصفة رئيسية ) حول المنظمات النقابية الفرنسية بالاضافة الى دراسة أخرى على نطاق أضيق.   
للأنواع المختلفة للنقابية والنقابية الصناعية في الولايات المتحدة .

كذلك وضع . ج . د . هـ كول تقريراً عن «الحقائق التي يظهرها استقصائنا عن خواص المنظمات النقابية » ووضع هـ.ج. جليبي و . ميلور تقريراً عن « طبيعة وحدود التنظيمات النقابية في المملكة المتحدة » .

وفيما يختص بالنقابات العمالية تم اجراء مسح شامل للمنظمات النقابية العمالية في المملكة المتحدة لدراسة مسألة اقامة تجميع أو اتحاد للنقابات التي لا ضرورة لبقائها منفصلة ، كما تم اجراء بحث شخصي حول تنظيم النقابات العمالية في ألمانيا مع الاشارة بصفة خاصة الى علاقة الفرع المحلي بمركز القيادة ، وقد أعد مذكرة شاملة بهذا الصدد و . ستيفن ساندروز .

كذلك أجرى أبحاثاً خاصة عن تنظيم النقابات العمالية في بلجيكا وفرنسا وأعد مذكرات بهذا الصدد س . م . لويدي ، وقد تم أيضاً اعداد مشروعات للنهوض بتنظيم النقابات العمالية في بريطانيا العظمى وتجري: دراستها ومراجعتها عن طريق اجراء المزيد من البحث .

ويمكن الاستدلال على أهمية تلك الابحاث من المحاولات الذائعة الصيت ( ١٩١٣ و ١٩١٤ ) التي قام بها عمال المناجم وعمال السكك الحديدية وعمال النقل في المملكة المتحدة بغية تكوين تحالف بينهم يستهدف الدفاع المشترك عن مصالحهم . وقد كان من الممكن لهذا التحالف الثلاثي بين عمال السكك الحديدية وعمال المناجم وعمال النقل أن يشل الحياة الاقتصادية في البلاد في حالة القيام باضراب عام يجرى اعداده جيداً ويعلن عنه بصورة فجائية .

وتقوم اللجنة الفرعية الثانية بدراسة الدساتير الفعلية والوضع الخاص بجميع اتحادات المنتجين التي في المملكة المتحدة ، وتم وضع قائمة

بكل الاتحادات التي فشلت خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة ، وأمكن الوصول الى جميع التفاصيل الدقيقة الخاصة بها - كما تم اعداد دراسات ( من الكتب ) حول الاتحادات المماثلة في فرنسا وبلجيكا وإيطاليا .

ومهمة اللجنة الفرعية الثالثة هي دراسة الأعمال الفعلية التي تقوم بها الجمعيات التعاونية ونتائج تلك الأعمال .

وتتولى اللجنة الفرعية الرابعة دراسة العمليات التجارية المختلفة التي تقوم بها المجالس البلدية .

أما مشاكل الأرض والريف التي تعتبر من أهم المشكلات بالنسبة لبريطانيا العظمى فقد قامت ببحثها لجنة خاصة وأعد ه . د . هارين . تقريراً بشأنها ، وبالمثل يقوم قسم الأبحاث بإجراء بحث دقيق حول التأمين العمالي سواء أكان بوساطة الدولة أم بوساطة الوكالات الخاصة .

وقد قام سيدنى ويب وزوجته بصياغة تقارير للجنة الخاصة ببحث مسألة الإشراف على الصناعة فقدا تقريراً عن الانتاج التعاونى والمشاركة فى الأرباح ( فى عام ١٩١٤ ) وعن « مشروعات الدولة والمجالس البلدية » ( عام ١٩١٤ ) و « الاتحادات المهنية » ( عام ١٩١٧ ) وهو فى أربعة أجزاء ، وقد نشرت جميع هذه التقارير فى صحيفة « نيوسيتسمان » وهى صحيفة أسبوعية أسسها بعض الزعماء القابيين عام ١٩١٣ كما عولجت المشاكل المالية الناجمة عن الحرب فى مجلد بعنوان « كيفية دفع نفقات الحرب » وأشرف على تحريره سيدنى ويب .

وقد كانت الأبحاث الخاصة بآخر تطورات الحركة النقابية العمالية تتم بإشراف ج - د - ه . كول الذى كتب « مقدمة فى النقابات العمالية » ( ١٩١٨ ) و « دفع الأجور » ( ١٩١٨ ) و « الحكم الذاتى للصناعة » ( الطبعة الرابعة ١٩١٩ ) فربط بذلك الحركة الاقتصادية للطبقة العاملة البريطانية بأحدث الاتجاهات فى الفكر الاشتراكى . وبتأثير كول توسعت نظرية النقابات العمالية الى مسافات بعيدة خارج النطاق الذى وضعه لها سيدنى ويب وزوجته .

ويقوم قسم الأبحاث أيضاً بتوزيع نشرات شهرية تعالج كل المسائل التي تهتم العمل والاشتراكية من وجهة النظر القومية ومن وجهة النظر الدولية على السواء فضلاً عن الكتب السنوية للعمال ( ١٩١٦ و ١٩١٨ ) والتي تعيد النظر فى الحركة العمالية والاشتراكية بأكملها فى الداخل والخارج .

## ٧ - النشاط التعليمي والحركة النسائية : -

لقد أولت الجمعية الفابية النشاط التعليمي بين الاسنراكيين اهتماما زائدا وقد أسست في عام ١٩٠٦ مدرسة صيفية فابية كانت الدراسة فيها تشتمل على أربع فترات في السنة يختلف طول الفترة الواحدة من أسبوع الى ثلاثة شهور . وكانت هذه المدرسة تمثل بأعضاء الجمعية الفابية وأصدقائهم ممن يريدون الافادة من اجازاتهم في تلقى المحاضرات عن مختلف الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . كما قامت الجمعية الفابية بتنظيم دراسات في العلوم الاقتصادية والتاريخ الصناعي والحكم المحلي لأعضاء الجمعيات الاشتراكية .

وقد هيا هذا النمو في النشاط التعليمي السبيل أمام الجمعية الفابية في الجامعات لتقوم بمهمتها الحقيقية ، فلم تعد ترضى بمجرد مناقشة المسائل الخاصة بالعلوم الاجتماعية بل تعهدت بأن تجعل نفسها على اتصال أوثق بالتيارات الجديدة للحركة العمالية ، كما تولت القضاء على تعصبات بعض الفايين القدامى ضد ما يسمى بالاشتراكية البروليتاريا ، وبدأت تنظر الى الاشتراكية والنباتات العمالية والسياسات العمالية على أنها جداول تتفرع من حركة واحدة كبيرة نحو اعادة تنظيم المجتمع على أسس جماعية وديمقراطية .

وقد كونت الجمعيات الفابية الجامعة في اكسفورد وكامبردج وأدنبرة وجلاسجو ومنشستر وبرمنجهام وليفربول وشيفلد اتحادا فدراليا بينها تديره لجنة تنفيذية تتكون من ممثل عن كل من تلك الجمعيات بالإضافة الى اثنين من الممثلين القوميين ، ويعتبر الاتحاد الاشتراكي للجامعيين العمود الفقري لقسم الأبحاث .

وأخيرا قامت عضوات الجمعية الفابية في عام ١٩٠٨ بتكوين جماعة النساء الفابات ، ايمانا منهن بأن تحرير المرأة جزء لا يتجزأ من الاشتراكية ، وكان مؤيدو هذه الجماعة يرون أن هناك ارتباطا وثيقا بين تقدم المرأة ونمو الاشتراكية وأن هذا الارتباط في حاجة الى توضيح ، كما كانوا يعتقدون أن التحرير السياسي والاقتصادي الكامل للمرأة أمر ضروري لتطبيق الاشتراكية الحقيقية على الحياة العامة ، وكانوا يتطلعون الى الوقت الذي يصبح فيه كل فرد مستقلا من الناحية الاقتصادية مع حرية شخصية يتسع نطاقها باستمرار .

وكان الهدف الأساسي لجماعة النساء الفابات هو دراسة وتقوية الوضع الاقتصادي للمرأة وجعلها تقف على قدم المساواة مع الرجل في التقدم الى العمل مقابل أجر ، كما أنها تطالب بتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء ، وتؤكد أنه اذا ما ظل الوضع الاقتصادي لنصف المجتمع ضعيفا

فانه طبقا لطبيعة الأشياء لابد أن يؤدي ذلك الى تعويق التقدم بالنسبة للنصف الآخر . .

ولم تكن الفايات يعنين بتكافؤ الفرص أن يكون هناك تماثل تام في الفرص سواء بين الجنسين أو بين أفراد الجنس الواحد وانما كن يعملن على ازالة التخيظ الشائع فيما يختص بالحكم على مقدرة المرأة العاملة ، اذ أنه في بعض الاحيان كانت هناك مبالغة كبيرة في تقدير مدى عجز المرأة العاملة ، وفي أحيان أخرى كان هناك تجاهل تام لنواحي الضعف التي في المرأة العاملة ، وكان هدف النساء الفايات هو الوصول الى تحديد مدى مايتطلبه اختلاف الجنس من اختلاف في طبيعة العمل .

وقد قامت جماعة النساء الفايات بنشر كتيبات عدة تعالج المشاكل الاجتماعية من وجهة نظر المرأة منها :

١ - « حياة العمل بالنسبة للمرأة » لمس ب.ل. هيتشينز وهو مجموعة من الاحصاءات تبين التناسب بين السن وعدد النساء العاملات .

٢ - « الأسرة تعيش على جنيه في الأسبوع » لمسر بيمبر ريفيز وهو عبارة عن مجموعة من الميزانيات الخاصة بالأسرة .

٣ - « النساء والسجون » لمسر شارلوت ويلسون ومس هيلين بلاج وهو يعالج قانون العقوبات الانجليزى الخاص بالمرأة ويقدم الاقتراحات الخاصة باصلاحه .

٤ - « الاساس الاقتصادى للحركة النسائية » لمسر مايليل أتكينسون

٥ - « المرأة في ميدان الزراعة : عملها وأجرها » لمسر شارلوت ويلسون .

وهكذا عملت عضوات جماعة النساء الفايات بمختلف الطرق وبمنابرة من أجل الاستقلال الاقتصادى الذى كن يعتقدن أنه العلاج الوحيد لمختلف الشرور الاجتماعية وهن يقمن بالعمل على اثبات أن هذا الاستقلال ينبغى أن يوافق عليه كل أولئك الذين يعتقدون وجوب تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون ما اعتبار للجنس .

وقد قامت بكل هذا العمل الكبير وتقوم به جماعة صغيرة العدد اذ أنه فى عام ١٩١٤ كان عدد أعضاء الجمعية الفائية يقل عن ثلاثة آلاف عضو وكان دخلها يبلغ حوالى أربعة آلاف جنيه بخلاف الدخل الخاص بقسم الابحاث .

## الفصل الرابع عشر السياسة العمالية المستقلة

### ١ - الهجوم العنيف على العمال الأحرار :

منذ انتهاء المظاهرات الكبيرة التي قام بها العمال المتعطلون عام ١٨٨٧ أصبح واضحا للعيان أن أيا من الحزب الاشتراكي الديمقراطي أو الجماعة الاشتراكية لم يستطع أن يمارس أى تأثير على الطبقة العمالية المنظمة فى بريطانيا العظمى ، وبدأ الاشتراكيون المستقلون وزعماء العمال فى بحث الموقف وتوصلوا الى أن تأكيد الأهداف والغايات الاشتراكية يقل كثيرا فى أهميته عن تنظيم العمال لاتخاذ سياسات عمالية مستقلة . وقد كتب فردريك انجيلز النى قضى الجزء الأكبر من حياته فى بريطانيا عن هذا الموضوع فى مايو عام ١٨٨٧ فقال : « ان المشكلة العاجلة بالنسبة للاشتراكية البريطانية انما هى تكوين حزب له برنامج طبقى مستقل » . كما أن بيز كتب نيابة عن الجمعية الغايبه قائلا : « ان هدفنا الرئيسى انما هو تكوين حزب عمالى قائم بذاته داخل البرلمان » وكانت هناك أفكار مماثلة تدور فى اسكتلنده وفى شمالى انجلترا .

وعندما تحدث كير هاردى فى مؤتمر النقابات العمالية عام ١٨٨٧ باعتباره مبعوثا عن عمال المناجم فى ايرشاير عارض بشدة قيام ارتباط بين ممثلى العمال وحزب الأحرار ووصف الأحرار بأنهم على عداء مباشر مع الطبقات العاملة .

ومنذ عام ١٨٨٧ بدأت محاولات متفرقة لتنظيم اتحادات العمال المحلية فى يوركشير لمقاومة حزب العمال الأحرار ، ولكن فكرة السياسات العمالية المستقلة لم تتخذ شكلا عمليا الا فى وسط انجلترا وفى اسكتلنده .

وفى عام ١٨٨٨ أجريت انتخابات برلمانية فرعية فى ميدلا نارك ، وتقدم اليها هاردى مرشحا عن العمال المستقلين ضد الأحرار والمحافظين على السواء واستطاع الحصول على سبعائة واثنى عشر صوتا ، وبعد ذلك بشهور قليلة اجتمع الاشتراكيون الاسكتلنديون بزعماء كنجهم جراهام ودكتور ستيرلنج روبرتسون وجورج جيري وكير هاردى فى جلاسجو وكونوا حزب العمال الاسكتلندى .

وكان أهم ما في برنامج هذا الحزب أن يكون حق الانتخاب للجميع والغاء التصويت الجماعي وأن تكون مدة البرلمان ثلاث سنوات وأن تدفع الدولة مرتبات لأعضاء البرلمان ، والحكم الداخلي للقسميات أو الاقطار المنفصلة التابعة للإمبراطورية البريطانية والغاء مجلس اللوردات وجميع الوظائف المتوارثة وتأميم الأرض والمعادن ، وعدم الدخول في أية حرب دون موافقة مجلس العموم وإجراء إصلاحات في نظام الوظائف المدنية ، واستيلاء الدولة على السكك الحديدية والمواصلات المائية والتزام ، وإقامة نظام البنوك الوطنية وفرض ضرائب تصاعدية على الدخول ابتداء من بعد ثلثمائة جنيه في السنة ، هذا بخلاف عدد كبير من التشريعات العمالية . وقد صدر بيان موجه إلى عمال أسكتلندة يشرح لهم أهداف الحزب الجديد ، ويمكن أن تعطينا المقتطفات التالية فكرة عن الأسس التي كان الحزب ينوي السير عليها :

« لقد ظل العمال الأسكتلنديون متفرقين إلى الآن في المجال السياسي يحارب بعضهم البعض تحت رايات حزب المحافظين أو حزب الأحرار لأغراض حزبية ليست لها قيمة حقيقية بالنسبة للعمال ، وإذا كان هناك واحد من العمال يساوره الشك في هذا الأمر فليقدر مدى التحسن الحقيقي الذي قد يعود عليه لو أن برنامج حزب الأحرار بأكمله أو برنامج حزب المحافظين أو كليهما معا تحول غدا إلى قانون . »  
وقد يجادل البعض قائلين : ان ما يسمى « حزب التقدم » سوف يفر بالتدريج الإصلاحات العمالية ويعتبرها جزءا من سياسته كما أقر الحكم الداخلي لآيرلندا .

وردنا على ذلك هو أنه عندما يكون هناك أناس يموتون جوعا كالحال اليوم فلا يمكن أن نسمح بأي تأخير ، وأنه إذا ما كان عمال أسكتلندة يريدون التشريعات العمالية فينبغي عليهم كما فعل الآيرلنديون أن يشكّلوا من أنفسهم حزبا سياسيا ملموسا وألا يعطوا الأحزاب السياسية الأخرى أية فرصة لتنعم بالراحة والطمأنينة إلى أن تجاب مطالبهم .

وان الخطوة الأولى نحو تحقيق هذه الغاية تشكيل حزب عمالي مستقل قائم بذاته يعمل على تجميع قوى العمال وكل أولئك الذين يعطون على جهودنا في انتخابات الاقتراع .

وبالسير في هذا الاتجاه وحده دون غيره استطاع الشعب الآيرلندي أن يستحوذ على اهتمام البرلمان كله تقريبا واستطاع التخلص من بعض الأسباب الكبيرة لشكواه . ولسوف نتمكن نحن أيضا بالسير في هذا الاتجاه من أن نجعل البرلمان يغير الأوضاع الحالية التي أصبح في ظلها واحد « من بين كل عشرين مواطنا يقف في عداد المتسولين ، وأصبح مليون من الرجال

عاطلين بلا عمل ، وأصبح خمس المجتمع لا يجد كفايته من الملابس ، وانتشرت بين الطبقات العاملة تلك الامراض التي تعرف بأمراض سوء التغذية بالإضافة الى أن مايزدد ما بين ثلث ونصف الاسر التي في البلاد يعيش على أساس تجمع كل ستة أفراد في حجرة واحدة .

وباسم أولئك الذين يقاسون من هذه الثرور نناشدكم الانضمام الى صفوف الحزب العمالي البرلماني الاسكتلندي والمساعدة على تحقيق برنامجنا في الانتخابات القادمة في دوائركم » .

وكان الاتحاد العمالي في براد فورد أول منظمة عمالية مستقلة كبيرة في بريطانيا وقد جاء هذا الاتحاد نتيجة للاضرابات المحلية الواسعة النطاق التي قامت في شتاء عام ١٨٩٠ . وقد نجح كيرهاردي وبورنز وويلسون في الانتخابات العامة التي أجريت عام ١٨٩٢ ، وكانوا جميعا اما مرشحين عن العمال المستقلين واما مرشحين عن الاشتراكيين . كما أن الجمعية الغابية كانت قد نشرت بياناً انتخابياً حثت فيه العمال على الاسراع بخطى الإصلاح عن طريق عمل مباشر يقوم به حزب حقيقي للطبقات العاملة .

وقد اتخذت الاجراءات في خريف عام ١٨٩٢ لتوحيد مختلف المنظمات العمالية المستقلة في حزب واحد ، وعقد مؤتمر في براد فورد في الثالث عشر والرابع عشر من يناير عام ١٨٩٣ انتهى الى تكوين حزب العمال المستقل .

## ٢ - تكوين حزب العمال المستقل :

اجتمع في براد فورد نحو مائة وعشرين مبعوثاً برياسة كير هاردي وكانت المشكلة الرئيسية المطروحة على بساط البحث هي أنه كان في بريطانيا حزبان هما الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي وحزب العمال الأحرار ولكن الأول فشل في اكتساب تأييد الطبقات العاملة وفشل الآخر في اتباع سياسة عمالية فما سبب ذلك الفشل ؟

لقد كان الفشل بالنسبة للاتحاد الاشتراكي الديمقراطي يرجع الى أنه فضل الهدف الاشتراكي على الحركة العمالية: فعلى الرغم من كل تأكيدات الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي لأهمية الحرب الطبقيّة لم يكن هذا الحزب منظماً على أسس طبقية ، وإنما نظم على أسس نظرية هي نظرية الاشتراكية التي كانت شرطاً للموافقة على العضوية ، ولم يكن أعضاء الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي ينظرون الى العمال الذين يجارون رأس المال عن طريق النقابات العمالية أو الى العمال التعاونيين الذين يعملون على أن يتم توزيع الأرباح على أسس جماعية نظرتهم الى رفقاء لهم .

أما بالنسبة للاتحاد الانتخابي للعمال فيرجع فشله إلى أنه ضحى بالاستقلال السياسي للعمال ولم يكن يعدو مجرد كونه فرعاً من حزب الأحرار .

وعلى ذلك فقد كان من الضروري تكوين حزب جديد يعمل بصفة أساسية على فصل الطبقات العاملة عن الحركة التحررية ، ولا يمكن القول بأن كل المبعوثين الذين اجتمعوا في برادفورد كانوا يدركون تماماً المهمة الملقة على عاتقهم إلا أنه مما لا شك فيه أن الكثيرين منهم كانت تدفعهم رغبات من هذا القبيل لأنهم بعد مناقشة المقترحات الخاصة بتسمية الحزب الجديد رفضوا أن يسموه الحزب الاشتراكي العمالي كما أراد البعض ووافقوا على تسميته حزب العمال المستقل لأنهم كانوا يشعرون بأنهم لو نجحوا في فصل النقابات العمالية عن الحركة التحررية فسيكون من المحتم أن يتحرك النشاط الاصلاحى للعمال نحو الاشتراكية .

وبعد ذلك وافق المؤتمر على برنامج اشتراكي للحزب هدفه الملكية الجماعية والاشراف الجماعى على وسائل الانتاج عن طريق العمل البرلماني. والاصلاح الاجتماعى وحماية العمال والديمقراطية فى الحكم المحلى والمركزى .

وفى عام ١٨٩٤ اشترك حزب العمال المستقل فى ثلاثة انتخابات فرعية وحصل عند الاقتراع على أصوات بلغت فى مجموعها ٩٢٠٩ أصوات. وكانت هذه بداية تبشر بالخير ، وقد كان ذلك النجاح النسبى حافزاً لحزب العمال المستقل على أن يخوض تجربة انتخابية كبيرة فى عام ١٨٩٥ على الرغم من أنه كان ما يزال فى عامه الثانى .

### ٣ - الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس البلدية :

فى الخامس من يونيو عام ١٨٩٥ تمت الاطاحة بحكومة الاحرار التى كانت قد جاءت الى الحكم فى أعقاب الانتخابات العامة التى أجريت عام ١٨٩٢ لان الحكومة كانت قد أصابها الوهن بسبب التفكك الذى ترتب على اعتزال جلاستون ، وكانت تلقى هجوماً من الأصدقاء والأعداء على السواء مما حفزها الى انتهاز فرصة التصويت على قرار لوم ضد السير هنرى كامبل وزير الحربية لتقديم استقالتها .

وفى الثامن من يوليو عام ١٨٩٥ حل البرلمان وبدأت الحملة الانتخابية وقد رشح حزب العمال المستقل بزعامة هاردى وتوم مان ثمانية وعشرين من أعضائه فى تلك الانتخابات . ومما لا شك فيه أن ذلك كان أكثر مما ينبغي لحزب ناشئ صغير العدد ، وقد سقط كل مرشحى حزب العمال المستقل حتى أن هاردى نفسه فقد مقعده فى البرلمان عن دائرة سوث ويست.

عام ، ويبدو أن نتيجة هذه الانتخابات كانت سيئة بالنسبة لـ كل عناصر التقدم إذ هزم أيضا مرشحو الاحرار ومرشحو العمال الاحرار وقاز حزب المحافظين بالاغلبية وتولى مقاليد الحكم .

ومهما يكن من أمر فان هذا العمل الذي قام به حزب العمال المستقل لم يكن غير مثمر تماما لأنه هو الذى مهد السبيل الى النجاح عام ١٩٠٦ .

وبعد ذلك كرس أعضاء حزب العمال المستقل طاقاتهم لانتخابات المجالس البلدية واستطاعوا احراز نصر بارز فى هذا المجال ، إذ أنه فى فترة قصيرة تم انتخاب ثمانمائة من أعضاء الحزب لمختلف الهيئات المحلية ، وذلك فى انتخابات المجالس البلدية التى أجريت فى نوفمبر عام ١٨٩٧ ، ونال مرشحو حزب العمال المستقل ٣٨٪ من مجموع الاصوات فى الاقاليم التى خاضوا المعركة فيها ، وبدأ التقارب يزداد بين رجال النقابات العمالية وبين حزب العمال المستقل ، وبدأ هؤلاء يلجئون الى زعماء الحزب لاستشارتهم فى الامور السياسية أو ينتخبونهم لسكرتارية النقابات ، وبدأت العلاقات المتناسقة تنمو تدريجيا بين الجناحين الاقتصادى والسياسى للحركة العمالية على الرغم من أن الزعماء القدامى للنقابات العمالية ازدادوا اصرارا فى عدائهم للحزب الجديد .

#### ٤ - صحيفة الكلازيون :

لقد كان روبرت بلاتشفورد محرر صحيفة « الكلازيون » أداة فعالة فى تكوين نواة حزب العمال المستقل فى برادفورد ، وقد ولد بلاتشفورد وتربى فى أسرة تنتمى الى الطبقة العاملة ، فتعلم من مدرسة الحياة القاسية معنى الفقر والسخط الذى يثيره نظام أجور العمال ، وكان بلاتشفورد فى بادئ الامر يعمل فى صناعة الفرش ، ثم صار جنديا ، وأخيرا اتجه الى الصحافة وكان يدعو للديمقراطية والاصلاح الزراعى ، ولكنه كان ينتقد الاشتراكية .

وفى عام ١٨٩٠ تحول الى اعتناق النظريات الجماعية الجديدة بعد قراءته لكتيب وضعه هايندلمان بالاشتراك مع موريس ، ورأى بلاتشفورد الذى كان يتطلع الى مشروع ثلاصلاح الاجتماعى أن الفكرة الجماعية هى ما كان يبحث عنه بالفعل ، وأدرك على الفور أنها أكثر عدلا وأكثر بساطة وأكثر اتقانا من خطته الخاصة ، كما أدرك أن الاشتراكية تختلف تماما عما كان يعتقد ، وترك بلاتشفورد صحيفة «صنداي كرونيكيل» وجاهر بأنه اشتراكى وأسس مع صديقه أ . م توميسون صحيفة الكلازيون ( ١٨٩١ ) وهى صحيفة أسبوعية كانت تعبر فى صراحة عن الاشتراكية وعن السياسات العمالية المستقلة بطريقة يسهل فهمها بواسطة العمال الاذكياء ممن

لا يجدون الوقت أو المراتب اللازمة لقراءة أعمال الكتاب الاشتراكيين والاقتصاديين السياسيين .

وقد حظيت الكتب التي نشرها بلاتشفورد والعاملون معه بتوزيع واسع النطاق . وإن خير مثال للاشتراكية التي كانت صحيفة الكلاريون تقوم بالنصير بها والدعاية لها هو كتاب «بريطانيا للبريطانيين» الذي كتبه بلاتشفورد في الفترة ما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٠٢ وهي الفترة الحرجة التي دخلت فيها النقابات العمالية الى السياسات العمالية المستقلة .

ويعلن المؤلف في كتابه هذا أن بريطانيا في ذلك الوقت لم تكن تخص جميع البريطانيين وإنما كانت تخص قلة من البريطانيين تسخر جمهرة الشعب كخدم وعمال لها . ويرجع السبب في أن هناك قلة غنية وكثرة فقيرة وفي أن الطبقات المالكة تعيش فيترف لأجدرى منه وتعطل مهلك على حين تعيش الطبقات العاملة في حالة من الكد المضني والفقر المدقع والحرص البالغ ، يرجع السبب في ذلك الى أن بريطانيا لم تكن تخص البريطانيين وهذه الأوضاع تتنافى مع العدل والعقل والمسيحية وهي وبال على الأغنياء والفقراء على السواء فضلا عن أنها تتعارض مع مصالح الأمة البريطانية والجنس البشري ، والعلاج الوحيد لذلك الشر هو الاشتراكية التي تعني ببساطة أن تكون بريطانيا للبريطانيين .

وبعد أن يعرض المؤلف مساوى النظام الاجتماعي القائم والمصادر التي تنبع منها الشرور الاجتماعية والاسباب التي تؤدي اليها والمعنى الحقيقي للاشتراكية وبعد أن يعرض الردود على الاعتراضات الرئيسية التي تثار عادة ضد الاشتراكية يعالج بلاتشفورد مسألة الحاجة الى حزب عمالي مستقل ، ويعتبر الفصل المخصص لهذا الموضوع نقطة الذروة في الكتاب كله . ويقول المؤلف مخاطبا العمال البريطانيين : « إن هدفى الرئيسى من هذا الكتاب هو اقناعكم بأنه فى حاجة الى حزب عمالي » .

ويجادل المؤلف من وجهة نظر أعداء الاشتراكية الذين كانوا دائما يعلنون أن المصلحة الذاتية لا المصلحة الجماعية أقوى حافز للجنس البشرى ، ويوافق بلاتشفورد على هذا الرأى من قبيل الجدل فقط ثم مضى قائلا : انه اذا ما كانت المصلحة الذاتية هى الحافز الرئيسى للطبيعة البشرية أفلا يستتبع ذلك أنه اذا ما كان شخص ما يريد شيئا لمصلحته فمن الأفضل أن يقوم هو نفسه بعمل هذا الشيء ، والواقع أن ذلك كان الحال فى الحياة السياسية فقد استخدمت الطبقات العليا القوة السياسية لمصلحتها الخاصة وفعلت الطبقات المتوسطة الشيء نفسه . وعلى ذلك فانه اذا ما كانت الطبقات العاملة تريد تحقيق مصالحها فينبغى عليها أن تحفظ عن ظهر قلب الدرس الذى يشتمل عليه هذان المثالان ، وتقوم بتشكيل حزب سياسى للطبقات

العامة لأنه لا حزب المحافظين ولا حزب الأحرار يستطيع أى منهما أن يحقق للعمال أكثر مما يستطيع العمال أن يحققوه لأنفسهم ، أفليست المصلحة الذاتية هى العاطفة المسيطرة على القلب البشرى ؟ كيف إذن يمكن أى حزب أن يمثل حزب العمال فى إخلاصه وتفانيه فى خدمة العمال ؟ .

وبعد ذلك يتولى بلاتشفورد مسألة التوفيق بين النقابات العمالية والحزب العمال فيقول :

ما النقابة العمالية ؟ انها اتحادات للعمال للدفاع عن مصالحهم ضد جور أصحاب الأعمال . وبالمثل فان حزب العمال اتحاد للعمال للدفاع عن مصالحهم الخاصة ضد جور أصحاب العمل أو من يمثلونهم فى البرلمان وفى المجالس البلدية . والآن هل تنتخبون أصحاب الأعمال ليكونوا مسئولين فى نقاباتكم العمالية ؟ هل ترسلون أصحاب الأعمال ليكونوا ممثلين لكم فى مؤتمر النقابات العمالية ؟

لا شك أنكم ستضحكون من مجرد تقديم هذا السؤال فأنتم تعلمون أن صاحب العمل لا يمكن أن يهتم بمصالحكم فى نقابة عمالية شكلت لحمايتكم منه ، والآن هل تظنون أن صاحب العمل سيكون أكثر نفعا لكم فى البرلمان أو مجلس المقاطعة منه فى النقابات العمالية ؟ انه صاحب عمل سواء أكان فى البرلمان أم فى مكتبه الخاص ، وهو يقدم مصالحه الخاصة على مصالح العمال ، ومع ذلك فأنتم تختارون بالفعل هؤلاء الرجال الذين لا تثقون فيهم كممثلين لكم فى النقابات ليكونوا سياسيين يضعون القوانين لكم . ان الحزب العمالى ماهو الا نوع من النقابة العمالية السياسية ، وان الدفاع عن النقابات العمالية يستلزم الدفاع عن التمثيل العمالى .

ودون أن يقرأ بلاتشفورد سطرًا واحدًا لما ركس أو يدرس نظريته عن الحرب الطبقيّة يستطرد فى نقاش يعتبر تطبيقًا كاملاً لتلك العقائد فهو يقول :

« اذا ما كانت مصالح صاحب العمل تتعارض مع مصالحكم فى مجال العمل فما السبب الذى يجعلكم تفترضون أن مصالحه لا تتعارض مع مصالحكم فى مجال السياسة ؟ واذا ما كنتم تعارضون الرجل كصاحب عمل فلماذا تصوتون الى جانبه كعضو فى البرلمان ؟ ان كونه من حزب المحافظين أو من حزب الأحرار لا يغير من الحقيقة وهى أنه صاحب عمل . وانه لمن الحماقة أن تكونوا من النقابيين العماليين وتحاربوا من أجل طبقتكم فى أثناء إضراب من الإضرابات وتكونوا أيضا من المحافظين أو الأحرار وتحاربوا ضد طبقتكم فى الانتخابات : ففى أثناء الإضرابات لا يكون هناك محافظون أو أحرار بين المضربين بل يكون الجميع عمالا أما فى وقت الانتخابات فلا يكون هناك عمال وانما يكون هناك فقط محافظون أو أحرار .

اننا نريد بريطانيا للبريطانيين ، اننا نريد أن تكون ثمار العمل من حق أولئك الذين ينتجونها ، اننا نريد حياة انسانية للجميع . ان النزاع ليس قائما بين المحافظين والاحرار بل بين الطبقات التى تتمتع بحقوق خاصة وبين العمال » .

ويمضى بلاتشفورد قائلا : ان الاشتراكية اذا ما فهمت فهما صحيحا فستصبح النتيجة المنطقية للنقابية العمالية، فلقد كانت الاخيرة تساعد العامل على مقاومة الرأسمالى أما الاولى (الاشتراكية) فتستهدف الخلاص منه تماما . وان الدفاع الكافى يتضمن الهجوم ، ولهذا فان العمال فى حاجة الى حزب عمالى متحد قوى لمحارب من أجل العمال داخل البرلمان وخارجه ويقف الى جانب العمال دون النظر الى المحافظين أو الاحرار .

#### ٥ - كيرهاردى :

كانت كل الدعاية التى قام بها حزب العمال المستقل متشعبة بروح كيرهاردى الذى كان يمثل أفضل ما فى الطبقات العاملة . ولم تكن الاشتراكية والسياسات العمالية فى نظره موضوعات تحتاج لأن يقوم بتسببها وتأكيدا ، وعلى الرغم من أنه كان على علم قليل فانه كان سريع البديهة الى حد كبير . وعلى الرغم من أن كيرهاردى ينتسب لأبوين متحررين فانه كان ذا طبيعة دينية عميقة وكان على قدر من الفطرة المسيحية ، وثار على الظلم الناجم عن تقسيم المجتمع الى فقراء وأغنياء ، كما ثار على تفكك الجنس البشرى الى أمم متعادية ودول متحاربة .

وكانت الاشتراكية والاخوة فى الانسانية بمثابة العقيدة الدينية عنده فارتبط بهذين المبدأين بكل ما كان يشيع فى طبيعته من روحانية ، وقد شق هاردى طريقه فى هدوء دون أن يؤثر فيه نجاح أو فشل أو لوم أو ثناء حتى حطم العمال الاحرار وأعطى العمال البريطانيين كيانا سياسيا مستقلا .

وقد ولد جيمس كيرهاردى فى الخامس عشر من اغسطس عام ١٨٥٦ لآب يعمل بصناعة السفن وعلمته أمه القراءة ، فكان ذلك كل ما تلقاه على يد الغير من تعليم . وقد اضطر هاردى فى سن التاسعة الى أن يعمل صبيا فى المناجم وظل يعمل فى باطن الارض ستة عشر عاما ، وكان يمضى أوقات فراغه فى القراءة والدرس ، ثم أخذ يتدرج على سلم الوظائف التى قدمتها له تقابته وهى اتحاد عمال مناجم ايرشاير . وبعد أن تخلص هاردى من العمل الجسمانى الشاق استطاع أن يكرس مزيدا من الوقت للدراسة وقرأ لكارليل وروسكين وميل ، وظل فترة من الوقت عضوا فى اتحاد الانجيليين ثم اجتذبتة الدعوة الى الاصلاح الزراعى التى قام بها هنرى جورج فى الفترة

ما بين عامي ١٨٨٢ و ١٨٨٤ تماما كما كانت الحال بالنسبة لكل النفوس الجريئة التي حاولت احياء الاشتراكية في بريطانيا العظمى ، الا أنه في الوقت الذي كان فيه هايندلمان وويب وموريس منغمسين في الدعاية الاشتراكية كان كير هاردى يحس بأن ازاحة الاحرار عن النقابات العمالية ينبغي أن يكون الخطوة الأولى .

وقد كان أول ظهور له في هذا الدور على نطاق قومي في مؤتمر النقابات العمالية في سوانسى ( ١٨٨٧ ) اذ هاجم هنرى برودهرست سكرتير اللجنة البرلمانية والمساعد العمالى لجلاستون لتأييده مرشحين رأسماليين في الانتخابات .

ومنذ ذلك الوقت نرى هاردى يتحرك في طريقه المختار لا يجيد عنه يمينا أو يسارا ، فتراه مرشحا عن العمال المستقلين في لانكشير ، ثم نراه عضوا في البرلمان عن العمال المستقلين في دائرة سوتويست هام ، ثم نراه كمؤسس لحزب العمال المستقل .

وكان هاردى هو الذى أنشأ صحيفة « لابورليدر » التى كانت الصحيفة الرسمية لحزب العمال المستقل : ففي عام ١٨٨٧ أسس هاردى صحيفة شهرية صغيرة سماها « مينتر » ثم تغير اسمها فيما بعد الى « لابورليدر » وهو الاسم الذى تحتفظ به الآن وقد ظل هاردى يمتلك هذه الصحيفة ويحررها الى عام ١٩٠٤ حتى انتقلت ملكيتها الى الحزب .

وهكذا عمل كير هاردى بقلمه ولسانه من أجل الاشتراكية والاخوة بين جميع الأمم مسترشدا بالضوء الذى كان يشع فى جنبات نفسه الى أن ذهب به الاجهاد فى العمل فى ٢٦ من سبتمبر عام ١٩١٥ .

ويستحق بروس جلاسير المكان الاول بين أصدقاء هاردى الذين كانوا يرتبطون ارتباطا وثيقا بنشأة حزب العمال المستقل ومبادئه ، وكان خير خلف لسلفه هاردى فى تحرير صحيفة « لابورليدر » . وقد حظى جلاسير بقسط من التعليم المدرسى أوفر من القسط الذى ناله هاردى ، ودخل الى الاشتراكية ، باعتباره من الدارسين الاخلاقيين المفكرين لا باعتباره من العمال وان كان هو وهاردى ينتميان الى طائفة روحية واحدة تتسم بالتدين والصوفية لأن اشتراكية بروس جلاسير لم تكن مادية أو سياسية ، وانما كانت تعنى بالنسبة له عقيدة أخلاقية وحبا وخدمة للبشرية أكثر منها استحوذا على القوة السياسية وتغيرا لادارة الدولة .

وقد لحص جلاسير عقيدته فى آخر كتبه الذى يعتبر الانتاج النهائى لحياته وخبرته ككاتب وخطيب اشتراكي .

• ان الاشتراكية من الناحية التاريخية ترتبط بالعقيدة أكثر مما ترتبط بالدعاية السياسية • وان الاشتراكية تستمد أمنلتها ومثلها العليا من الانبياء والحواريين والقديسين والمتصوفين أكثر مما تستمدنها من رجال الدولة والاقتصاديين والمصلحين السياسيين • ان الاشتراكية لا تعنى فقط الاشتراك فى الثروة أو الاشتراك فى وسائل الانتاج والتوزيع وانما تعنى أيضاً الاشتراك فى الحياة وفى القلوب وفى النفوس ، وان الاشتراكية فى نهاية الامر لا تعنى الاخذ بل تعنى العطاء ، ولا تعنى أن يقوم الناس على خدمتها ، بل تعنى أن تقوم هى على خدمة الناس ، وان المبدأ الأخلاقى للاشتراكية والذي يعتبر المبرر الحيوى الاصلى لها يتلخص فى ذلك المبدأ الانسانى والالهى القائل : « بأننا كلما أعطينا نعيش ، وبقدر ما نكون مستعدين لان نفقد الحياة بقدر ما نكتب لنا الحياة » •

وبلى جلاسير فى الترتيب جيمس رامزى ماكدونالد الذى بدأ مدرسا اسكتلنديا ثم عمل صحفيا فى لندن ثم ارتفع الى المرتبة الاولى لكتاب وزعما الحركة الاشتراكية ، وقد كانت الدراسات البيولوجية هى دراسته المحببة • ويبدو أن أعمال سبنس وكتاب اتنى « الدارونية والسياسية » كان لهما أكبر الأثر عليه • وعلى الرغم من أنه قد تجاوز الخمسين من عمره فان ذهنه مايزال نشيطا ومتفتحا لتقبل تيارات جديدة من الفكر •

وقد انضم ماكدونالد الى حزب العمال المستقل فى عام ١٨٩٥ حيث تلقى ثقافته العمالية التى ساعدته على القيام بهام سكرتارية لجنة التمثيل العمالى ( أو الحزب العمالى ) عند تأسيسها عام ١٩٠٠ وتنفيذها بكفاية واضحة • وكانت كتبه وكتيباته الكثيرة مثل « الاشتراكية والمجتمع » ( ١٩٠٥ ) و « الاشتراكية والحكومة » ( ١٩١١ ) تشتمل على آرائه حول المشكلات العملية للحركة الاشتراكية العمالية •

ولما كان ماكدونالد ينظر الى المجتمع على أنه « كائن حي » فانه يعارض الحرب الطبقة والعمل الثورى ويقول فى هذا الصدد : « ان شعار الاشتراكية ليس الوعى الطبقي بل الوعى الاجتماعى » ( الاشتراكية والمجتمع ص ١٤٤ ) والاداة الصحيحة لانجاز الاشتراكية هى الدولة الديمقراطية التى تمنى الشخصية السياسية المنظمة لشعب له سيادة ، والدولة ليست أداة لطبقة من الطبقات بل هى أداة للمجتمع كله •

والواقع أنه لا يمكن تعريف الاشتراكية تعريفا أفضل من أنها تلك المرحلة من التنظيم الاجتماعى التى تتولى فيها الدولة وضع نظام تغذية مناسب للمجتمع ، والحكومة هى الاشارة التى تدل على أن التغير قد بدأ • ( الاشتراكية والحكومة ) •

ويرى ماكدونالد أن الاشتراكية ينبغي أن تأتي عن طريق البرلمان أو لا تأتي على الإطلاق ( النقابية ص ٨ ) • وفي ظل الاشتراكية تصل الدولة الى درجة من التنظيم والاهمية لا يمكن أن تصل اليهما في عهد المنافسة اذ تصبح الارض وكل وسائل الانتاج فى يد الدولة، ولكن لاينبغى الخلط بين الدولة والمجتمع ، فالدولة ليست سوى أداة من أدوات المجتمع التى تشترك جميعا فى تكوين المجتمع الحى» (الاشتراكية والحكومة ص ٣٧) •

ومن الواضح أن ماكدونالد مصلح اجتماعى يعارض كل أنواع الصراع ويعتقد أن المجتمع يتحرك بالتطور الداخلى الذى يعبر عنه ويساعد عليه العقل البشرى ، ويبدأ هذا التطور الداخلى من مراحل أدنى الى مراحل أعلى للتنظيم تكون أكثر توافقا مع مصالح المجتمع كله ، وعلى ذلك فهو يرى ألا يكون هناك حزب اشتراكى محدود تحديدا دقيقا وألا تكون له برامج تؤخذ على أنها عقيدة وانما يكفى أن تكون هناك حركة اشتراكية واسعة تنظر الى المشاكل العامة من وجهة النظر الاشتراكية طبقا للمرحلة التى تقترب منها ( الاشتراكية والحكومة الجزء الثانى ص ١٣ ، ١٤ ) • وبما أن ماكدونالد كان يسترشد بتلك الآراء فقد كان خير سكرتير لحزب العمال فى السنوات الاولى من حياة الحزب اذ كانت النقابات العمالية التى كان يلزم فصلها عن حزب الاحرار تتخذ الآراء نفسها بصفة أساسية ، فكل ما كانت تريده النقابات هو الاصلاح والديمقراطية ، ولم يكن باستطاعتها حتى ذلك الوقت أن تتخذ برنامجا اشتراكيا محدودا فى وضوح يقوم على نظرية الحرب الطبقيه أو أى أساس عقائدى آخر •

## الفصل الخامس عشر تأسيس حزب العمال

### ١ - اضرابات فاشلة :

لقد أثبت حزب العمال المستقل أنه مجرد صورة معدلة من الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي ولم يستطع الوصول الى هدفه الرئيسي وهو تجميع جماهير العمال حول قضية السياسات العمالية المستقلة . وعلى الرغم من أن التقدم الذي أحرزه حزب العمال المستقل بين صفوف المتحمسين من رجال النقابات العمالية ، كان مشجعا بالفعل فإن الجماهير لم تستجب للدعاية الجديدة ، وبدا ذلك واضحا في الانتخابات البرلمانية والانتخابات الفرعية التي أجريت في الفترة ما بين عامي ١٨٩٥ ، ١٨٩٨ ، ولم تكن نتائج الاقتراع في تلك الانتخابات تعدو أن تكون انتصارات أدبية، وبذلك لم يكن لها أى تأثير على الجماهير .

وكان على زعماء حزب العمال المستقل أن يبحثوا عن وسائل أخرى أو أن يتحينوا الفرص التي قد تساعدهم في جهودهم ، ولم يطل بحثهم وانتظارهم إذ أن الأحداث في مجال النقابات العمالية شكلت نفسها بصورة عملت على تدعيم أهداف حزب العمال المستقل ، فقد أضرب المهندسون وعمال المناجم في ويلز مطالبين بظروف عمل أفضل ، ولكنهم هزموا بعد نضال عنيد استمر عدة شهور .

وفي عام ١٨٩٨ مات جلادستون واختفى بموته أحد الأعمدة الأساسية التي كان حزب الاحرار يقوم عليها ، وبعد ذلك تحطمت بصورة تلقائية قوانين النقابات العمالية الصادرة في أعوام ١٨٧١ ، ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ والتي كانت الحركة العمالية تعتبرها ميثاقا لحريتها .

وفي الوقت نفسه كانت المناقضات التي اشتملت عليها الحرب في « جنوب افريقية » تهدد بقاء حزب الاحرار الذي كانت النقابات العمالية تنظر اليه على أنه الممثل السياسي لها ، وبذلك ثبت أن وسيلة العمل السياسي والاقتصادي التي كانت النقابات العمالية توافق عليها لا تعدو أن تكون حزمة من الأعواد الجافة المتكسرة التي لا تصلح لشيء سوى القائها

فى النار • كان ذلك هو الحال عندما دقت الاجراس ايدانا بوداع قرن مضى  
واستقبال قرن جديد •

## ٢ - مؤتمر النقابات العمالية فى عام ١٨٩٩ :

فى صيف عام ١٨٩٩ بدأت النقابات العمالية استعداداتها للمؤتمر السنوى الذى كان من المقرر أن يعقد فى بلايموث خلال الاسبوع الاول من سبتمبر ، وقد كان يشترط لانتخاب زعماء حزب العمال المستقل ليكونوا مبعوثين الى المؤتمر أن يكونوا ممن يعملون مقابل أجر أو من بين موظفى النقابات العمالية بناء على قرار كان مؤتمر عام ١٨٩٥ قد اتخذه لتخليص المبعوثين من سيطرة « المغامرين الاشتراكيين » •

وعلى ذلك التجأ زعماء حزب العمال المستقل الى الوسائل غير المباشرة لتوصيل أصواتهم الى مسامع برلمان العمال ، وقد تمت صياغة قرار يستهدف تدعيم التمثيل العمالى وقدمت اللجنة التنفيذية لجمعية عمال السكك الحديدية هذا القرار الى جيمس هولز أحد المبعوثين الى مؤتمر النقابات العمالية ، ويطلب هذا القرار من اللجنة البرلمانية لمؤتمر النقابات العمالية أن توجه الدعوة الى جميع الجمعيات التعاونية والمنظمات الاشتراكية والنقابات العمالية وغيرها من منظمات الطبقة العاملة للتعاون فيما بينها على أسس يتفق عليها الجميع لعقد مؤتمر خاص للمبعوثين من جميع المنظمات المذكورة والتي ترغب المشاركة فى ابتكار الطرق والوسائل التى من شأنها أن تضمن زيادة عدد الاعضاء العماليين فى البرلمان المقبل •

وقد تمت مناقشة هذا القرار والموافقة عليه ، فكان ذلك بمثابة حجر الاساس لتكوين حزب عمالى •

ولتنفيذ هذا القرار شكلت لجنة تتكون من أربعة أعضاء يمثلون اللجنة البرلمانية وعضوين عن كل من حزب العمال المستقل والاتحاد الاشتراكى الديمقراطى والجمعية الغابية • وقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات • واتخذت قرارا بعقد مؤتمر عام ووضعت القرارات والقواعد الثمانية التالية كأساس للمداولات التى تمور فى المؤتمر :

١ - هدف المؤتمر : اتخاذ قرار يؤيد تمثيل الرأى العام العمالى فى مجلس العموم بوساطة أناس يعطفون على أهداف الحركة العمالية ومطالبها •

٢ - الأعضاء العماليون فى مجلس العموم : اتخاذ قرار يؤيد قيام مجموعة عمالية قائمة بذاتها فى البرلمان تكون لها وسائلها الخاصة مع الموافقة على سياستها التى ينبغى أن تكون : الاستعداد للتعاون مع أى

حزب يكون مؤيدا للتشريعات التى تتفق بصورة مباشرة مع مصالح العمال.  
مع استعداد مماثل للارتباط بأى حزب لمعارضة أية اجراءات سميل الى  
اتجاه مخالف .

٣ - **تشكيل اللجنة** : سوف تتكون اللجنة من اثنى عشر ممثلا عن  
النقابات العمالية وعشرة ممثلين عن الجمعيات التعاونية بشرط أن تكون  
الجمعيات التعاونية من بين الهيئات المشتركة فى المؤتمر واثنى عن كل من  
الجمعية الفابية وحزب العمال المستقل والاتحاد الاشتراكى الديمقراطى .

٤ - **واجب اللجنة** : ينبغى أن تظل اللجنة على اتصال بالنقابات  
العمالية والمنظمات الاخرى التى تتقدم الى الانتخابات بمرشحين عماليين .

٥ - **المسئولية المالية** : تتولى اللجنة ادارة الاموال التى قد تتلقاها  
لمصلحة المنظمة، وسيطلب من كل هيئة مشتركة أن تدفع عشرة شلنات سنويا  
عن كل ألف من أعضائها أو كسر من الألف فضلا عن أن كل هيئة ستكون  
مسئولة عن نفقات مرشحها .

٦ - **تقديم التقارير الى المؤتمر** : ينبغى على اللجنة أيضا أن تقدم  
التقارير سنويا الى المؤتمر السنوى للنقابات العمالية والاجتماعات السنوية  
للجمعيات الوطنية الأخرى التى لها ممثلون فى اللجنة .

٧ - **أسس التمثيل فى المؤتمر** : سيكون لكل جمعية مهما كان  
اسمها الحق فى أن ترسل مبعونا عن كل ألفين من أعضائها أو الكسور  
وينبغى أن تدفع الجمعية عشرة شلنات عن كل مبعوث يحضر الى المؤتمر على  
أن تتقدم الجمعيات بأسماء مبعوثيها وعناوينهم قبل التاريخ المحدود للاجتماع  
بسبعة أيام ، ولن تصدر بطاقات اعتماد لأية جمعية لا تستوفى الشروط  
المذكورة .

٨ - **التصويت** : سيكون نظام التصويت بالبطاقات التى تصدر  
للمبعوثين طبقا لعدد أعضاء الجمعيات على أساس بطاقة لكل ألف عضو أو  
كسر من الألف . وقد وجهت اللجنة دعوة الى كل المنظمات المعنية لارسال  
مبعوثيها الى المؤتمر العام ، ووافقت معظم المنظمات على الدعوة باستثناء  
الجمعيات التعاونية ، وبدأت اللجنة تتخذ الاستعدادات الضرورية للمؤتمر .

### ٣ - **لجنة التمثيل العمالي** :

فى السابع والعشرين والثمان والعشرين من فبراير عام ١٩٠٠  
اجتمع مائة مبعوث فى لندن يمثلون أكثر من نصف مليون عامل ينتمون الى  
النقابات العمالية والمنظمات الاشتراكية ، وقد اختير لرئاسة المؤتمر واحد  
من عمال لندن يدعى ستيدمان كان من قبل عضوا فى مجلس العموم ، وقد

افتتح ستيدمان المؤتمر بأن أعلن أنه كان الى السنوات العشر الاخيرة يعتقد أن العمال يستطيعون الوصول الى هدفهم وهو توافر ظروف أفضل عن طريق الجهود التي تبذلها النقابات العمالية ، ولكن النزاع الذي بدأ يحدث في تقابنه منذ عشر سنوات حول مسألة تخفيض ساعات العمل جعله يقتنع بأن زعماء الحركة التقدمية الذين يؤمنون بضرورة القيام بعمل سياسي كانوا على صواب وانه كان مخطئا .

وبعد ذلك بدأ المؤتمر مداولاته حول القرار الذي وضعتة اللجنة وانتهت المداولات الى ثلاثة خطوط رئيسية للتفكير : كان أولها يرغب في أن تشمل قائمة مرشحي الطبقة العاملة في الانتخابات على كل أولئك الذين يعطون على أهداف ومطالب الحركة العمالية ، وكان الخط الثاني يرى ضرورة قصر مرشحي العمال على أولئك الذين ينتمون الى المنظمات الممثلة في اللجنة، أما الخط الثالث فكان يرى جعلها مقصورة على الاشتراكيين الديمقراطيين الذين يدعون الى الحرب الطبقيّة والملكية الجماعية لوسائل الانتاج .

ولما كانت الآراء التي اشتمل عليها التيار الفكري الثاني قد تجاوبت في مجموعها مع مشاعر ورغبات المؤتمر فقد تمت الموافقة عليها بأغلبية كبيرة ، وقام المؤتمر بانتخاب « لجنة التمثيل العمالي » التي كانت تتكون من سبعة يمثلون النقابات العمالية واثنين عن كل من حزب العمال المستقل والاتحاد الاشتراكي الديمقراطي وعضو واحد عن الجمعية الفابية . وقد انتخب جيمس رامزاي ماكدونالد عضو حزب العمال المستقل ليكون سكرتيرا للجنة التمثيل العمالي، وبدأ يعمل على الفور لضم النقابات العمالية الى اللجنة ، ومع ذلك لم يزد عدد من اشتركوا من أبناء النقابات العمالية والاشتراكيين على ثلثمائة وخمسة وسبعين ألفا وتسعمائة وواحد وثلثين شخصا في عام ١٩٠٠ كان من بينهم ثلاثة عشر ألفا من حزب العمال المستقل وتسعة آلاف من الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي وثمانمائة وواحد وستون من الجمعية الفابية .

ولم يكن باب القبول في عضوية لجنة التمثيل العمالي مفتوحا في ذلك الوقت أمام الأفراد ، بل كان مقصورا على المنظمات العمالية والاشتراكية ، وكان انضمام تلك المنظمات الى اللجنة يتم عن طريق اقتراح تقدم به الى لجنة التمثيل العمالي ويجرى التصويت عليه .

#### ٤ - نمو لجنة التمثيل العمالي :

لقد حل البرلمان في سبتمبر عام ١٩٠٠ وأجريت الانتخابات العامة في أكتوبر من العام نفسه . وعلى الرغم من أن لجنة التمثيل العمالي كانت لا تزال ناشئة ولم تكن مستعدة للحملة الانتخابية فانها تقدمت الى هذه

المعركة بخمسة عشر مرشحا لم ينجح منهم سوى اثنين هما ريتشارد بيل  
وكير هاردى .

وفى عام ١٩٠١ بلغ عدد النقابات العمالية المنضمة الى لجنة التمثيل  
العمالى خمسا وستين نقابة على حين حبط عدد المنظمات الاشتراكية الى  
اثنتين نتيجة لانسحاب الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى فى صيف ذلك  
العام ، وقد بلغ مجموع الاعضاء فى ذلك الوقت اربعمائة وخمسة وخمسين  
الفا واربعمائة وخمسين عضوا ثم ارتفع عددهم الى الضعف فى عام ١٩٠٢  
اذ وصل عدد الاعضاء الى ثمانمائة وواحد وستين الفا ومائتى عضو .

وفى يونيو عام ١٩٠٢ خلا مقعد فى البرلمان ونجح فيه مرشح العمال  
دون معارضة ثم انضم عضوان جديدان الى جماعة العمال فى البرلمان وذلك  
فى عام ١٩٠٣ ، كما انضم عضو جديد الى هذه الجماعة فى عام ١٩٠٤ .

وفى خلال تلك السنوات لم تبذل حكومة المحافظين أية محاولة جديدة  
لاصلاح قانون النقابات العمالية أو الوصول الى تفاهم مع العمال ، وكان  
كل اهتمامها يتركز على حركة اصلاح تعريف الحماية التى بدأها شامبرلين  
وزير المستعمرات عام ١٩٠٣ والتى أدت الى قيام أزمة فى صفوف حزب  
المحافظين .

وفى عام ١٩٠٥ استقالت حكومة المحافظين وشكل سير هنرى كامبل  
الحكومة الجديدة من حزب الاحرار . وقد أجريت الانتخابات العامة فى يناير  
عام ١٩٠٦ ، وكانت لجنة التمثيل العمالى فى ذلك الوقت لما تبلغ عامها  
السادس ، ولكنها تقدمت بخمسين مرشحا نجح منهم تسعة وعشرون .

وكان نجاح العمال الحدث المنير فى ذلك العام ، وبدأت الصحف  
والنوادى تنسى لفترة من الوقت الهزيمة الساحقة التى منى بها المحافظون  
وأصبحت لا تكاد تتناقش فى أى شىء آخر سوى الانتفاضة السياسية  
للطبقات العاملة .

وتحركت روح الامة فى أعماقها .

وكان مما يسترعى الانتباه أن المتحدثين والكتاب لم يشغلوا أنفسهم  
بالحركة العمالية بقدر ماشغلوا بالاشتراكية على الرغم من أن لجنة التمثيل  
العمالى لم تكن اشتراكية . وبدأت الامة تدرك الحقيقة ، وهى أن قيام حزب  
عمالى مستقل انما يعنى إعادة تنظيم المجتمع على أسس اشتراكية .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت لجنة التمثيل العمالى تعرف رسميا باسم  
« حزب العمال » وقد عقد الحزب مؤتمره السنوى السادس فى لندن فى  
منتصف فبراير عام ١٩٠٦ ، وسادت مداولاته روح المحبة الزائدة ، وبدأ

الاشتراكيون وزعماء النقابات العمالية ينظر كل منهما للآخر على أنه رفيق. له ، وتم الصلح بين العمال والاشتراكيين وأصبح واضحاً في النهاية أن الأثر الذي أحدثته الهزائم الماضية التي لحقت بالعمال قد اختفى الى الابد .

وقد أدى النصر البارز الذي أحرزته جماعة عمالية صغيرة على حزبي المحافظين والاحرار القويين وعلى مجلس اللوردات وعلى الرأسماليين الى ارتفاع آمال الطبقة العاملة الى آفاق عالية لم تصل اليها من قبل قط ، ولقد كان عام ١٩٠٦ في مجموعه بمثابة أبرز عام مشهود في تاريخ الديمقراطية والعمل البريطانيين .

وفي عام ١٩٠٧ جرت انتخابات برلمانية فرعية منيرة في دائرتين وقد تقدم بيتي كوران الاشتراكي مرشحا عن العمال في دائرة جارو فخاص. المعركة في تلك الدائرة من زوايا أربع ، وفي دائرة كولون فالى تقدم فكتور جرايسون وهو شاب اشتراكي عديم الخبرة أعاد النمط الذي استخدمه الشباب في الدعوة لحركة الميثاق عام ١٨٤٠ ، وقد نجح جرايسون على أساس برنامج اشتراكي محض .

ومن ناحية أخرى برهنت الدورة البرلمانية عام ١٩٠٧ على أنها خالية. تماما من كل أثر للتشريعات الاجتماعية ، وأثارت استياء كبيرا في صفوف الطبقات العاملة . وبدأت الاوهام تتلاشى تدريجيا ، وساعد على ذلك ما أصاب عمال السكك الحديدية من هزيمة . فبعد استعدادات شاقة عقد رجال السكك الحديدية العزم على أن يخوضوا المعركة من أجل توافر ظروف عمل أفضل وعلى الاخص لكي تعترف شركات السكك الحديدية باتحادهم .

وفي خريف عام ١٩٠٧ أصبح الصراع رهيب المنتظر يزعج الشعب. وطلب من الحكومة أن تتدخل ، وظهر لويد جورج الذي كان في ذلك الوقت رئيسا لهيئة التجارة على مسرح الاحداث ، ونجح في أن يفرض على زعماء رجال السكك الحديدية مشروعا للتصالح .

وفي السادس من نوفمبر أعلن أن الصراع قد انتهى ، ولكن الحقيقة هي أنه تأجل فقط لان رجال السكك الحديدية نظروا الى تلك النتيجة على أنها هزيمة لهم بل ان الكثيرين منهم كانوا يعتقدون أن ذلك انما جاء نتيجة لخيانة الزعماء .

وقد بدأ رد الفعل ضد البرلمانية ونظم التوفيق الصناعي يظهر تدريجيا ويتضح في ثورة رجال النقابات العمالية على زعمائهم مما أدى في نهاية الامر الى الحركة النقابية العمالية الثورية أو النقابية المعارضة للبرلمانية والتي سوف نعالجها في فصل قادم . أما الآن فينبغي علينا أن نوجه اهتمامنا الى مشاكل السياسات العمالية المستقلة ومشاكل التنظيم التي أقلقنت حزب العمال .

## الفصل السادس عشر مشاكل حزب العمال

### ١ - السياسات العمالية والاشتراكية :

فى النصف الاخير من القرن التاسع عشر كان العمال الذين ينتمون الى المنظمات يعتبرون بصفة جوهرية من الاحرار على الرغم من انهم كانوا محايدين اسميا باعتبار أنهم من رجال النقابات العمالية ، وكابوا كقاعدة عامة يساعدون بأموالهم العمال الاحرار فى الانتخابات البرلمانية ، كما كانوا يتحملون نفقات مؤتمرات النقابات العمالية الذى كان عليه أن يفعل الشيء الكثير فى مجال السياسة .

وبانضمام عدد متزايد من النقابات العمالية الى لجنة التمثيل العمالى أو حزب العمال أصبح من المحتم اجراء فحص دقيق للمبادئ التى تقوم عليها الاحزاب السياسية لانه لو كانت لجنة التمثيل العمالى تنتمى للاحرار ما كانت هناك حاجة اليها ، ولكنه بالنظر الى أنها قامت وازدهرت فلا بد أن تكون قد قررت مبادئ تختلف عن مبادئ الحركة التحررية . فما تلك المبادئ ؟ بدأت تلك الاختبارات والاستفسارات والمناقشات تظهر الى الوجود بمجرد قيام لجنة التمثيل العمالى ، وكان يقوم بها بصفة أساسية حزب العمال المستقل والاتحاد الاشتراكى الديمقراطى .

وكان أعضاء الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى يدعون الى تحويل لجنة التمثيل العمالى على الفور الى حزب اشتراكى ديمقراطى ، وحاولوا أن يفرضوا عليها الاعتراف بالغايات النهائية للاشتراكية مع اتباع طريقتهما وهى الحرب الطبقيّة .

وكان أعضاء الاتحاد الاشتراكى يرون أنه حتى لو أدى ذلك الى الانقسام فلن يخسروا شيئا لانه ليس ثمة ما يمكن الحزب العمالى أن يحققه ما لم يكن له غاية نهائية .

ومن الناحية الاخرى يمكن تحقيق الشيء الكثير عن طريق حزب اشتراكى ديمقراطى صغير يكون له برنامج محدود . وفى المؤتمر الذى تم فيه تشكيل لجنة التمثيل العمالى ( عام ١٩٠٠ ) تقدم جيمس ماكدونالد مبعوث الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى بالاقترح التالى :

« أن يشكل ممثلو حركة الطبقة العاملة في مجلس العموم حزبا قائما بذاته يقوم على الاعتراف بالحرب الطبقة ، ويتخذ من تطبيق الاشتراكية على وسائل الانعاج والتوزيع والتبادل هدفا نهائيا له ، ويشكل سياسته الخاصة به من أجل تأييد الاجراءات التشريعية العملية التي تتفق مع مصالح العمل ، ويكون مستعدا للتعاون مع أى حزب يؤيد مثل تلك الاجراءات أو يساعد في معارضة الاجراءات التي لها طبيعة مخالفة » .

كما قدم هارى كويلش محرر صحيفة « العدالة » اقتراحا مشابها بعد ذلك بعام (عام ١٩٠١) ، وقد تحدث كل المبعوثين عن النقابات العمالية وحزب العمال المستقل ، فعارضوا في ربط مرشحي لجنة التمثيل العمالي بالاشتراكية .

ومن الناحية الاخرى وافق المؤتمر على القرار الذي تقدم به كيرهاردى وهو : « ان هذا المؤتمر يؤيد قيام جماعة عمالية قائمة بذاتها في البرلمان تكون لها وسائلها الخاصة بها مع الموافقة على سياستها التي ينبغي أن تكون : الاستعداد للتعاون مع أى حزب يكون مؤيدا للتشريعات التي تتفق بصورة مباشرة مع مصالح العمال مع استعداد مماثل للارتباط بأى حزب لمعارضة أى اجراءات تميل الى اتجاه مخالف » .

وقد رسم هذا القرار الخطوط العامة لسياسة الحزب في البرلمان وكان يستهدف تكوين حزب عمالي داخل مجلس العموم تكون له سياسته ووسائله الخاصة ، ويعمل فى كل ما يتعلق بالمصلحة العامة للعمال بطريقة حرة لا تعوقها أى ارتباطات بالاحزاب الاخرى .

وفيما يتعلق بالمبادئ الاقتصادية للحزب الجديد وافق المؤتمر على القرار الذي تقدم به جيمس سيكستون مبعوث عمال ليفربول نيابة عن نقابته :

«ان هذا المؤتمر يعلن أنه بالنظر الى تجمعات رأس المال والى اتصالات أصحاب الاعمال فمن الضروري لنقابات العمال فى البلاد أن تستخدم قوتها السياسية للدفاع عن بقاء العمال وضمان تحقيق مطالبهم ، وفى الوقت الذى يرفض فيه المؤتمر مجرد ادخال سياسات حزبية الى الحركة النقابية. فانه يحث النقابات العمالية الى أن تتحد على أساس مستقل من أجل تحقيق الاهداف التالية :

١ - الدفاع عن الحقوق المشروعة لاتحادهم .

٢ - العمل على اقرار القوانين التي من شأنها أن تضع حدا لنظام

يتحمل فيه متجو الثروة عبثا هائلا يخرج في شكل ريع أو ارباح ويذهب الى ايدي غير المنتجين » .

وعلى الرغم من أن القرارين اللذين تقدم بهما كيرهاردي وجيمس سيكستون على التوالي يشتملان أساسا على المطالب والمبادئ التي كان يشتمل عليهما قرارا جيمس ماك دونالد وهاردي كويلش فإن القرارين الاولين خاليان من القواعد العقائدية ، وعلى ذلك فقد حظيا بقدر أكبر من القبول لدى مبعوثي النقابات العمالية ، وعلى الرغم من ذلك قرر الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي في مؤتمره السنوي عام ١٩٠١ الانسحاب من لجنة التمثيل البرلماني . وقد كان لانسحاب مبعوثي الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي أثران غير ملائمين :

أهمهما أن هذا الانسحاب تسبب في مهاجمات عداوية بين صحيفتي الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي وحزب العمال المستقل ، وأدى الى توسيع الخلاف بين الهيئتين الاشتراكيتين اللتين كان لا بد لهما أن تتعاونوا من أجل نجاح الاشتراكية في بريطانيا العظمى .

والآخر أن المكائين اللذين خلوا شغلها العمال الاحرار من رجال النقابات العمالية ، وبذلك ضعف النفوذ الاشتراكي وتناثر هباء في الوقت الذي كان فيه انضمام النقابات العمالية الى لجنة التمثيل العمالي يسير بخطى سريعة .

وقد امتلأت الحركة الجديدة بجماهير كانت في حاجة الى التدريب على السياسات العمالية المستقلة والاصلاح الاجتماعي ، ولكن أعضاء الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي الذين كانوا يستطيعون تولي ذلك التدريب بذلوا جهودا لا تهدأ لكي يحولوا دون وصول عقائدهم الى من لا يؤمن بها ، وكان على العدد الصغير نسبيا من الاشتراكيين في لجنة التمثيل العمالي أن يواجهوا مهمة حماية المنظمة الجديدة من أن تغطي عليها التحررية العمالية . وسوف نرى الآن كيف حاول هؤلاء أن يحلوا هذه المشكلة ، وفي الوقت نفسه ينبغي أن نلاحظ أنه على الرغم من أن الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي لم يعد باستطاعته كهيئة أن يرسل مبعوثيه الى المؤتمرات بصفة رسمية فإن عددا من أعضائه كانوا يحضرون الاجتماعات سنويا على أنهم مبعوثون عن نقابات عمالية مشتركة في لجنة التمثيل العمالي غير أن جهودهم كانت تعاني من الشك في أنهم يحاولون تهريب آراء منظمة لم تعطف على لجنة التمثيل العمالي .

وقد تقدم الاشتراكيون بقرارات اشتراكية ديمقراطية الى المؤتمرات السنوية للجنة التمثيل العمالي ، وكانت هذه القرارات الاشتراكية تلاقى معارضة اذا ما كانت تعالج نقاطا اشتراكية محدودة ، ولكنها من الناحية

الآخري كانت تلاقى قبولا وتنم الموافقة عليها اذا ما كانت تعنى مجرد دعوة الاشتراكيين الى العمل فى تناسق مع الحركة العمالية البريطانية . وقد حدث ذلك فى المؤتمر السنوى الثامن (١٩٠٨) اذ أنه خلال المناقشة التى جرت حول تعديل دستور حزب العمال تقدم وليم اتكينسون باقتراح يقول : ان هدف حزب العمال هو :

« تنظيم وتدعيم حزب برلمانى تكون له وسائله الخاصة به ، ويكون هدفه النهائى أن يحصل للعمال على النتائج الكاملة لعملهم عن طريق الاطاحة بنظام المنافسة الرأسمالى الحالى والاستعاضة عنه بنظام للملكية الجماعية والسيطرة على وسائل المعيشة » .

وقد دعم اتكينسون تعديله هذا بأن أعلن أن أى حزب عمالى جدير بتلك التسمية لا ينبغي له أن يرضى بمجرد نظام للاجور . وقال : انه لا فائدة من اخفاء الحقيقة ، وهى أن العمال مقتنعون بأن الاشتراكية هى الوضع الصحيح للمجتمع . وأعرب عن اعتقاده بأنه اذا ما كان حزب العمال يرغب فى الاحتفاظ بتقدمه الى الامام وانجاز ذلك التقدم بسرعة فان احتمال تحقيق ذلك يزداد لو أنه أعلن للاقطاعيين والرأسماليين أنه لا يخشى أن يجاهر بمعتقداته وأنه ينوى تحقيقها قريبا .

وقد أيد ذلك التعديل ر . دافيس ثم جرايسون الذى كان فى ذلك الوقت عضوا فى البرلمان ، وأخيرا أيده هارى كويلش الزعيم الاشتراكى الديمقراطى الذى حضر الى المؤتمر مبعونا عن المجلس التجارى لمدينة لندن و . ج جريل ( عن اتحاد عمال الاحذية ) .

وعارض فى هذا التعديل بروس جلاسير مبعوث حزب العمال المستقل الذى أعرب عن رغبته فى أن يسترعى الانظار الى حقيقة هامة ، وهى أن ذلك القرار ليس مجرد اعلان يؤيد الاشتراكية وأن الموافقة عليه تعنى فى الواقع أن يستبعد الحزب كل النقابيين الذين ليسوا على استعداد لأن يعلنوا تأييدهم للاشتراكية ، وأعلن نيابة عن حزب العمال المستقل أن الحزب ليست لديه أية رغبة فى فرض الاشتراكية على أولئك الذين ليسوا على استعداد لقبولها وقال : انه وزملاءه مبعوثى حزب العمال المستقل يريدون الاعراب عن ابتهاجهم بالعمل مع النقابات العمالية لانه كان من نتيجة ذلك التحالف أن لاقى حزب العمال مثل ذلك النجاح فى البرلمان .

وأعقبه ج . ر . كلاينيس عضو البرلمان ( مبعوث المجلس التجارى لمدينة أولد هام ) فأعلن أنه يؤمن بالملكىة الجماعية والسيطرة على جميع المواد الضرورية لبقاء الحياة ، ولكن طالما أن العمال التجنوا للعمل السياسى فلا بد أن يكونوا حريصين على ألا يشحنوا أسلحة العدو ،

وأعرب عن اعتقاده بأن فرض هذا الاعلان الخاص بالاهداف على الملايين التى تنتظم فى صفوف الحزب سيكون له أثر ضار ، وقال : ان الحزب يقوم الآن على تحالف ، وينبغى أن تحترم شروط ذلك التحالف ، كما أن ضرورة نجاح ذلك التحالف أمر لا يمكن تجاهله .

تم تحدث أ . هـ - جيل عضو البرلمان فقال : انه كواحد من النقابيين من الطراز القديم يرغب فى معارضة ذلك التعديل ، ونسب ذلك إلى أنه يرغب فى الاحتفاظ بذلك التحالف بالصورة القائم بها وقال : ان النقابيين العماليين يريدون القيام بشئ ما فى الوقت الحاضر ، وأنهم لا يستطيعون الانتظار حتى يتحقق البرنامج الذى يسعى اليه المتطرفون ، أو التقدميون وقال : ان النقابيين العماليين ليسوا جميعا اشتراكيين ، وإلى أن يصبحوا كذلك فانهم ليسوا على استعداد لان يقدموا أرواحهم من أجل تدعيم حزب اشتراكي ، وأضاف أنه ليست ثمة صعوبة فى الوقت الراهن فى أن يعمل جناح الحزب معا فى مجلس العموم ، وأعرب عن اعتقاده فى أن الجانبين يستطيعان العمل معا خلال العشرين عاما القادمة ويستطيعان تحقيق أعمال نافعة .

وفى نهاية المناقشات أجرى اقتراح على التعديل فوافق عليه واحد وتسعون ألفا وعارضه تسعمائة وواحد وخمسون ألفا .

ولكن المؤتمر نفسه وافق بعد ذلك ببسومين على قرار اشتراكي اذ تقدم ج . ج . ستيفنسون بالاقترح التالى (عن جمعية المهندسين) :

« يرى المؤتمر أن الوقت قد حان لان يكون لحزب العمال هدف محدود هو تطبيق الاشتراكية على وسائل الانتاج والتوزيع والاستبدال بوساطة دولة ديمقراطية لمصلحة المجتمع كله والتحرر الكامل للعمل من سيطرة الرأسمالية والاقطاع مع اقامة مساواة اجتماعية واقتصادية بين الجنسين » .

وقال ستيفنسون : اننى سأحاول التحدث عن هذا القرار طبقا لتجربة النقابيين العماليين . ان المنظمة المسئولة عن تقديم هذا القرار ظهرت الى الوجود منذ ستة وخمسين عاما لحماية مصالح أولئك الذين يتبعونها ولكن هل تحققت آمالهم ؟

اننا لا يزال لدينا متعطلون من جماعة المهندسين وما زال مستوى معيشتنا أقل كثيرا مما كان يرغب فيه أسلافنا .

وأضاف أنه يريد أن يقول : انه ليس من هدف جمعية المهندسين أن تطرد أى عضو من ائتلاف الذى يتكون منه الحزب . وقال : ان المهندسين قد حققوا التشريع الطبى الخاص بهم قدر استطاعتهم ، ولكنهم

بزعم ذلك سوف يواجهون أنواعا من عدم المساواة لا يمكن ازالتها الا عن طريق الملكية الجماعية والاشراف الجماعى على الثروة العامة . وقال : ان مؤسسى منظماتهم منذ ستة وخمسين عاما مضت وضعوا كلمات خالدة فى مقدمة الكتاب الخاص بقواعد المنظمة وهى أنهم يأملون تدعيم مصالح العمال عن طريق النقابات العمالية الى أن يعترف المجتمع بمبدأ عام للتعاون يضمن لكل انسان الاستمتاع الكامل بثمار عمله .

ولم يشترك فى مناقشة هذا القرار سوى اثنين ايده أحدهما وعارضه الآخر ، ثم تمت الموافقة على القرار بأغلبية خمسمائة وأربعة عشر ألف صوت مقابل أربعمائة وتسعة وستين ألف صوت .

وقد أدت مناقشة القرارات الاشتراكية فى المؤتمر السنوى الثامن الى نتائج واضحة فقد وقف حزب العمال الى جانب الإصلاح الاجتماعى . وإعادة تنظيم المجتمع على أسس اشتراكية بخطوات تدريجية ، ولكنه لم يعتنق الاشتراكية الثورية فلم تكن له أهداف نهائية بل كانت له أهداف عاجلة ، ولم يشغل الحزب نفسه بالنظريات بل شغل نفسه بالاجراءات العملية .

## ٢ - اعلان استقلال العمال :

كان نمو لجنة التمثيل العمالى فى عامى ١٩٠٢ و ١٩٠٣ وتشجيع المنظمة الجديدة برجال العمال الاحرار ومحاوله بعض زعماء العمال والمسئولين فى النقابات العمالية القيام بتراجع سريع الى معسكر الاحرار ، كان ذلك كله حافزا لاعضاء حزب العمال المستقل فى لجنة التمثيل العمالى للقيام بتحديد مفهوم استقلال العمال فى عبارات واضحة لا يشوبها الغموض والعمل على أن تقوم لجنة التمثيل العمالى باصدار اعلان حاسم يتضمن ذلك المفهوم .

وفى المؤتمر السنوى الثالث الذى عقده فى نيوكاسل عام ١٩٠٣ تقدم بيتى كوران بالقرار التالى : « انه بالنظر الى أن لجنة التمثيل العمالى تضم أنصارا من جميع القوى السياسية الخارجية ، وبالنظر أيضا الى الاساس الذى تم بمقتضاه تشكيل اللجنة التنفيذية يرى المؤتمر أنه من الضرورى لاعضاء اللجنة التنفيذية والمسئولين فى المنظمات المنضمة الى لجنة التمثيل العمالى أن يمتنعوا تماما عن التعاون مع أى قسم من أقسام حزبي الاحرار أو المحافظين أو تدعيم مصالحه ، وعلى ممثل العمال أن يشكلوا سياسة خاصة بهم يعملون بموجبها داخل وخارج البرلمان دون ما اعتبار للاقسام الأخرى التى يشتمل عليها عالم السياسة ، على أن تقوم اللجنة التنفيذية بارسال تقارير الى الاتحاد أو الهيئات المنضمة الى لجنة

التمثيل العمالي عن أى موظف يعمل فى اتجاه يخالف روح الدستور بالصورة التى عدل بها الآن » .

وبعد مناقشات طويلة أجرى تصويت على القرار بوساطة البطاقات الانتخابية ، وتمت الموافقة عليه بأغلبية ستمائة وتسعة وخمسين ألف صوت مقابل مائة وأربعة وخمسين ألف صوت . وكان الدستور المعدل لحزب العمال أو ما يسمى « ببرنامج نيوكاسل » يسير على النحو التالى :

### (١) لجنة التمثيل العمالي

عبارة عن اتحاد للنقابات العمالية والمجالس التجارية وحزب العمال المستقل والجمعية القابية ، كما أن الجمعيات التعاونية لها حق العضوية .

### (٢) الهدف

أن تتضمن عن طريق العمل الموحد انتخاب المرشحين للبرلمان الذين تساندتهم جمعية أو جمعيات منضمة الى اللجنة والذين يتعهدون بتشكيل أو الانضمام الى جماعة عمالية قائمة بذاتها فى البرلمان تكون لها وسائلها الخاصة وسياساتها الخاصة تجاه المشاكل العمالية وتمتنع تماما عن التعاون مع أى قسم من أقسام حزبي الاحرار أو المحافظين أو تدعيم مصالحه وألا يعارضوا أى مرشح آخر تعترف به اللجنة ، وسوف يتعهد مثل هؤلاء المرشحين بأن يقبلوا هذا الدستور وأن يخلصوا لقرارات الجماعة التى تبغى تحقيق هذا الدستور أو يستقيلوا وألا يظهروا فى دوائرهم الانتخابية الا تحت اسم واحد فقط هو « مرشحو العمال » .

### (٣) اللجنة التنفيذية

تتكون اللجنة التنفيذية من ثلاثة عشر عضوا تسعة منهم يمثلون النقابات العمالية وواحد يمثل الغرف التجارية وآخر يمثل الجمعية القابية واثان يمثلان حزب العمال المستقل . وتقوم المنظمات المختصة بانتخاب ممثلها فى هذه اللجنة فى أثناء انعقاد المؤتمر السنوى .

### (٤) واجبات اللجنة التنفيذية

تقوم اللجنة التنفيذية بتعيين رئيس ونائب رئيس وأمين صندوق وتتخذ الترتيبات اللازمة لدفع مرتبات لموظفين دائمين كلما كان ذلك ضروريا .

وتظل اللجنة التنفيذية على اتصال بالنقابات العمالية والمنظمات الاخرى المحلية والقومية التى تتقدم الى الانتخابات بمرشحين عماليين .

وعندما تحين الانتخابات العامة تقوم اللجنة التنفيذية بوضع قائمة بالمرشحين المتقدمين للانتخابات طبقا لدستور لجنة التمثيل العمالي ، وتقوم بنشر تلك القائمة وتوصي الناخبين من أبناء الطبقات العاملة بأن يؤيدوا هؤلاء المرشحين ، وسوف يتمتع الاعضاء تماما عن التعاون مع أى قسم من أقسام حزبي الاحرار ، أو المحافظين أو تدعيم مصالحه ، وتقوم اللجنة التنفيذية بإرسال تقارير الى المنظمات المتضمنة للجنة اذا ما عارض كبار المسئولين فى أية من المنظمات أو الهيئات المذكورة بصسورة علنية المرشحين الذين وافقت عليهم اللجنة أو اذا ما عمل أى من أعضاء اللجنة التنفيذية أو أعضاء البرلمان أو أى واحد من المرشحين فى اتجاه يناقض روح هذا الدستور .

## الفصل السابع عشر على ان الاشتراكية الثورية

### ١ - آثار اقتصادية وسياسية :

عندما ينمعن مؤرخ المستقبل فى سجلاته ومواده ويلجأ الى خياله البناء ليرسم له صورة صحيحة لبريطانيا العظمى فى الفترة ما بين عامى ١٩٠٨ و ١٩٢٠ فانه سيرى سلسلة من التطورات الاجتماعية الثورية لا تعدو الحرب العالمية أن تكون مجرد حدث ثانوى فيها ، وتبدو اجراءات الاصلاح على أنها عدد كبير من الاميازات التى استحوذت عليها الطبقات العاملة :

ففى تلك الفترة كان تنظيم المجتمع دستوريا وقانونيا يبدو كأنه فقد تماما كل أثر للاستقرار ، وانتشر الغليان والقلق بين جميع الصفوف ، ووقع هجوم عنيف على الآراء المتفق عليها حول السياسة التجارية والمالية العامة وحول علاقة مجلس العموم بمجلس اللوردات ووضع المرأة فى الحياة السياسية وحول الحركة النقابية العمالية والاشتراكية مما جعلها جميعا تهتز بدرجات مختلفة من العنف حتى ان الازدهان المحافظة نفسها وهى التى تقف دائما ضد الدعوات الشعبية كانت تفكر وتحدث عن الطرق الثورية وأعمال التمرد كما أن السيدات المتعلقات المهذبات التجأن الى الاعمال الارهابية والمؤامرات لتحقيق مطالب المرأة واستخدمت الطبقات العاملة المنظمة للمنظمات وغير المنظمة لها سلاح الاضراب على نطاق لم يسبق له مثيل ، وتحرك رأس المال والعمل فى كتائب احداها ضد الاخرى وصارت الامة كلها فى حركة دائبة .

وقد كان أبرز مظاهر هذا الفصل المذهل من التاريخ المعاصر هو الاستعانة بالحقائق والاحتياجات الاقتصادية وبأخلاقيات اجتماعية جديدة ، وكانت الاقتصاديات والاحصائيات الاجتماعية والاسعار وتكاليف المعيشة واعادة تنظيم التجارة والضرائب والتشريعات الخاصة بالاصلاح الاجتماعى تملأ أذهان الامة بأسرها ، وكان العامل الاقتصادى والمشكلة الاخلاقية يقفان وراء كل المسائل الدستورية والتشريعية والشعبية .

وقد كانت الحياة الصناعية البريطانية تمر بتغيرات عميقة منذ عام

١٨٨٠ اذ أنه تحت ضغط التقدم الألماني والأمريكي بدأ رجال الصناعة والتجارة والنقل البحري في بريطانيا يتبعون بالتدريج وسائل جديدة للتنظيم تستهدف تنظيم المنافسة عن طريق الاتفاقيات المتبادلة والتجمع لتأمين الاقتصاديات في الانتاج والتوزيع والتبادل بالإضافة الى تحقيق مزيد من السيطرة على العمل ، ولكن هذه الطرق الجديدة للانتاج والتوزيع أحدثت أثرها في الطبقات العاملة والقسم الأدنى من الطبقة المتوسطة .

ومنذ بداية القرن الجديد بدأ العمال البريطانيون يرفعون أصواتهم احتجاجا على طرق الاسراع بالانتاج كما بدأ القسم الأدنى من الطبقات المتوسطة يعيش في فزع خشية أن يفقد استقلاله .

والواقع أنه منذ عام ١٨٨٠ وبصورة أكبر منذ عام ١٩٠٠ قام نظام جديد للمصانع ليست له علاقة بالنظام الذي كان قائما في أوائل القرن التاسع عشر الا بمقدار علاقة الجيوش الحديثة بالجيوش القديمة .

وقد ترتب على النظام الآلي لعملية الانتاج الذي يتزايد باستمرار بالإضافة الى التطور الهائل في وسائل النقل البحري والبري قيام تقارب وثيق بين عدد كبير من العمال غير المهرة الذين لم يعتادوا الحركة النقابية القديمة وبين العمال المهرة ، وبذلك أقيم تدريجيا جسر على الهوة التقليدية التي كانت تفصل بين نوعي العمال ، وشعر العمال المهرة أن وضعهم الممتاز المنيع بدأ يواجه تهديدات خطيرة ، وبدأ الكثيرون منهم يفهمون معنى تضامن العمال ، وهو أن مصالح العمال كل لا يتجزأ مهما كانت صناعاتهم أو حرفهم أو مهنتهم ، وبدأت الطاقية تختفي وشرع في اقامة تحالفات بين العمال وائتلاف بين العمال اليدويين والعمال الذهنيين .

كذلك حدثت عملية مماثلة في مجال التجارة والمال . فتجار الجملة يجعلون من تجار التجزئة مجرد وكلاء لهم يعملون مقابل عمولة ، وكبار رجال الصناعة يسيطرون بصورة متزايدة على تجار الجملة وتجار التجزئة على السواء ، والمخازن الكبيرة وكبار المستوردين والجمعيات التعاونية تقوم بازاحة عدد كبير من أصحاب المحال الصغيرة من أماكنهم حتى انه لم يبق أن الازمنة الحديثة تميل الى أن تستبدل بالقسم الأدنى المستقل من الطبقة المتوسطة طبقة من الكتبة والبائعين والموظفين تتلقى مرتبات مقابل عملها .

وأخيرا فإن مستر جوزيف شامبرلين ومستر لويد جورج اللذين يعتبران أكبر زعيمين سياسيين شعبيين في السنين العشر الاولى من القرن الجديد علما الجماهير أن تفكر في الاقتصاديات : فحركة اصلاح التعريف الجمركية التي بدأها الاول في مايو عام ١٩٠٣ لم تؤد الى تحريك

الفكر الاقتصادي فحسب ، بل وضعت ظروف المسألة البريطانية أمام  
أنظار الأمة اذ أن زعماء الحركة كانوا يتحدثون في اجتماعات الطبقة  
العاملة عن مشكلة البطالة وحالة العمل السيئة نسبيا ، كما أن العناصر  
الاساسية للصناعة والزراعة كانت تبحث وتناقش ، وقام الاحرار بحملة  
ضد الاقطاع وامتلاك المناجم ومجلس اللوردات ردا على حركة اصلاح  
التعريفية الجمركية .

وبعد الانتخابات العامة التي أجريت عام ١٩٠٦ استمر خطباء الاحرار  
في وضع المسائل الاقتصادية والاجتماعية في المقدمة ، وقد ظهر لويد  
جورج على أنه المدافع الرئيسي عن التحررية ضد حركة اصلاح التعريفية  
الجمركية وضد الاشتراكيين على السواء بعد اليأس الذي أصابه نتيجة  
للنمو السريع لحزب العمال ، وقد أعلن لويد جورج في خطاب ألقاه في  
كارديف في العاды عشر من أكتوبر عام ١٩٠٦ :

« يجب أن نتذكروا أنه لم تبذل الى الآن أى جهود حقيقية لمواجهة  
الرسالة التي يقوم بها الاشتراكيون بين العمال وعندما يبذل ذلك الجهد  
فمن المؤكد أنه سيلاقى أنصارا حتى بين العمال . ان الإدراك السليم يدعو  
الاحرار والعمال الى العمل معا قدر المستطاع ، ويهيب بنا ألا نسد طريق  
التقدم بالوقوف في جماعات تتنازع اليوم حول المرحلة التي تأمل الوصول  
اليها بعد غد ، اننا في حاجة الى مساعدة العمال في توجيه سياسة  
الاحرار ، ولو أن الرجال ذوي الكفاية الذين يحسبون الآن أنهم يقدمون  
خدمة كبيرة للتقدم بمحاولتهم تحطيم الحركة التحررية لأدوا بذلك خدمة  
ومواهبهم لارشاد وتدعيم وتشجيع الحركة التحررية للاحرار : فانا نستطيع أن  
أعظم وأبقى للتقدم ، وان لدى كلمة أقولها للاحرار : فانا نستطيع أن  
أخبرهم بذلك الشيء الذي سيجعل حركة قيام حزب عمالي مستقل تتحول  
الى قوة هائلة تكتسح البلاد ، فلو انه اتضح بعد فترة من الحكم أن برلمان  
الاحرار لم يفعل شيئا لمسايرة الحالة الاجتماعية للشعب بصورة جيدة  
وإزالة الهوان الذي يلحق بالأمة من جراء الفقر والعوز اللذين ينتشران  
في بلاد مملوءة بالثروة والغنى ، وأن هذا البرلمان تراجع عن شن هجوم  
جريء على الاسباب الرئيسية لهذا البؤس وأبرزها الخمر والنظام اللعين  
لتملك الارض وأنه لم يحل دون تهديد ثروتنا القومية في الاتفاق على  
التسلح ولم يوفر عيشا كريما للمسنين المحتاجين وأنه سمح لمجلس  
اللوردات أن ينتزع من مشروعات القوانين كل ما تشتمل عليه من فضائل ،  
فسوف تتبعث صيحة حقيقية في هذه البلاد تدعو الى قيام حزب جديد .  
وسوف يشترك فيها الكثيرون منا نحن الذين في هذا المكان . »

أما اذا واجهت حكومة الاحرار الاقطاعيين وصانعي الخمر والامراء

بالحزم الذى واجهت به القساوسة ، واذا ما حاولت تخليص الامة من السيطرة المهيمنة للاتحاد القائم بين الاحتكاريين ، فسيكون من العبث فى هذه الحالة أن يقوم حزب العمال بدعوة العمال الى ترك الحركة التحررية التى تحارب فى بسالة لتخليص البلاد من الاخطاء التى أثقلت كاهل العاملين فيها •

وتشكل الافكار الرئيسية التى يشتمل عليها هذا الخطاب مفتاح السر للامعمال التى قام بها لويد جورج بعد ذلك باعتباره وزيرا للمالية اذ أن قيام حزب العمال كان يعنى نهاية حزب الاحرار ، وعلى ذلك فقد كان من واجب زعماء الاحرار أن يوسعوا ويدعموا مذهبهم باتخاذ اجراءات الاصلاح الاشتراكية التى كانوا يعتقدون أنها عملية لان الحركة التحررية كانت قد صارت مجدية ، وكان لا بد من استعادة خصبها بريها من أنهار الفكر الاشتراكي • وما مشروعات القوانين المالية الصادرة فى الفترة ما بين عامي ١٩٠٨ و ١٩١٤ الا ثمرة لتلك الجهود •

وقد أدى التمييز بين الدخول التى تكتسب بالعمل والتى ليست كذلك وتحويل الميزانية الى أداة للاصلاح الاجتماعى ، والمناقشات الحامية التى أثارها الاجراءات المالية الجديدة والخطب العاطفية الملتهبة التى ألقتها لويد جورج فى مختلف مراكز الطبقات العاملة والدعوة الى الاصلاح الزراعي وما تتضمنه حتما من اشارة الى العقائد الاشتراكية الاساسية . وأخيرا الصراع الدستوري الذى قام بين مجلس العموم ومجلس اللوردات والذى أعاد الى أذهان الامة صـور فترات الصراع والازمات الكبيرة فى تاريخ إنجلترا ، أدى ذلك كله الى اضافة قوة جديدة الى الدعوة الاشتراكية وازدياد حالة القلق السائدة فى البلاد •

وزاد من حدة ذلك عامل آخر هو الارتفاع المستمر فى الاسعار الذى بدأ اعتبارا من عام ١٨٩٦ ، وأخذ يتزايد بصورة واضحة اعتبارا من عام ١٩٠٧ مما أدى الى انخفاض كبير فى القيمة الحقيقية للاجور ، وقد قامت اللجنة التنفيذية لحزب العمال فى عام ١٩٠٩ باستعراض نظر المبعوثين فى تقريرها الى المؤتمر السنوى التاسع الذى عقد فى بورتسموث الى تلك الحقائق ، كما أنه بعد ذلك بثلاث سنوات أظهرت النشرة الخامسة عشرة للاحصائيات العمالية فى المملكة المتحدة أن الزيادة فى الاجور فى الفترة ما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩١١ فى خمس حـرف رئيسية ( البناء والتعدين والهندسة والمنسوجات والزراعة ) بلغت ٣١.٠٪ على حين ارتفعت أسعار الجملة للمواد الغذائية بنسبة ١١.٦٪ ، كما ارتفعت أسعار تجارة التجزئة فى لندن بنسبة ٩.٣٪ •

وفى عام ١٩١٣ أكد تقرير هيئة التجارة عن الاجور وجود التناقض

المؤلم بين الاجور والاسعار ، وبذلك وفر مادة رسمية للدعوة الثورية . وأصبح يبدو أن النصر الانتخابي والوسائل النقابية المألوفة قد انتهيا الى هزيمة اقتصادية ، ولم يفشل الكتاب والخطباء والثوريون في أن يوجهوا القوى المعنوية ضد العمل البرلماني والزعامة النقابية القديمة ، وبدأت أضواء اشتراكية الدولة تخفت أمام قيام السندكالية والاشتراكية النقابية والعمل المباشر .

وقد زادت الحرب العظمى من الخطى التي سارت بها كل تلك الاتجاهات والحركات أو زادت من درجة نضجها ، وقد دعم النظام المالي والتجاري في زمن الحرب عملية التجمع والتركيز الصناعي . وكونت بنوك التضامن وشركات الملاحة ومعامل الكيماويات ومصانع الفحم والحديد والصلب أحلافًا فيما بينها أو ارتبطت كل منها بالآخرى ، وزاد الاغنياء غنى على حين ازدادت حالة الطبقات المتوسطة سوءًا ، وقد أطاحت الحرب في نهاية الامر بالحرورية التي كان لويد جورج يتوقع لها أن تخلص البلاد من الاشتراكية والسياسات العمالية المستقلة .

ولكن جزءًا من تكهنات لويد جورج التي أعلنها في الخطاب الذي ألقاه في كارديف تحقق بالفعل ، فقد حذر لويد جورج أنه إذا ما اتضح بعد فترة من الحكم أن برلمان الاحرار لم يفعل شيئًا لمسايرة الاحوال الاجتماعية للشعب بصورة جدية وإزالة الهوان الذي يالحق بالامة ، ولم يحل دون تبديد الثروة القومية في الانفاق على التسليح ، فسوف تنبعث صيحة حقيقية في هذه البلاد تدعو الى قيام حزب جديد ، وسوف يشترك الكثيرون منا في تلك الصيحة فلم يشترك الكثيرون من الراديكاليين في تلك الصيحة فحسب ، بل وانضموا أيضا الى حزب العمال المستقل وإلى المنظمات الاشتراكية الاخرى حتى ان المثاليين من المفكرين تولوا قيادة الحركة الاجتماعية الثورية ، أما أثر الحرب في رفع الاسعار فأوضح من أن نقول فيه أو نزيد .

وقد أدى التأثير المشترك لكل تلك التطورات الى تحريك العامل الاقتصادي وقيام فاصل بين الطبقات من ناحية واضعاف العمل البرلماني والديموقراطية السياسية المحضة من الناحية الاخرى .

## ٢ - الآثار التعليمية :

وفي الوقت نفسه كان تعليم القسم الاعلى من الطبقات العاملة ينمو بسرعة ، وقد أوجبت الدراسة الابتدائية والمدارس التكميلية وجمعيات المناظرات والطبعات الرخيصة لأحسن الكتب والدعاية الاشتراكية والفصول الدراسية التي كان الاتحاد التعليمي للعمال يديرها والتي

أسست عام ١٩٠٣ ويشترك فيها ألف واحد وسبعون من النقابات العمالية والنقابات الفرعية والعرف التجارية بالإضافة الى ثلثمائة وأربع وثمانين من الجمعيات التعاونية واللجان المختلفة وكلية روسكين في أكسفورد ، أوجدت هذه جميعا جيلا من العمال الشبان يستجيب للتيارات الفكرية العصرية ، وأصبح لدى بريطانيا الآن ما لم يكن لديها من قبل . اذ أصبح لديها عمال مفكرون لهم رغبة قوية في دراسة الاقتصاديات والتاريخ الاجتماعى والعلوم ، ونجد الآن فى المائتين والثلاثين فصلا الجامعية التى ينظمها الاتحاد التعليمى للعمال حوالى أربعة آلاف طالب منهمكين فى مناهج دراسية تستغرق ما لا يقل عن ثلاث سنوات ، كما أن هناك عدة ألوف أخرى تشترك فى الدراسات القصيرة التى شيدها اثنان من الأمريكين فى عام ١٨٩٩ لاعداد عدد يتردد بين ثلاثين وأربعين شخصا سنويا من أكفى المهندسين وعمال المناجم والسكك الحديدية وذلك بتعريفهم بأسس الاقتصاد السياسى والتطور والمنطق والتاريخ الصناعى وعلم الاجتماع ، وقد كان طلبة كلية روسكين من بين أوائل العمال المفكرين الذين استجابوا للتعاليم النقابية التى نشأت فى أمريكا ( الاتحاد العالمى للعمال الصناعيين ) وفى فرنسا ( الاتحاد العام للعمل ) .

وقد لاحظت عند زيارتى لهذه الكلية فى تاريخ يرجع الى الخامس من مايو عام ١٩٠٥ وجود نوع من الاستياء بين بعض الطلبة بسبب الطريقة التى يدرس بها أساتذة كلية العلوم الاقتصادية اذ كان الطلبة يرغبون فى تعلم الاقتصاديات من كتاب رأس المال لكارل ماركس وعلى الاخص الطريقة التى طبق بها نظرية القيمة على العمل ، وقد تحول ذلك السخط الى صراع بعد انتخابات عام ١٩٠٦ وما صاحبها من تحرك مفاجئ للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية .

وقد كون الطلبة الساخطون منظمة منفصلة أسسوها «جماعة البلب» ثم انفصلوا نهائيا فى عام ١٩٠٩ وكونوا معهدا خاصا هو « كلية العمل المركزية » ( تسمى الآن كلية العمل ) أقيم فى أكسفورد فى بداية الامر ، ثم نقل الى لندن بعد ذلك ، ويمكن أن نتعرف روح هذا المعهد وأهدافه من مبادئه الاساسية التالية :

١ - ينبغى أن تقوم الكلية على أساس الاعتراف بتعارض المصالح بين رأس المال والعمل .

٢ - ينبغى أن يكون هدف المعهد هو نشر المعرفة التى لها طبيعة نافعة محدودة مثل التدريب اللازم لاعداد العمال للدعاية والدفاع عن مصالح طبقتهم ضد سيطرة آراء الطبقة الحاكمة والنظريات السائدة فى المجتمع الرأسمالى .

٣ - ينبغي أن يمتلك الكلية ويديرها ممثلون عن المنظمات العمالية مثل النقابات العمالية والجمعيات الاشتراكية والتعاونية ، ويعتبر اتحاد عمال مناجم جنوبى ويلز والاتحاد القومى لعمال السكك الحديدية بمثابة الدعامة الرئيسية التى تقوم عليها كلية العمل على حين تشرف « جماعة البلب » على المناهج وروح التدريس فى الكلية بما يدعم التعليم المستقل للطبقة العاملة كمحاولة جزئية لتحسين وضع العمل فى الوقت الحاضر وللمساعدة على الغاء العبودية التى ينطوى عليها نظام الاجور فى نهاية الامر .

وقد أقيمت مدارس ثورية للطبقة العاملة فى اسكتلندة وجنوبى ويلز ووسط انجلترا كانت تدرس فيها أعمال ماركس وأنجيلز وديتزنج وكوتسكى ولينين وتروتسكى كما كان المفهوم المسمى للتاريخ وتطبيق ماركس لنظرية القيمة على العمل من الموضوعات المفضلة فى مناهج تلك المدارس .

### ٣ - الحركة النقابية الثورية :

ينحصر الفرق بين الحركة النقابية الثورية وبين اشتراكية الدولة أو النظم الجماعية فى تأكيد الأولى للنقاط التالية :

( أ ) تأكيد العامل الاقتصادى باعتباره الأساس الاول الذى تقسم عليه التغيرات والأخلاق الاجتماعية .

(ب) تأكيد العداء الاقتصادى بين رأس المال والعمل .

(ج) تأكيد ضرورة قيام الطبقات العاملة بالعمل المباشر والنضال من أجل تحريرها من نظام الاجور مع اشراف العمال على وسائل الانتاج .

( د ) ان النقابة العمالية لا الدائرة الانتخابية هى مركز القوة بالنسبة للعمال .

وقد كانت هذه الحركة النقابية الثورية لا تعرف التفاهم ، وكانت وسيلتها العليا فى تحقيق أهدافها هى الحرب الطبقة المستمرة التى لا تعرف المهادنة ، ويمكن أن نطلق على مبادئ هذه الحركة اسم « الصورة النقابية للماركسية » .

وعلى أية حال فلا ينبغي علينا أن نفترض أن الحركة النقابية الثورية حركة مادية تماما اذ كان لديها مفكرون روحانيون ، ولكنهم كانوا يؤمنون بأن المجتمع الرأسمالى مجتمع مادى ، وعلى ذلك فلا يمكن بث الدعوة الروحية فى الشعب وتحقيق العدالة الاجتماعية وانقاذ الفرد ما لم يتم القضاء على الرأسمالية التى تتخذ من المال والنجاح المالى معيارا لكل شئ .

وكان حزب العمال الاشتراكي في أسكتلندة أول هيئة عملت على نشر الآراء النقابية الثورية في بريطانيا العظمى ، وقد كان أعضاء ذلك الحزب ينتمون في بداية الامر الى الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي ولكنهم وقعوا تدريجيا تحت تأثير الحزب الاشتراكي العمالي في الولايات المتحدة الأمريكية ، وانفصلوا في نهايه الامر عن الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي في عام ١٩٠٣ .

وكان دانيال دي ليون زعيم الحزب الاشتراكي العمالي الأمريكي من أنصار الماركسية وقد عمل طويلا من أجل تطبيق النظريات الماركسية على الحركة العمالية الأمريكية ، ثم تحول ليون الى القيام بعمل اقتصادي من جانب الطبقات العاملة لشن الحرب الطبقيه وتحقيق الاهداف الاشتراكية، ويرجع ذلك التحول الى استيائه من الآثار الفاسدة للسياسة الأمريكية التي جعلت القيام بأى عمل برلماني من جانب الأحزاب الاشتراكية أمرا لا جدوى منه بالإضافة الى ما ترتب عليها من افساد لزعماء النقابات العمالية . وكانت هناك آراء مماثلة قد بدأت تدور بخلد زعماء النقابات العمالية من الاشتراكيين الماركسيين منذ عام ١٩٠٣ ، وأدى ذلك الى تشكيل « الاتحاد العمالي للعمال الصناعيين » الذي شكل عام ١٩٠٥ واتخذ لنفسه المبادئ التالية :

( أ ) انه لايمكن للسلام أن يقوم طالما أن الجوع والعوز يسودان بين الملايين العاملة من أبناء الشعب ، وطالما أن القلة التي تكون طبقة أصحاب الاعمال تستحوذ على كل طيبات الحياة .

(ب) انه لا توجد ثمة مصلحة مشتركة بين العمال وأصحاب الاعمال .

(ج) ينبغي أن يستمر الصراع بين هاتين الطبقتين الى أن يدخل الكادحون المجال السياسى والاقتصادى وينالوا كل نتائج عملهم وذلك عن طريق قيام منظمة اقتصادية للعمال لا يكون لها ارتباط بأى حزب سياسى .

ومع ذلك فان السياسات البرلمانية لم تستبعد تماما وانما جعلت خاضعة للعمل الاقتصادى العمالي ، ولكن السياسات الحزبية استبعدت فيما بعد ، وتحول الاتحاد العمالي للعمال الصناعيين الى معارضة العمل البرلماني حيث أن القيام بعمل برلماني يتضمن قيام صلح مع الأحزاب السياسية لطبقة أصحاب الاعمال .

وقد جادل زعماء الاتحاد العمالي للعمال الصناعيين على أساس أن التنظيم الاقتصادى للعمال في عدد هائل من النقابات العمالية قد أصبح طارزا قديما لان النقابة العمالية نشأت أساسا في ظروف الصناعة الفردية

البسيطة نسبيا ، أما فى الوقت الحاضر- فإن الصناعة قد تطورت على نطاق واسع جدا وهى تقوم على أساس تضامن قومى ودولى وإن الشكل الحديى للصناعة لا يتطلب نقابات عمالية ، وإنما يتطلب اتصالات صناعية أى منظمات عمالية تكون بالضخامة والاتحاد نفسيهما تماما كالحال بالنسبة للصناعة الرأسمالية نفسها ، فينبغى لعمال المناجم وكل العاملين فى هذا الميدان سواء فى ذلك المهندسون ورجال اطفاء الحريق والعمال بصفة عامة أن يشكلوا اتحادا واحدا جامعاً لعمال المناجم ، كما ينبغى لعمال النقل أن يشكلوا اتحادا واحدا لهم بدلا من انقسامهم وتفرقهم الى مئات من الجمعيات العمالية المحلية والمركزية التى لها عدد كبير من المكاتب والمسئولين مما يترتب عليه تبديد الطاقة والمال ويؤدى بها الى عدم الكفاية والفشل ، وكان تركيز القوى المنظمة للعمل ضرورة ملحة لكى تستطيع الطبقة العاملة مواجهة القوى الموحدة لرأس المال .

وقد تسربت هذه الآراء التى روج لها الحزب الاشتراكى العمالى فى أسكتلندة الى الاعضاء الاذكياء المتحمسين فى النقابات العمالية البريطانية . مما ضاعف الغليان الذى تحدثنا عنه فى القسم السابق من هذا الفصل ، وقد ظهرت الاعراض الاولى للروح الجديدة فى تمرد كثير من النقابيين على الموظفين المسئولين فى النقابات حتى انه اعتبارا من عام ١٩٠٨ والاعوام التالية صار من الصعب على المسئولين فى كثير من النقابات العمالية أن يحصلوا على تصديق أعضاء نقاباتهم على الاتفاقات والتسويات التى يدخلون فيها مع أصحاب الاعمال ، وقد تشكلت جماعة البلب فى ظل تلك المؤثرات ، وكانت هذه الجماعة تشكل قسما من الاتحاد العالمى للعمال الصناعيين .

وقد ساعد تيار السندكالية القادم من فرنسا على تدعيم وتقوية الآراء الخاصة بالحركة النقابية الصناعية التى تدفقت من أمريكا الى انجلترا عن طريق أسكتلندة : فبعد الهياج الذى اثارته قضية «دريغوس» وخيبة الامل فى الوزير الاشتراكى ميليران تحالف بعض الماركسيين وبعض الفوضويين وحولوا « السنديكات » الفرنسية أو النقابات العمالية الى اتحاد ثورى هو « الاتحاد العام للعمل » وكانت السندكالية الفرنسية تقوم على أساس نظرى وفلسفى أكثر مما كانت الحال بالنسبة للحركة النقابية الصناعية الأمريكية ولكنهما كليهما كانتا من حيث الجوهر تمثلان التمرد نفسه على الاشتراكية ، والحركة البرلمانية العمالية وعلى النقابات العمالية التافهة التى يسيطر عليها الموظفون المسئولون فيها .

#### ٤ - حركات الاضراب الجماعى :

كان الأثر الاول لكل العوامل المختلفة التى تكلمنا عنها قيام حالة من عدم الاستقرار العمالى وجدت لنفسها متنفسا فى النمو السريع للحركة النقابية والاضرابات القومية ، وقد كان مجموع عدد الاعضاء المنتمين الى النقابات العمالية البريطانية فى عام ١٨٩٩ يبلغ حوالى مليون وثمانمائة وواحد وستين ألف عضو ، ثم ارتفع ذلك العدد عام ١٩٠٩ الى حوالى مليونين وثلثمائة وتسعة وستين ألف عضو ، وأخيرا وعمل فى عام ١٩٢٠ الى أكثر من ستة ملايين .

وزيادة على ذلك كان هناك اتجاه واضح نحو توحيد الجمعيات العمالية الصغيرة فى جمعيات أكبر .

وكانت حركة الاضرابات قد خمدت خلال السنوات الثلاث الاولى من الحرب ( ١٩١٤ - ١٩١٦ ) ، ولكنها صحت مرة أخرى فى عام ١٩١٧ ، وقد تميزت بعض الاضرابات التى قامت فى ذلك العام بطبيعة اشتراكية ثورية .

كما أن الفترة ما بين عامى ١٩١١ و ١٩١٣ ستظل فترة مشهودة فى تاريخ الحركة العمالية البريطانية اذ شهدت المملكة المتحدة خلالها لأول مرة الحرب الطبقيّة عندما تشابكت الايدي عبر الحدود وعبر البحار بين عمال المناجم فى ويلز وفى أسكتلندا وبين عمال السكك الحديدية من الانجليز وعمال النقل فى أيرلندا ، وقد تركت هذه الانتفاضة برغم فشلها أثرا عميقا فى تاريخ بريطانيا السياسى والاجتماعى ، فقد وضع اضراب عمال النقل الايرلنديين حدا للبوّس الذى كانت تعانيه البروليتاريا فى دبلن وان كان قد أنهى أيضا حماسهم الثورى ، وكانت البيانات التى أصدرها لاركن وكونوللى تتميز بروح عالية من التضامن العمالى والاشتراكية والتضحية بالنفس ، ووضعت أسس التحالف المشهور بين العمال الثوريين وجمعية « سينفين » « وجيش المواطنين » الذين أدوا دورا هاما خلال مأساة عيد القيامة فى عام ١٩١٦ ، وسقط كونوللى مؤلف كتاب ( العمل فى التاريخ الايرلندى ) قتيلا فى ذلك التمرد .

كذلك كان تكوين التحالف الصناعى الثلاثى بين عمال المناجم وعمال السكك الحديدية وعمال النقل فى أبريل عام ١٩١٤ واحدا من الآثار التى ترتبت على التشبع بالاشتراكية الثورية وقد بلغ مجموع عدد الاعضاء الذين كان يضمهم ذلك التحالف حوالى مليون ونصف مليون العامل .

وزيادة على ذلك فان روبرت سيمالى رئيس اتحاد عمال المناجم

في بريطانيا العظمى والعقل المدبر لهذا التحالف أعرب عن اعتقاده بأنه على الرغم من أن المشروع لا ينوى أن يضم في الوقت الراهن سوى النقابات الثلاث المشار إليها فإنه ربما وجد فيما بعد أن من الأفضل توسيع مجال التحالف من أجل المصلحة العامة للعمال في مجموعهم .

وكان عمال المناجم الذين يشكلون القوة الرئيسية في التحالف يدعون إلى تأميم صناعة التعدين وحاولوا تعريف الرأي العام بضرورة اتخاذ ذلك الإجراء ، وكانت « لجنة الفحم » من بين الوسائل المذهلة التي استخدمت لهذا الغرض ، إذ كانت هذه اللجنة قد تكونت في ظل التهديد بالأضراب ، وانهضت في لندن برئاسة سانكي وكان تمثيل العمال في تلك اللجنة ينطوي على التحالف بين العمال اليدويين والعمال الذهنيين ، وقد انتقلت مناقشات اللجنة من بحث مسائل الأجور والأرباح إلى ساعات العمل إلى أصل الملكية وتأميم الأرض والماركسية . وكان ذلك علامة بارزة في طريق التطور الاجتماعي ، وقد وقع سانكي وثلاثة من رجال الأعمال على التقرير الأول للجنة الذي أعلن أن النظام القائم للملكية والعمل في صناعة تعدين الفحم نظام لعين ، وينبغي أن يستبدل به نظام آخر إما بالتأميم وإما باتباع نظام للتوحيد عن طريق الشراء القومي وعن طريق الإشراف المشترك .

وأصبح التأميم مسألة ملحة وسوف نرى معناه في فصل قادم .

## ٥ - نشأة اشتراكية النقابات :

بذل آرثر بنتي و س.ج. هوبسون و ج.د.ه. كول محاولات مشهودة على صفحات صحيفة « العصر الجديد » لتفسير وتوجيه الغليان العمالي وأدى ذلك إلى خلق الحركة الاشتراكية النقابية . وينبغي أن ننظر إلى بنتي على أنه رائد الفكرة النقابية الجديدة وإن كان هوبسون وكول هما اللذين هيئتاها لتناسب الفلسفة الاشتراكية ، ويرى كول أن الحركة العمالية الجديدة هي التعبير الأصلي عن رغبة العمال الذين يتمتعون بقسط وافر من الذكاء والحمية في السيطرة على الإنتاج ، وهو يجادل قائلاً : أن الأحزاب الاشتراكية والعمالية والمدارس الداعية إلى النظم الجماعية كانت تنظر إلى المشكلة الاجتماعية أولاً وقبل كل شيء على أنها مشكلة توزيع الدخل القومي ولما كان التوزيع العادل الذي يستهدف مصلحة العمل أمراً مستحيلاً في ظل النظام الرأسمالي للاقتصاديات فقد اقترح الاشتراكيون والزعماء التقدميون للعمال تحويل وسائل الإنتاج من الرأسمالية الخاصة إلى الدولة وكانت سياستهم هي تأميم الاحتكارات وكانوا يتطلعون إلى حكومة غير متحيزة تسيطر على

الصناعة وتنظيمها ، وتضمن للعمال نصيبا مناسباً من الثروة التي ينتجونها مع تحميل الصناعة اتاوات لمصلحة الضعفاء والعجزة .

ومن ناحية أخرى فإن السندكالية كانت تطالب للعامل لا بمجرد أجور أعلى فحسب بل وطالبت أيضا بما أسسته السيطرة على الصناعة: فقد طالبت بالنظر الى الناس لا على أنهم مواطنون أو مستهلكون فحسب، بل على أنهم أساسا منتجون ، وطالبت بضرورة النظر الى عملهم على أنه الحقيقة الجوهرية في حياتهم .

وقد ظهر هذا الاتجاه حتى في النقابات العمالية القديمة لانه على الرغم من أن الأجور كانت لاتزال هي المسألة السائدة في المنازعات مع أصحاب الاعمال فقد برزت الى المقدمة مجموعة أخرى من المنازعات تتعلق بأحوال العمل وتحديد ساعات العمل وتشغيل غير المنتمين الى النقابات العمالية ، وباختصار مسائل تتعلق بعملية الانتاج وهي التي ظلت طويلا تعتبر مجالا مقصورا على طبقة السادة ، وينبغي تطوير هذا الاتجاه نحو تحويل النقابة العمالية من مجرد المساومة على الاجور الى وحدة حية للانتاج حتى يصل الى الكمال .

ومن وجهة النظر هذه فإن النقابات العمالية كانت بمثابة نواة التمثيل الصناعي في المستقبل وإن النظم الجماعية لتشكل البيروقراطية الصناعية . أما السندكالية فتؤدي الى الديمقراطية الصناعية ، وإذا ماكان العمال يرغبون في تحسين أحوالهم فينبغي عليهم أن ينسقوا قواهم وينظموا أنفسهم على أساس النقابية الصناعية ويستخدموا سلاح الاضراب ، حيث أن الفعل السياسي لا يستطيع أن يحقق سوى القليل وربما لا يحقق شيئا على الاطلاق : فالاصلاحات التي قام بها الاحرار اعتبارا من عام ١٩٠٦ والاعوام التالية لم تفعل في الواقع أي شيء لتحسين أحوال العمل على الرغم من كل ما أضفاه السياسيون عليها من ثناء ، أما فترة الاضراب ما بين عامي ١٩١١ و ١٩١٣ فقد رفعت الاجور وحسنت أحوال العمال وزادت من هيبة الطبقة العاملة المنظمة بمقدار يفوق كثيرا كل ما كان يمكن أن يحققه ما يسمى بتشريعات الإصلاح الاجتماعي . وإذا كان الاضراب قد فشل أحيانا فيرجع ذلك الى الطراز القديم لتنظيم النقابات العمالية ، فلقد ولى زمن النقابات الصغيرة وينبغي مواجهة الصناعات الكبيرة بنقابات عمالية أكبر .

وبينما يخص كول جزءا كبيرا من كتابه لاعادة النظر في الحركة العمالية في فرنسا وأمريكا وألمانيا بغية اقتفاء آثار الاتجاهات الجديدة فإن مؤلف كتاب « النقابات القومية » يقتصر على معالجة الحركة العمالية والاحوال الاقتصادية في بريطانيا العظمى وحدها ، وكان مؤلف

ذلك الكتاب ومحرره قد نهلا من ينوع الماركسية مما أكسب الكتاب وحدة وتسلسلا منطقيًا لا يتوافران في كثير من الكتابات البريطانية وينبغي اعتبار ذلك الكتاب وثيقة من أهم الوثائق الخاصة بعدم الاستقرار العمالي انذى ساد الشؤون الداخلية البريطانية في الفترة ما بين عامي ١٩٠٨ و ١٩١٣ وينبني النقد الذي يشتمل عليه الكتاب على النمط السندكالي للماركسية ، ثم تأتي بعد ذلك القوة المنطقية التي لا تضعف والتي تشابه تلك التي تتميز بها كتابات كارل ماركس ويشتمل الاسهام الايجابي لهذا الكتاب على عناصر عدة : فهو يصور الامة اكثر مما يصور طبقة معينة ، وهو يقدم الخطوط العريضة للتطبيق العملي لنظراء السندكالية علي الحياة الاقتصادية البريطانية ويمكن تلخيص الآراء الرئيسية السلبية والايجابية التي كان يشتمل عليها كتاب « النقابات القومية » وصحيفة « العصر الجديد » في عامي ١٩١٣ و ١٩١٣ على النحو التالي :

لقد كان العمال البريطانيون من همكين طوال أجيال ثلاثة في نضال من أجل التحرر ولكنهم لم يدركوا قط المعنى الكامل لهدفهم ولم يدركوا أن التحرر معناه النجاة من عيش مليء بالاضطهاد والشر والبذء في طريق صحيح للحياة . ولقد كان العمل هو أساس الحياة الاجتماعية ، ومن ثم فقد نرتب على ذلك أنه اذا ما كانت الظروف التي تتحكم في العمل سيئة فلا بد أن تكون طريقة الحياة كلها سيئة ولا بد أن يكون المعنى الحقيقي للتحرر هو أن يستبدل بتلك الظروف خطة جديدة للعمل ، ولقد كانت الظروف التي تتحكم في العمل تشكل نظام الاجور الذي كان نوعا من أنواع العبودية وعلى ذلك فإن النضال من أجل التحرر ينبغي أن يستهدف إلغاء نظام الأجور وبدلا من ذلك بدد العمال طاقاتهم في نضال من أجل الحصول على أجور أعلى ومن أجل تحسين نظام الاجور ، بل ان الاشتراكيين أنفسهم سواء في ذلك أعضاء الحزب الاشتراكي الديموقراطي وأعضاء الجمعية الفابية وأعضاء حزب العمال المستقل لم يحاربوا قط في ثبات ضد نظام الأجور ، بل لقد ذهب بعضهم الى حد معارضة العمل الاقتصادي من جانب العمال والبحث عن الخلاص في البرلمان على أساس أن القوة السياسية ستؤدى الى القوة الاقتصادية برغم أنه يتضح من أبرز دروس التاريخ أن الاقتصاديات تسبق السياسة . ولقد مرت الحركة العمالية البرلمانية بتجربة كبيرة في السنوات العشر الأخيرة : ففي خلال الموجة الاولى من الرضا الغامر الذي أعقب الانتخابات العامة في عام ١٩٠٦ والاحترام الواضح الذي لاقاه حزب العمال في ذلك الوقت اعتقد عدد كبير من العمال أن التحرر بات وشيكًا ، وقد عومل ممثلو العمال باحترام فريد في نوعه خلال دورتي البرلمان الاولى والثانية ، ولكن لم يلبث أن حدث تغير واضح

خلال الدورة البرلمانية الثالثة ، وبدأت مشاعر مجلس العموم تقسسو بصورة واضحة على حزب العمال ، ثم قوبل الحزب بالانكار الفعلي منذ عام ١٩١٠ ، وأصبحت الحركة العمالية في خارج البرلمان عاملا أكثر أهمية مما هي الحال في داخل البرلمان ، فماذا كان معنى ذلك التحول ؟

في الفترة ما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩١٠ أو بمعنى آخر خلال السنوات العشر الاولى من تاريخ حزب العمال كانت الارباح والفائدة والريع وتكاليف المعيشة ترتفع على حين كانت الأجور الحقيقية تنخفض ، بل ان معدل الزيادة في الأجور الاسمية نفسها كان يقل كثيرا عنه في الارباح ، وذلك على الرغم من كل ما يسمى بالاصلاحات الاجتماعية والانتصارات العمالية في الميدان البرلماني ، وطبقا لتقرير هيئة التجارة عام ١٩١٣ وهو الذي يعطي تفاصيل خاصة عن الايجارات وأسعار التجزئة والأجور في الفترة ما بين عامي ١٩٠٥ و ١٩١٢ ، ارتفعت الاسعار بمقدار ١٣٧ ٪ وارتفعت الأجور بمقدار يتردد ما بين ٢ ٪ و ٥ ٪ على حين زاد دخل الراسماليين بمقدار ٢٢٥ ٪ سنويا ، وكانت هذه فترة الانتصارات العمالية في البرلمان وفترة الاصلاح الاجتماعي الذي ادعى واضعوه بأنه لم يسبق له مثيل في تاريخ التشريعات !

ولم يفاجأ السندكاليون أو الاشتراكيون النقابيون بذلك التناقض بين الانتصارات السياسية والفشل الحقيقي الذي كانت نتيجته السريعة خسوفا كليا أصاب حزب العمال في البرلمان لانهم كانوا يعلمون سلفا أن البرلمان كان يستجيب دائما للقوة الاقتصادية ولا يبالي بالضعف الاقتصادي وإذا كانت الطبقة العاملة تريد القوة السياسية فينبغي عليها أولا أن تكتسب القوة الاقتصادية في المصنع والمنجم والحقل فأولئك الذين يمتلكون مصادر الثروة وسيطرون عليها يشرفون أيضا على العمل الذي ينتج الثروة ، وبإشرافهم على العمل يسيطرون على أساس المجتمع وبنائه السياسي العلوي ، والعمل لا يمكن أن يستحوذ على أية قوة إذا ترك نظام الأجور دون أن يمس لان هذا النظام يعتبر أقوى عامل في تدعيم السيطرة الرأسمالية ، فقد كان العامل يشتري بأجر يكفي مجرد البقاء على حين كانت كل الثروة التي ينتجها تثول الى أصحاب الأعمال حتى ان نصف الدخل القومي كان يبتلعه خمس السكان فقط . ولقد كانت القوة الاقتصادية ومعها كل القوة السياسية والاجتماعية تكمن في الثروة والملكية فكيف اذن كان حزب العمال البرلماني الذي فشل في مهاجمة الأجور يستطيع أن يستحوذ على القوة ؟ من الواضح أنه لم يكن يستطيع ذلك .

وكانت هناك طريقة واحدة لتحطيم نظام الأجور وهي اصرار العمال على ألا يبيعوا عملهم مقابل أجر ، اذن فليتوقف العمال عن انفاق أموالهم

على العمل السياسى وعلى الاضرابات التى تستهدف مجرد تخفيف الشؤر الرأسمالية ، ولينفقوا تلك الاموال على تنظيم أنفسهم بصورة كاملة قدر المستطاع حتى يحتكروا العمل ، وبذلك يكون هناك جيش العمال الذى يمتلك العمل الحى الذى يخلق القيمة من جانب والطبقة الرأسمالية التى تملك آلات الانتاج الميتة من جانب آخر ، وسوف يؤدى ذلك الموقف الى صراع طويل عنيف تنتصر فيه الاغلبية فى النهاية اذا ما حسن تنظيمها وأحسنت قيادتها وتوحدت تماما .

وسوف يضطر أصحاب وسائل الانتاج الميتة الى أن يسلموها للدولة مقابل تعويضات تتكون من راتب سنوى معقول مدة جيلين ، وبعد ذلك ستقوم الدولة باعتبارها وصية على المجتمع كله بتأجير وسائل الانتاج لنقابات صناعية مناسبة يبلغ عددها حوالى خمس عشرة نقابة ، وتغطى غالبية هائلة من العمال اليدويين والذهنيين ، وتقوم تلك النقابات بانتاج وإدارة واستبدال منتجاتهم وتحيل الصعوبات والمشاكل الى لجنة عامة للنقابات الاتحادية التى يقوم بانتخابها المؤتمر السنوى للنقابات الصناعية ونواة هذه النقابات الصناعية موجودة من قبل ، وهى النقابات العمالية ، وكل ما تحتاج اليه هو أن تركز طاقاتها على ما يأتى :

( أ ) تنظيم كل العاملين فى النقابات الصناعية كوسيلة ونواة لاشتراكية النقابات .

(ب) أن يكون هدف وغاية الحركة النقابية هو إلغاء نظام الأجور وامتلاك الدولة لجميع الأصول الصناعية .

وقبل أن نواصل توضيح النظريات الخاصة باشتراكية النقابات قد يكون من الأجدى أن نحدد طبيعة النقابة القومية فالنقابة القومية اتحاد لكل العمل من جميع الانواع من ادارى وتنفيذى وانتاجى فى أية صناعة معينة وهى تضم أولئك الذين يعملون بأذهانهم وأولئك الذين يساهمون بقوة العمل ، ومن حق الجميع من اداريين وكيمائيين وعمال مهرة وغير مهرة أن يشتركوا فى عضويتها .

وقد اكتسبت اشتراكية النقابات الكثير من القوة من كتاب كول «الحكم الذاتى فى الصناعة» (١٩١٧) الذى يعتبر امتدادا لكتابه الاول .

ويختلف كول عن الماركسيين الذين كانوا يعتقدون أن الدولة ماهى الا جهاز تنفيذى للطبقة الحاكمة ، وأن الدولة سوف تختفى عند الاطاحة بالرأسمالية ، كما يختلف عن الفوضويين الذين يسرون على فلسفة قانون الطبيعة ، فيعتقدون أن الدولة والحال كذلك هى أساس الشر . يختلف كول عن هؤلاء وأولئك فى أنه يعرف الدولة بأنها النظام السياسى والحكوى للمواطنين على اعتبار أنهم مستهلكون ، والمجتمع الذى تعتبر الدولة منظمة

حكومية خاصة به يتكون من عدد معين من الأفراد يعيشون فى منطقة جغرافية معينة ويجاور أحدهم الآخر ، ويرغبون فى الاقادة والتمتع بجميع الاشياء التى تؤثر عليهم تأثيرا متساويا كمستهلكين ، وينبغى للدولة أن تعمل على جعلهم قادرين على أن يشبعوا تلك الرغبة ، واذا ماكانت الدولة نوعا من الرابطة بين المواطنين كمستهلكين فقط ووظيفتها الصحيحة هى حراسة مصالحهم فلا يمكن أن تكون لديها المؤهلات ولا السلطات لمعالجة مصالح المواطنين باعتبار أنهم منتجون أو مندينون . ويقول كول : ان الدولة لا يكون لديها مؤهلات مماثلة فى مثل تلك المسائل التى تؤثر فى الناس بطرق مختلفة طبقا لاحتمال أنهم من عمال المناجم أو عمال السكك الحديدية ومن الكاثوليك أو البروتستانت ، وفى العادة يثار السؤال التالى :

لماذا تكون الدولة لديها المؤهلات للتعامل مع المستهلكين وحدهم دون المنتجين ؟

والاجابة عن هذا السؤال اذا ماكنت قد فهمت المؤلف فهما صحيحا هى أن المواطنين كمستهلكين تكون لهم مصالح متماثلة فهم جميعا يرغبون فى متابعة عملهم دون ماازعاج واستخدام الآلة البخارية والمبادلة على خدماتهم ومنتجاتهم والتمتع بفرص العبادة والترفيه واسباع احتياجاتهم البدنية والذهنية .

ومن الناحية الأخرى فان المواطنين كمنتجين أو أتباع عقيدة دينية لاتكون لهم مصالح متماثلة بأية حال ، وعلى ذلك فلا يمكن أن تكون لهم المنظمة نفسها أو الجهاز الذى يتولى تنظيم شئونهم ، والواقع أن المواطنين كمنتجين ينقسمون الى جماعات مختلفة ومتنوعة يكون أو قد يكون لكل منها رابطة خاصة به تكون مؤهلة لان تتولى معالجة المصالح الخاصة بالجماعة ، وعلى ذلك فان الدولة تبدو على أنها فى الواقع احدى المنظمات الكثيرة التى فى المجتمع ، وقد تكون أوسع تلك المنظمات جميعا ، ولكنها ليست أعلاها بأية حال .

ولما كانت القوة الاقتصادية تسيطر على السياسة وبما أن الدولة رابطة سياسية فان ذلك يستتبع أن الدولة قد ينظر اليها على أنها تابعة للروابط الخاصة بالمنتجين ، ومهما يكن من أمر فان الدولة ليست المنظمة العليا فى المجتمع ، واذا كان الامر كذلك فان نظرية سيادة الدولة تنهار الى الارض .

والهدف من ذلك الجدل هو أن كول يتوق الى أن يضع كل الروابط القومية على قدم المساواة بعضها مع بعض أو يتوق الى أن يحصل للنقابة القومية على الحقوق والسلطات التى كانت من حق الدولة وحدها .

## ٦ - التأمين والإشراف على الصناعة :

كان أول نتاج للغليان الثورى الاجتماعى مطالبة النقابات العمالية بالإشراف على الصناعة مع تأمينها ، وهذا المطلب يتضمن حلا وسطا بين الديمقراطية الاجتماعية وبين السندكالية ، وقد بدأ هذا المطلب يصبح ملموسا فى أثناء الحرب العالمية الاولى ثم أخذ يزداد فى أهميته وانتشاره بعد ذلك .

ومنذ احياء الاشتراكية فى عام ١٨٨٠ الى حوالى عام ١٩٠٩ كان تأمين الارض ووسائل الانتاج هو الهدف الرئيسى والغاية النهائية للدعاية الاشتراكية ، ولكن هذا المطلب صيغ فى عبارات عامة ، وكان القليلون جدا من الاشتراكيين هم الذين كلفوا أنفسهم مشقة تعريف معنى كلمة التأمين وكيفية تطبيقه وفى الوقت الذى كان فيه هناك اتفاق عام حول الراى القائل بأن الدولة ينبغي أن تمتلك وسائل الانتاج على اعتبار أنها تمثل الأمة كان الاشتراكيون ما عدا القليلين منهم يختلفون حول المسألة الخاصة بمن الذى ينبغي أن ينظم ويقود عملية الانتاج ؟

ويمكن أن نعتبر على أول أثر لهذا المطلب لا بصورته المثالية بل باعتباره اقتراحا عمليا فى موجة الغليان الثورى عام ١٨٤٩ عندما طالب بيتر شاميرلين بتأمين بعض الاراضى والمناجم ، وكان الداعية الثانى للتأمين هو تشارلز هول الذى طالب بأن تكون الدولة هى المالك الشرعى الوحيد للأرض وينبغى أن تقوم بتقسيمها الى أنصبة متساوية على السكان العاملين بالزراعة أو الغالبية العظمى من الأمة ، ومع ذلك فلا يبدو أن هول كان يؤيد قيام الدولة بالادارة ، وإنما كان يرغب فى أن تدفع الايجارات الى الدولة ، ويمكن تطبيق هذه الملاحظات نفسها على برنامج التأمين الذى وضعه برونثير أوبرين الذى كان يقوم على شراء الارض من الاقطاعيين وتوطين الفلاحين فيها على أن يدفعوا الايجارات الى الدولة الأمر الذى اذا استند الى حق التصويت الانتخابى لجميع البالغين من الرجال أدى الى الديمقراطية .

ومنذ عام ١٨٨٢ شاع استعمال لفظ التأمين ، وفى تلك السنة نشر الفريد زوسيل والاس كتيبا عن تأمين الارض ، وأعاد ه . م . هايندمان نشر محاضرة سبنس التى ألقاها فى نيو كاسل وأعطائها العنوان التالى (تأمين الارض) على الرغم من أن سبنس كان لابد أن يتبرأ منها لانه كان يريد أن تكون الارض ملكا لسكان «الكميون» لملكها للدولة، وقد أعلن والاس فى وضوح أنه كان يرغب فقط فى أن يرى الدولة مالكة للأرض لا أن يراها تدبر الزراعة .

ولم يكن هايندلمان والمنظمات التي أقامها وهي الاتحاد الديمقراطي والاتحاد الاشتراكي الديمقراطي واضحين فيما يختص بمعنى التأميم ومجاليه ، فقد كان لفظ التأميم مستخدما في برامجهم المختلفة التي نشرت في الفترة ما بين عامي ١٨٨١ و ١٨٨٥ بمعنى أنه ملكية الدولة وإدارتها وبمعنى أنه ملكية الدولة فقط ، وقد استخدم برنامج الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي لفظ التأميم وهو يعني «السيطرة عن طريق دولة ديمقراطية» .

والواقع أن الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي لم يكن يفرق على الإطلاق بين التأميم وتطبيق الاشتراكية ، وفيما يتعلق بالمسائل النظرية كان حزب العمال المستقل وحزب العمال يعتمدان اما على الجمعية الغابية أو على كتابات رامزي ماكدونالد الذي كان كما رأينا من أنصار اشتراكية الدولة .

أما سيطرة العمل على الصناعة فلم تكن موضع تفكير وكان المعتقد أن التحكم في الدولة الديمقراطية وفي المجالس البلدية عن طريق الناخبين يشكل ضمانا كافيا ضد الاجراءات التعسفية من جانب السلطات التي تتولى الادارة .

وقد غيرت الدعوة التي قام بها النقابيون الثوريون وأنصار العمل المباشر بالإضافة الى الدعاية التي قام بها أنصار اشتراكية النقابات ونشاط أنصار سيدني ويب من مفهوم التأميم ومذهب اشتراكية الدولة اعتبارا من عام ١٩١٠ ، وبدأ المطلب الخاص بالسيطرة على الصناعة بوساطة العمال أنفسهم عن طريق اللجان والمجالس الصناعية يلقي شعبية تتزايد بسرعة ، وأصبح التأميم واشتراكية الدولة ينظر اليهما على أنهما شكل آخر للرأسمالية لا أفضل منها بأية حال مالم يكن يصاحبه سيطرة مشتركة على الصناعة بالمنظمات العمالية .

وقد ساهمت الحرب العالمية الاولى التي ضاعفت من قوة جميع الحركات الثورية في جميع أنحاء العالم ، ساهمت بقدر كبير في الانتشار السريع للمطلب الخاص بالسيطرة على الصناعة ، وكانت حركة مديري المحال تعبيرا جزئيا عن هذا المطلب وكان اضراب «كلايد» في فبراير عام ١٩١٥ المظهر الاول لهذه الروح الجديدة ، اذ تحولت لجنة الاضراب الى لجنة العمال ، وقلد هذا النموذج في مدن صناعية أخرى وحلت لجان العمال ولجان مديري المحال محل اللجان التنفيذية القديمة للنقابات العمالية وشكلت من نفسها مراكز لحركات الاضراب الواسعة في عام ١٩١٧ .

ومنذ عام ١٩١٥ بدأت المؤتمرات السنوية للنقابات العمالية تنظر الى مسألة اشراف العمال على الصناعة على أنها خطوة عمالية الى الامام نحو

مفهوم أعلى للعدالة الاجتماعية ، فقد تمت الموافقة بالاجماع فى مؤتمر النقابات العمالية فى بريستول عام ١٩١٥ على القرار التالى الذى تقدمت به اتحادات عمال البريد .

ويرى هذا المؤتمر أن تأمين الخدمات العامة لا يستلزم افادة العمال والطبقات العاملة مالم يكن يصاحبه اشراف ديموقراطى يتزايد باستمرار ، على أن يتم هذا الاشراف عن طريق العمال والممثلين البرلمانين لهم .

كما أنه فى مؤتمر النقابات العمالية فى برمنجهام عام ١٩١٦ عاجم هارى جوسلبنج رئيس المؤتمر فى خطاب الافتتاح الأوتوقراطية الصناعيه وطالب بأن يكون للعمال نصيب فى ادارة المصانع ، وأعلن أن الديموقراطية الصناعية هى السبيل الوحيد الى الأمن الاجتماعى ، كذلك قام هذا المؤتمر نفسه بدعوة الحكومة الى تأمين السكك الحديدية ومنح نقابات عمال السكك الحديدية نصيبا من ادارتها بالقدر الذى يكفى أن يجعل لهم صسوتا فى الاشراف على ظروف معاشهم وعملهم ، وقد طالب الاتحاد القومى لعمال السكك الحديدية فى عام ١٩١٧ بأن تتم ادارة السكك الحديدية المؤممة والاشراف عليها بصورة مشتركة بوساطة الدولة وممثلين عن عمال السكك الحديدية ، كما تقدم المؤتمر السنوى لاتحاد عمال المناجم بطلب مماثل . فى عام ١٩١٨ اذ اتخذ المؤتمر القرار التالى :

ولقد حان الوقت فى تاريخ صناعة تعدين الفحم البريطانية لكى تتحول هذه الصناعة بأسرها لمصلحة الامة كلها من الملكية الخاصة والاشراف الخاص الى ملكية الدولة واشرافها مع قيام اشراف وادارة مشتركة بوساطة العمال والدولة .

وقد كان مشروع قانون تأمين المناجم والمعادن الذى قام اتحاد عمال المناجم بصياغته عام ١٩١٩ يبنى على هذا المبدأ نفسه ، وهو أن يشترك العمال والدولة فى ادارة صناعة التعدين .

وهكذا كان مطلب التأمين والسيطرة على الصناعة هو النتاج الإيجابى للاضطراب والغليان اللذين سادا السنوات العشر الاخيرة .

## الفصل الثامن عشر العمال في مجال السياسة

### ١ - ماحقته العمل البرلماني :

ان العمل الاقتصادي من جانب العمال هو التربة التي تنمو فيها الآراء الثورية لانه يمس الانحرافات الاساسية للطبقات في المجتمع الحديث وهو قادر على أن يضع القوى بعضها ضد بعض وهو يهتز مع الحياة نفسها وصراعاتها من أجل التقدم والتجديد ، وهو يقود حملة كاملة ضد الأنماط التقليدية للفكر وايقول، وعندما نترك مجاله الملهب الى العمل البرلماني فأننا نجد أنفسنا مرة أخرى قد ارتبطنا بسرعة بسلسلة الاستمرار التي تتعلق بتحسين الاحوال وازالة أسباب الشكوى وادخال اجراءات الاصلاح .

وقد أضعفت اجراءات الاصلاح التي قام بها الاحرار (١٩٠٦-١٩١٣) والتي عبر عنها مشروع قانون المنازعات التجارية عام ١٩٠٦ ومشروع قانون تعويض العمال عام ١٩٠٧ ومشروع قانون معاشات المسنين عام ١٩٠٨ ومشروع قانون تحديد ساعات العمل في المناجم بثماني ساعات عام ١٩٠٨ ومشروع قانون هيئات التجارة عام ١٩٠٩ ومشروع قانون التأمين القومي عام ١٩١١ ومشروع قانون مناجم الفحم عام ١٩١٢ ومشروع القانون الخاص بالبرلمان عام ١٩١٢ ومشروع قانون النقابات العمالية عام ١٩١٣ ، كل هذه الاجراءات الاصلاحية أضعفت من استقلال حزب العمال البرلماني وعرضته للنقد من جانب السندكاليين والاشتراكيين الثوريين ، ولم يكن حزب العمال الذي يتكون من العمال الاحرار والمصلحين الاجتماعيين والديموقراطيين والاشتراكيين يملك الا أن يؤيد حكومة الاحرار التي أضافت اجراءات الاصلاح الى كتاب التشريعات عاما بعد عام .

وعلى الرغم من أن مشروعات القوانين المختلفة التي ذكرناها لاقت هجوماً عنيفاً من جانب العناصر الثورية في الحركة الاشتراكية العمالية فان الكثير من زعماء النقابات العمالية اعتبروا أنها تعود بالخير على الطبقة العاملة وكان لابد أن يقاوموا أية معارضة جديده لها من جانب ممثلي العمال في البرلمان ، ومن الصعب أن يكون هناك شك في أن قوانين الاصلاح

الصادرة مابين عامى ١٩٠٧ و ١٩١٣ أدت الى تحسن فى أحوال العمل .  
وقد ساعدت هذه التحسينات وأمنالها الطبقات العاملة على بناء  
منظمات قوية واقامة أحلاف صناعية ودراسة خطط بعيدة المدى للمستقبل.  
وقد ارتفع مستوى الحياة بأكمله بعناصره المادية والمعنوية والفكرية .  
ولم يكن الهجوم الذى وجه الى حزب العمال فى الفترة مابين عامى  
١٩٠٨ و ١٩١٣ بأنه أقام معاهدة تحالف سياسى مع الاحرار خاليا من  
الاساس لان غالبية الاعضاء التسعة والثلاثين الذين كانوا فى ذلك الوقت  
يكونون المجموعة العمالية البرلمانية كانوا قد تم انتخابهم بمساعدة أصوات  
الاحرار ، وكانت عملية انفصام الحركة العمالية عن الحركة التحررية  
عملية طويلة ومؤلمة .

وكانت أضعف نقطة فى الحركة العمالية هى صحافتها : فمنذ أكتوبر  
عام ١٩١٢ كان لحزب العمال صحيفة خاصة به هى صحيفة «دايلي سيبترن»  
التي كانت تصدر فى منشستر ولندن ، وكان يقوم بنحريها فرانك  
ديلتون ، وقد كانت هذه الصحيفة أساسا صحيفة سياسية نقابية تدافع  
بمهارة عن مصالح العمال فى منازعاتهم مع أصحاب الاعمال ، وكانت تؤيد  
الديموقراطية فى الناحية السياسية وتؤيد الاصلاح الاجتماعى فى الشؤون  
الصناعية ، ولكنها لم تكن تحظى بتأييد الجماهير العاملة ، وأخيرا توقف  
صدورها فى يونيو عام ١٩١٥ غير أنها لم تترك أى فراغ لانها لم تكن  
لها صفة مميزة خاصة بها .

وفى خلال الحرب العالمية الاولى ساعد أعضاء البرلمان العماليون على  
اضافة القرارات القديمة التي كانت مؤتمرات النقابات العمالية وحزب  
العمال قد اتخذوها الى سجل التشريعات وأبرزها تلك التي تتعلق بإنشاء  
وزارة للعمل ووضع حد أدنى للأجور الزراعية وتطبيق الديمقراطية على  
حق التصويت الانتخابى .

ومن المحتم أن تصبح وزارة العمل (أنشئت فى ديسمبر عام ١٩١٦)  
مركزا للاحصاءات والابحاث المتعلقة بجميع المسائل التي تمس الاشتراكية  
وتتوقف أهمية هذه الوزارة على مقدرة الوزير الذى يتولاها وآرائه ، أما  
وضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين (يوليو عام ١٩١٧) فقد أدى الى رفع  
مستوى المعيشة لطبقة من العمال كانت لو تركت لنفسها لاستطيع أن  
تفعل الا القليل جدا لتحسين أحوالها ومركزها .

وكان القانون الخاص بالتمثيل البرلماني للشعب (فبراير عام ١٩١٨)  
تكملة للثورة الديمقراطية التي بدأت عام ١٦٨٨ والتي من أجلها قامت

المظاهرات فى بـيتـرلو عام ١٨١٩ التى كان أنصار حركة ميثاق الشعب يتوقون إليها فى حماس بالغ .

ويحكى هذا القرن الذى مر ما بين أحداث بـيتـرلو وقانون الانتخابات الأخير القصة المؤثرة لصحوة العمال ، ويمكن أن نطبق الشيء نفسه على موقف الطبقات الحاكمة تجاه العمال فى أثناء الحرب مع نابليون وفى أثناء الحرب العالمية الأولى : فمنذ قرن مضى عوملت الطبقات العاملة معاملة العبيد وحرم عليهم التطوع فى الحرب . أما فى الفترة ما بين عامى ١٩١٥ و ١٩١٨ فكان ممثلو العمال يتولون مناصب الوزراء والمناصب الحكومية ويعملون كسبعوثين خصوصيين ومشرفين على المواد الغذائية والتموين اللازم للأمة ..

وعندما تكونت الحكومة الائتلافية (مايو عام ١٩١٥) عين آرثر هندرسون زعيم الحزب العمالى فى مجلس العموم رئيسا لمجلس التعليم ، كما عين وليام بريس (من عمال المناجم) فى منصب وكيل وزارة الداخلية ، وعندما أعيد تنظيم الحكومة فى ديسمبر عام ١٩١٦ وأصبح لويد جورج رئيسا للوزراء دخل آرثر هندرسون وزارة الدفاع وأصبح جون هودج (من عمال الصلب) أول وزير للعمل ، وكان هذا الزحف العمالى المظفر أثرا من آثار التطور الصناعى فى القرن التاسع عشر .

## ٢ - موقف حزب العمال تجاه الشئون الخارجية والحرب :

لقد اتبعت منظمات الطبقة العاملة التقاليد التى كانت تسيطر عليها الراديكالية فى أواسط عصر فيكتوريا ، فكانت تنوق الى السلم والنيات الدولية الطيبة ونزع السلاح واتباع وسيلة التحكيم واستنكار التسليح وسياسة الحرب والقيام بمظاهرات التأييد للقوميات المضطهدة .

وفى عام ١٩٠٣ انضم حزب العمال الى المكتب الاشتراكى الدولى ، وبعد ذلك بسنوات قليلة عندما دخلت العلاقات بين ألمانيا والحكومات البريطانية فى مرحلة حرجة كانت وفود الطبقة العاملة البريطانية تقوم بزيارة ألمانيا ، كما كانت الوفود الألمانية تشهد مؤتمرات النقابات العمالية وحزب العمال ، كذلك كان ممثلو العمال فى البرلمان يراقبون بخوف متزايد التطور الخطير للتوتر بين الدولتين .

وفى المؤتمر السنوى الثانى عشر لحزب العمال والذى عقد فى الاسنبوع الأخير من يناير عام ١٩١٢ فى برمنجهام تمت الموافقة على التذييل التالى :

« ان هذا المؤتمر اذ يؤمن بأن سياسة معاداة ألمانيا التى يتبعها سير ادوارد جراى باسم الحكومة البريطانية تسبب زيادة التسليح وسوء النية الدولية وخيانة القوميات المضطهدة فانه يحتج بشدة على هذه

السياسة ، ويرى المؤتمر أن هذه السياسة قد وصلت بالحكومة الحالية الى حد المخاطرة بالدخول في حرب مع ألمانيا لمصلحة المولدين الفرنسيين في مراكش والى التجاوز عن اعتداء إيطاليا على طرابلس والسرقة الروسية في منغوليا ، وجعلتها تضع يدها في يد روسيا للقيام بهجوم على استقلال إيران » .

وعندما رد رامزي ماكدونالد زعيم حزب العمال في البرلمان على البيان المشهور الذي ألقاه سير ادوارد جراي في الثالث من أغسطس عام ١٩١٤ حول الموقف الأوروبي بصفة عامة حث ماكدونالد بقوة على ضرورة بذل كل جهد ممكن من أجل الإبقاء على حياد بريطانيا .

وفي السابع من أغسطس أصدرت اللجنة التنفيذية لحزب العمال الخطاب التالي وهو موجه الى الهيئات المنضمة الى الحزب :

« اننا نرجو أن يكون قد بلغكم أن اجتماعا خاصا للجنة التنفيذية القومية لحزب العمال قد عقد في الخامس والسادس من أغسطس للنظر في الأزمة الأوروبية وتقرر ارسال القرارات التالية الى كل المنظمات المنضمة للحزب :

« ان الصراع بين الامم الأوروبية والذي تشترك فيه هذه البلاد انما يرجع الى اتباع وزراء الخارجية سياسات دبلوماسية تستهدف ايجاد توازن للقوى وان سياساتنا القومية القائمة على التفاهم مع فرنسا وروسيا لن تؤدي الا الى زيادة قوة روسيا سواء في أوروبا أو في آسيا وتعريض العلاقات الطيبة مع ألمانيا للخطر .

وزيادة على ذلك فان سير ادوارد جراي كما يتضح من الحقائق التي ألقاها في مجلس العموم أقحم شرف الأمة دون علم منها في نأييد فرنسا في حالة اشتراكها في أية حرب جديدة وأعطى تأكيدات قاطعة بتأييدفرنسا قبل أن يكون لمجلس العموم أية فرصة لبحث الموضوع ، وان الطبقة العاملة اذ تؤكد من جديد معارضتها لكل سياسة تؤدي الى الحرب ترى أن واجبها الآن هو صيانة السلام في أقرب وقت ممكن بالشروط التي تهيبه أفضل الفرص لاقامة مشاعر الود من جديد بين العمال في أوروبا .

وفي السابع من أغسطس قرر الحزب الا يدلّى برأى في الاقتراع على الثقة بالحكومة، فأدى ذلك الى استقالة رامزي ماكدونالد من رئاسة الحزب وحل محله آرثر هندرسون . ويمكن القول بأنه منذ ذلك الوقت جمع الحزب صفوفه لتأييد قضية الحلفاء باجماع عملي لان القلة التي انشقت كان تأثيرها غير ملحوظ على الحياة السياسية العمالية .

وفي الرابع والعشرين من أغسطس عام ١٩١٤ أعلنت هدنة صناعية عن طريق قرار تمت الموافقة عليه في اجتماع لممثلي النقابات العمالية وحزب

العمال ، وقد اوصى ذلك القرار ببذل جهود عاجلة لانهاء جميع المنازعات التجارية القائمة ، كما اوصى بضرورة بذل محاولات جدية من جانب كل من يعينهم الامر لايجاد تسوية ودية لاية صعوبات تقوم خلال الحرب قبل الالتجاء الى الاضراب أو وقف العمل .

وقد احترمت هذه الهدنة حتى عام ١٩١٧ ثم قامت في صفوف العمال حركتان بارزتان احدهما اضراب شامل والاخرى حركة تدعو للسلام ، ونرجع هاتان الحركتان الى قيام الثورة الروسية .

ويرجع السبب الى حد كبير في عدم انقسام الصفوف في اثناء الحرب الى النشاط الاصلاحى الاجتماعى الذى قامت به لجنة طوارئ الحرب التى قام بتعيينها مؤتمر خاص لمختلف المنظمات العمالية عقد فى الخامس من أغسطس عام ١٩١٤ بدعوة من سكرتارية حزب العمال ، وقد اتبعت تلك اللجنة أسلوب النقد المتصف وسعت الى تحقيق الاهداف البناءة فقامت بوضع اجراءات محكمة لحماية الكادحين من التقلبات والمصاعب التى قد تأتى فى اذبال الحرب والتى تزيد الحالة سوءا بالنسبة لمن لا يملكون أى شىء ، وحملت الحكومة وسلطات المجالس البلدية على تنفيذها .

وكانت هذه اللجنة تجتمع عدة مرات فى الاسبوع فى بداية الامر ، ثم أخذت تجتمع مرة فى الاسبوع ثم مرة كل أسبوعين ، وكانت تعالج أيضا مسائل المنح والمعاشات العسكرية واستيراد القمح وتوزيع الملاحه النهريه وتمويل الحرب والمشاكل العمالية بعد الحرب .

وكانت هذه اللجنة تشتمل على كل عناصر الحركة العمالية : فمن مصليين معتدلين الى أعضاء الجناح اليسارى ، ومن أنصار سياسة الحرب الى أنصار السلام .

وكان آرثر هندرسون أول رئيس لهذه اللجنة ثم خلفه روبرت سيمبلى بعد انضمامه الى الحكومة الائتلافية وظل ج . ميدلتون السكرتير المساعد لحزب العمال يعمل سكرتيرا للجنة طوال بقائها ، ولكن سيدنى ويب كان العقل البناء للجنة ، وقد كانت هذه هي المرة الاولى التى يتصل فيها اتصالا مباشرا بدقائق الحركة العمالية وبفضل اقتراحه ظلت اللجنة تسبق السياسة الحكومية على الدوام فيما يتعلق بجميع الاصلاحات الاجتماعية التى تؤثر على الحياة اليومية للسكان المدنيين .

وقد ظلت اللجنة طوال مدة الحرب تعمل كاداة مباشرة للاتصال بمختلف الهيئات المحلية فى البلاد ، وبذلك عملت كقوة مركزية جاذبة وحفظت الطبقة العاملة من الانقسام الى فئات متعارضة بالرغم من

الاختلافات المتزايدة في الآراء تجاه سياسة الحرب وفوائن المؤن وتجاه السلام وغير ذلك .

وكان من نتيجة ذلك أنه في عام ١٩١٨ كان حزب العمال البريطانى على العكس من معظم الأحزاب الاشتراكية والعمالية في أوروبا وأمريكا لا يزال متحدا وكان في حالة ذهنية تسمح له بأن يستجيب لضرورة إعادة تنظيمه ليصبح حزبا عماليا اشتراكيا وبأن ينمى الجانب النسائى منه ويتولى القيادة في مجال الاشتراكية والعمل الدوليين .

## الفصل التاسع عشر إعادة تنظيم الأحزاب الاشتراكية

### ١ - الحزب الاشتراكي البريطاني :

وقعت الأحزاب الاشتراكية أيضا فريسة للاضطراب الذي أصاب الحركة العمالية منذ عام ١٩٠٨ . وكان الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي يغلي بالسخط قبل ذلك بعدة سنوات :

ففي عام ١٩٠٣ انفصلت عنه بعض فروعه في اسكتلنده ، وفي عام ١٩٠٥ حذت حذوها بعض الفروع في لندن وشكلت منظمة منفصلة ، وقد قام زعماء الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي في عام ١٩٠٨ بتغيير اسم منظمتهم الى الحزب الاشتراكي الديمقراطي وذلك في محاولة لازالة روح القلق التي سادت صفوفه وكان هناك الكثير من السخط حتى في صفوف حزب العمال المستقل الذي انفصلت بعض فروعه وأجرت اتصالات مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي وغيره من منظمات الاشتراكيين الساخطين وعلى الاخص «جماعة الكلاريون» وفي محادثاتهم هذه اعتنقوا فكرة اقامة حزب اشتراكي جديد .

وفي عام ١٩٠٩ شكلت لجنة للتمثيل الاشتراكي في منشستر ونجحت تدريجيا في عقد مؤتمر كبير بغية اقامة حزب اشتراكي متحد ، وقد عقد المؤتمر في منشستر في الثلاثين من سبتمبر والأول من اكتوبر عام ١٩١١ وأعلن فيه قيام الحزب الاشتراكي البريطاني ، وفي الاسبوع الاخير من مايو عام ١٩١٢ عقد الحزب الاشتراكي البريطاني مؤتمره السنوي الأول في منشستر واتخذ لنفسه برنامجا كان في بعض أجزائه اشتراكيا ديمقراطيا ، وفي بعضها الآخر نقابيا ثوريا ، ولكن التقاليد القديمة والزعماء القدامى أثبتوا أنهم أقوى من أن يتيحوا للروح الجديدة أن تؤكد وجودها ، وعلى ذلك فقد كان الحزب الاشتراكي البريطاني يماثل الى حد كبير الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي أو الحزب الاشتراكي الديمقراطي القديمين .

وعندما جاءت الحرب أنزل الحزب الاشتراكي البريطاني العلم الأحمر مثله في ذلك مثل معظم الاحزاب الاشتراكية في الاقطار المشتركة في الحرب

وكانت سياسته تقوم في بداية الأمر على تأكيد غامض للدولية واتهامات محدودة ضد العسكرية البروسية واصرار أكيد على تحقيق سياسة عاجلة تضمن توافر مؤن غذائية مناسبة وإزالة البؤس الناجم عن الحرب .  
ثم بدأت الآراء في هذا الحزب تتجمع تدريجيا في جماعتين رئيسيتين :

أحدهما بقيادة هايندلمان ودان إيرفنج وغيرهما من الأعضاء القدامى وقد اتخذت موقفا وطنيا محدودا وأكثت ضرورة الدفاع القومي و «إرادة النصر» وإن كانت قد واصلت اتخاذ موقف المنتقد للحكومة في جميع معاملاتها .

أما الجماعة الأخرى والتي كان فيرثشايلد وماكلين وواتسي وانكين يعبرون عن آرائها فقد دعت إلى اتفاق دولي بين العمال في جميع البلدان لإنهاء الحرب في أقرب لحظة ممكنة ، وأعلنت أنها تؤمن بأن الحرب إنما هي النتيجة الحتمية للتطور الرأسمالي الحديث في السباق الجنوني للحصول على الأسواق ، وبأن كل الدول المشتركة في الحرب مسئولة عن نشوبها ، وقد عقدت عدة مؤتمرات فرعية في الجزء الأول من عام ١٩١٥ ناضل فيها كلا القسمين من أجل الحصول على السيادة دون أن يصل أي منهما إلى نتيجة محدودة إلا أنه في المؤتمر القومي للحزب الذي عقد في سالفورد في عيد الفصح عام ١٩١٦ (أول مؤتمر منذ قيام الحرب) بلغت الأزمة ذروتها إذ كان عداء الوفود للسياسة الداعية إلى «إرادة النصر» من الواضح بدرجة جعلت عشرين مبعوثا يمثلون القسم الداعي لها ومن بينهم هايندلمان ينسحبون من المؤتمر متذرعين بخلاف حول مسألة ثانوية تتعلق بإجراءات المؤتمر ثم انسحبوا بعد ذلك من الحزب أيضا .

ومنذ مؤتمر سالفورد اتخذ الحزب الاشتراكي البريطاني مكانه في الجناح اليساري مع من تبقى من مشايخي الاشتراكية الدولية ، ولم يؤثر انفصال هايندلمان وثورن وباكس تأثيرا كبيرا على قوة الحزب .

وعند اندلاع الثورة الروسية الثانية (في نوفمبر عام ١٩١٧) التي جاءت بلينين وتروتسكي إلى الحكم اتخذ الحزب الاشتراكي البريطاني موقفه في وضوح إلى جانب الطبقة العاملة الثورية والفلاحين في روسيا الذين انتظموا تحت راية البلشفيين ، ولم يعد الحزب عن موقفه هذا قط .

وفي مؤتمر الحزب عام ١٩١٨ قرئت رسالة تقدير من م . ليتفتنوف الذي كان يعمل في ذلك الوقت وزيرا لمقوضا لروسيا البلشفية لدى بريطانيا ، ووقف المؤتمر كله في اصرار إلى جانب العهد الجديد في روسيا .

وفى اواخر العام نفسه حكم على جون ماكلين عضو اللجنة التنفيذية للحزب الذى كان قد قضى عقوبة السجن ثمانية عشر شهرا لقيامه بالدعاية ضد الحرب ، حكم عليه بالاشغال الشاقة ثلاث سنوات لدفاعه الحماسى عن القضية البلشفية ، كما أن مؤتمر عسام ١٩١٩ أكد مرة أخرى موقف الحزب الاشتراكى البريطانى الموالى للبلشفية : فقد أعلن ذلك المؤتمر أنه من المحتم أن تتمخض الحرب العالمية عن مولد ثورة عالمية تمسك فيها الطبقات التى اضطهدت واستغلت حتى الآن بمقاليد الحكم فى جميع الاقطار وتطيح بحكم الطبقات الرأسمالية والاقطاعية وتقيم حكم العمال والفلاحين عن طريق مجالس السوفييت وتطوى صفحة النظام الرأسمالى .

وقد أجرى استفتاء فى الحزب حول مسألة مشابهة الحزب للدولية الثالثة (الشيوعية) التى قامت فى موسكو ، وقد تقرر بأغلبية ساحقة الانفصال عن الدولية الثانية والانضمام الى الدولية الثالثة ، وقد أيد الحزب الاشتراكى البريطانى النظام السوفييتى باعتبار أنه الشكل الحكومى الذى يحل محل الديمقراطية البرلمانية الرأسمالية وان كان الحزب يتمسك بالأسلحة البرلمانية كوسيلة لتحقيق الحرب الطبقة .

والواقع أن الحزب على استعداد لاستخدام أى سلاح يصل الى يده طبقا لمقتضيات الظروف ومن الطبيعى أن الحزب لا يتوقع للثورة الاجتماعية أن تتم عن طريق البرلمان ولكنه ينظر الى البرلمان على أنه نقطة ارتكاز للقيام بهجوم على النظام الرأسمالى .

وقبل نشوب الحرب العالمية بفترة وجيزة قرر الحزب الاشتراكى البريطانى الذى ظل يمارس نشاطه تحت أسماء مختلفة طوال اثني عشر عاما خارج حزب العمال أن ينضم مرة أخرى الى صفوف ذلك الحزب ، وقد تم ذلك بالفعل فى المؤتمر السنوى لحزب العمال الذى عقد فى منشستر عام ١٩١٧ ، ومنذ ذلك الوقت شكل الحزب الاشتراكى البريطانى بمساعدة الكثير من المجالس التجارية المحلية والاحزاب العمالية شكل الجناح اليسارى الثورى لحزب العمال ، وقد تقدم الحزب الاشتراكى البريطانى الى الانتخابات العامة التى أجريت فى نوفمبر عام ١٩١٨ بحوالى خمسة وعشرين مرشحا تحت رعاية حزب العمال ولكن أيا منهم لم ينجح فى تلك الانتخابات .

## ٢ - الحزب الوطنى الاشتراكى :

عندما انفصل هايندلمان وثورن وايرفنج وواتسولى وجونز وستوكس عن الحزب الاشتراكى البريطانى قاموا بتكوين الحزب الوطنى الاشتراكى واتخذوا من صحيفة «العدالة» الاسبوعية القديمة أداة لهم ، وقد نجح فى

الانتخابات العامة التي أجريت في ديسمبر عام ١٩١٨ ثلاثة من أعضاء هذا الحزب هم دان إيرفينج وكولونيل وليام ثورن وج . جونز وبذلك كان لهذا الحزب الناشئ الصغير ثلاثة ممثلين في مجلس العموم وقد انضم هذا الحزب الى حزب العمال .

### ٣ - حزب العمال المستقل :

لقد مر حزب العمال المستقل بأزمة عنيفة خلال سنوات الاضطراب الا أنه في عام ١٩١٣ أصبح يبدو أن الحزب قد خرج من العاصفة سلبا ، وقد عقد حزب العمال المستقل مؤتمرا في برادفورد في ابريل عام ١٩١٤ شهدته وفود أخوية من الخارج بالإضافة الى وفود عن حزب العمال واللجنة البرلمانية لمؤتمر النقابات العمالية والجمعيات التعاونية والجمعية القابضة والحزب الاشتراكي البريطاني اعترافا منها بأعمال حزب العمال المستقل ، وفي ذلك الوقت كان سبعة من مرشحيه هم ج . ر . كلاينيس وكيرهاردي و ف . و . جوويت ورامزي ماكدونالد وجيمس باركر وتوم ريتشاردسون وفيليب سنودن يتخذون مقاعدهم في البرلمان كجزء من الأعضاء التسعة والثلاثين الذين كانوا يكونون حزب العمال البريطاني .

ونتيجة لموقفه الداعي الى السلام قاسى هذا الحزب من الخسوف في اثناء الحرب ، وقد بدا أثر ذلك الخسوف واضحا في الانتخابات العامة التي أجريت في ديسمبر عام ١٩١٨ اذ أن أبرز أعضائه وهم سنودن وماكدونالد وجوويت فقدوا مقاعدهم في البرلمان ، ولكن الحزب عوض تلك الخسارة بأربعة ممثلين جدد في البرلمان ، ومنذ عام ١٩١٨ زاد عدد أعضاء الحزب بدرجة كبيرة ، وأصبح الحزب ملاذا لكل ذوي النفوذ والسمعة الطيبة والعلم من الرجال والنساء الذين فقدوا ايمانهم بحزب الاحرار والذين يرغبون في أن تكون الاتجاهات الانسانية والصواب أساسا تقوم عليه الحكومات .

وقد استحوذت مسالمة دكتاتورية البروليتاريا والتمط السوفييتي للحكومة على اهتمام حزب العمال المستقل في نهاية عام ١٩١٩ ، وكان الحزب يرى أن السبب الحقيقي لتدهور الحكم البرلماني أو الديمقراطية لا يرجع الى ضعف فطري في النظام البرلماني ، وانما يرجع الى عدم كفاية التعليم والحالة السيئة للدعاية الاشتراكية ، وعلى ذلك ينبغي توجيه جهود الاشتراكيين نحو ازالة تلك الاسباب واذا ما اقترنت الديمقراطية بتعليم متناسق ودعاية فعالة فانها سوف تسير سيرا حسنا حتى في فترة الانتقال من النظام الرأسمالي الى الاشتراكية ، وعلى ذلك فلا يلزم أن تكون الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا أمرا ضروريا ، وانما يتوقف الالتجاء

اليها على سياسة الرأسماليين أنفسهم لاعلى المقتضيات السياسية  
للاشتراكية .

وينبغي على الاشتراكيين ألا يسمحوا للمصالح والخطط الرأسمالية  
أن تنحرف بالدعاية والأساليب الاشتراكية عن أهدافهما لأن ذلك لا يؤدي  
في البلاد التي تتمتع بقسط وافر من الديمقراطية السياسية الا الى تقوية  
سواعد المعارضين للاشتراكية كما أنه لا يؤدي في البلاد الزودة بالاسلحة  
الحرية الحديثة الى الثورة وانما يؤدي الى مذبحة .

وبالمثل عارض حزب العمال المستقل النظام السوفييتي لأن الظروف  
التي شيد في ظلها هذا النظام في روسيا كانت ظروفًا غير طبيعية ، ولأن  
النظام نفسه لم يصل بعد الى صورة نهائية ، وعلى ذلك فان الحزب لم  
يجد أى مبرر للتخلي عن موقفه القديم ، وهو أنه لا يمكن وضع أساس  
مأمون لدولة اشتراكية الى أن تحدث الدعاية الاشتراكية اثرها في الراى  
العالم ، والى أن يتم اختيار الاشتراكيين كممثلين في الهيئات العامة .

وفيما يختص بالعمل المباشر كان حزب العمال المستقل يرى أن  
أيا من العمل الاقتصادى أو العمل البرلماني لا يستطيع وحده أن ينجز  
العمل الذي تتطلبه الاشتراكية فكلاهما ضرورى وينبغي وضعه في مكانه  
الصحيح من خطة الهجوم الشامل الذي تشنه الديمقراطية ضد الرأسمالية  
وكان الحزب يعارض في أن يكون العمل المباشر بديلا عن العمل البرلماني  
ولكنه كان يعتبر أن العمل المباشر واحد من الاسلحة الكثيرة التي قد  
تضطر الطبقات العاملة الى استخدامها تحت ضغط رد الفعل المضاد لها .

#### ٤ - الحزب الاشتراكي العمالي :

قام الاعضاء الاسكتلنديون الذين انفصلوا عن الاتحاد الاشتراكي  
الديموقراطى في عام ١٩٠٣ بتكوين منظمة خاصة بهم على غرار الحزب  
الاشتراكي الامريكى ، بل لقد كانت هذه المنظمة من الناحية العملية فرعا  
من الحزب الامريكى وكان نشاط هذا الحزب خلال السنوات الثماني  
الاولى من قيامه ينحصر أساسا في الدعاية ونشر العقائد الماركسية  
الخاصة بالحرب الطبقة طبقا لتفسير دانيال دى ليون لهذه العقائد ،  
وقد حذا اعضاء هذا الحزب حذو استاذهم (ليون زعيم الحزب الاشتراكي  
الامريكى ) فكالوا التهم لكل المنظمات الاخرى : للطبقة العاملة سواء في  
ذلك المنظمات الاشتراكية أو النقابات العمالية ، واتهموها بأنها غير  
مناضلة ، وليس لديها وعى طبقي ، ورفضوا الاندماج مع أولئك الذين  
يقيمون أسوارا تحمى الرأسمالية .

وقد كانت دعوتهم هذه خالية من الواقعية اذ لم يكن لها الا علاقة .

طفيفة جدا بالظروف الفعلية لبريطانيا العظمى . وبعد عام ١٩١١ استحوذت الاضطرابات والتكتيكات العسكرية العمالية على هذا الحزب فبدأ ينشط في القيام بالاضرابات ، وبذلك بدأ يلامس الواقع واختلط مع النقابات العمالية . وبدأ يجيد عن حدة آرائه السابقة .

ولم يجد الحزب الاشتراكي العمالي الذي كان بارعا في استيعاب المفهوم المادى للتاريخ الذى وضعه ماركس اية صعوبة فى ادراك الدوافع الاقتصادية للحرب العالمية الاولى ، واعتبر انها التعبير العنيف عن المنافسة الصناعية والبحرية بين بريطانيا العظمى والمانيا ، وكان كل أعضاء هذا الحزب من معارضى الحرب .

وكانت نظريات الحزب الاشتراكي العمالي اقرب ما تكون الى نظريات لينين وتروتسكى ، وعلى ذلك كان من الطبيعى أن تعطى انتصارات الثورة البلشفية الكثير من التشجيع لهذا الحزب .

## الفصل العشرون إعادة تنظيم حزب العمال

### ١ - أسباب إعادة التنظيم :

كان حزب العمال الى بداية عام ١٩١٨ يتكون من هيئات ينتظم في صفوفها طائفة من افضل العمال مع خليط بسيط من الاشتراكيين من أبناء الطبقة المتوسطة . وكان الاشتراكيون لا يقومون بأى دور على الاطلاق في اجتماعات الحزب ومؤتمراته ، وكانت أصواتهم لا تكاد تكون مسموعة في المداولات والمجالس العمالية . والواقع أن مؤتمرات حزب العمال لم تكن تختلف الا قليلا عن مؤتمرات النقابات العمالية .

وكان الفيلان الاشتراكي الثورى وما صاحبه من اضطرابات وحمى الاضراب والتقلبات العنيفة التى هزت أوروبا في السنوات الأخيرة قد جعلت إعادة بناء المجتمع أمرا ضروريا وحفزت اذهان قادة الطبقات العاملة على أن يجعلوا حزب العمال الأداة السياسية لإعادة البناء لانه كما قال ماركس لا بد أن يأتى الوقت الذى يتحول فيه الصراع الطبقي الى صراع سياسى ، سياسى بالمعنى الصحيح لا بمعنى البرلمانية المحدود، حول كل الأمور التى تختص بتكوين المجتمع .

وكان القليلون هم الذين يعارضون في أن إعادة البناء لا يمكن أن يبدأ الا على أسس اشتراكية ذلك لان تطور الحياة الاقتصادية بأسره كان يميل الى ذلك الاتجاه ، فقد ماتت الفردية وكانت أدواتها وهى حزب الأحرار أخذة في التآكل ، وزيادة على ذلك فان الحرب العالمية الأولى حولت الدولة الى أكبر وكيل عن الأمة في الانتاج والتوزيع اذ كانت الحكومة تسيطر بطريق مباشر أو غير مباشر على الانتاج والتوزيع طوال مدة الحرب .

وفوق هذا كشفت الحرب عن الثورة الهائلة التى لدى المجتمع الحديث ، وبينت أن الفقر ليس أمرا حتميا على الاطلاق وأنه شر يمكن القضاء عليه .

وقد أعلن أحد الزعماء العماليين المعتدلين في عام ١٩١٨ ان السبب الحقيقى للاضطراب الواضح بين العمال فيما يتعلق بالمسائل الاشتراكية

هو تعرف الطبقات العاملة على اسباب يؤسها ، فقد اعتاد أبناء تلك الطبقات أن يقتنعوا عندما كان يقال لهم : ان اى اصلاح يتكلف ملايين قليلة سنويا سيؤدي الى افلاس الدولة ، أما الآن فان اكثر الناس جهلا يفهم انه ما دامت الدولة قد استطاعت ان تنفق ثمانية ملايين من الجنيهات يوميا على تدمير البشرية فانها تستطيع على الأقل ان تجد بعض الملايين لاعادة بناء الانسانية .

ولاعادة البناء على اسس اشتراكية كان حزب العمال في حاجة الى معرفة اجتماعية واقتصادية ، وكان هناك رجال ونساء لديهم تلك المعرفة وهم مفكرو الطبقة المتوسطة الذين خرجوا على طبقتهم وسعوا لقبولهم أعضاء في حزب العمال ، ولكن ابواب الحزب المباشرة لم تسمح لهم بالمرور في حرية لأن الدستور القديم لحزب العمال وضع أساسا من أجل العمال اليديوين . وشكلت الامور نفسها على الصورة التي تكهن بها ماركس عندما أعلن أنه « في الاوقات التي يقترب فيها الصراع الطبقي من ساعته الحاسمة ينضم جزء من أبناء الطبقة المتوسطة ، أولئك الذين رفعوا أنفسهم الى مستوى يستطيعون معه ان يفهموا من الناحية النظرية الحركة التاريخية في مجموعها ، ينضم الى الطبقة الثورية ، الطبقة التي تمسك بالمستقبل في يديها » .

وللسماح لهؤلاء بالانضمام لحزب العمال ليمدوه بالمعرفة اللازمة باعتباره الاداة المناسبة لاعادة البناء كان لا بد من اعادة تنظيم الدستور او وضع دستور جديد للحزب ، وقد كان ذلك ضرورة ملحة لأن المظاهرات التي قامت تطالب بمنح حق الانتخاب للجميع وسعت قاعدة الحياة الحزبية بحيث شملت الامة كلها فلقد أصبحت الامة البريطانية كلها تتمتع بحقوق السيادة ، واصبح البرنامج السياسي لحركة ميثاق الشعب قانونا للبلاد ، واصبحت مهمة حفدة الميثاقيين أن يتولوا مسألة « الأهداف النهائية » التي وضعها اجدادهم .

## ٢ - مقومات الدستور الجديد :

في اغسطس من عام ١٩١٧ الذي يعتبر عاما مشهودا في تاريخ الحركة العمالية عين حزب العمال لجنة فرعية لتقوم باعداد مشروع لاعادة التنظيم وقد باشرت اللجنة عملها على الفور وتمت صياغة الدستور الجديد وقدم الى المؤتمر الخاص لحزب العمال الذي عقد في السادس والعشرين من فبراير عام ١٩١٨ ، فوافق عليه وفتحت ابواب الحزب على مصراعها امام البروليتاريا المفكرة ومنحت الطبقات العاملة البريطانية برنامجا اشتراكيا .

وقد كانت أهم التعديلات في الدستور الخاص بحزب العمال تتعلق بالاهداف النهائية للحزب وقيد الاعضاء فيه كما يتضح فيما يأتي :

— أن يضمّن لكل المنتجين بأيديهم أو بأذهانهم الثمار الكاملة لصناعاتهم والتوزيع العادل قدر المستطاع على أساس من الملكية العامة لوسائل الانتاج بالإضافة الى تطبيق افضل نظام ممكن للإدارة الشعبية والإشراف على كل صناعة أو خدمة .

— أن يدعم بصفة عامة التحرير السياسي والاجتماعي والاقتصادي للشعب ، وعلى الأخص أولئك الذين يعتمدون مباشرة على جهودهم البدوية أو الذهنية في الحصول على وسائل معيشتهم .

وكانت التعديلات الأخرى الهامة تتعلق بالعضوية : فبينما كان حزب العمال الى عام ١٩١٨ عبارة عن اتحاد كنفدرالى للنقابات العمالية والهيئات الاشتراكية التي كان كل منها ينضم الى الحزب بأغلبية الاصوات وفر الدستور الجديد السبيل الى قيد عضوية الأفراد وقدم تسهيلات خاصة للناخبات في الانضمام الى صفوف الحزب .

ولما كان الحزب قد ضمن دستوره اعلانا بالملكية العامة لوسائل الانتاج فانه بذلك قد أصبح حزبا اشتراكيا .

## الفصل الحادى والعشرون بريطانيا العظمى فى طريق التحول

### ١ - من المشروعات الفردية الى المشروعات الجماعية :

لقد شهدت الفترة ما بين عامى ١٩١٧ و ١٩٢٨ تغييرات فى البنيان الاجتماعى اعمق من تلك التى شهدتها الفترة ما بين عامى ١٩٠٣ و ١٩١٤ ، وعلى الرغم من أن الثورة الصناعية الجديدة قد بدأت فى السنوات العشر الأولى من هذا القرن فإن الأمة لم تشعر بتلك الثورة الا فى عامى ١٩٢٧ و ١٩٢٨ .

وقد كانت ادارة الورش والبيوت المالية والتجارية تتم حتى ذلك الوقت بواسطة الشركات الفردية او العائلية وكانت الصناعات الكبيرة لا تزال قليلة ، ثم أدت منافسة الصناعات الالمانية والامريكية للصناعات البريطانية فى عشرينات هذا القرن الى الاسراع بعملية تجميع الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مشروعات كبيرة .

وفى ثلاثينات هذا القرن كانت التغييرات الثورية فى استخدام العالم وعملية الانتاج ووسائل النقل بالإضافة الى الصراع المشغل بين رأس المال والعمل فى صناعة النقل والصناعات الهندسية وصناعة التعدين ، كانت هذه التغييرات كلها حافزا حاسما الى التجمع الذى أصبح الطابع المميز للحياة الصناعية فى ظل الحضارة الحديثة .

وكان على رأس هذه التغييرات التى لم يسبق لها مثيل فى البنيان الاقتصادى ووسائل الانتاج الأزمة التى حلت بالصناعات الأساسية التى كانت عادة توفر الجزء الأكبر من الصادرات البريطانية اذ أنه نتيجة لاعادة وتوزيع النشاط الصناعى ونتيجة لانكماش الطلب من أقطار معينة، وهى تأثيرات ترجع كلها الى الحرب العالمية الأولى، واجهت صناعات الفحم والقطن والحديد والصلب البريطانية منافسة عنيفة فى كل مكان فى داخل البلاد وفى خارجها ، وبدأت نسبة البطالة ترتفع اعتبارا من عام ١٩٢١ حتى بلغت درجة خطيرة ، وكان من نتيجة ذلك أن حدث هبوط مستمر فى مستوى المعيشة بالنسبة للجزء الأكبر من العمال . ونتيجة لذلك تحول العمال الذين كانوا لا يملكون أى شئ سوى

قدرتهم على العمل ممن كانت تضمهم النقابات العمالية بالإضافة الى رجال ونساء كانوا لا ينتمون الى الطبقات العاملة ولكنهم رأوا ان حل الأزمة يتوقف على تنفيذ اجراءات الاصلاح الاجتماعى ، تحول هؤلاء جميعا الى الاشتراكية وانضموا الى حزب العمال وقد كان تحول العمال المنضمين للمنظمات العمالية الى الاشتراكية ظاهرة بارزة فى الفترة ما بين عامى ١٩١٧ و ١٩٢٨ .

## ٢ - صناعة التعدين كمركز للعاصفة :

قامت عدة منازعات كبيرة فى الفترة ما بين عامى ١٩١٧ و ١٩٢٦ كما حدث بالنسبة للسكك الحديدية عام ١٩١٩ اذ أضرب خمسمائة وسبعة عشر ألف عامل ، وكما حدث فى عام ١٩٢٢ عندما أضرب ثلثمائة وتسعة وستون ألفا من عمال البناء ولكن أية من تلك المنازعات لا يمكن ان تصل فى قوتها وفى أهميتها الى تلك الدرجة التى بلغت المنازعات التى قامت فى صناعة الفحم ، وهناك عدد من العوامل ساعدت على عدم استقرار الاحوال فى حقول الفحم : منها عدم كفاية الطرق المتبعة فى استخراج الفحم وعدم رغبة الحكومة فى الاعتراف بمبدأ التأميم وعدم الموافقة على تقرير لجنة سانكى بنصه وروحه والتحول من الحرب الى السلم اذ ان صناعة الفحم البريطانية كانت تحت سيطرة الدولة طوال مدة الحرب بالإضافة الى أن أسواق الحلفاء كانت مفتوحة امامها مما ترتب عليه ارباح طائلة أفاد منها عمال المناجم ، ولكن توقيع معاهدة الصلح فى فرساي جعل كل تلك المميزات تختفى تدريجيا من الوجود وتدهورت صادرات الفحم وهبطت أسعاره .

كما ان النشاط بدأ من جديد فى المناجم الفرنسية والبلجيكية وبدأت الصناعات الالمانية تقف على قدميها مرة أخرى ، واستخدمت كل طاقاتها لرفع الانتاج وزيادة الصادرات الى أقصى درجة ممكنة لمواجهة التعويضات التى تدفع للحلفاء .

وفوق هذا كله فان اتفاق ( سبا ) الذى وقع عام ١٩٢٠ فرض على ألمانيا أن تقدم لفرنسا مليونى طن من الفحم شهريا ، وقد كان خريف عام ١٩٢٠ هو البداية الحقيقية للأزمة التى أصابت صناعة الفحم البريطانية . وفى النصف الاخير من عام ١٩٢٠ بدأ عمال المناجم البريطانيون يشعرون بأن كل الضمانات تنزلق من تحت أقدامهم ، وفى الثامن عشر من اكتوبر ألقى العمال بإدوات العمل بعد أن أصابهم اليأس وتسلمت الحكومة بقانون السلطات الاستثنائية ونفذته بالفعل فى الثامن والعشرين من اكتوبر ، وأصبح ذلك القانون أقوى سلاح فى يد السلطات الحكومية .

وفي الخامس عشر من فبراير عام ١٩٢١ أعلنت الحكومة الفشاء اشرافها على صناعة الفحم ونفذت ذلك بالفعل في الحادى والثلاثين من مارس عام ١٩٢١ ، وبذلك استعاد ملاك المناجم اشرافهم الكامل عليها ، واقترحوا فى الحال اجراء تخفيضات كبيرة فى الاجور .

وقد عارض عمال المناجم هذا الاقتراح وتركوا العمل وبدات الطبقة العاملة كلها تشعر بالعطف على عمال المناجم ، وتحرك التحالف الثلاثى للعمل وحدد يوم الجمعة الخامس عشر من ابريل عام ١٩٢١ موعدا تتوقف فيه جميع المواصلات فى البر والبحر ، وعبأت الحكومة القوات المسلحة وأعلنت حالة الطوارئ ، وساد التوتر فى لندن مما جعل هناك احتمالا فى ان تتدخل الحكومة لمصلحة العمال الا انه فى اللحظة الأخيرة فى منتصف ليلة الخامس عشر من ابريل اقام فرانك هودجز سكرتير نقابة عمال المناجم جسرا على شقة الخلاف بين الطرفين ، وفتح باب المفاوضات بين الجانبين مما ساعد عمال السكك الحديدية وانتقل على ان ينسحبوا من الاشتراك فى الاضراب .

وقد وجهت الاتهامات الى الزعماء بانهم خانوا الطبقة العاملة ، واصبح يوم الخامس عشر من ابريل عام ١٩٢١ نقطة سوداء فى تاريخ التقدم العمالى ، واصبح ذلك اليوم يعرف باسم «يوم الجمعة السوداء» وعلى أية حال واصل عمال المناجم معركتهم فى مشابرة واصرار الى شهر يونيو ثم اضطروا الى الاستسلام تحت ضغط الموت جوعا .

وفي النصف الاخير من عام ١٩٢٣ تحسنت حالة الصناعات. التعدينية نتيجة لقيام فرنسا باحتلال وادى الروهر الذى به حقول الفحم الالمانية الرئيسية مما ترتب عليه اصابة صناعة التعدين الالمانية بالشلل . وعندما أعيد فتح حقول الفحم فى الروهر عادت الازمة من جديد ، ولم يكن أصحاب المناجم يعرفون أى علاج آخر سوى تخفيض الاجور وزيادة ساعات العمل ، وقد جادل العمال فى ذلك قائلين : ان زيادة حالة العمال سوءا لن يصلح من الامر شيئا وان العلاج ينحصر فى اعادة تنظيم هذه الصناعة على أسس عقلية تزيد من الكفاية الانتاجية ، كما أنه ينبغى على الدولة أن تقدم مساعدات مالية الى تلك الصناعة ، ورفض رئيس الوزراء فكرة المعونة المالية ، ولكنه وافق على تشكيل لجنة ملكية لبحث مشاكل صناعة الفحم ، ورفض العمال ذلك لانهم كانوا لا يزالون يذكرون مصير لجنة سانكى . وبدأ كلا الفريقين يستعد لأسوأ الاحتمالات ، وعندما فشلت كل المفاوضات تحرك المجلس العام وأصدر زعماء عمال السكك الحديدية والنقل أمرا بالتوقف عن العمل اعتبارا من منتصف ليلة الجمعة الحادى والثلاثين من يوليو عام ١٩٢٥ ، وكان لذلك أثره المباشر على رئيس.

الوزراء ، فوافق يوم ٢١ من يوليو على تقديم مساعدة من الدولة لصناعة الفحم .

وفي السادس من مارس عام ١٩٢٦ قدمت اللجنة الملكية تقريرها الذى أوصت فيه بإعادة تنظيم انتاج الفحم وتسويقه والابقاء على نظام العمل سبع ساعات فى اليوم ، ووقف مغفوة الدولة وتخفيض الاجور ، ولم يوافق أى من أصحاب المناجم أو عمالها على ذلك التقرير ، وبدأ الاضراب العام يلوح فى الافق من جديد .

وقد اعتبرت الحكومة وذو النفوذ من أبناء الطبقة الحاكمة رجلا ونساء أن الاضراب اعتداء على الحكومة الدستورية وعلى القانون والنظام وأنه لا يؤدى الا الى الخراب والفوضى .

وفي الثلاثين من أبريل وقع الملك مرسوما بإعلان حالة الطوارئ ، وفى اليوم الاول من مايو أضرب أكثر من مليون من عمال المناجم وفى ذلك اليوم نفسه عقد مؤتمر خاص للجان التنفيذية للنقابات العمالية وتمت فيه الموافقة على قرار بالتوقف الشامل عن العمل اعتبارا من منتصف ليلة الرابع من مايو، وقد نفذ الاضراب فى الموعد المحدود، وكانت استجابة العمال له تفوق كل ما كان منتظرا .

وقد سارع هيربرت صامويل بالعودة من ايطاليا الى لندن ، وبعد مقابلة بينه وبين وزير المناجم قدم مذكرة الى المجلس العام ضمنها الشروط التى يعتقد أنها يمكن أن تكون الاساس لاستئناف المفاوضات ، وبعد أن ناقش المجلس العام تلك المذكرة وأدخل عليها بعض التعديلات وافق على رأى سير صامويل ، وقرر وقف الاضراب وأصدر أمرا الى المضربين بأن يعودوا الى العمل .

وقد أطاع عمال السكك الحديدية والنقل والطباعة ذلك الأمر بالتدرج ، ولكن عمال المناجم رفضوا ذلك واستمروا فى الاضراب طوال ستة شهور ، ثم انتهت قدرتهم على التحمل واستسلموا فى بداية نوفمبر عام ١٩٢٦ بعد أن تحطموا وهدم الجوع .

### ٣ - نشأة الحزب الشيوعى :

كان من بين مظاهر الصراع فى الفترة ما بين عامى ١٩١٧ و ١٩٢١ نشأة الحزب الشيوعى الذى كان يعتبر نفسه القسم البريطانى من «الدولية الثالثة» ولكن التأثير المباشر لهذا الحزب لم يكن يتناسب مع الجهود التى يبذلها حتى انه فى عامى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ عندما كانت الظروف ملائمة تماما لنمو حزب عمالى ثورى كانت الزيادة فى عضوية هذا

الحزب محيية للأمل ، وكان عدد أعضائه فى عام ١٩٢٨ يتردد ما بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف عضو ، ومع ذلك فقد كان للحزب الشيوعى تأثير كبير غير مباشر على العناصر الساخطة فى النقابات العمالية وإن كان الكثير من تلك العناصر قد ظل بعيدا عن الحزب الشيوعى ، وقام بتشكيل منظمات خاصة به ، وقد كان الشيوعيون برغم قلة عددهم يقفون فى قلب المعركة فى كل مكان .

وقد تم تأسيس الحزب الشيوعى البريطانى فى عامى ١٩٢٠ و ١٩٢١ : فى الحادى والثلاثين من يوليو عام ١٩٢٠ بعد مؤتمر فى لندن من الحزب الاشتراكى البريطانى والحزب الاشتراكى العمالى الاسكتلندى وغير ذلك من الجماعات المانلة وذلك للنظر فى تشكيل حزب شيوعى ، وكانت المناقشة الرئيسية فى ذلك المؤتمر تدور حول مسألتين : أولاهما مشايعة « الدولية الثالثة » والاخرى الانضمام الى الحزب العمالى ، وقد انتهت المسألة الاولى سريعا وتمت الموافقة على قرار يؤيد مشايعة الدولية الثالثة ، ولكن المسألة الاخيرة أدت الى خلافات خطيرة فى الرأى اذ عارضت أقلية قوية فى الانضمام الى حزب العمال ، ولم يجتمع ممثلو المنظمات المذكورة مرة ثانية الا فى نهايه يناير عام ١٩٢١ عندما اجتمعوا فى مؤتمر عقد فى ليدز وتوصلوا الى قرار يؤيد الانضمام الى حزب العمال ، وقاموا بتكوين الحزب الشيوعى لبريطانيا العظمى ، وبعد ذلك تقدمت اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعى بطلب الانضمام الى حزب العمال ، وتم بحث هذه المسألة بحثا نهائيا فى المؤتمر السنوى لحزب العمال الذى عقد عام ١٩٢٤ وبعد مجادلات طويلة أجرى اقتراع على القرارات الثلاثة التالية :

( أ ) رفض الطلب المقدم من الحزب الشيوعى للانضمام الى حزب العمال وتمت الموافقة على ذلك بأغلبية ثلاثة ملايين ومائة وخمسة وثمانين ألف صوت مقابل مائة وثلاثة وتسعين ألف صوت .

( ب ) عدم التصديق على ترشيح أى من أعضاء الحزب الشيوعى كمرشح للعمال فى الانتخابات البرلمانية أو المحلية ، وتمت الموافقة على ذلك القرار بأغلبية مليونين وأربعمائة وستة وخمسين ألف صوت مقابل ستمائة وأربعة وخمسين ألف صوت .

( ج ) ان أى عضو بالحزب الشيوعى لا يصلح لأن يكون عضوا بحزب العمال وقد تمت الموافقة عليه بأغلبية مليون وثمانمائة وأربعة آلاف صوت مقابل مليون وخمسمائة وأربعين ألف صوت .

وبعد ذلك بعام وافق المؤتمر السنوى لحزب العمال على قرار يطلب الى النقابات العمالية أن تمتنع عن ارسال أعضاء من الحزب الشيوعى كمبعوثين عنها الى اجتماعات ومؤتمرات حزب العمال .

#### ٤ - حزب العمال :

كانت القوة الانتخابية لحزب العمال تتقدم دون توقف أو ارتداد الى الوراء كما يتضح من الجدول التالي :

الانتخابات	عدد المرشحين	عدد الناجحين	مجموع الاصوات التي حصل عليها العمال
١٩١٨	٣١٦	٥٧	٢٢٤٤٩٤٥
١٩٢٢	٤١٤	١٤٢	٤٢٣٦٧٣٣
١٩٢٣	٤٢٧	١٩١	٤٣٤٨٣٧٩
١٩٢٤	٥١٤	١٥١	٤٨٧٦٢٠

ويستمد حزب العمال الاصوات التي يحصل عليها من أعضاء النقابات العمالية وربما تصل نسبة أصوات العمال الى ٩٠٪ من مجموع الاصوات التي يحصل عليها الحزب ، أما بقية الاصوات والتي تبلغ نسبتها حوالى ١٠٪ فيحصل عليها من أصحاب المهن من الرجال والنساء .

وقد كان التقدم الانتخابي لحزب العمال واضحا جدا فى المراكز الصناعية والتجارية على حين لا تزال رقعة واسعة من الارض فى المقاطعات لم تمسها بعد السياسة العمالية ، وليس ثمة شك فى أن الحزب سيولى فى المستقبل الاقاليم الزراعية مزيدا من الاهتمام .

وقد كان تنظيم النساء العاملات يتم بعناية تحت اشراف الدكتور فيليبس ، وقد بلغ عدد المبعوثات الى المؤتمر السنوى للنساء العاملات الذى عقد فى بورنسموث فى مايو عام ١٩٢٨ ستمائة وثلاثا وستين مبعوثة يمثلن اربعمائة وستة وسبعين قسما نسائيا وواحدا وسبعين قسما وحزبا عماليا محليا ومائة وست عشرة نقابة وجمعية تعاونية وجمعية اشتراكية .

وكان أبرز حدث فى التاريخ السياسى للعمال تولى حزب العمال الحكم فى يناير عام ١٩٢٤ ، فعلى الرغم من أن مدة الحكم لم تستمر الا الى أكتوبر من العام نفسه وعلى الرغم من أن حزب العمال فى ذلك الوقت لم يكن يتمتع وحده بأغلبية كبيرة فان توليه الحكم ترك أثرا لا يمحي على الفكر الاشتراكي، وقد ارتبط بهذا الحادث رامزى مكدونالد الذى تولى رئاسة الوزارة بالإضافة الى مهام وزارة الخارجية وفيليب سنودن الذى تولى منصب وزير الخزانة وجون ويتلى كوزير للصحة وسيدنى ويب كرئيس لهيئة التجارة .

وقد عملت حكومة مكدونالد على استقرار السلم الدولى وتدعيمه .  
فاعترفت بالحكومة السوفييتية ووقعت على بروتوكول جنيف وعلى مشروع  
اتفاق للتجارة والصدّاقة مع الحكومة السوفييتية .

وفى الاسبوع الاول من اكتوبر عام ١٩٢٤ أخرج موقف حكومة  
العمال نتيجة للعمل المشترك من جانب حزبى المحافظين والاحرار ، وفى  
التاسع من أكتوبر حل مكدونالد البرلمان ، وبعد حملة انتخابية حامية  
استمرت عشرين يوما أجريت الانتخابات فى ٢٩ من أكتوبر عام ١٩٢٤  
وكان من نتائجها أن فاز حزب المحافظين فوزا ساحقا .

## الفصل الثاني والعشرون

### الفترة من عام ١٩٢٩ الى ١٩٣٩

#### ١ - الصعوبات التي تواجهها الحكومات العمالية :

ان الصعوبات الحقيقية التي تواجهها الحكومات العمالية والاشتراكية تبدأ دائما وفي كل مكان بعد لحظة النصر بصرف النظر عن احتمال أن النصر نتيجة لقيام ثورة أو نتيجة لاتباع الوسائل الدستورية وتنشأ هذه الصعوبات عن مصدرين :

( أ ) الآمال المبالغ فيها والمطالب العاجلة للطبقات العاملة باجراء تحسينات سريعة .

(ب) معارضة الطبقات المالكة لأية سياسة تستهدف الإصلاح الاقتصادي البعيد المدى الذي يدعوا اليه الاشتراكيون . وينبغي لأية حكومة عمالية أن تعد العدة وتتهيا لمثل تلك الصعوبات حتى لو كانت تتمتع بأغلبية مطلقة .

وهذه الصعوبات تصبح أمرا لا يمكن التغلب عليه اذا كانت الحكومة تعتمد في الأغلبية اللازمة لها على حزب آخر ، وقد كان ذلك هو الحال بالنسبة لحكومة ماكdonالد في الفترة ما بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣١ ، كما كان هذا هو الحال أيضا بالنسبة لحكومة ماكdonالد عام ١٩٢٤ .

وكان يمكن تجربة عام ١٩٢٤ أن تقوى من اصرار الزعماء العماليين من طراز كيرهاردي وجون ويتلي فيتقدموا الى الامام بجسارة ولا يسمحوا لأى شيء أن يعوق جهودهم الرامية الى تنفيذ البرنامج الانتخابي بالقدر الذي تتطلبه الاحتياجات الخاصة بالجماهير الكادحة ، فقد كان أمثال هؤلاء الناس يحبون العامة وهذا الحب هو الدافع الذي لا يخطيء والذي يسير نشاطهم الاشتراكي ، أما تأثير تلك التجربة على رامزي ماكdonالد وفيليب سنودن ، فكان على النقيض من ذلك إذ أنه أضعف إيمانها بالإصلاح الاجتماعي على الصورة التي كانت تطالب بها الجماهير وزاد من احترامها للمعرفة الاقتصادية الواسعة والمهارة المالية التي كان يتمتع بها كبار رجال التجارة والصناعة .

ولم تستطع حكومة العمال أن تنفذ التعديل الخاص بقانون المنازعات

التجارية كما لم تستطع أن نحسن حالة عمال المناجم أو تعدل مشروع قانون التأمين ضد البطالة بصورة فعالة والذي كانت النقابات العمالية تطالب به بشدة وبعد الاتنى عشر شهرا الاولى لتولى حكومة العمال مقاليد الامور بدأت خيبة الأمل تتزايد بين الجماهير الكادحة لان نسبة المتعطلين كانت مسنمة فى الارتفاع .

## ٢ - الازمة الاقتصادية :

لقد كانت سنوات ما بعد الحرب العالمية الاولى فترة من النشاط الاقتصادى الواسع واعادة البناء الصناعى واعادة التجهيز الفنى فى المصانع فى الولايات المتحدة وبصورة جزئية فى وسط أوروبا وغربها أيضا .

وقد تمتعت هذه الاقطار برخاء كبير فى الفترة ما بين عامى ١٩٢٤ . ١٩٢٩ وكان الطلب كبيرا فى كل مكان وعلى الاخص فى الولايات المتحدة الامريكية ، ولم يكن الطلب من جانب المصدرين وحدهم . بل كان أيضا من جانب التجار المحليين ، وقد نمت الزراعة والصناعة بدرجة عظيمة حتى فاقتنا الاستهلاك الذى يتزايد باستمرار مما أدى فى نهاية الامر الى تضخم الانتاج السلعى وزيادة المضاربة فى السندات الصناعية والمالية . ثم حدث انهيار فى الاسعار والارباح فى خريف عام ١٩٢٩ وأعقب ذلك حتمية فرض قيود على الانتاج مما أدى الى زيادة سريعة فى البطالة وتهافت على الارصدة التى فى البنوك وتأجيل الدفع ، وقد أدى انهيار البناء الاقتصادى الأمريكى الى هز الائتمان الدولى ، كما انتقلت عدم الثقة الى المراكز المالية فى أوروبا ، وسرعان ما أصبحت ملموسة بصورة مؤلمة فى وسط أوروبا فى النمسا وألمانيا لأنه بالإضافة الى ضعفهما الاقتصادى كان النمو السريع للحزب النازى يعمل على شل كيان التجارة لان النازيين لم يخفوا عزمهم الاكيد على رفض دفع تعويضات الحرب وعلى تحطيم معاهدة فرساي واجراء تغييرات ثورية فى الداخل .

وفى سبتمبر عام ١٩٣٠ ارتفع التمثيل البرلماني للحزب النازى من ١٤ عضوا الى ما يزيد على ١٠٠ عضو فى الانتخابات العامة التى أجريت فى ذلك الحين ، وأصبحت الفوضى هى النظام الذى كان يسود فى ذلك الوقت ، وأصبح يبدو أن الحياة العامة فى ألمانيا تفقد استقرارها .

وقد برهن نجاح النازى فى انتخابات سبتمبر سنة ١٩٣٠ على أنه كان كارثة اذ بدأ الدائنون الاجانب وبخاصة الامريكيون والفرنسيون والهولنديون الذين كانوا قد قدموا قروضا قصيرة الاجل الى ألمانيا بطلبون فى الحاح باجراء تسوية سريعة لتلك القروض ، كما أن المودعين الوطنيين فى داخل البلاد سحبوا كل ما كان باستطاعتهم سحبه من ارصدتهم فى

البنوك الوطنية حتى ان المؤسسات المصرفية الكبيرة بدأت تستنفد تدريجيا أرصدها السائلة ، وقد اضطر واحد من أكبر البنوك الرئيسية في برلين الى أن يغلق أبوابه بعد أن اضطر الى دفع ٥٠٠ مليون مارك الى الدائنين الاجانب في فترة لم تتجاوز أربعة أشهر أو خمسة شهور .

والى هنا ينبغي علينا أن نعود الى الشئون البريطانية لان رد فعل الكارثة الالمانية لم يكن ملموسا في أى من المراكز المالية بالقدر الذى حدث في لندن ، ويرجع ذلك الى سببين :

الاول : أن جزءا كبيرا من أرصدة لندن الاسترلينية نجح في شكل فروض طويلة الاجل في ألمانيا .

الآخر : أن فقدان الثقة بصفة عامة الذى سببته الازمة الامريكى والتفكك الالمانى والخوف من أن تكون لندن قد تورطت الى حد كبير فى الخسائر المالية الالمانية ، كل ذلك أغرى الدائنين الذين كان لهم غطاء ذهبى كبير فى بنوك لندن بأن يستردوه ، وقد احترم بنك انجلترا كل التزاماته ، وبذلك كان يخسر الكثير من الذهب الذى لديه الى أن بلغ السحب حدا لا يطاق فى صيف عام ١٩٣١ حتى ان محافظى البنك اضطروا الى الالتجاء الى نيويورك وباريس للحصول على قروض ذهبية ، وكانت هذه علامة يؤس ضاعفت من التوتر العام وملأت بعض الناس بالخوف على ثبات الجنيه الاسترليني والتشاؤم من احتمال افلاس بريطانيا .

### ٣ - حكومة العمال :

تجمعت الآثار الناجمة عن الازمة الصناعية الامريكى والخسائر المالية والاضطرابات السياسية فى النمسا وألمانيا والتوسع الكبير فى انتاج الصناعات البريطانية فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الاولى ، تجمعت كل هذه العوامل لتخلق البطالة التى كانت فى ذلك الوقت مشكلة المشكلات بالنسبة للطبقات العاملة البريطانية ، وقد زاد عدد المتعطلين قرب نهاية عام ١٩٣٠ فبلغ أكثر من مليونين وثلاثمائة ألف متعطل ، وفى عام ١٩٣١ بلغت نسبة البطالة بين العمال المشتركين فى التأمين ضد البطالة ٢١٪ ، بل وبلغت ٢٥٪ فى بعض الصناعات الهامة ، وقد زادت النفقات المنصرفة على التأمين ضد البطالة زيادة أكبر كثيرا من إيراداتها مما أتاح الفرصة أمام المعارضين للعمال لسحب الثقة من الحكومة العمالية .

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٠ شكلت الحكومة لجنة ملكية لبحث البطالة ، وقد صرح سير ريتشارد هويكنز أحد المسؤولين بوزارة الخزانة بأن النفقات المنصرفة على البطالة تدفع من اموال مقترضة ، وأدى ذلك









Bibliotheca Alexandrina



0428749